هنا وهناك

نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

مواطن

2000

إهداء

أقدم الشكر إلى سلطات الأمن على الحدود العربية، فكثير من أفكار هذا الكتاب كانت تسليتي في ساعات الانتظار الطويلة.

وما حصل على حدود عربية أخرى، جنوبية، كان حاسماً لشحذ ذهني لأنهيَّ هذا الكتاب. فشكراً للمقاومة اللبنانية التي أعطتنا دروساً ثمينة لفهم التاريخ.

فهرس الفصول

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

المقدمة

"لعلها تجربة فريدة عندما ينتمي الإنسان لأقلية مدانة ومهمشة، وفي الوقت نفسه يشعر بأنه منخرط انخراطاً كاملاً في الحياة الثقافية والقدر السياسي والاجتماعي للأكثرية التي تحاول تهميشه."
نوربورت الياس (Elias, 1991 :50)

ينبغي الاعتراف بادئ ذي البدء، بأنه ليس من السهل أن يقوم الباحث في تناول موضوع حول فلسطينيي الخارج، من لاجئين ومهاجرين وعائدين، بوجهٍ معمق، في الوقت الذي تجتمع فيه الوفود الفلسطينية والعربية والإسرائيلية، سراً وعلانيةً، لمناقشة مصيرهم. ولعل موضوع اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم هو من أكثر المواضيع . بعد موضوع القدس طبعاً . سخونة. ويزداد الموضوع تعقيداً عندما يكون الباحث هو نفسه لاجئاً، مهاجراً وعائداً بآن واحد. وكيف يمكن له أن يحافظ على هدوئه وبرودة أعصابه، هناك شرطان ضروريان للقيام ببحث علمي يدعي التعمق والتبصر، وهو يسمع كل يوم، صباحاً ومساءً، أخباراً وأفكاراً وسيناريوهات واقتراحات وخلاصات وتوصيات آتية من كل حدب وصوب ، عن كيفية تقرير مصير اللاجئين.

ويزداد الأمر تعقيداً عندما يكون هذا الباحث نفسه سوسيولوجياً، ينتمي إلى سوسيولوجيا الفاعل (sociology of actor) أو سوسيولوجيا الذات (sociology of subject) وهو يرى موضوع بحثه يتحول إلى مجرد أرقام، صحيحة وكسرية ونسب مئوية: "كندا ستأخذ 14 ألف لاجئ"، و"العراق سيستوعب 30ألف لاجئ من لبنان"، و"يتوزع الأوروبيون 10آلاف لاجئ بحيث يتناسب العدد المستوعب مع عدد السكان"، أما الباقي الحسابي "فتستوعبه الدول العربية المستقبلة للاجئين وهي: مصر، سوريا، لبنان ودول الخليج". وإن بدا لنا ذلك كشكلٍ من أشكال الفنتاسيا والخيال العلمي، فهو ليس بعيداً أبداً عن شراذات الجُمل والكلمات التي تخرج من 'مطابخ' حلِّ مشكلة اللاجئين.

وإذا كانت سوسيولوجيا اللاجئين قد بينت أن اللاجئ عندما يترك بلده لا يهمه إلى أين يذهب، ما يهمه هو أن يترك الخطر الجاثم في بلده، وهنا تقدم لنا حالة اللاجئين الفلسطينيين نوعاً آخر من السوسيولوجيا، حيث يتوزع اللاجئون بالقرعة"اليانصيب": فالورقة التي يسحبها اللاجئ هي التي تحدد مصيره وجهته.[1]

---

[1] -ويبدو على هذه السوسيولوجيا رائحة أمريكية، أولم يستخدم نظام القرعة في سياسة الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية؟

دون ذر الرماد في العيون والإدعاء أن الباحث قد استطاع الفصل بين سياسة الهوية وسياسة المعرفة، أو أنه قطع الصلة بذاكرته الجماعية، ومن دون أي إدعاء بأنه تمكن من السيطرة على برودة أعصابه وأنه أتقن 'اللعبة الخطرة'، يحاول هذا الكتاب أن يقدم مساهمة 'منهجية' في سوسيولوجيا الهجرة والسوسيولوجيا الاقتصادية لمجموعات بشرية مبعثرة غالباً بصورة قسرية، بحيث تقدم الحالة الفلسطينية شكلاً من أشكال دراسة الحالة، لها حكماً خصوصياً ، ولكن وقبل كل شئ تتقاسم سمات كثيرة مع مجموعات بشرية مهاجرة أخرى. وهكذا سيحاول هذا الكتاب أن يساهم في النقاش والجدل الدائر حول موضوعات من مثل: الهوية وفيما إذا كانت ماهية أم صيرورة، الاقتصاديات الإثنية (ethnic business)، دور الشبكات في العولمة الاقتصادية، وفي السلوك عبر القومي (transnational) للمهاجر ما بين بلد الاصل وبلد الاقامة.

ويطرح هذا الكتاب إشكاليات العلاقة بين الشتات والمركز (الأراضي الفلسطينية) وضمن جاليات الشتات وفيما بينها مع المجتمع المستقبل، ويتم ذلك على ثلاثة محاور.

المحور الأول يتناول العلاقات الاجتماعية، إذ نحلل الشبكات الفلسطينية من المستوى العائلي والجِهوي و الوطني وما هو فوق الوطني. وهنا نتساءل عن ضرورة أن يكون لشتات ما مركز ثقل لربط بعضه مع بعض. ونتساءل عن دور الأراضي الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية في تكوين هذا المركز. كما أننا نرسم لوحة معقدة من أصناف عديدة من الجاليات الفلسطينية ضمن بلد الشتات الواحد أو من بلد لآخر.

أما *المحور الثاني* فيتناول العلاقات الاقتصادية ضمن الجاليات الفلسطينية فيما بينها، وأيضاً بينها وبين الأراضي الفلسطينية وذلك عن طريق ثلاثة دراسات "حالة" في كل من الإمارات، أوروبا وإسرائيل. وهنا ننتقل من الحديث عن الجاليات الفلسطينية بوجهٍ عام إلى التركيز على شريحة رجال الأعمال وهذه الشريحة لديها قدرات استثمارية تهم إشكالية هذا الكتاب وخاصة في مرحلة بناء الكيان الفلسطيني. وستقدم الدراسات الميدانية محاولة لفهم هذه العلاقة، ليس فقط في طرح ضعف عوامل الجذب من داخل الأراضي الفلسطينية وإنما طرح العوامل التي تحدد عمليات الاستثمار والتي تتعلق في طبيعة الجاليات الفلسطينية في الخارج ولاسيما التكوينات الهوياتية هناك. وإذا كان كتابنا السابق عن "رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني" قد ركز على هذه الفئة باعتبارها نخبة سياسية فإن التركيز في هذا الكتاب يكون أكثر عليهم بصفتهم فاعلين اقتصاديين، إذ نركز اهتمامنا بعلاقة نشاطهم الاقتصادي على البنية الاجتماعية لجاليات الشتات وفي البيئة المجتمعية الأوسع هناك. وهنا سوف نستخدم المحور الأول المتعلق بالشبكات الفلسطينية لكي نفهم مدى اندماج هذه الاقتصاديات في المجتمع المستقبل، ومدى إثنيتها لكن والأهم من ذلك لفهم جغرافية التبادلات الاقتصادية الفلسطينية عن طريق الشبكات عبر القومية، ويكون الافتراض أن طبيعة الريادية (entrepreneurship) الفلسطينية في بلاد المهجر قد لعبت دوراً حاسماً في بقاء رؤوس الأموال أو توزعها.

أما *المحور الثالث* فيتعلق بالعلاقات بين الشتات والأراضي الفلسطينية وإمكانيات العودة بأشكالها الفيزيائية، ولكن عن طريق عودة رؤوس الأموال أو الخبرات إلى الوطن، وسوف نتساءل عن فعالية الأشكال المختلفة للعودة وحدودها.

هذا الكتاب

يقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب: الباب الأول يتناول في فصله الأول الأشكال السوسيولوجية لتصنيف فلسطينيي الشتات، إذ نبدأ برؤية منهجية لتطوير الأطر الفكرية لسوسيولوجيا الهجرة، وسوف نستخدم ذلك لمحاولة إجلاء الغموض عن مفاهيم مثل الشتات (diaspora) واللاجئين. وإذا أسعفتنا سوسيولوجيا الهجرة في فهم فلسطيني الخارج بين المجتمع المستقبل والوطن الأم، فإن التحليل الشبكي سيُعد بالنسبة لنا المنهج الذي سنستند إليه في فهم العلاقات والروابط فيما بين فلسطينيي الشتات وعلاقتهم مع الوطن. وسوف نرى أن تبعثر شعب ما غير كافٍ لتشكيل شبكات إقليمية وعبر قومية ، وهذا ما سوف ندرسه في الفصل الثاني.

أما الباب الثاني فهو محاولة للاستفادة مما سبق في طرح بعض الإشكاليات المتعلقة بسوسولوجيا الاقتصاديات الفلسطينية، وفيما إذا كانت شكلاً من أشكال الاقتصاديات الإثنية أم أنها منخرطة في تلك السوق داخل المجتمع المستقبِل في الشتات. كما أننا سنتناول طبيعة الريادية (entrepreneurship) الفلسطينية في الشتات وفيما إذا كانت إثنية أم فردية. وبعد هذا الفصل (الثالث)، يحين الوقت لإجراء دراسات معمقة في ثلاث حالات لاقتصاديات الجاليات الفلسطينية: في الإمارات العربية المتحدة (الفصل الرابع)، في أوروبا وخاصة إنجلترا، و فرنسا (الفصل الخامس) وفي إسرائيل (الفصل السادس).

ونفتتح الباب الأخير بتناول موضوع له أهمية بالغة في هذا الوقت، وهذا الموضوع يتعلق بعودة الفلسطينيين، أولئك المنحدرون من أصول فلسطينية، إلى الوطن الأم أو على الأقل إلى الوطن السياسي (الضفة الغربية وقطاع غزة). وسوف نطرح إشكالية مفهوم العودة والايدولوجيات التي أحاطت بها. وفي انتظار الحل الموعود لحل مشكلة اللاجئين والعودة، سأطرح قضايا تتعلق بعودة رؤوس الأموال والاستثمارات في الأراضي الفلسطينية، إذ أقوم بمحاولة تقدير حجم الاستثمارات التي بادر فيها فلسطينيون في الشتات خلال سنتي 1997–1998. وأيضاً حجم المساعدات الإنسانية والعائلية الموجهة إلى الداخل. ويطرح هذا (الفصل الثامن) إشكاليات هذه المساهمات ليس من وجهة نظر المعيقات الداخلية السياسية والاقتصادية ولكن بالنظر إلى طبيعة السلوك الاقتصادي للنخبة الاقتصادية في الخارج. أما الفصل الأخير فهو يتناول إمكانيات الاستفادة من الخبرات العلمية والتكنولوجية الفلسطينية في الشتات إذ سنقوم بتقويم تجربتين في هذا الصدد: تجربة برنامج نقل المعرفة عن طريق المغتربين (The Transfer Of knowledge Trough Expatriate National-TOKTEN) بهدف استقدام خبراء فلسطينيين إلى وطنهم الأم، وتجربة شبكة باليستا (Palestinian Scientists and Technologists Abroad-PALESTA) المعتمدة على الإنترنت والهادفة للاستفادة من العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الخارج لصالح التنمية في فلسطين. وسوف نرى

أن في غياب إمكانيات العودة الفيزيائية، توجد هناك إمكانيات لإتصالية سيبر فضائية (cyberspace) لربط الشتات في الداخل عن طريق وسائط الإعلام الحديثة كالإنترنت.
وأخيراً أقدم في الملحق دراسة قدمها الأخ جمال منصور –جوري لهذا المشروع، حول الفلسطينيين في تشيلي إذ ستلقي هذه الدراسة الضوء على أحد أشكال الجاليات البعيدة عن الوطن: بعداً جغرافياً ولعله كذلك تاريخياً نظراً لقدم هذه الهجرة، وعندئذ ليطرح السؤال عن طبيعة الهوية الفلسطينية المتبقية لدى هذه الجالية.

المنهجية البحثية

لقد اعتمد هذا الكتاب على عدة أبحاث ميدانية، أجريت بين عامي 1994 و 1998 في إطار مشروع بحثي لمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (CEDEJ)[2] بتقويم الشبكات الاجتماعية والاقتصادية لرجال الأعمال الفلسطينيين المقيمين في الخارج. وقد اعتُمد رجال الأعمال كوحدة تحليلية لا كمنشأة اقتصادية، وذلك لأننا نفترض أن وراء كل منشأة من المنشآت مساراً إنسانياً خاصاً. ويشكل ذلك قطيعة مع كثير من الدراسات التي أهملت دور رجال الأعمال ولاسيما المبادر منهم (entrepreneur). لذا فلفَهم خصائص الاقتصاد الفلسطيني المتناثر، سيكون الهدف الأول للمشروع هو جمع البيانات الخاصة بحياة أهم رجال الأعمال الفلسطينيين المنتشرين في بعض دول العالم. لقد جرت مقابلة (أو استجواب بواسطة الاستمارة) 608 رجال أعمالٍ موزعين على الدول الشتات و ذلك على مدى سنتي (1997–1996). وقمت شخصياً بمقابلة : 17 رجلاً من سوريا، 55 رجلاً من مصر، 8 رجال من لبنان،71 رجلاً من الإمارات العربية، 53 رجلاً من كندا، 65 رجلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، 25 رجلاً من المملكة المتحدة و 16رجلاً من إسرائيل، إضافة إلى 16 رجلاً من دول مختلفة. أما في الأردن، فنظراً لأهمية عدد رجال الأعمال الفلسطينيين–الأردنيين فقد قمت بإجراء البحث الميداني مع الباحثتين باميلا دوغرتي (Pamela Dougherty) وخولة سبيتان وقابلنا 189 رجل أعمال. كما قام الباحث جمال منصور – جوري بمقابلةٍ أو استجواب عبر الاستمارة لِواحد وسبعين 71 رجل أعمال. وأخيراً قام السوسيولوجي ري جوريديني (Ray Juriedini) بمقابلة 13 رجل أعمال في استراليا. (انظر إلى الجدول رقم 1) ومع أن اختيار هذه الدول يرجع في بعض الأحيان لاعتبارات عملية، فإنه يمكن الادعاء أن الدول التي اخترناها هي التي تتجمع فيها أكثر الجاليات الفلسطينية، ونستثني من ذلك السعودية التي كان ينبغي علينا زيارتها.

---

[2] – وهو مركز بحوث أكاديمي فرنسي في القاهرة.

وقد حُررت موسوعة عن رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات (باللغات العربية و الفرنسية والإنكليزية) وهي تبين بعض البيانات عن القطاعات والنشاطات الاقتصادية التي يعمل بها هؤلاء (Hanafi, 1999a). إن القيام بدراسة النشاطات الاقتصادية لرجال أعمال من أصل فلسطيني في الدول العربية وغير العربية ، يسمح بوضع صورة شاملة وفريدة لإمكانياتهم الاقتصادية والتقنية والمعرفية، ولما يتميز به نجاحهم، وأيضا إحباطاتهم، ولعلاقاتهم العملية، ولتطلعاتهم سواء فيما يتعلق بالبلد المستقبِل أو بفلسطين.

جدول رقم 1: رجال الأعمال الفلسطينيين المستجوبين في دول الشتات

الدولة	عدد رجال الأعمال الفلسطينيين
الأردن	189
تشيلي	73
الإمارات العربية المتحدة	71
الولايات المتحدة الأمريكية	65
مصر	55
كندا	53
المملكة المتحدة	25
سوريا	17
إسرائيل	16
استراليا	13
لبنان	8
الكويت	4
السعودية	4
بوليفيا	2
قطر	2
البحرين	1
كولومبيا	1
الجمهورية التشيكية	1

فرنسا	1
ألمانيا	1
هوندراس	1
بناما	1
سويسرا	1
هولندا	1
تونس	1
أورغواي	1
المجموع	608

لقد اعتمدت المقابلات على أسئلة نصف موجهة، أي أن على الباحث اقتراح المواضيع وترك حرية الكلام لمحدثه حولها، ولقد تحاشيت قدر المستطاع استعمال الاستمارة لأنها قد تثير المشاكل والريبة بسبب طبيعتها المكتوبة، ولاسيما في الدول التي تفتقر لتراث البحث الاجتماعي، كبعض الدول العربية. ولكن أُرسلت استمارات بأسماء رجال أعمال عرفناهم ولم نستطع مقابلتهم، وهذا سيسمح لنا بتوسيع العيّنة وشمل مناطق جغرافية مبعثرة.[3]

ولصعوبة الحصول على قائمة بأسماء رجال الأعمال الفلسطينيين في كل بلد توجد فيه جالية فلسطينية،[4] إذ لا أعتقد وجود أي طرف يمكن أن يدعي امتلاكها، فقد خلق ذلك مشكلة منهجية عويصة تتعلق بمدى تمثيل العينة للواقع. فالعشوائية في العينة تنطلق من فكرة أن لدينا الحجم الكلي، ونختار بواسطة طرق كثيرة قسماً معيناً اختياراً غير مقصود. لكن في حال بحثنا هذا فلا هوية ولا عدد رجال الأعمال معروف لدينا، ولهذا كان لابد من الالتفاف على هذه المشكلة. لقد تبنينا منهج "كرة الثلج" إذ بدأت أبحاثنا الميدانية في كل بلد نزوره بمفاتيح تعرفنا عليها عن طريق خبرتنا بالحقل الفلسطيني وبمساعدة الأصدقاء والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية ومكاتب منظمة التحرير وسفارات فلسطين في الخارج، تُزاد "العينة". وقد فضلنا أن نستعمل كلمة عينة بين قوسين لأن استخدامها في حالتنا كمفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية ليس دقيقاً. لهذا فلابد من

---

[3] – للإطلاع على الاستمارة انظر إلى حنفي (1997).

[4] – لقد تجنبنا استخدام سجلات غرفة التجارة والصناعة لمسح وتقويم حجم المنشآت الاقتصادية لرجال الأعمال وذلك للأسباب التالية: كثير من الأعمال، خاصة في المشرق العربي، تكون في حالة عدم استقرار، و بذلك فإن الثروات يمكن أن تتجمع أو أن تتلاشى في وقت سريع. ويجزئ بعض أصحاب الأعمال نشاطاتهم ويعتمدون استراتيجية متعددة الأشكال، مما يخفض قيمة عائداتهم المعلنة، متهربين بذلك من الضرائب. كما لم نجد لدى سجلات غرف التجارة والصناعة أسماء أشخاص مع الإشارة إلى حجمهم، مما يسمح بالخلط بين من هو رجل أعمال ومن ليس كذلك. كما أنه نادرا ما نجد تصنيفا حسب جنسيات المسجلين، وبالتحديد لا نجد تقسيم حسب صنف 'فلسطيني' كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال. وأخيرا، لا يمكن تمييز من هم حاصلين على جنسية البلد المقيمين فيها من أصحاب البلد الأصليين. في بعض الحالات، في دول مثل مصر وإمارات الخليج لا يستطيع الأجنبي أن يسجل المنشأة الاقتصادية باسمه وغالبا ما يلجأ هذا إلى تسجيلها بأسماء مواطنين يعرفهم.

الاعتراف أن "العينة" تصبح ممثلة لشبكات من قابلناهم[5]، وليس الحقل الكلي لرجال الأعمال الفلسطينيين في هذا البلد.[6]

هذا ولم تكن المقابلات دائماً سهلة، مع أن هناك الكثير من الاتصالات التمهيدية التي جرت بمساعدة الأصدقاء. فقد عانينا كثيراً من عدم احترام رجال الأعمال للمواعيد أو عدم تحمل السكرتارية مسؤولياتها في تنظيم تلك المواعيد، وخاصة في سوريا ومصر وعلى مستوى أقل في الإمارات وهذا يعكس بالتأكيد تأثير السياق المجتمعي على التنظيم والإدارة لدى رجال الأعمال. كما أن كثيراً من رجال الأعمال لم يجيبوا عن الأسئلة المتعلقة بأرقام حجم أعمالهم وبدا الأمر وكأنه محظور!

و تطرح محاولتنا لدراسة رجال الأعمال الفلسطينيين المشتتين في كل أصقاع العالم تحدياً حقيقياً يتعلق بموضوع المقارنة وتراكم المعرفة. فالمشكلة هي مشكلة طرق ومناهج تحليلية أكثر منها مشكلة نتائج البحث الذي سنتوصل إليه. ولهذا ينبغي في مثل هذا البحث الذي يعتمد على مقارنات بين الدول، أن نكون في غاية الحذر المنهجي والمفاهيمي، وخاصة أنه ليس هناك تصنيف واحد لرجال الأعمال في كل البلدان المدروسة. علينا إذن أن نوفق بين الرغبة بالنتائج العامة وبين تنوع الملاحظات الدقيقة التي تعكس تعقيد السلوك الفردي والاختلافات التي يمكن أن تظهر في سياق مجتمعي من بلد إلى آخر.

---

[5] – لتوصيف شبكات رجال الأعمال التي عرضها بحثنا، انظر إلى حنفي (1997 : المقدمة).

[6] – في الواقع، تطرح قضية التعميم إشكالية مجال الصلاحية أكثر من إشكالية تمثيلية "العينة". ولعلنا لا نتمكن من الوصول إلى التعميم بواسطة عمليات الجمع والضرب، ولهذا فإن البحث الدائم عن عينة شمولية (متأثرين غالبا بالنموذج الإحصائي للعلوم الاجتماعية) لا يمكن أن يعتبر أفضل طريقة لطرح مشكلة التعميم. ولهذا فالسؤال الملائم هو معرفة أين يقع تفسيرنا الذي نقدمه لظاهرة ما بالنسبة لمجال الصلاحية، وغالبا ما يتعلق الأمر بموضوع مقياس الملاحظة الذي اخترناه تماما مثل مقياس الخرائط، فمن أجل مقياس صغير لا يمكن أن ندرس إلا مواقع المدن في بلد ما، ومن أجل مقياس كبير يمكننا دراسة توزع الأنهر والجداول الصغيرة في هذا البلد. ولذا سنتجنب عرض البيانات والجداول بكثير من التفاصيل التي تتعلق بتوزع العينة على أماكن الولادة أو الأصول الجغرافية أو العلاقة بين الدبلوم والمهنة أو العلاقة بين المستوي المادي و إمكانيات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، الخ. ومن ثم لن نخوض في تحليل ذلك لما يتنافى مع مجال صلاحية العينة. لمزيد من التفصيل في هذه النقطة من المنهج الرجاء العودة إلى كتابي (1997).

وكما قمت بإجراء بعض المقارنات بين بعض خصائص الشتات الفلسطيني مع حيزات شتاتية أخرى كالأرمني، واللبناني، والصيني واليهودي. بحسب ما يكون ذلك مبرراً.

شكر

ولا يسعني في نهاية المطاف إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للباحثين الذين ساهموا في الأبحاث الميدانية في كل من تشيلي، الباحث منصور –جوري، من الأردن (الباحثتان باميلا دوغرتي وخولة سبيتان) ومن استراليا السوسيولوجي ري جوريديني. كما أنني مدين بالشكر للمساعدات المؤسساتية التي من دونها لم يكن بالإمكان إتمام هذه الدراسة، بدءاً من أبحاثها الميدانية وانتهاءً بتحليلها، كما أخص بالذكر مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (CEDEJ) في القاهرة ومؤسسة مواطن في رام الله. وأتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى كثيرين ممن ساعدوني في تسهيل بحثي الميداني وأخص بالذكر الأخ د. أسعد عبد الرحمن، رئيس دائرة العائدين وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الأخ د.أنيس البرغوثي، الوكيل المساعد لشؤون المغتربين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والأخ منير قليبو، مسؤول ملف TOKTEN في UNDP. وأخيراً أشكر كل من جمانة سطيف، شكري الريان وبسام المهر على تدقيقهم اللغوي للمخطوطة، كما أخص بالذكر إلهام نعيم على المساعدة في طباعة هذه المخطوطة.

الباب الأول: الشتات الفلسطيني وشبكاته

الفصل الأول

إشكالية تصنيف فلسطينيي الخارج

"ليس ضعف الروابط مع الأرض هو الذي يجعل خلق علاقات مواطنة مع الدولة الناشئة أمراً إشكالياً ، ولكن استحالة الوصول إلى الأرض هو الذي يفاقم القوقعة الهوياتية ويمهد الطريق للعنف"
القانوني الفرنسي برنار بوتيفو
(Botiveau, 1999: 121)

1-1. الأطر الفكرية المؤسسة لحقل دراسات الهجرة

تطرح مسألة تصنيف الفلسطينيين في الخارج موضوعاً شائكاً، وذا تبعات تؤثر تأثيراً حاسماً في إنتاج المعرفة حولهم، ولكن أيضاً لها تبعات سياسية. وفي الوقت نفسه نرى لهذا التصنيف أهمية تكمن في كونه إجرائياً، ولكن قبل كل شئ هو سؤال فلسفي وسوسيولوجي عن الهوية (ات)، وعن الذاكرة، وعن العلاقة مع مجتمعات اللجوء والاستقبال، ولكن أيضاً وبوجهٍ أساسي عن العلاقة مع الأراضي الفلسطينية أو دولة فلسطين القادمة. ومهما كان للفلسطيني وللقضية الفلسطينية من خصوصية، فإننا لا يمكن أن ندرس مثل هذه القضايا بمعزل عن حقل دراسات الهجرة بأشكالها المختلفة القسرية والإرادية والاقتصادية. ولذا فقبل تناول موضوع تصنيف فلسطينيي الخارج لابد لنا من تناول الأطر الفكرية (Paradigms) التي تحكم إنتاج المعرفة عن المهاجر بكل أنواعه بما فيها اللاجئ.

وفي هذا المجال يمكن تناول أربعة أطر فكرية:

الإطار الفكري الأول يحاول رؤية المهاجر على أنه عنصر مغترب (alienated agent) وهو إما أن يسير سيراً حثيثًا في إطار *صيرورات الانصهار والتثاقف*(accutturation) في بلد الهجرة أو أنه يقاوم ذلك. ولعل النظرة الغالبة على هذه الصيرورات هي أنها تُعد الحالة السليمة، ومقاومتها على أنها مرضية في أدبيات الهجرة تخفي وراءها مسلمةً تقول بأن ثقافة المجتمع المهاجر هي ثقافة حداثة وعالمية (universal)، في الوقت الذي تكون فيه ثقافة مجتمع الأصل محلية و تراثية وحتى بدائية.

في بلد كفرنسا والتي تعتبر حالة متطرفة قليلاً ولكنها برأيّ لا تختلف كثيراً عن بقية الدول الغربية، ففي الوقت الذي تتحدث فيه اللغة الرسمية عن الاندماج (integration) فإننا نجد في أدبيات العلوم الاجتماعية هناك

والسياسات التي طبقت، ما يوحي بأن ما ينظر له يكون هو الانصهار (assimilation) والتسامح (tolerance) كما يوضح ذلك السوسيولوجي الفرنسي ميشيل فيوفوركا (Wieviorka, 1998:894-896). ويرجع الانصهار إلى فكرة أن "عالمية الحقوق الفردية هي أفضل جواب عن إمكانية التمييز العنصري الذي هو ملازم لكل أشكال التصنيف في أساس ثقافي"[7]. في الوقت الذي تسمح فيه فكرة *التسامح* بوجود خصوصيات في المجال الخاص، وبعض الأحيان في المجال العام (public sphere) إذ تلبي الرغبات والطلبات وتسمح أيضاً للأقلية بأن تكون مرئية. ويمكن اعتبار الدراسات التي قدمتها السوسيولوجية الفرنسية دومينيك شنيبر (Schnapper) ذات النظرة البراغماتية في هذا الإطار. ولكن التسامح يبقي النظرة إلى الثقافة الغربية على أنها "العادية" التي يقاس على أساسها درجة التسامح لدى ظواهر الخصوصيات. وكما وضحه دفيد ثيو كولدبرج (David Theo Goldberg) فقد استخدمت القوى الاستعمارية التسامح لفرض ثقافتها وقوانينها وفرض هيمنتها أيضاً.[8] لقد أبدت أدبيات العلوم الاجتماعية الفرنسية عجزها عن الاعتراف بقدرة الأقلية أو المهاجر على استيعاب أكثر من ثقافة دون الشعور بالضرورة بالاغتراب وانفصام الشخصية. وقد قاومت هذه الأدبيات بشدة دراسات الاختلافات الثقافية والتي استوحت بعض المفاهيم في دراسات التعددية الثقافية (multicultarism) أو الولاءات المتعددة للمهاجر (multiple allegiance) والتي قام بها بعض الباحثين في بعض المراكز البحثية في فرنسا مثل مركز التحليل والتدخل الاجتماعي (Centre d'analyse et d'intervention sociologique) في باريس والذي أسسه آلان تورين و يديره حاليا ميشيل فوفيوركا.[9]

أما **الإطار الفكري الثاني** فيتعلق باتجاه التعددية الثقافية والتي تتبناه كثير من الدراسات في بلدان كندا والولايات المتحدة منذ بدايات السبعينيات، وبعدها استراليا والسويد (Wieviorka, 1998:884-6). وقد عرفت اتجاه التعددية الثقافية على أنها "تعزيز للتعددية الثقافية باعتبارها صفة مميزة للمجتمعات. وتحاول التعددية الثقافية الحفاظ على التنوع الثقافي وحمايته، كالحفاظ على لغات الأقلية مثلاً. ولكن في الوقت نفسه تركز على العلاقات غير المتكافئة بين الأقلية وثقافات الأكثرية." (The Harper Collins Dictionary of sociology, 1991). ولكن تعريف اتجاه التعددية الثقافية لا يعكس بالضرورة الطرق التي طبقت فيها في كندا فهناك نوع من التعددية الثقافية الإندماجية (integrated multiculturalism)، بمعنى أنه لا يوجد

---

[7] – ولعل أوضح مثل على من يدعو إلى الانصهار الباحث الفرنسي أمانويل تود. انظر إلى (Todd, 1994).

[8] – محاضرة له في معهد فان لبير في القدس حول "التسامح والقوة" في 4 سبتمبر 1999.

[9] – لقد انتقد ميشيل فوفيوركا بعنف بسبب دراساته حول هذا الموضوع. انظر إلى كتاب مفتتو الجمهورية (Les casseurs de la Republique).

هناك فصل بين المسألة الثقافية والمسألة الاقتصادية. و قد اهتم أولئك الذين تبنوا مثل هذه السياسات ليس فقط بالاختلاف الثقافي ولكن أيضاً بالممارسة الاقتصادية. أما تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فتتميز بنوع آخر من التعددية الثقافية سماه فيفيوركا بالتفتيتي (disintegrated multiculturalism). فلم يُعد الاعتراف الثقافي هو المشكلة وإنما المشكلة هي الفعل الذي يُتبنى لمحاربة الهوة الاجتماعية التي بنيت على التمييز العرقي. وهكذا فإن فعل التمييز الإيجابي (affirmative action)، كما وضح ذلك ناتان كلازر، قد اقتصر التعددية الثقافية في أمريكا على موضوعة الاهتمام في سياسات القبول وسياسات إيجاد فرص عمل (Glazer, 1997).

وإذا كان للتعددية الثقافية دور إيجابي تاريخي باعتبارها طريقة للتعامل مع الأقليات العرقية والثقافية في أمريكا، إذ أنها تحدت ولو جزئياً الثقافة المهيمنة (hegemonic culture)هناك، فإن هذا الاتجاه قد تحول إلى مجرد مفهوم للتوجيه السياسي ،والذي يحاول بدوره أن يعدل في هامشية الأقليات وذلك باختزاله إلى فعل التمييز الإيجابي. وبدلاً من أن يقوم اتجاه التعددية الثقافية بدراسات ثقافية مقارناتية، كما دعى لذلك أحد أهم من نظّر لها، الفيلسوف الكندي شارلز ديلور (Tayler, 1992) وذلك بتأسيس سياسات الاعتراف بالآخر، فإن هذا الاتجاه قد اكتفى باعتبار أن الإثنيات والأقليات والاختلافات الثقافية "معروفة ". ويكفي أن نسجل رسمياً اعترافنا بها كما ويكفي إجراء سياسات تميزية إيجابية لها. واعتبرت الشروط الأولية لتحقيقها (والتي تتمثل بأشكال متنوعة في توسيع ممارسة الديمقراطية، والاعتراف بالآخر وعدم فوقية ثقافة على أخرى) بأنها محلولة قبل أن يطرح السؤال حولها. هكذا يمكن اعتبار اتجاه التعددية الثقافية على أنه أحد الأجوبة عن بعض إشكاليات المهاجرين و الأقليات في المجتمع ولكنه غير كافٍ. ويمكن أخيراً أن نقدم نقداً لهذا الاتجاه على أنه ركز على المهاجر/الأقلية في المجتمع المستقبل دون أن يرى كل التفاعلات وكل العلاقات التي يبنيها أولئك مع مجتمعات أخرى تكون بينها المجتمعات الأصلية، وهذا ما يقدم لنا الإطار الفكري الثالث عن طريق عبر القومية (transnationalism).[10]

وقد تطور **الإطار الفكري الثالث** في سياق يتسم بانتشار وسائط النقل والاتصالات بصورة متسارعة، وهذا مما ساهم في قدرة المهاجر على المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية في كلا البلدين المستقبلة والمرسلة. وقد ساهمت الدراسات *عبر القومية* وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية

---

[10] – ترددت كثيراً في ترجمة هذه الكلمة، وكنت بصدد حذو حذوى أجدادنا العرب الذين لم يكن لديهم عقده في استخدام الكلمة نفسها التي كانت في اللغات اللاتينية أو الإغريقية (على سبيل المثال كاتغرويات أورسطو لترجمة Categories of Arestots). ولكن قد نصحني البعض باستخدام الصفة ما فوق قومية، رغم أنها كلمتين.

في إظهار هذا السلوك لدى المهاجر، إذ درست الجاليات الدومينيكانيه، والتاهيتية وجزر الكاريبي بوجهٍ عام. ولعل أهمية هذا المفهوم تكمن في أنه يدعونا للنظر نظرةً كونيةً في ظاهرة الهجرة ويحثنا على دراستها على مستوى يتجاوز الدولة القومية. والسلوك عبر القومي لا يتعلق فقط في المهاجر ولكن أيضاً بالعائد حيث يحافظ الأخير أيضاً على علاقات في كافة المجالات مع المجتمع التي عاد منه (Basch et al., 1994:272). ولعل الذي يفرق هذا الإطار الفكري عن سابقه (أي اتجاه التعددية الثقافية) في أنه لا يقصي الهوية والانتماء والمشاركة في قضايا خارج بلد المهجر، ويعتبر طبيعياً الولاء المزدوج. بينما اعتادت في الولايات المتحدة صناديق التمويل (حيث تتطبق اتجاه التعددية الثقافية) على تمويل الجمعيات التاهيتية في سياساتها الإثنية ولكن لم تشجع قط النشاطات العبر القومية وخاصة السياسية منها. (idim. 1994:288)، وكما هو الحال في الإطار الفكري السابق، فقد تعددت التأويلات لمفهوم العبر القومية. وأحد الدراسات المهمة في ذلك دراسة ربى صالح والتي وضحت تعدد الرؤى ضمن الدراسات العبر القومية : ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أنها صيرورة ضد هيمنة (counterhegemonic process) (Basch et al., 1994) فإن باحثين آخرين يرون أنها خلقت مهاجر ما بعد الحداثة، على طريقة العمال الأجانب في ألمانيا (gastarbeiters) حيث جعلت السياسات العبر القومية المهاجر يتمتع بحقوق مدنية ضئيلة تمكنه من المشاركة السياسية في البلدِ المستقبل (كألمانيا في هذه الحالة) (Grillo, 1998). وأكثر مجال استخدم فيه مفهوم العبر القومية هوالمجال السياسي، ولذا فقد تم الربط بين الترانسناشنيولية و بين تمتع المهاجر بحقوق الجنسية في بلدي المهجر والأصل، كما اشترطت بذلك كونزالنس التي درست الفلسطينيين في هندوراس (Gonzalez, 1992:34). بالنسبة لي لا أعتبر ذلك الربط شرطًا للترانسناشنيولية: فالتجربة الترانسناشيولية هي تجربة اجتماعية وعلاقات اقتصادية، وإن كان المهاجر لاجئاً. فغالباً ما يساهم هذا الأخير في دفع قضية الوطنية من داخل دول الهجرة.

ومع أهمية هذا الإطار الفكري، فإن ما يمكن أن ننتقده في الدراسات الترانسناشيولية هو نزعتها التعميمية و التفاؤلية (celebratory)، بحسب تعبير صالح (Salih, 2000)، إذ أعلنت بدءَ عهد جديد بالنسبة للمهاجر الذي أصبح ينظر له على أنه يتمتع بميزة أن يكون بين عالمين، ولم يرَ من الهجرة إلا المستحقات السياسية والاقتصادية، أما الثمن الاجتماعي الذي عليه أن يدفعه فقد أهمل تماماً، ذلك الثمن الذي تدفعه العائلة والمرأة بوجهٍ خاص.

أما **الإطار الفكري الرابع** فهو يتعلق في مفهوم الشتات (diaspora). وهذا الإطار الفكري لا يخص كل أنواع المهاجرين وإنما جزءاً منهم. ويمكن أن تستخدم كلمة شتات عندما يتبعثر شعب ما خارج حدود بلاده (اقتلاعاً أو بشكل طوعي) ولكن أيضاً عندما يتحقق الشرطان التاليان: الأول أن يكون هناك قبول قانوني لوجودهم في

المجتمع المستقبل. والثاني أن ترتبط هذه الجاليات المبعثرة فيما بينها بوساطة شبكات متنوعة، اجتماعية واقتصادية، ويرتبط هؤلاء بمكان جغرافي حقيقي أو أسطوري. وهذا يعني أنهم *واعون* لهوية مشتركة.

وأهمية هذا المفهوم أن له قوة تحليلية تتجاوز الأطر الفكرية السابقة التي تدرس بوجهٍ أساسي علاقة المهاجر مع مجتمع المستقبل أو/و المجتمع الأصلي. فهو الدراسة التي تتاخم ثلاثة مفاهيم: تموضع الشتاتي"المهاجر في جاليته" الإثنية (embeddedness)، بحسب مفهوم غرانوفيت (Granovetter)، ودراسة اللاتموضع (disembeddness)، حيث يذكرنا جيدنز (Giddnes) كيف تغيرت العلاقات الاجتماعية وأعيد هيكلتها ولكنْ ليس بالتأثير الحصري للسياقات المحلية، وإنما بتأثير الإمتدادات الزمنية–الفضائية اللامتناهية؛ وأخيراً دراسة إعادة موضعة (re-embeddedness) الشتاتي/المهاجر في سياقات مجتمعية مختلفة بفضل وسائط الاتصالات الحديثة من فاكس، إنترنت ووسائط سفر سريعة. فكما يوضح بقوة ذلك الجغرافي الصيني–الفرنسي أمانويل مامونج، أن ما يميز الشتات هو تعددية أقطاب (multipolar) الهجرة بين الترابط القطبي (interpolar) للعلاقات (Ma Mung, 1994:106). ومن ثَمّ فالمهاجر إلى بلد ما، يمكن أن ينتقل إلى بلد آخر دون أن تكون مرجعيته دائماً هي بلد الأصل، ولكن في الوقت نفسه تجري المحافظة على العلاقات بين هذه الأطراف وبينها وبين بلد الأصل. ولعل أهمية مصطلح الشتات في أنه يتجاوز موضوع الفهم الكلاسيكي للهوية والمواطنة وتعددية الولاءات. فالمشتت يخلق تمثلات خاصة عن ذاته في الفضاء الجغرافي تجعله يشعر بتجاوزه لموضوع الارتباط بأرض واحدة وهذا ما يسميه مامونج (exterritoriality) (Ibid.). وسنعود إلى العلاقة بين الهوية والفضاء الجغرافي لاحقاً.

ومنذ نهاية الثمانينات، استخدم مفهوم الشتات لدراسة مجموعات مهاجرة كثيرة تتجاوز الحالة التي بدت وحيدة (الشتات اليهودي). وهكذا دُرس الشتات الصيني، الأرمني، اللبناني، والهندي...الخ. ومع أهمية هذه النظرة الجديدة في دراسات الهجرة الدولية، فإن بعضاً منها قد بالغ في رؤيته لحجم العلاقات والاتصالات والشبكات بين الجاليات بعضها مع بعض، وجعل كل شخص شتاتي وكأنه مربوط بالحبل السري مع أبناء أثنيته وقومه داخل بلد الشتات، ومع 'الوطن' وخارجه أيضًا. ولعل كتاب جويل كوتكن (Kotkin, 1993) حول القبائل الكونية (Global Tribes) هو خير مثال على هذه النظرة المفرطة لمفهوم الشتات عن طريق دراسته للشتات اليهودي، الهندي والصيني.

2-1. إعادة التفكير في فلسطيني الشتات بين المجتمع المستقبل والمجتمع الأصل

2-1-أ. مقاربة الفلسطيني الشتاتي باعتباره ذاتاً

مع أهمية الأطر الفكرية الثلاثة الأخيرة (التعددية الثقافية، العبر القومية، الشتات) والتي أعتبرها إطاراً نظرياً مهماً يوجهنا لفهم الشتات الفلسطيني، موضوعة هذا الكتاب، إلا أنه قد أُهمل فيها (بدرجات متفاوتة) مفهوم ذات (subject) المهاجر. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك دائماً تضارباً ونزاعاً بين المهاجر عندما يكون مختلفاً ثقافياً وعرقياً وبين مجتمع الأكثرية، فان هناك معادلة صعبة ينبغي حلها في الانصهار في هذا المجتمع أو الانطواء ضمن اثنيه معينة، بطواعية أو يفرض ذلك عليه (باعتبار أن ذلك بديهياً). ولا يمكن حل هذه المعادلة إلا بإعطاء أهمية لذات الإنسان.

ولعل أول من أثار أهمية موضوع الذات، هما عالمي الاجتماع الفرنسيين آلان تورين وميشيل فيفيوركا في كثير من دراساتهما[11](Tourain, 1992:345-370; Tabboni, 1997: 231) . ففيما يتعلق بتورين فإن مهمة ’الذات‘ (والتي هي أحد العناصر الأساسية للحركة الاجتماعية) هي في إعادة تكوين ما فرقه لقاء الهوية والآخرية (alterity) في مجتمعاتنا المعاصرة: وهكذا يصبح على الذاتية (subjectivation) أن تقوم بالمزاوجة بين الحداثة والعقلانية المفترضة للسوق والعلم وحقوق الإنسان من جهة، والهوية ومشاعر الانتماء من جهة أخرى.

فالمهاجر/العائد هو قبل كل شئ كائن اجتماعي تحكمه ذاتيته في اختيار التكوينات الهوياتيه. التكوينات التي تتسم بأنها ليست انتمائية، ولا هي متجانسة، أو متكاملة ولا حتى مغلقة، وإنما متشابكة مع تأثير الأخروية والاختلاف والتهجين. ونستخدم هنا مفهوم التكوينات الهوياتية (identity configuration) لأنه يدخل في هذا المضمار ليس فقط الهوية الوطنية أو الإثنية وإنما الهويات المهنية، الطبقية، الدينية، الجناسية (gender)، والجيلية...الخ. فالمرء تؤثر فيه علاقات اجتماعية ضمن شبكات تربطه يومياً بوطنه، وبالمجتمع المستقبل، وبأبناء مهنته،وبجيرانه، وبأصدقائه، وبالمجموعة الاجتماعية التي يناضل من أجلها. وهكذا فضمن هذه التكوينات الهوياتية يعرف المهاجر/العائد متأثراً بطبيعة هذه العلاقات الاجتماعية التي نسجها هو أو التي نسج فيها. كما تؤثر على التكوينات الهوياتية للمهاجر/العائد للمجموعات المتخيلة (imagined communities)، وفق مفهوم بنيدكت اندرسون(Anderson, 1991) والذي يعتبر نفسه منتمياً إليها. وتؤثر أيضاً في هذه التكوينات الذاكرة الميتة والحية، المتفجرة والقديمة، والأكثر قدماً. وننسى دائماً أن ما يؤثر فيها أيضاًهو السياق اليومي، أي الحدث الذي يتفجر ويحيي فوراً ذاكرة قديمة جداً والتي كان يظن أنها ميته.

---

[11] – انظر على سبيل المثال: (Wieviorka, 1997,1993) (Touraine, 1992).

كما يحيي مخيال المؤامرة والثأر والشعور بأنه ضحية العالم، العالم بأسره. وهكذا فالتكوينات الهوياتيه هي صيرورة متغيرة ومتقلبة ولا يمكن بأي حال من الأحوال إعطاؤها ماهية (essentialize)، فالفلسطيني هو كذلك لأن أباه أو/وأمه فلسطينيٌ. هذه الدعوة إلى رؤية الهوية كصيرورة وليس كماهية، ليست نوعاً من أنواع التفكير ما بعد الحداثي (postmodernist) في "نهاية الهوية الوطنية"أو مماثلة الهوية(ات) الوطنية مع أي هوية أخرى والتي يصبح بها كل شئ مائعاً، هيوليًا، وتصبح معها حكاية (narrative) هذه الهوية مثل حكايات أخرى، والتي هي في نهاية الأمر ليست إلا ميتا–حكاية (metanarrative). وإن ما أحاول التنويه له هنا هو أهمية دراسة الديناميات التي تخلقها الشبكات التي ينتمي لها المهاجر /اللاجئ /العائد/الشتاتي. ./عبر القومي/المنصهر/المندمج والتي تُحدد هويته إذ تلغى كلمة *طبيعي*: "أبوه وأمه فلسطينيان فهو بوجهٍ طبيعي وأتوماتيكي فلسطيني". وتصبح كذلك الهوية محصلةً لمرجعيات مختلفة، ولذلك يكون التعبير عنها بأكثر من كلمة وفي بعض الأحيان يعبر عنها بجملة. وقد بدت هذه التعددية بكل وضوح في المقابلات التي أجريناها:" أنا نصفي أردني ونصفي فلسطيني"، "أنا ثلاثة أرباعي فلسطيني وربعي سوري"، "أنا فلسطيني أولاً ومن ثم كندي"، "أنا أثناء النهار إنكليزي وفي المساء فلسطيني". "أنا فلسطيني وبريطاني (مرجعية جغرافية) ولست إنكليزياً (مرجعية ثقافة مهيمنة)"، "مع أنني عشت هنا في(شيكاغو) أكثر من ربع قرن إلا أنني فلسطيني مائة بالمائة"، "طالما يريدون محي هويتي فأنا فلسطيني على الرغم من أنوفهم"، "لماذا تريد مقابلتي؟ والدي فلسطيني ولكن أنا لست فلسطينياً (مقابلة في لوس أنجلوس)"،"أنا لست من عرب إسرائيل، أنا فلسطيني يسكن في إسرائيل"،..وهكذا

والذي لابد من التأكيد عليه هنا، هوأن موضوع الهوية مرتبط أولاً بوعي الذات بأنه ينتمي لها، فلا يكفي مطلقاً الحديث عن الوراثة في هذا الموضوع. ولتعقيد هذه اللوحة، إليكم مساراً هوياتياً لأحد من قابلناهم في سوريا. سٍ.ح مهندس في سوريا ولد من والدين فلسطينيين. تعرف في الجامعة على أصدقاء أكراد قَدِموا من منطقة القامشلي؛ وقد ربطته صداقة حميمة مع أحد هؤلاء ، وهذا الصديق كان قريباً من أوساط حزب العمال الكردستاني. وعن طريق النقاشات الكثيرة التي دارت حول المشكلة الوطنية للأكراد في تركيا والعراق، بدأ س.ح يهتم بالمشكلة الكردية ويواظب على حضور مهرجانات كردية في سوريا. حتى أنه سأل أمه يوماً إن كانت لهم أصول كردية. أجابته لا ولكن ابنة عمها متزوجة من كردي يعيش في لبنان. ومع أن ذلك لا يعني أن له أصلاً كردياً، فقد كان ذلك الكلام شكلاً من أشكال شعوره بالوحدة العائلية بين الفلسطينيين والأكراد. ومنذ ذلك الوقت رسخ في ذهنه أنه كردي ومن ثم يجب النضال من أجل القضية الكردية. وفي أثناء النقاش اعتاد استخدام كلمة "نحن".

هذا المسار الهوياتي، ’المتطرف‘ حتماً، يدلنا على أهمية ذاتية الإنسان في تحديد علاقاته مع البيئة المحيطة وكذلك في تحديد هويته التي يشعر بها، والتي يمكن أن تلعب دوراً في تغيير مجرى حياته يوماً من الأيام.

كما لابد من الإشارة إلى قلة الدراسات التي تناولت الفلسطيني الشتاتي باعتباره شريحة أو طبقة اجتماعية. وتكاد تندر أبحاث الجناسة عن المرأة في بلاد الشتات واللجوء. وتحولت الدراسات عن المخيمات إلى دراسات ذكورية تشيد بنضال الرجل في حين تظهر المرأة قابعة في البيت. ولعل ما يثير الانتباه بوجهٍ عام هو الدراسات العبر القومية والتي غالبا ما كانت سياسية أهملت الدراسات الاجتماعية والنفسية للعائلة (Ruba, 2000) ولاسيما وضع المرأة التي برأيِّ هي الحلقة الأضعف في تجربة الحياة العبر القومية.

1-2-ب. تصنيف فلسطينيي الخارج: الشتات، الترانزيتيون والمنصهرون

لقد اتسمت كثير من الدراسات التي تناولت فلسطينيي الخارج (باعتبارهم لاجئين، مهجرين، مهاجرين، ومشتتين من أراضيهم) بالتركيز على الخصوصية الشديدة للحالة الفلسطينية، واعتبار أي عملية مقارنة لحالات مماثلة أو موازية على أنها إنقاص من هذه الخصوصية أو إلغاء لها. كما اعتبر كثير من المفكرين الفلسطينيين أن أي حديث عن وضع الفلسطيني في البلدان العربية هو دعوة للتوطين أو للصهر فيها. كما اعتبر البعض أن استخدام تعبير ’الشتات‘ (diaspora) الفلسطيني هو بديل لاستخدام اللاجئ الفلسطيني. وسوف أوضح تلك النقطة فيما بعد، ولكن أكتفي بالقول أنه مع أن جزءاً من الفلسطينيين هم شتات وليس كلهم، فأنا أستخدم تعبير الشتات الفلسطيني بالمعنى العام وليس بالمعنى التحليلي الذي ذكرناه سالفاً، وذلك لأؤكد على أهمية اعتبارهم ليس فقط جاليات مؤقتة في انتظار العودة وإنما أيضاً مجموعات لها علاقات مع المجتمعات المستقبلة.

ولدراسة فلسطينيي الخارج، لا بد لنا أن نبدأ في عملية تصنيفهم. ويمكن عمل مجموعة متعددة من التصنيفات. ولكن فيما يتعلق بإشكالية هذا الكتاب، سوف نكتفي هنا بتمييز ثلاث فئات آخذين بعين الاعتبار الاختلافات بحسب الوضع القانوني في البلد المستقبل وحقهم في العودة: فلسطيني الشتات، فلسطيني الترانزيت، المهاجرين الاقتصاديين.

فلسطينيو الشتات

سنعرف فلسطينيي الشتات مؤقتاً بأنهم جزء من فلسطينيي المنفى الذين اندمجوا في المجتمع المستقبل والذين لهم وضع قانوني دائم بواسطة جنسية أو إذن إقامة دائم. وغالباً ما نجد مثل هذه الفئة في الأمريكتين وفي الأردن على سبيل المثال.

وهنا لابد لي أن أبدأ قبل التحدث عن مميزات هذه الفئة موضحاً أن مفهوم الشتات لا يلغي مفهوم اللاجئ، كما ظنت ذلك الباحثة بسمة قضماني (1997) إذ اعتبرت أن كلمة شتات هي محاولة لمحي بواسطة اللغة ضرورة إيجاد حل لمشكلة العودة، والبحث عن دمج الفلسطيني في المجتمع المستقبل، في حين أن مفهوم اللاجئ يعني أن هذه مشكلة لا بد من حلها قانونياً بالعودة. وأنا أختلف هنا حول خلق هذه الثنائية. بالنسبة لي مصطلح لاجئ هو مصطلح ذو سمة *قانونية*، في حين مفهوم الشتات هو *سوسيولوجي*. وتعريف اللاجئ لدى UNRWA (هيئة الأمم المتحدة لتشغيل لاجئ الشرق الأوسط) التي وضعته في عام 1954 يوضح لنا ذلك: يعتبر لاجئاً فلسطينياً "كل شخص كان يقيم إقامة طبيعية في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل نزاع 1948 والذي فقد منزله ووسائل عيشه بسبب هذا النزاع ولجأ سنة 1948 إلى إحدى الدول التي تقدم فيها الاونروا المساعدة". فاللاجئون بحسب هذا التعريف يستفيدون هم وذريتهم من العون الذي تقدمه الوكالة إذا كانوا محتاجين وإذا كانوا مسجلين لديها، ويعيشون في إحدى المناطق التي تعمل فيها، أي في لبنان والأردن وسوريا ومنذ 1967 الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن هناك أيضاً فلسطينيين لم يسجلوا في الاونروا لأنهم يسكنون في مناطق خارج نطاقها، لكنهم يظلون لاجئين.[12] كما أن التعريف العام للاجئ بحسب UNHCR (الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة) ما يدعم ذلك.[13] وبذلك نجد أن اللاجئ يبقى كذلك حتى ولو أخذ جنسية البلد المستقبل أو أصبح وضعه المادي جيداً. فاللاجئ ليس له أي علاقة في الوضع الاقتصادي–الاجتماعي[14]. كما أن اللاجئ يبقى كذلك حتى لو كان في كيان سياسي خُلق لاحقاً: وهذا يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين يرزحون في المخيمات داخل الكيان الفلسطيني (في الضفة الغربية وغزة).

وهناك صفتان لفئة فلسطينيي الشتات. الأولى تتعلق بعلاقاتها مع الوطن الأم والثانية بالفضاء الجغرافي بشكل عام. فالإنسان الشتاتي يحمل أكثر من هوية وطنية، تعود واحدة منها إلى الوطن الأم والثانية إلى بلد

---

[12] – يقدر عدد الفلسطينيين المسجلين في الاونروا حتى نهاية 1998 ب 3573,382 لاجئاً و أولئك غير المسجلين ب 1545,170 لاجئاً مشكلين ما مجموعه 5118,522 بحسب دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. (Department of Refugee Affairs, 2000:8).

[13] – حول إشكالية تعريف اللاجئ الفلسطيني، انظر إلى (إليا زريق، 1997).

[14] – هذا الخلط ليس فقط عند بعض الباحثين الفلسطينيين ولكنه عامٌ. فلقد غيرت جريدة الليبراسيون الفرنسية (Libération) عنوان مقالة لي (بدون أن تمس في مضمونها) ليصبح "فلسطينيو المنفى : لاجئون ورجال أعمال"(Hanafi, 1995).

الشتات، دون أن تكون هناك بالضرورة علاقة هرمية بينهما. كما أن الهوية الوطنية لا تقاس بالضرورة بدرجة الارتباط بالأرض أو بالعودة إليها.

فالارتباط بالأرض ليس موضوعاً مجرداً ومفصولاً عمّا هو الوضع الاقتصادي – الاجتماعي الذي سيكون عليه العائد إلى أرضه. فقد تحدى فيرنر، كما ذكر لنا اليا زريق (Zureik, 1997:80)، التصورات "المثالية" والحنينيه للعودة الإرادية للاجئ إلى بلده الأم واعتبر أن التبعثر يشوه معاني الجالية (community) ومعها ذكريات الوطن (Warner, 1994:160). من جهة أخرى فإن الفلسطيني الشتاتي لا يطابق بالضرورة بين الفضاء الجغرافي والهوية، فهو يعتبر هويته فلسطينية (إضافة إلى هويات أخرى) حتى وإن كان يعيش إرادياً خارج وطنه. وبحسب مامونج فإن ذاكرة الوطن ووعيه لها تظل تعمل في اللا–مكان (a- topia)، وفي الوقت نفسه فإن أولئك الذين يعودون إلى وطنهم الأم يطورون رؤى جديدة عن الهوية والوطنية ويحافظون على علاقات تربطهم ببلد الهجرة وولاء له.

ووفق تعريفنا للشتات يظهر واضحاً بأنه ليس الفلسطينيون كلهم شتاتيين، فالكثير منهم في أغلب الدول العربية ليس لهم وضع قانوني مستقر. ومازال بعضهم يناضل من أجل حقه في العمل كما يحدث في لبنان، ولذا فإن أغلب الفلسطينيين في البلاد ينتمون إلى القطب الثاني وهو ما أسميه فلسطينيي الترانزيت.

فلسطينيو الترانزيت:

وهم أولئك الذين يكون لهم وضع قانوني هش ومؤقت، حتى ولو أصبح لبعضهم وضع مادي جيد. وتتصف هذه المجموعة بأنها تعيش حالة من الحدودية الدائمة، (permanent liminality)[15] أي ب(الانتقالية) وسيكولوجيا المؤقت والشعور الدائم بالانتظار. (Sanbar, 1989) وتظهر جلياً هذه الحدودية والانتقالية في طريقة حياتهم التي طبعتها كثيراً حياة المخيمات البائسة. تظهر أيضاً في الحياة الاقتصادية إذ نلاحظ درجة عالية من تنوع الاستثمارات في فضاءات جغرافية وقطاعات اقتصادية متعددة. أما فيما يتعلق بالعودة إلى الوطن، فبينما يتوق بعضهم للعودة إلى قريته التي ولد فيها أو على الأقل إلى كيان وطني فلسطيني إذ بآخرين ينتظرون أن يكون لهم الخيار في البقاء أو العودة، لكي يتخذوا قراراً في ذلك. وطبعاً هناك من لا يريد العودة مهما كانت ظروفها.

---

[15] – حول هذه الحدودية انظر إلى دراسة آنيا هانش حول الأدبين العربي والعربي الفرانكوفوني (Hansch, 2000) وحول تجربة النفي وثقافة النفي، انظر إلى دراسة حميد ناصيف عن الإيرانيين في الولايات المتحدة (Nasif, 1995).

المنصهرون:

ولا بد من الاعتراف أن طول فترة هجرة البعض والظروف التي عاشوها في بلاد المهجر، جعلتهم يذوبوا في المجتمع المستقبل. وبغض النظر ما إذا كان ينطبق عليهم تعريف اللاجئ الفلسطيني أم لا، فهم ما عادوا يعتبرون أنفسهم فلسطينيين. وقد لوحظت هذه الفئة كثيراً في أمريكا اللاتينية حيث ترجع الهجرة أحياناً إلى نهاية القرن التاسع عشر، وبدرجة أقل في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا. ولكن لابد أن نذكر أن هذا لا يعني أنها ذابت ذوباناً نهائياً. فالدراسات السوسيولوجية قد تحدثت عن ظاهرة الجيل الثالث: في حين يحاول الجيل الأول الاندماج والثاني الانصهار، ويعود أولادهم وبناتهم للبحث عن الهوية الأصلية.

ولتوضيح هذه الفئات الثلاثة لابد لي من طرح النقاط التالية:

1- هذا التصنيف الذي يشمل، فلسطينيي الشتات، و فلسطينيي الترانزيت والمنصهرين على أنهم فئات إلا أن هذه الفئات أقرب ماتكون من الأقطاب، وذلك لأن هذا التصنيف يطمح في تحليل صيرورة دينامية، وليس في توصيف وضعية سكونيه ومنتهية: فالثقافة الشتاتية ليست شيئاً طبيعياً وإنما هي شئ يُبنى، كما أشارت بسمة قضماني إلى ذلك بقوة (Kodmani, 1997) . وهكذا فواقع فلسطينيي الخارج معقد، فهناك من هو شتاتي أو في طريقه إلى الشتاتية (not-yet-Diaspora)[16].

2- يمكن أن نجد في بلد واحد أكثر من صنف من فلسطينيي المنفى: فكما أن في الولايات المتحدة مثلاً فلسطينيي الشتات حاملي الجنسية الأمريكية، فإن هناك أيضاً فلسطينيي الترانزيت الذين يعيشون حالة غير مستقرة على الإطلاق. وفي بعض الأحيان فإن الأصل الجغرافي يلعب دوراً كبيراً : فعلى سبيل المثال تعامل كل من سوريا والأردن الفلسطينيين ذوي الأصول الغزاوية معاملة قانونية مختلفة عما تعامل به الباقين، إذ يصبح وضعهم أكثر هشاشة. والسبب في هذه الحالة أن هاتين الدولتين تخشيان من هجرة واسعة لهذه الفئة من مصر (الدولة التي تحدد وجودهم وحركتهم) إليهم.

3- لقد سببت التغيرات الجيوسياسية العربية تغيرات جذرية في وضع الفلسطينيين وانتقالهم من قطب إلى آخر. ففلسطينيو دول الخليج قد تغير وصفهم بعد غزو العراق إلى الكويت، إذ هُجر من 300 إلى 350 ألف فلسطيني إلى الأردن، والضفة الغربية وغزة وسوريا ودول أخرى. وهكذا تحول هؤلاء من فلسطينيين هم أقرب إلى شتاتيين إلى فلسطينيين في وضعية ترانزيت.

---

[16] – حول هذه الفئة انظر إلى نيقولا فان هير (Van Heer, 1997).

1–2–ج. تصنيف الفلسطيني بحسب سبب الخروج من فلسطين

ولعل وضع فلسطيني الخارج ليس فقط مرتبطاً بالوضع القانوني للمجتمع المستقبل، وإنما أيضاً بالوضع القانوني في الأراضي الفلسطينية وفق القوانين الإسرائيلية الجارية حتى الآن. وهنا لابد من طرح السؤال التالي : ما هي الفئات التي تعرضت إلى الهجرة القسرية ؟ إذ أن طبيعة الهجرة تلعب دوراً حاسماً في تكوين الذاكرة وتعميق فكرة الوطن وتفعيل الحس الوطني حتى ولو هي خارج الوطن.

والفئة الأولى تتعلق بالفلسطينيين الذين هاجروا قبل نكبة عام 1948 ،و الذين غادروا بصورة أساسية لأسباب اقتصادية، وكذلك ليهربوا من خدمة العسكرية العثمانية، كما يوضحه لنا جمال منصور–جوري في الملحق، وكذلك نانسي كونزالس (Gonzalez , 1992). لقد هاجر الأغلبية إلى أمريكا اللاتينية وبوجهٍ أقل إلى الولايات المتحدة. ولا بد أن نذكر أن الاتفاقية التي وقعها من ورثوا الإمبراطورية العثمانية قد أعطت جوازات سفر للسكان العرب ما عدا عرب فلسطين آن ذاك، إذ رفضت الحكومة البريطانية إعطاء جوازات سفر فلسطينية لأولئك المهاجرين، الأمر الذي منعهم من التحرك والعودة. هذا وقد سكن بعض الفلسطينيين في البلدان العربية المجاورة كمصر وشرقي الأردن وسوريا ولبنان، على اعتبار أن في ذاك الوقت لم يكن هناك ثمّة "حدود" تمنع حركة السكان، فيمكن أن يختار المرء بسهولة المكان الذي يريد أن يعيش فيه. وبما أن هؤلاء لا يستطيعون العودة إلى قراهم منذ قيام دولة إسرائيل واحتلالها للضفة والقطاع فتعتبر حالياً هجرتهم قسرية.

أما الفئة الثانية فتتعلق بالفلسطينيين الذين اقتلعوا من أراضيهم في عام 1948، والذين لم تسمح لهم إسرائيل بالعودة. وبحسب أرقام الأمم المتحدة فإن هناك 726,000 فلسطيني قد هاجر إلى الدول العربية. وتعتبر هذه الهجرة قسرية إذ قامت الكتائب الصهيونية بإرهاب الفلسطينيين وطردهم من ديارهم (كناعنة، 2000). وإذا كانت تلك هي الأطروحة العربية، فإن المؤرخين الجدد الإسرائيليين قد بينوا ذلك أيضاً[17]. إذاً الهجرة هنا قسرية بالمعنى الضيق للكلمة، إذ أن جهةً خارجية قامت بطرد مجموعة أفراد واقتلاعهم من مكان إقامتهم، ولم يُترك لهم الخيار في البقاء. ونجد أيضاً في هذه الفئة أولئك الذين تركوا أراضيهم خلال حرب 1967 ويقدر عددهم ب 350,000 فلسطيني. كما ينبغي إضافة أولئك الذين لم يستطيعوا العودة بعد الحرب لأنهم

[17] – أنظر على سبيل المثال إلى: (Ben Morris, 1986; Segev,1993)

كانوا غائبين عندما قامت إسرائيل في حصر سكان الضفة والقطاع آن ذاك. وهكذا أضاع أولئك حقهم في الإقامة والعودة.

وفي حالتي التهجير المذكورتين أثناء حروب عامي 1948 و 1967، ما كان مهماً لدى الفلسطينيين هو أن يتركوا مكان إقامتهم هرباً من الإرهاب وليس المهم إلى أين. وهنا تتميز الهجرة القسرية بأنها لا تمنحك الخيار في تحديد الجهة التي ستذهب إليها، ونجد مثل هذه الحالة في تاريخ الهجرات القسرية، كما هو الحال لدى الأيرلنديين..(Goldring and Einri, 1989:173) وكما يصورها الباحث الفلسطيني الإسباني خوزي أبو طربوش، بأن الفلسطينيين (والعرب كافةً) في جزر الكناري لم يكونوا يعرفون بأن هذه الجزر التي قدموا إليها موجودة على الخارطة. ففي أثناء رحلاتهم إلى أمريكا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر كانت السفن تتوقف هناك، وبعضها كان يتعرض لأعطال مما يحوّل هؤلاء المنتظرين إلى مقيمين إقامة دائمة هناك .(Abu Tarbush, 2000: 3)

أما الفئة الثالثة فهي فئة المهاجرين الاقتصاديين. وتختلف هذه الفئة عن الفئتين السابقتين في أنها ليست هجرة قسرية وإنما هي هجرة دفعتها الحاجة الاقتصادية، وخاصة احتلال الضفة الغربية وغزة في 1967، وإهمال الاحتلال الإسرائيلي الكلي لاقتصاد هذه المناطق. ومع أنه يحق لأفراد هذه الفئة العيش في الأراضي الفلسطينية أو إسرائيل (حتى بعد قيام هذه الدولة)، على العكس من الفئتين السابقتين، إلا أنهم اختاروا العيش في الخارج لأسباب اقتصادية. ويعتبر هؤلاء من أصحاب الوضع القانوني الهش بصفتهم يحملون إذن إقامة مؤقتة، (وذلك لأن من يحمل الجنسية الأجنبية أو العربية تحرمه السلطات الإسرائيلية تلقائياً من حق العودة والإقامة في الأراضي الفلسطينية) فليس أمامهم خيار العودة إن شاءوا. نجد مثل هذه الفئة في دول الخليج العربي. وليس في نافلة القول أن بعض هؤلاء المهاجرين الاقتصاديين هم من أولئك الذين هاجروا قسرياً في عام 1948 إلى الدول العربية أو الضفة الغربية وغزة. فحقهم في العودة يكون فقط إلى آخر دولة عاشوا فيها.

1-2-د. فلسطينيو الخارج: اللوحة المعقدة

عن طريق التصنيفين السابقين حاولنا رسم لوحه تبسيطية تظهر فيها أهم التجمعات الجغرافية التي يتوزع هؤلاء الفلسطينيون بحسب فئتهم والقطب الذي ينتمون له (انظر إلى الشكل رقم 1) .



الشكل رقم 1: تصنيف فلسطينيي الخارج

السياق الفلسطيني

قبل 1948

هجرات مابعد 1948 و1967

هجرات حربي 1948 و 1967

هجرة قسرية
هجرة
بسبب فقدان حق العودة
اقتصادية

هجرة قسرية
بالتعريف

سياق دول اللجوء

امريكا الشمالية واللاتينية

الدول العربية

امريكا

الأردن

مصر

سوريا

لبنان

دول

المنصهرون

الشتاتيون

في طور التشتيت

ومن هذه اللوحة يمكن استنتاج النقاط التالية:

1- يُعتبر فلسطينيو ترانزيت هم القطب الأكثر عدداً، ولذا فلابد أن نؤكد على أن استخدامنا لمفهوم فلسطينيي الشتات ليس إلا بالمعنى العام، والذي كما ذكرت سابقاً يحثنا على دراسة أوضاعهم في دول الهجرة واللجوء.

2- إن الحصول على الجنسية لا يعدّ بالضرورة عاملاً للانصهار، فالفلسطينيون الذين هُجّروا في عام 1948 والذين حصلوا على جنسية في الأردن لم ينصهروا فيها. ولعل هذه العلاقة الافتراضية هي التي منعت الحكومات العربية الأخرى من إعطاء الفلسطينيين القاطنين على أراضيها جنسية.

3- في بعض الأحيان حاولت الدول العربية استيعاب الفلسطينيين قانونياً عن طريق إعطائهم حق العمل أو إقامة دائمة، ولكن هذا لا يعني مواطنة أو جنسية، كما هو الحال في سوريا أو كذلك فيما يتعلق بأهل غزة في الأردن. وفي هذه الحال يُعتبر هؤلاء شتاتيون جزئياً أو في طريقهم إلى ذلك.

4- إن جزءاً من المهاجرين الاقتصاديين المقيمين في الخليج يعتبرون شتاتيين بسبب أن لهم الخيار في البقاء أو في العودة إلى أراضيهم.

أخيراً، يمكن القول أن هذا الوضع المعقد للفلسطينيين في الخارج لم يقابله تحليلٌ يتناسب مع تنوع فئاتهم وقد أصبح موضوعهم يتناول بما يتوافق مع المصالح السياسية، وخاصة من الطرف الإسرائيلي. وهكذا سنختم هذا الفصل بمحاولة للإشارة إلى بعض الإشكاليات المتعلقة بطريقة تعامل الإنتاج العلمي والصحفي مع موضوعهم.

3-1. بعض إشكاليات اللاجئين الفلسطينيين: موضوع للخطابة، مفاهيم للجدل

مع اقتراب مرحلة نقاش الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يُطرح مفهوم اللاجئين ووضعهم في دائرة الضوء، كما تتكاثر المقالات والكتب والاجتماعات المحلية والإقليمية والعالمية لتدارس أحد أهم المشاكل المعقدة في ضوء الإطار السلمي لاتفاقيات أوسلو. ويكشف كلٌ من الإنتاج العلمي وأيضا الصحفي الذي اطلعنا عليه عن وجود خمسة أوهام ارتبطت بالنظرة إلى قضية اللاجئين، ثلاثة منها تخص الحقلين: الأكاديمي والسياسي الإسرائيلي،والمتبقيان يخصان الحقلين: العربي والفلسطيني.

3-1-أ.الأوهام الإسرائيلية

أبدأ بالوهم الأول الإسرائيلي الذي تردد كثيراً في الأحاديث والكتابات والذي يتلخص في أنه بلغ في عصر العولمة والحراك الجغرافي، داخل الدولة القومية وخارج حدودها، ذروته تكون بحيث لم يعد للمرء مسكن ثابت ولم يعد هناك أي معنى للوطن أو للجنسية. ومن ثمّ فليس مهماً أين يقطن الفلسطينيون في البلاد العربية أو في غيرها، فهذا غير مرتبط بالانتماء القومي- الوطني، والمهم إذا أن يشعروا بالرضى في بلد الإقامة. هذا المنطق "مابعد الحداثي" قد عبّرت عنه إحدى الإسرائيليات قائلة: "أنا أحمل ثلاث جنسيات: أمريكية لأنني ولدت في نيويورك وعشت فيها قرابة نصف قرن، وفرنسية لأن زوجي فرنسي، وإسرائيلية لأنني عدت منذ ستة أعوام إلى بلد أجدادي، أنا أتنقل كثيراً بين هذه البلدان الثلاثة ولكن أشعر بأنني بنت مدينة القدس. فمع أن فترة إقامتي قليلة فيها، إلا إنني ارتحت لها. وأشعر بأن ذلك لا ينتقص من كوني أمريكية أو فرنسية.(..) أنا لا أفهم لماذا ينبغي أن نربط بين الجنسية والمكان الذي يقيم فيه الإنسان. أنا متأكدة من أن كثيراً من الفلسطينيين مرتاحون في الدول التي أقاموا فيها، ويمكن أن يبقوا هناك ولن يعتبروا أنفسهم في الوقت نفسه فلسطينيين".

ولنبدأ بدراسة صحة هذه الظاهرة قبل التحدث عن التأويلات الأيديولوجية لها: عندما نتحدث عن حراك جغرافي يجب التحديد من جهةِ من ؟ ولأي اتجاه وهل هو خيار أم هروب؟

إن الحراك الجغرافي أولاً يعني السفر والترحال والسياحة، ومع أننا في عصر العولمة، فما يزال هذا الحراك لا يمس إلا شريحة ضئيلة جداً من الشرائح السكانية، وهي النخبة التي توجد بين الجامعات والكوادر في القطاع الخاص وفي القطاع العام في بعض الأحيان. ومع أننا نتحدث للمرة الأولى عن اهتمام الطبقة المتوسطة بالسياحة، فكثيراً ما تكون هذه السياحة داخلية.

لا أعتقد أن الحراك الجغرافي ضمن الدولة الواحدة قد ازداد، ولعل التفحص في التعداد السكاني للعامين 1976 و 1986 في مصر يوضح لنا أن نسبة الحراك الجغرافي تتجه إلى الانخفاض كما يؤكد الباحث الفرنسي فرنسوا إرتون (Irton, 2000). أما في ما يتعلق بالحراك الجغرافي الذي يتعدى الحدود، فنلاحظ أنه في الوقت الذي ازداد فيه اطلاع الناس على العالم الخارجي عن طريق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة من إنترنت وفاكس وبريد إلكتروني، فإن تعقيدات السفر وكلفته تضاعفت. ففي عصر العولمة فرضت كثير من الدول قوانين صارمة على دخول الأجانب بحجج الأمن والسيطرة على الهجرة غير الشرعية. ولعل الصفوف التي نجدها في الكثير من بلاد العالم الثالث أمام سفارات الدول الأجنبية المتقدمة دليل على هذه الصعوبة. كما أن السياحة الخارجية مازالت خارجة عن إمكانيات كثير من الشرائح الاجتماعية بما فيها الطبقة الوسطى، ففي بلد مثل سوريا أو مصر تبلغ قيمة تذكرة السفر إلى بلد أوروبي عشرة أضعاف للمعاش

الشهري الذي يتقاضاه مهندس في مقتبل العمر. فمع العولمة والانفتاحات الاقتصادية، انتشر الفقر وانخفضت القيمة الشرائية للعملات المحلية في مواجهة العملات الأجنبية. لذا فإن إمكانات السفر والترحال والإقامة في الخارج والحصول على جنسيات مختلفة مازالت غايةً في المحدودية، ولا تمس إلا شريحة نخبوية، لذا لا يمكن أن نعتبرها كظاهرة. وهي لا تعني اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات، فليس لديهم بعض الأحيان الإمكانية للإقامة خارج حيز الفقر والبؤس اللّذين تتميز بهما معظم المخيمات الفلسطينية في دول الجوار. وهكذا فالعولمة هي آلة جهنمية يتسارع فيها الزمان والمكان وهي لا تعني إلا بعض الشرائح من المجتمعات وخاصة في العالم الغربي، في حين يجمد اللاجئ في قالب من الثلج إذ يُمنع من الحركة. وبينما يحتاج رجل الأعمال في نيويورك إلى أقل من بضعِ ثوانٍ لتحويل بضعة ملايين من الدولارات نجد زميله اللاجئ يحتاج إلى بضعة أشهر لعمل ذلك.

أما الوهم الثاني الإسرائيلي فهو اعتبار أن الإبقاء على المخيمات الفلسطينية هو قرار سياسي أنتهجته الدول العربية لابتزازالإسرائيليين وتعقيد حل مشكلة هذه الفئة.

واعتُبر ذلك وهماً لأنه إذا كانت مشكلة اللاجئين هي مشكلة سياسية فإن إشكالية المخيمات هي أولاً وقبل أي شيْء مشكلة اقتصادية، فتوطين الفلسطينيين خارج مخيماتهم قضية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وهذا الأمر يخرج عن قدرات دول مثل سوريا، لبنان والأردن. فالمخيمات هي بؤر تركزية ذات كثافة سكانية عالية، وتفتقد إلى الحد الأدنى من الخدمات الصحية والاجتماعية. وإصلاح بعضها لا يمكن إلا بهدمه وإعادة إسكان أهله في أحياء أكثر إنسانية. وبذلك يخرج عن المنطق أن يُثقل كاهل هذه الدول في قضية لم يكونوا مسؤولين عن نشوئها، وهو تنصلّ إسرائيلي من المسؤولية الأولية ومن النتائج التي ترتبت عليها.

والحق يقال: لا شيء يزعج الإسرائيلي مثل وجود المخيمات الفلسطينية وقد حثّ شلومو غازيت، المستشار الخاص للحكومة الإسرائيلية على المفاوضات المتعددة الأطراف، كشرط لإعادة انتشارها آنذاك، بتصفية مشكلة اللاجئين داخل قطاع غزة وإلغاء صفة اللاجئ وإزاحة UNRWA من المنطقة، وتفكيك مخيمات اللاجئين، وترحيل سكانهم إلى مناطق سكنية دائمة، كما ينقله لنا سليم تماري (Tamari, 1995). ولكن بوجهٍ عام وجود المخيمات الفلسطينية في الخارج يزعج أيضا وعي الإسرائيليين ونخبتهم الحاكمة، ، فهي أحد أهم الأمور التي تذكرهم يومياً بأن ما فعلوه بالفلسطينيين بتهجيرهم ووضعهم في المخيمات، قد حصل لهم في ظروف أخرى في أوروبا. وخير دليل على ذلك ما حصل بعد يومين من انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، والذي يصوره ببراعة الصحفي الإسرائيلي جدعون ليفي في الجريدة الإسرائيلة هآرتس، إذ اتجه آلاف العرب الإسرائيليين خلال عدة أيام نحو الجدار الحدودي الجديد مع لبنان للالتقاء بأقاربهم من خلف الجدران. لقد "أصبحوا مشهداً تقشعر له الأبدان بصورة غير متوقعة. الأمر الذي تطلّب من إسرائيل عدة أيام فقط حتى أقدمت على قطع هذه الدراما المأساوية الإنسانية من نحرها متذرعة بالاعتبارات والذرائع

الأمنية، إلا أن صور هذه المشاهد المذعنة وُضعت على أعتاب الإسرائيليين وإن يكن لبرهة من الزمن. هذه المشاهد كشفت –الأولى ربما–المأساة الفلسطينية بكل شدتها وعنفوانها إذ تدافع مواطنو الدولة من سكان حيفا وعكا والناصرة نحو الجدار على حدود بلادهم محاولين مشاهدة أقاربهم ولمسهم فهم لم يشاهدوهم أبداً منذ خمسين عاماً من خلف الجدران والأسلاك. هذا الحدث جرى عفوياً، اللاجئون الفلسطينيون من مخيمات اللاجئين في لبنان اقتربوا من الجدار لمشاهدة الوطن الضائع السليب. سكان قرية عرب الدهامشة البدوية شاهدوهم من على جانبي الحدود كما قام التلفزيون ببث الصور. الإشاعة أصبحت بجناحين وشرع أبناء اللاجئين بالتقاطر نحو هذا الجدار العجيب، وتم قذف أسماء العائلات من على جانبي الحدود وإرسال التحيات وتحديد اللقاءات على وجه السرعة لليوم التالي. بعضهم لم يكن له أية علاقة أو اتصال عبر كل تلك السنين، والبعض الآخر كان يحافظ على اتصال هاتفي ضعيف أو كانوا يلتقون في الأردن مرة أو مرتين، وجرى تبادل الأطفال من جانب لآخر من أجل لمسهم فقط ،وتمت إعادة تركيب الصور العائلية من جديد فهذا مات وذاك ولد وتعالت الصرخات والنداءات المنفعلة الجياشة بجوار الجدار الذي أصبح للحظة جداراً طيباً مرة أخرى." (Haartz, 11 Juin 2000)

فهل أثارت مثل هذه الصور والمشاهد مشاعر اليهود، أولئك الذين مانفكوا يذكرون حتى الآن كيف أن الناجين من الكارثة قاموا ببث إذاعة صوت إسرائيل من خلال برنامج "البحث عن الأقارب" في الخمسينيات والسبعينيات، ليساعدهم في البحث عن أقاربهم الضائعين؟

أما الوهم الثالث الإسرائيلي فهو وهم يقول بأن فلسطينيي الخارج لا يريدون العودة، وذلك يعني أن نجد حلاً فردياً و"إنسانياً" للحالات الخاصة. وأنه باسم "دمقرطة" مشكلة اللاجئين يجب تحويل هذه المشكلة إلى مشكله فرديه. وكما نوه إليه بقوة إيليا زريق (Zureik, 1994)، فإنه بينما يتبنى الإسرائيليون الخيار الجمعي في كل شيء يتعلق بحقهم في العودة جميعاً إلى "أرض أجدادهم" وبالتعويض بشكل جمعي عن الأملاك والأموال اليهودية في ألمانيا وأوربا المستولى عليها أثناء الحرب العالمية الثانية، فإذ بهم لا يريدون أن ينظروا إلى قصة اللاجئين إلا باعتبارها قضية إنسانية لحالات تُدرس كل واحدة على حدة.

ومع أننا نعتقد أن أي حل لمشكلة اللاجئين لابد أن تجري بمناقشة ممثلين عن اللاجئين في الداخل والخارج بشأنه، ولكن لا بد أن يبحث أولاً عن حل لها في المستوى الجمعي، وبعدها يعطى للمعنيين الخيار بين البقاء كمواطنين في بلاد المنافي والشتات أو العودة إلى ديارهم في المدن التي أصبحت تحت السيادة الإسرائيلية.

1-3-ب. الأوهام الفلسطينية والعربية

إن ما تقدم ذكره يتعلق بالأوهام الإسرائيلية الثلاثة. أما عن الوهمين الفلسطيني والعربي فيتلخصان في أن أولهما يتعلق بطرح مشكلة اللاجئين ضمن ثنائية ضيقة: للعودة أو التوطين. ويراد في هذا الاختزال اعتبار أن المسؤولية الكاملة للوضع الراهن للاجئين الفلسطينيين هي حصراً إسرائيلية. ولعل سبب هذا الاختزال هو عدم التمييز بين مسؤولية نشوء مشكلة اللاجئين وهي مسؤولية إسرائيلية بحتة وبين وضع اللاجئين الحالي في دول المهجر، وهي مسؤولية إسرائيلية لمنعهم من العودة ومسؤولية عربية (المقصود بعض الدول العربية) لدفعهم إلى غياهب العزلة والتمييز السلبي بينهم وبين مواطني تلك الدول. فأنا أفهم أن إعادة الاعتبار إلى المخيمات هي قضية مالية قد يصعب على السلطات العربية احتمالها، ولكن ما لا يمكن أن أفهمه: لماذا لا يعطى للفلسطينيين في لبنان حق العمل وممارسة المهن، أو لماذا ينبغي حرمان الفلسطيني من السفر لرؤية الأقارب والأهل في كثير من الدول العربية بسبب "الفيزا"، ولماذا كان على الفلسطينيين أن ينتظروا الساعات الطوال على الحدود حتى تُراجع أسماؤهم في دفاتر أجهزة الأمن في عصر الكمبيوتروالعولمة. ولماذا ينبغي على الفلسطيني مغادرة بلد أقام فيه ربع قرن أو أكثر، أو حتى ولد فيه، لأن "فيزا" العمل قد انتهت، وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة الوطنية الفلسطينية صمتت كثيراً عن هذه الممارسات، بسبب عدم توازن القوى بينها وبين بعض الأنظمة العربية، فأنا لا أفهم موقف بعض المفكرين الفلسطينيين الذين اعتبروا طرح مثل هذه القضايا "إضعافاً" للموقف الفلسطيني في مواجهة خصمه الإسرائيلي في مفاوضات الحل النهائي، وأن كل "اندماج" فلسطيني في دول المهجر هو إضعاف لانتمائهم الفلسطيني. وهذا المفهوم هو اختزالي لقدرة الإنسان على أن يكون له أكثر من هوية وطنيه وأكثر من ولاء من دون أن يشعر بانفصام الشخصية. ففلسطينيو الأردن الحاصلون على الجنسية الأردنية ليسوا أقل وطنية أو انتماء من فلسطيني مصر أو لبنان. وفلسطينيو سوريا بتمتعهم بالحقوق الإنسانية، من حق العمل والتنقل والإقامة الدائمة ليسوا أقل فلسطينية من فلسطينيي لبنان المحرومين من ذلك.

أما الوهم الفلسطيني الثاني فيتمثل في الربط ربطاً عضوياً بين قضية اللاجئين وبين وجودهم في المخيمات، باعتبار أن اللاجئ يفقد ورقة من أوراقه التفاوضية إن كان خارج المخيم. وكأنه حوّل مفهوم اللاجئ من مفهوم قانوني إلى مفهوم اقتصادي (اللاجئ هو الفقير فقط) أو إلى مفهوم جغرافي (اللاجئ هو الذي يسكن في مخيم بائس). ولعل مثل هذا المفهوم هو الذي جعل هناك شيئاً من التقاعس في تحسين المخيمات في الضفة الغربية ووجود مخيمات بتمديدات صحية مكشوفة للهواء الطلق حتى الآن. وأدى هذا الربط بين اللاجئ والمخيم إلى إخفاق الجهات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية لإيجاد حل وسط بين أهالي بعض

المخيمات من جهة "والأونروا" المسؤولة عن تشغيل وإعانة اللاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى. فحين اقترحت هذه الأخيرة على سكان بعض مخيمات الضفة الغربية التي تتميز بالأوضاع الصحية والاجتماعية المتدهورة جداً، دفع مبلغ مقطوع لهم لشراء بيت خارج المخيم مقابل أن توقف معوناتها لهم في المستقبل، رفض بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية ذلك. ولا أدعي هنا أنه كان على هذه السلطة أن تقبل. ولكن لم تكن هناك مفاوضات جادة في التعامل مع هذه القضية. وفي انتظار ذلك يخرج الفلسطيني من بعض المخيمات من دون أن تقوم الاونروا بإعطائه أي مساعدة. ويعكس ذلك بعض الأحيان غياب رؤية واضحة عن كيفية التعامل مع اللاجئ، فلا يمكن مثلا فهم السياسة التي اتبعتها السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بالإنتخابات المحلية، فكما يبدو سوف ينتخب اللاجئ في غزة (أينما كان)، في حين لايسمح للاجئ في الضفة بذلك إذا كان يقيم في المخيم.

وعلى الرغم من النظر إلى المخيم على أنه فضاء مؤقت لحين العودة، فإن هناك مخيمات قد استطاعت أن تندمج في الفضاء الجغرافي الذي تعيش فيه، كما هو الحال على سبيل المثال في مخيم الوحدات، موضحة ذلك الباحثة اللبنانية هناء جابر (Jaber, 1997: 255)، ومخيم اليرموك. في حين تشكل مخيمات أخرى إشكاليات حقيقية في كيفية تحويلهم إلى فضاء يستحق الإنسان أن يعيش فيه بانتظار العودة أو خيار العودة.

وهكذا أنتهي إلى القول هنا إن موضوعة اللاجئ مازالت مشحونة بكثير من العواطف والألم ولعل طرحها بعيداً عن الأوهام المذكورة يتطلب الشجاعة في إعادة التفكير فيها. ولا يعني هذا مطلقاً التنازل عن حقوقهم في العودة والتعويض، وإنما المطلوب استراتيجية واضحة بحل عادل لمشكلتهم على المدى القريب والبعيد. فعلى سبيل المثال، بدلاً من الإبقاء على اللاجئ في بعض المخيمات البائسة للمحافظة على هويته، يمكن المحافظة على ذاكرة اللاجئ من الضياع وهذا عامل مهم في ربطه بوطنه. ويثير الانتباه كثيراً ضعف الاهتمام بالتاريخ الشفوي للفلسطينيين قبل وأثناء النكبة.[18]

4-1. من المحلية الجغرافية إلى أسطورة الفرادة‘

لعله من الحق القول أن الفلسطينيين هم من أقدم اللاجئين في العالم وربما النسبة الأكبر عدداً. فإذا اعتبرنا أن هناك بحدود خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، كما بينا سابقاً فيكاد ذلك أن يُعتبر ثلث عدد اللاجئين في

[18] بدأنا نرى في الأونة الأخيرة بداية الاهتمام. فهناك على سبيل المثال مشروع المرأة الفلسطينية و الذاكرة في إدارة تخطيط وتطوير شؤون المرأة (عبد الهادي،1999)، وكذلك مشروع ذاكرة اللاجئين في مركز الصحة النفسية في غزة،مشروع تأريخ الفن الشعبي لمركز الفلكلور الفلسطيني في بيروت.

العالم، كما أوردته إحصائية لمكتب المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في عام 1995 والبالغ 14,488 مليون مهاجر (UNHCR,1995:247) . ولكن هذا لا يمكن أن يبرر النظرة للحالة الفلسطينية على أنها حالة خاصة في التاريخ البشري.[19] لقد افتقدت الكثير من الدراسات والمقالات المتعلقة في هذا الموضوع الاستفادة من الأدبيات العلمية ومقارنتها في مجال سوسيولوجيا الهجرة القسرية والإرادية. ومن دون أن ينظر إلينا على أننا نبحث عن الإثارة، فالمفارقة أن 'أسطورة الفرادة' هذه تذكرنا بوجهٍ أو بآخر بتلك التي أسست المفاهيم العلمية والتوجهات الأيديولوجية والسياسية لدى سوسيولوجيا الهجرة الإسرائيلية، وذلك عندما تعاملت مع المهاجر اليهودي إلى فلسطين ومن ثم إلى إسرائيل (Shuval: 1998).[20] فبينما لم يستخدم الباحثون الإسرائيليون كلمة لاجئ في تعاملهم مع المهاجرين اليهود وذلك حتى لا تظهر المفارقة في أنهم 'لاجئون' في وطنهم، نجد زملاءهم قد اكتفوا بمفهوم اللاجئ، مستخدميه ليس فقط بصفته مفهوماً قانونياً وإنما أيضاً بصفته مفهوماً سوسيولوجياً. وبالمقابل فقد استخدم الحقل البحثي الإسرائيلي بكثافة مفهوم الشتات اليهودي وذلك للتذكير بأنهم منفيون في البلاد التي يعيشون فيها وهم يتوقون إلى العودة إلى إسرائيل. بينما لم يستخدم إلا قليلٌ من الفلسطينيين هذا المفهوم مكتفين، كما ذكرنا، بمفهوم اللاجئين، وذلك للتأكيد على أن الفلسطينيين في الخارج هم ليسوا أكثر من ضيوف في البلاد المستقبلة. وقد جرت دراسة تجربة المهاجر اليهودي في إسرائيل في إطار مفهوم الاستيعاب. وهكذا تركز البحث لديهم حول نجاح عملية استيعاب المهاجر والعوامل الاجتماعية والنفسية التي ترافقها. ويعتبر كتاب السوسيولوجي الإسرائيلي أزينشتات حول "*استيعاب المهاجرين*" أحد الكتب الكلاسيكية في دراسة المهاجر اليهودي (Eisenstadt, 1955). في حين أننا نجد في الجانب الفلسطيني قد تم اعتبار الاستيعاب شبه بديهي، ولعل ذلك ما يفسر غياب الدراسات حوله وحول مفاهيم أخرى مثل الاندماج أو الحياة عبر القومية للعائدين إلى فلسطين. وأخيراً فالنقطة الوحيدة التي اتفق عليها الطرفان هي تبني سياسة الباب المفتوح لاستيعاب أي مهاجر/عائد إلى وطنه الجديد. وعلى الرغم من أن السياسات المعلنة لدى الإسرائيليين في هذا المجال ففي الحقيقة لقد تم تبني سياسات 'أكثر عقلانية'. وعلى الرغم من أنني أدعو للعمل في هذه السياسة في الجانب الفلسطيني، كما سوف أوضحه في الفصل السابع المتعلق بالعودة، فهل جرت دراسة الخيارات المختلفة والمثلى للوضع الفلسطيني؟ ويختزل الجدول رقم 2 هذه المقارنة.

---

[19] – انظر إلى مشكلة الاستثنائية الفلسطينية في بحوث العلوم الاجتماعية بشكل عام في (Tamari, 1997:18-20).

[20]– انظر على سبيل المثال إلى مقالة هنا توروك–يابلونكا بعنوان: Holocaust Survivors in Israel: Reflection on a Unique Immigration (Hanna Torok-Yabloka, 1991).

جدول رقم 2: التوازي والاختلاف في الحقلين البحثيين الفلسطيني والإسرائيلي

المفهوم	موقف الحقل البحثي الفلسطيني	موقف الحقل البحثي الإسرائيلي
اللاجئ	استخدم	لم يستخدم
الشتات	لم يستخدم	استخدم
الاستيعاب	بديهية	بديهية
سياسة الباب المفتوح للعائدينّ/ المهاجرين	أيد	أيد

الفصل الثاني

الشبكات الفلسطينية في الشتات: الشبكات المقطعة

كثيراً ما نظر لفلسطينيي الخارج بصفتهم مجموعات أو شبكات متعاضدة ومترابطة بوشائج وثيقة نتجت عن تأثير النكبة والتاريخ عليهم. وجاءت موضوعة التأكيد على الهوية الفلسطينية في مواجهة محاولاتِ محيها التي تقوم بها الايدولوجيه الصهيونية في إسرائيل وفي بعض دول الغرب لتثبت خطاب التعاضد والالتحام بين أعضاء المجتمعات(community) الفلسطينية في الخارج والتواصل عبر الحدود والقارات. ولعل ذلك قد أثّر تأثيراً كبيراً على رؤية الباحثين والمفكرين للأحداث اليومية المشحونة بثقل التاريخ، مما جعل من الصعب أن ينظر للشتات باعتباره بنى اجتماعية ليس لها تاريخها فقط في المجتمعات الأصلية ولكن أيضاً في مجتمعات واقتصاديات الدول المستقبلة، بحيث أثر ذلك عليها تأثيراً مباشراً وحاسماً. ومن ثمّ يطمح هذا الفصل لأن يضع موضع التساؤل كل محاولات اعتبار أن كل تبعثر يخلق شبكات عبر القومية (transnationals) فعالة، إذ سيظهر هذا الفصل أن ذلك ليس صحيحاً بالضرورة، وأن ذلك يرتبط بعدة عوامل. إذاً لتفكيك هذا المركب المعقد الذي يسمى الشتات الفلسطيني، لابد لنا أن نلجأ إلى أدوات التحليل الشبكي، والتي تمكننا من دراسة وحدات أصغر ضمن المجتمعات الفلسطينية في الخارج، بحيث نستطيع فهم هذا التفكيك عن طريق عدة إشكاليات تتعلق بديناميات العلاقة بين المركز (الأراضي الفلسطينية) والأطراف (دول الشتات).

وقبل القيام بدراسة الشبكات الفلسطينية، لابد لنا من فهم نظري ولو بصورة اختزالية لمنهج التحليل الشبكي.[21]

2-1. مقدمة في منهج التحليل الشبكي:

يعتبر التحليل الشبكي (network analysis) أحد أهم المناهج التي تعتمد على البناء الاجتماعي (social structure) باعتباره مركزياً في التحليل السوسيولوجي. ويعتبر البناء الاجتماعي أحد أهم العناصر في النظريات الاجتماعية التي أسسها كل من دوركهايم، بارسونز، ليفي شتراوس، ماركس، فيبر، مارتن، بلو كولمان وآخرين (cook and whitmeyer, 1992:109-110). ولا يعتبر التحليل الشبكي[22] نظرية أحادية

---

[21] يمكن للقارئ غير المهتم بالاشكاليات المنهجية للعلوم الاجتماعية بأن ينتقل إلى الفقرة التالية (2-2).

[22] – اعتمد هذا الإطار النظري على عدة دراسات ولعل أهمها دراستي (emirbayer and Goodwin, 1994 . Cassirino, 1997b) كما يمكن أن نذكر، (Cook ; Douglas et al., 1992: 150-170)1983 and whitmeryer, 1992 ; Burt and Minor,

الشكل تحكمه مجموعة قوانين وافتراضات وترابطات، ولكن هو استراتيجية واسعة لدراسة البنية الاجتماعية عن طريق دراسة الشبكات الاجتماعية، محاولة بذلك تفسير كيف تؤثر البنى الشبكية على السلوك والتغيير الاجتماعيين. (Emirbayer and Goodwing, 1994:1414) وتعرف الشبكات الاجتماعية ع لى أنها منظومة مبنية في العلاقات أو الروابط (ties) الاجتماعية بين مجموعات وكذلك بين أفراد. ويمكن عمومية هذا التعريف بأن يضم تحت لواء الشبكات أي تشكيلات ومنظومات حتى و لولم تكن مؤسسة، فيكفي أن تكون هناك مجموعة علاقات بين أفراد (تبادل مصالح، أهداف مشتركة).

ورغم أن كثيراً من دراسات التحليل الشبكي لم تهتم كما ينبغي بربط المنظومات الشبكية بالبنى الاجتماعية بوجهٍ عام فإنها قدمت خدمات جليلة لفهم آليات تكوّن هذه البنى الاجتماعية.

ويقدم لنا بيري وليمان (Wellman, 1979: 1203) تعريفاً لما هو يسمى بالتحليل الشبكي: فبالنسبة له هو ليس مجموعة من التقنيات وإنما هو منظار تحليلي يركز على العلاقات المبنية بين الأفراد والمجموعات. وأهم سمات التحليل الشبكي هي في دراسته لنمذجة العلاقات وليس الأفراد. ومن ثمّ فهو يهتم بالاتصالية بينهم (connectivity). كما يقوم ببناء الشبكة المعقدة وليس فقط ببناء الروابط الثنائية (dyadic ties)، ويهتم بالبنى المعقدة من العلاقات التبادلية وليس فقط بالعلاقات المتناظرة أو الهرمية البسيطة. إضافة إلى ذلك يقوم بتوزيع الموارد النادرة ضمن الشبكة عن طريق الأنظمة الفعلية للسلطة، كالتبعية والتعاون. وأخيراً يرسم هذا المنهج حدود الشبكات وطريقة تنظيمها والعلاقات القطرية بين أعضائها.

ولفهم أهمية التحليل الشبكي سنلجأ لتعريفه سلبياً (أي بما يختلف عن مناهج أخرى) كما فعل بيري ويلمان. فقد رفض هذا الأخير أن يعرّف السلوك الاجتماعي باعتباره نتاجاً لخصائص ومعايير يشترك فيها الأفراد وإنما باعتباره نتاجاً للمشاركة في العلاقات المبنية اجتماعية (Wellman, 1983:165). وبمعنى آخر فلا تشكل الخصائص من مثل: الانتماء إلى طبقة أو الوعي فيها أو الانتظام في حزب سياسي والاعتقاد أو الانتماء لإثنية معينة، حقلاً تفسيرياً للسلوك الاجتماعي، ولا بد من تفسيره من خلال أنماط العلاقات ضمن البنية الاجتماعية.[23]

ويعتبر كتاب Knoke and kurlinsk (1982) من أبسط المراجع من أجل دراسة سريعة للتحليل الشبكي. كما نجد مرجعاً مبسطاً وهاماً في اللغة الفرنسية حول منهج التحليل الشبكي Degenne and Forsé (1994).

[23] - ولموضعة اتجاه التحليل الشبكي ضمن ميادين علم الاجتماع، يمكن القول بأنها سوسيولوجياً ضد التصنيفات (anti-categorical) وترفض بشدة أشكال

ويقوم التحليل الشبكي باستخدام واحدة من استراتيجيتين لفهم كيفية قيام الشبكات الاجتماعية بتفعيل الأنواع المتعددة من السلوك الاجتماعي أو إعاقتها.[24] وتسمى الإستراتيجية الأولى بالتحليل العلائقي (relational analysis) أو 'التماسك الاجتماعي' (social cohesion)والثانية تسمى بالتحليل المرتبي (positional analysis). ويركز المنهج الأول على الروابط المباشرة وغير المباشرة بين الفاعلين، إذ يقوم بتفسير بعض السلوكيات أو الصيرورات بوساطة الروابط الاجتماعية نفسها (بالإضافة إلى خصائصها من شدة وكثافة وتوافق ومجال). وفي هذا الإطار تسهل الشبكات الاجتماعية القوية والكثيفة والمنعزلة نسبياً تطوير ثقافات جزئية متجانسة (uniform subcultures) وكذلك هويات جمعية قوية، وهذه الفكرة ليست بجديدة فهي تعود إلى دوركهايم (Durkheim) وكذلك إلى سيمل (Simmel). ولقد بيّن التحليل العلائقي أيضاً أن الروابط الضعيفة، التي تربط بصورة غير مباشرة أفراداً بين المجموعات الاجتماعية المنعزلة، قد تكون أساسية في الصيرورات الاجتماعية. كما يمكن للروابط الضعيفة، خلق جسور في الفراغات البنيوية (structural holes)، أي في الأماكن التي لا توجد علاقات بين الفاعلين ضمن الشبكة، وهذا عنصر مهم في بنية الشبكة وخواصها. وعلى سبيل المثال فكما بيّن جرانوفيتر أن البحث عن فرص العمل يحتاج إلى روابط ضعيفة. وقد أفادت كثيراً الأدوات الرياضية لنظرية الخطوط البيانية (graph theory) في تطوير مثل هذه المنهج (Ibid.:1420).

أما المنهج الثاني وهو التحليل المرتبي، فيعتمد على استراتيجية مرتبية، مركزاً على طبيعة روابط الفاعلين ليست مع فاعل آخر ولكن مع طرف ثالث، وتصلح هذه الاستراتيجية لبعض السلوكيات والصيرورات في إطار نمط العلاقات التي تعرفها مرتبة فاعل ما بالنسبة لفاعلين آخرين في النظام الاجتماعي. وهكذا يؤكد التحليل المرتبي على أهمية العلاقات المشتركة التي يمكن أن يرتبط فيها فاعلون بطرف ثالث من دون أن يكون بين هؤلاء الفاعلين بالضرورة علاقات وهذا ما يسمى بالتطابق البنيوي (structural equivalence)،

الثقافوية (culturalism) والنزعة الجوهرية (essentialism) وضد الفردية المنهجية (methodological individualism). وهي بصورة جوهرية تتناقض مع بعض فرضيات مدرسة الوظيفية البنيوية التي تؤكد على أهمية الاندماج المعياري (normative integration) في المجتمعات (Emirbayer and Goodwin, 1994:1415) .

[24] – انظر إلى (Burt, 1987)، ذكر في كتاب (Burt and Minor, 1983).

وتكمن أهمية ذلك في محاولة فهم السلوك الفردي والجمعي. وتعتبر هذه القضية مهمة في حالة وجود دور أو مرتبة خاصة تربط بين منظومة من الفاعلين ضمن نظام كلي. وتسمى عندئذ هذه المنظومة ببلوك أي شبكة جزئية متجانسة (block) (والتي تربط عادة بين فاعلين متطابقين بنيوياً ضمن شبكة معقدة). ويمكن استخدام الطرق الجبرية لتوصيف هذه البلوكات ضمن الشبكة. ويختلف التحليل البنيوي عن التحليل المرتبي في نقطتين رئيستين: الأولى في أن التحليل الأول قد عجز عن التمييز بين أعضاء الحلقات الاجتماعية (clique) التي تربط بعضهم مع بعض روابط مباشرة وقوية، ولم يتم التميز أيضاً بين أنواع الروابط مع الفاعلين خارج الشبكة. في حين يقوم التحليل المرتبي بربط دراسة الحلقات بالنظام الكلي. والنقطة الثانية أن التحليل المرتبي لا يعطي أهمية فيما إذا كان الفاعلون من مرتبة معينة يرتبط بعضهم مع بعض بعلاقات مباشرة. وهكذا فيمكن لبلوك ما أن لا يُعتبر حلقة ذات نسيج اجتماعي كثيف على الإطلاق. (Ibid. : 1422).

ولفهم تطبيقات ماذكرناه، يمكن أن نشير إلى أحد الدراسات المهمة للتحليل الشبكي وهي دراسة بيتر بيرمان (Bearman, 1993) حول البنية الاجتماعية للنخبة المحلية في إنكلترا في فترة القرن الذي سبق الحرب الأهلية الإنكليزية، إذ درس بيرمان الأنماط الفعلية لعلاقات القرابة والعلاقات الزبائنية (patron-client tie) التي ربطت بين فاعلي النخبة بعضهم مع بعض والتي أدت في نفس الوقت إلى خلق شروخات وطبقات مختلفة فيما بينهم في أثناء تلك الفترة. هذا وقد وصف ببراعة التفاعلات المنمطة بوجهٍ أدق من لو أنه استخدم التصنيفات الكلاسيكية. وهكذا فتحليله يتميز ببعده عن تصنيفات عامة على طريقة توصيفها بطبقة برجوازية وسيطة، صاعدة، آفلة، قروية، وبدلا من ذلك فقد رسم نماذج للبلوكات للعلاقات المنسوجة في أربع فترات بين عام 1540 و 1640. وهكذا يتصرف الأفراد مع مسارات شخصية متميزة، بانسجام مع المصالح التي نتجت من المراتب والوضعيات البنيوية المشتركة داخل الشبكات الوطنية والمحلية (Bearman 1993: 1112). وتقدم التغيرات مع الوقت في البنية وتوزيع هذه الشبكات مفتاحاً لفهم التغيرات البنيوية الطويلة الأمد. وتعتبر فكرة بيرمان الرئيسية أن التحولات الاجتماعية التي حصلت على مستوى النخبة قد خلقت شروطاً مسبقة بنيوية من أجل انتشار الاعتقاد في بعض الدوغما الثيولوجية، والتي بدورها لعبت دوراً محورياً في إيحاء الحوادث والاضطرابات السياسية التي جاءت فيما بعد. بمعنى آخر، لقد أدى ذلك إلى تكوين نخبة على مستوى إقليمي، تنظمت على أساس العلاقات الاجتماعية التي تجاوزت النظام الاجتماعي التقليدي (ذات الطابع المحلي والعائلي). كما خلقت هذه النخبة سياقاً على أساسه ظهر الخطاب الديني المجرد باعتباره محدداً مهماً لفعل النخبة الاجتماعية في القرن الذي سبق الحرب الأهلية الإنكليزية. (Ibid., cited by Emirbayer and Goodwin:1423).

التحليل الشبكي ونظرية التبادل

ولكن التحليل الشبكي لايعتبر هو المنهج الوحيد لدراسة البنية الاجتماعية، فإن نظرية التبادل (exchange theory) لها دورها المهم في ذلك. وإذا كان كلا المنهجين يرجعان العلاقات والروابط إلى عملية تبادلية، فإن التحليل الشبكي ما اعتاد على التركيز على محتوى العلاقات والروابط المتبادلة (من قرابة، صداقة وغيرها) على مستوى المجموعات والمؤسسات أكثر من الأفراد. في حين ركزت نظرية التبادل على التفاعل وتنوع محتويات الروابط ما بين الأشخاص، إذ يتم تبادل أشياء لها قيمة فيما بينهم (valued items) (التي قد تكون مادية، معلوماتية أو رمزية) (Cassarino, 1997b: 23; cook and Whitmeyer: 110).

وفيما يتعلق بموضوع البحث حول شبكات رجال الأعمال الفلسطينيين وطبيعة الريادية (entrepreneurship) المهاجرة، نجد أن نظرية التبادل تتناسب معه أكثر، كما نوه له على حق الباحث الإيطالي جان بير كاسارينو (Ibid.)، وذلك لأن الريادية كأي فعل اقتصادي متموضعه (embedded) بحسب تعبير جرانوفيتر في البناء الاجتماعي. فالعلاقات ما بين الأشخاص (interpersonal) والعلاقات ضمن العائلة والأقارب غالباً ما تلعب دوراً مهماً على مستوى البناء الكلي للعلاقات.

يعتبر منهج التحليل الشبكي في العلوم الاجتماعية ذا أهمية بالغة وخاصة تاريخياً إذ استبدلت النزعة الكمية (quantitative) لدى علماء الاجتماع الأمريكان في الأربعينيات، كما أنها سمحت بدراسة ظواهر دقيقة بعيدة عن تصنيفات سابقة الصنع والتي لويَ بها عنق الواقع لتطبق عليه. ولكن مع ذلك فهي تطرح إشكاليات جدية عندما تعتبر استراتيجية بحثية كلية. فقد أشار اميرباير وكودوين على حق، إن كان هناك ثلاثة نماذج ضمنية في أدبيات التحليل الشبكي، وذلك في العلاقات بين الثقافة الدور المحرك(agency) والبنية الاجتماعية والذي أدى إلى صعوبات في إيجاد تفسيرات مرضية للتحولات التاريخية. وأول هذه النماذج الضمنية هو الحتمية البنيوية (structuralist determinism) إذ أهملت الدور السببي الكامن في معتقدات وقيم والمعايير المتبناة من الفاعلين. كما أهملت المعاني التي يحملها الخطاب السياسي والثقافي في التاريخ. كما إنها أهملت التشكلات التاريخية للفعل الذي نمط وحول سابقاً البنى الاجتماعية. أما النقطة الثانية فتتعلق بنزعة التحليل الشبكي على الأدواتية البنيوية (structuralist instrumentalism). لقد قبلت الدراسات في هذا الاتجاه الدور الحاسم للفاعلين، ألا وهو الدور الاجتماعي في التاريخ ولكنها نظرت بصورة مبالغ فيها وبطريقة نفعية وأدواتية إلى نشاطاتهم. وأخيراً فالمنهج الشبكي في التغيير الاجتماعي قد تحول إلى اتجاه ذي نزعة بناءوية بنيوية (structuralist constructionism) والتي قسمت بعض الصيرورات التاريخية للتحول

الهوياتي وسمّته بصورة استفزازية. ولعل أنجح اتجاه لدى التحليل الشبكي هو اتجاهه في التنظير للذات الإنسانية (human agency)، والدور الحاسم الافتراضي في الانتماءات المعيارية والرموز الثقافية في الفعل الاجتماعي. ولكن حتى المنهج لم يستطع تقديم فهم الطبيعة المعقدة للترابط النظري بين الثقافة الذات والبنية الاجتماعية. ولم تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البنيوية للخطابات الثقافية والسياسية للفاعلين التاريخيين (Emirbayer and Goodwin 1994:1426).

وأخيراً لابد أن نؤكد أن التحليل الشبكي قد قام بخدمات جلّى لسوسيولوجيا الهجرة، إذ بيّن أهمية الشبكات بدورها التسهيلي، لتكييف المهاجر مع المجتمع المستقبل على المدى القصير وعلى اندماجية في مؤسسات هذا المجتمع على المدى البعيد. وأظهر كيف تلعب الشبكات الدور المهم في تخفيف كلمة الهجرة، وذلك بسبب المعلومات والمصادر الأخرى التي تقدمها الشبكة لعضو ما أو لعضو لديه الإمكانية في الدخول إليها.

2-2. دراسة الشتات في خلال التحليل الشبكي

سنحاول في هذه الفقرة تناول بعض القضايا المتعلقة بالتحليل الشبكي للبنى الاجتماعية الفلسطينية في الخارج. ومع أن إمكانية استثمار بحثنا الميداني للبيانات واسعة وعميقة، إلا أننا سنكتفي هنا بطرح بعض القضايا التي تهم مباشرة إشكالية هذا الكتاب، والتي تتعلق بالتكوينات الهوياتية لأبناء الشتات الفلسطيني. فما هي العوامل التي دعمت الهوية الوطنية الفلسطينية على الرغم من التبعثر وطول فترة الهجرة/اللجوء، أو ما هي العوامل التي ضاءلت من شدة هذه الهوية أمام هويات أخرى. وما هو دور المؤسسات الوطنية في الشتات كمنظمة التحرير الفلسطينية في ربط الشتات بروابط أو بتعبير أعمق من ذلك بعلاقات مع الوطن الأم أو مع القضية الفلسطينية؟ وهل تتقاطع أم تتناقض الشبكات المبنية على أساس وطني مع تلك المحلية (أو ما تحت الوطني) أو تلك المطبوعة بالطابع الديني أو القومي العربي (ما فوق الوطني)؟ ولكن قبل ذلك علينا طرح أسئلة أكثر بساطة عن طبيعة الشبكات الشتاتية. ما هي الشبكات التي مازالت ترتبط بوشائج وثيقة مع الأراضي الفلسطينية؟ ما هي العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة؟هل هي: البعد الجغرافي، مدة الهجرة عن الوطن، مدى سماح الدول المستقبلة لحركة الجالية الفلسطينية، إلى آخره.. ؟ إن دراسة الشتات الفلسطيني بصفته شبكات متباينة تتناول أشكال التطبع الاجتماعي (sociability) لهؤلاء المجموعات والتي تأخذ الشكل الرسمي وغير الرسمي. وهنا يمكن أن نتصور مجموعة أشكال من العلاقات التي تساهم في خلق بنى شبكية، كالعلاقات العائلية والطائفية والوطنية والجهوية (مع أهل البلد). كما يمكن أن نتصور علاقات الصداقات التي تنتج عن اللقاءات عن طريق العمل، أماكن الترفيه أو الجوار. لنبدأ أولاً في دراسة الشبكات العائلية.

2-2-أ. **الشبكات العائلية: أربعة نماذج**

المقصود أولاً بالعائلة ليس فقط الأم والأب والأخوة والأخوات، وإنما العائلة الممتدة التي تضم أيضاً أقارب الدرجة الثانية (من أعمام وأخوال وعمات وخالات وأبنائهم وبناتهم). وبوجهٍ عام يمكن القول أن العلاقات العائلية هي علاقات شخصية وتخضع نادراً لعملية مؤسسة (institinnalisation) كما هو الحال في (الدواوين وغيرها).وسوف أقدم هنا أربعة نماذج للعلاقات العائلية الأكثر تمثلية للجاليات الفلسطينية التي التقيت بها في ثلاث عشرة دولة من دول الشتات. إذ كنا ندرس الشبكة العائلية بين أفراد العائلة ضمن ثلاثة أجيال: الجد وأولاده وأحفاده. ويتمثل هذا النموذج بحساب العلاقات بين أفراد هذه العائلات على الشكل التالي:

العلاقات الحدية: وهي الحد الأقصى للعلاقات في حال أن كل فرد من أفراد العائلة يستطيع رؤية الآخر. ونعني بكثافة الشبكة، نسبة عدد الأقارب التي يلتقي بها أفراد العائلة المستجوبة بالمقارنة مع الحد الأقصى. وهناك حدان أقصيان: أحدهما حدي وهو عدد العلاقات بين أفراد العائلة فيما إذا كان كل فرد يرى الآخر، في حين نعرف الحد الأقصى الثاني بالحد النظري وهو الحد الأقصى للعلاقات، آخذين بعين الاعتبار العوائق القانونية التي تحول دون رؤية فرد ما لأفراد آخرين (بسبب عدم إمكانية الحصول على فيزا مثلا). وسنحصل عن طريق المقابلات مع أفراد العائلة على العدد الفعلي للعلاقات بينهم خلال السنتين السابقتين للمقابلة[25]. أما حجم العلاقة الحقيقي فهو الذي سنحصل عليه على ضوء تصريحات الأعضاء الذين جرت مقابلتهم. هذا وتُحسب كثافتان للشبكات العائلية: الكثافة الكمونية (virtual density) والكثافة الفعلية باعتبارهما بالترتيب النسب المئوية للعلاقات النظرية والفعلية بالنسبة للكثافة الحدية. وفيما يلي بعض الاقتراحات الإجرائية لهذا النموذج:

1- تعرف العلاقة بوجود لقاء مباشر (أي ليس عبر الهاتف أو البريد العادي أو الإلكتروني) خلال السنتين اللتين سبقتا المقابلة.

[25] – تمت المقابلات بين عامي 1996-1998 مع مجموعة كبيرة من العائلات الفلسطينية في دول مختلفة، والتي تنتمي غالباً إلى الطبقات الوسطى الفلسطينية أو ما فوقها. فهي إذاً ليست فقط عائلات رجال أعمال. وبالإضافة إلى الأسئلة العامة عن الإتصالية ضمن الشبكات العائلية، فقد قدم البعض معلومات تفصيلية، إذ سمحت لنا بإجراء بعض الحسابات عليها.

2- تختلف العلاقات ضمن الشبكات بدرجات متفاوتة بين الاندماج والتمايز، ويرجع التمايز إلى تقسيم للشبكة إلى مراتب ومناصب رسمية، في حين يتعلق الاندماج إلى التعاون المرن بين سلوكيات فاعلين متوازين في الوضعيه. وتعتبر الشبكة فعالة بقدر ما لها من علاقات ذات شكل إندماجي. (Baker, 1992:401; cited by Cesari, 1999:11). من هنا فقد اعتبرنا أن العلاقة بين الجيل نفسه هي العلاقة الأكثر حميمية والأكثر احتمالية لإقامة علاقات اقتصادية، وتقل هذه الحميمية بالانتقال من جيل إلى آخر. ومن ذلك فقد قررنا ان تضرب العلاقة المصرح بها بمعامل افتراضي على الشكل التالي:1 في حال كان اللقاء ضمن أبناء الجيل الواحد، و 0.75 في حال كان بين أبناء جيلين متتاليين، و 0.5 في حال جرى اللقاء بين أبناء جيلين غير متتالين.

3- اللقاء بين الابن أو البنت مع أحد الوالدين (الأب والأم) يكفي لاعتباره لقاءً[26].

4- جرى حساب إمكانية اللقاءات النظرية إذا كان أحد أعضاء العائلة يستطيع اللقاء بالآخر في مكان إقامته. ولهذا فقد أهملنا إمكانية اللقاء في مكان يختلف عن مكان إقامتهما. وهكذا يمكن تلخيص الإمكانيات على الشكل التالي: الفلسطيني الذي يحمل وثيقة سفر مصرية، لبنانية أو سورية لا يستطيع السفر إلى الأراضي الفلسطينية من دون أن يكون لديه لمُّ شمل، ولا يستطيع السفر إلى الخليج إلا إذا كانت لديه فيزا للعمل، ولا يستطيع حامل الوثيقة المصرية السفر إلى سوريا أو الأردن. ولا يستطيع حامل هذه الوثائق التنقل بين سوريا ولبنان ومصر. ويمكن فقط لحامل الوثائق السورية بالتنقل إلى الأردن ولكن مقابل دفع كفالة مصرفية. أما بالنسبة للفلسطيني–الأردني الذي يحمل جواز السفر الأردني فلا يستطيع زيارة الخليج إلا بتأشيرة عمل، ولا يستطيع السفر إلى مصر وسوريا إذا كان مكان ولادته إحدى المدن الفلسطينية، ويستطيع السفر إلى الأراضي الفلسطينية أو إسرائيل كسائح ولكن بصعوبة بالغة.

أما أولئك حاملو جوازات السفر الأجنبية، فهم أوفر حظاً من الآخرين. ولكن رغم ذلك فإن الذين ولدوا في قطاع غزة لا يستطيعون السفر إلى سوريا. كما لا يمكنهم دخول الخليج من دون تأشيرة عمل.

[26] – تحسب العلاقات الفعلية عن طريق اللقاءات الميدانية مع بعض أفراد العائلة (غالباً من الجيل الثاني) ونطلب منهم أن يصفوا لنا اللقاءات التي جرت بينهم وبين بقية أفراد العائلة.

وقد استخلصنا من مجموعة المقابلات التي أجريتها مع العائلات الفلسطينية أن هناك أربعة نماذج هي الأكثر تعبيراً عن حالة فلسطينيي الشتات.

النوع الأول للعلاقات تخص عائلة تتسم بالمواصفات التالية: خرجت من غزة في عام 1967، من أصل فلاحي، تحمل وثائق سفر مصرية، لا تستطيع الحصول على لمّ الشمل في فلسطين، ولديها إمكانية زيارة الأراضي الفلسطينية. دول التشتت: غزة، مصر، الخليج، كندا.

النوع الثاني للعلاقات تتعلق بعائلة تتسم بالمواصفات التالية: لجأت منذ عام 1948، من صفد من عائلة تعمل في التجارة، يحمل أغلبهم وثائق سفر سورية، لا تستطيع العودة إلى صفد ولا إلى الأراضي الفلسطينية، ولا تتمكن حتى من الزيارة. دول التشتت: سوريا، غزة، مصر، الخليج، كندا، الولايات المتحدة.

النوع الثالث للعلاقات تخص عائلة تتسم بالمواصفات التالية: هاجرت منذ عام 1902 من بيت ساحور، من أصل فلاحي، يحمل الأغلبية جوازات سفر تشيلية، لا تستطيع الحصول على لمّ الشمل في فلسطين، ولكن لديها إمكانية الزيارة. دول التشتت: الضفة الغربية، تشيلي، البرازيل، السعودية.

النوع الرابع للعلاقات تخص عائلة تتسم بالمواصفات التالية: هاجرت من الناصرة منذ عام 1953، من أصل حضري، يحمل الأغلبية جوازات سفر إسرائيلية أو كندية، تستطيع العودة إلى إسرائيل. دول التشتت: كندا، الولايات المتحدة، الأردن، سوريا ولبنان.

وبعد القيام بالعمليات الحسابية اللازمة، نستنتج كما هو واضح في الجدول رقم 3.

كثافة العلاقات العائلية لأربعة نماذج من الشتات جدول رقم 3 :

	النوع الأول	النوع الثاني	النوع الثالث	النوع الرابع
العدد الكلي لثلاثة أجيال (شخص)	11 (7+3+1)	31 (1+9+21)	22 (1+5+16)	20 (1+5+14)
الكثافة الكمونية(لقاء)	69.5	641	308	241.5
الكثافة النظرية(لقاء)	23	410	230	134
نسبة الكثافة النظرية	%33	%64	%75	%55
الكثافة الفعلية(لقاء)	17.5	247	126	54
نسبة الكثافة الفعلية	%25	%38	41%	22%

المصدر: حسابات أجريت بناءً على أبحاثي الميدانية

ومن التمعن في هذه الأرقام والنسب المئوية يمكن أن نصل إلى مجموعة استنتاجات عن طريقة عمل الشبكات الفلسطينية ذات الطابع العائلي في الشتات وعن معوقات عملها أيضاً.

لقد أثبتت نماذج الشبكات التي ذُكرت سابقاً، ما افترضناه من الدور الحاسم لهشاشة الوضع القانوني لفلسطينيي الشتات في الدول العربية وصعوبة حركتهم، وفي الوقت نفسه ضعف إمكانية العودة حتى الآن. وهكذا تبدو العلاقات الاجتماعية مقطِعة وممزِقة لأعضاء العائلة ذات الأصول الغزاوية، ولحاملي وثائق السفر المصرية، إذ يلتقي الفرد في العائلة بربع الأفراد في حين يستطيع نظرياً أن يلتقي مع الثلث. ويمكن أن يعزى هذا الفارق إلى التباعد الجغرافي الذي يزيد في جفاء العلاقة، وكما يقول المثل العربي "البعد جفا". هناك عامل آخر لعب دوراً في النوع الأول والثاني من الشبكات (العائلات من أصول غزاوية وصفدية) وهو عامل سياسي يقول بأن بعض الفلسطينيين ينتمون إلى منظمات فلسطينية غير مرغوب بوجودها في بعض الدول العربية وهذه المنظمات من مثل (الصاعقة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، جبهة التحرير العربية) مما تملأ أسماؤهم القوائمَ السوداء على الحدود.

في النوع الثاني للشبكة عائلات من أصول صفدية أي مناطق 1948، ترجع الهوة بين كثافة العلاقة النظرية (55%) والكثافة الفعلية (22%) أي أن الفلسطينيين من أصول فلسطين التاريخية (أراضي 1948) قد أضاعوا المرجعية الفضائية (territorial reference) إذ لا يستطيعون العودة والالتقاء في بلد الموطن حيث تكون هناك فرصة الالتقاء في موطنهم مع أفراد آخرين للعائلة. إضافة إلى ذلك يحمل أغلب هذا النوع من

الشبكة وثائق سفر مما يصعب عليهم إمكانية التحرك. وقد أثار انتباهنا وجود لقاءات قليلة في بلد ثالث، ويعزى ذلك إلى ندرة القدرات المادية وضعف التراث السياحي عند أولئك الذين يعيشون في بلاد اللجوء الأولى : سوريا، مصر، الأردن. وتزداد الرغبة في السياحة عند أولئك القاطنين في الخليج الهاربين من الحر الشديد في الصيف. ويصل الحس السياحي قمته مع فلسطينيي كندا أو الولايات المتحدة الذين يشعرون بالحنين لقضاء بعض الوقت في المشرق. وهنا ينبغي أن نستثني من أشكال "السياحة" الحج إذ يعتبر من أهم الفرص للقاء الأقارب والأهل فيه. فكثير من الذين قابلناهم قد ذكر أنه التقى مع قريب له في الحج بعد عشرات السنين. وفيما يتعلق بالمسيحيين فتعتبر بيت لحم والناصرة، إضافة إلى القدس مركز جذب مهم، وخاصة لفلسطينيي أمريكا اللاتينية، فقد كان حافز بعضهم للزيارة دينياً.

يلعب الأصل الاجتماعي–الاقتصادي دوراً أيضاً في مواصفات الشبكات. فالعائلة الحضرية العاملة في التجارة لها علاقات أقل كثافة من العائلات ذات الأصول الريفية، وهذا ينطبق تقريباً على كثير من المجتمعات. وحتى عندما يعمل أفراد العائلة المهاجرة في مهن تبتعد عن الزراعة والريف، يبقى لديهم الطوق إلى اللقاءاتٍ العائلية الممتدة والتي يجتمع فيها عدد كبير من أفراد العائلة. وقد لاحظنا أن رغم ضعف الإمكانيات المادية لدى هذه الفئة، فالكثير يحرص على عدم فقدان العلاقة، ويحرص على حضور حفلات الأفراح، و أيضاً العزاء في حال فقدان قريب.

كما تلعب درجة تقارب المهن دوراً في تشجيع أفراد العائلة على الالتقاء. وهذا ما لاحظناه في النوع الثالث للشبكات من أصول ترجع لبيت ساحور ومبعثرة في أمريكا اللاتينية، إذ أن أفراد هذه العائلة يعمل معظمهم في قطاع النسيج وذلك في تشيلي وفي بيت ساحور. وأدى ذلك أيضاً إلى توطيد علاقات اقتصادية فيما بينهم إذ مول بعض المغتربين تحديث آلات ومعدات المصانع الصغيرة في تلك البلدة. وعلى الرغم من أهمية الإمكانيات النظرية لدى النوع الثالث لنسج علاقات مع أقاربه (التي تبلغ 75%) بفضل جواز السفر الأجنبي، فإن حجم الكثافة الفعلية قد بلغت 41%. وهذا يوضح لنا الهوة بين الدور المهم لعملية الانصهار التي تعرّض لها أبناء الجالية الفلسطينية في بوتقة المجتمعات الأمريكية اللاتينية في الكثافة النظرية والفعلية، وإذا بقيت هناك بعض المصالح بين فلسطينيي الداخل وأمريكا اللاتينية، فإن العائلة في القارة الأخيرة قد فقدت تماماً الاتصال بأولئك القاطنين في مناطق طرفية أخرى كالخليج وأوروبا.

يُظهر النوع الرابع من الشبكات وهي الشبكة التي تتعلق بفلسطينيي إسرائيل مفارقة تتأثر بالقرب الجغرافي وببعده، إذ حافظ فلسطينيو الداخل على العلاقات مع أبناء عمومتهم في القارة الأمريكية في حين انقطعت هذه الوصائل مع أولئك القاطنين في الدول العربية. وهذا كما هو معروف يرجع لعوامل سياسية. ويمكن التحدث

عن المفارقة نفسها فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية: فاستثمارات فلسطينيي أمريكا الشمالية مع الأراضي الفلسطينية ليست أقل أهمية في تلك التي قام بها أترابهم في إسرائيل.

ما ذُكر سابقاً يتناول العلاقات العائلية باعتبار أن أعضاء العائلة قد التقوا مرة خلال السنتين السابقتين للمقابلة. وتعتبر هذه المدة طويلة نسبياً وقد اختيرت هكذا لتتناسب مع مشكلة التبعثر التي عاناها الشعب الفلسطيني. وإذا قصرّنا المدة سنة واحدة، تنقص نسب اللقاءات الفعلية بحدود 25– 40% بحسب نوع الشبكة، مما يعني أن هناك تباعد واسع بين الزيارات، وخاصة عندما تكون العائلة مبعثرة في أصقاع العالم كافةً.

وننتقل الآن إلى الأشكال الأخرى من الشبكات، والتي تعتمد بوجهٍ أساسي على وجود مؤسساتي. ولكن لابد أن نوضح من أن أهمية التحليل الشبكي تتجلى بأنه يستبدل بشكل أو بآخر التحليل المؤسساتي. فلا يكفي أن تكون هناك مؤسسة حتى نتحدث عن شبكة علاقات تربط بين عناصر هذه المؤسسة. فهناك مؤسسات سياسية كالأحزاب التي لا تلعب أي دور في ترسيم علاقات اجتماعية بين المنتمين إلى هذا الحزب، وبذلك يقتصر الانتماء إلى اللقاء مرة أو مرتين في السنة مع أعضاء يجهل بعضهم بعضاً. ولكن ذلك لا يعني أن المؤسسات تلعب دوراً مهماً في ترسيخ الشبكات وديمومتها. وسنقوم هنا في محاولة تخطي درجة مؤسسة الشبكات الفلسطينية. فليست كل الشبكات عفوية وغير رسمية فقط. وهي تتميز بطبيعتها الشخصية المكونة من خلال الفضاء العائلي والصداقات. ولعل تناول الشبكات المؤسسة (formal) هو ما سيلقي الضوء الواسع على طبيعة العلاقات داخل الجالية الفلسطينية الواحدة في الشتات، وعلاقة ذلك مع الجاليات الأخرى في الأطراف (بلدان الشتات الأخرى)، وكذلك العلاقة مع المركز (الأراضي الفلسطينية).

ويمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى الدواوين العائلية، نوادي المدن والقرى، المؤسسات ذات الطابع الوطني (المنظمات الشعبية والمؤسسات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية)، المؤسسات القومية العربية،المؤسسات الدينية، وأخيراً جمعيات الصداقة. وسنتناول هذه المؤسسات الواحدة تلو الأخرى بشيء من التفصيل.

2-2–ب. الدواوين العائلية :

تعتبر ظاهرة الدواوين العائلية ظاهرة محدودة جداً، وتتفاوت بحسب بلد اللجوء. ففي الأردن ساعد وجود علاقات وثيقة ومستمرة للفلسطينيين هناك مع أهلهم في الضفة الغربية، على انتشار ظاهرة الدواوين وعلى الرغم من أن اسمها مرتبط باسم عائلة (مرقة، العملة، المصري، الخ) إلا أن أعضاءها يتجاوزون في بعض الأحيان مستوى العائلة ليشمل مستوى القرية. وتعتبر هذه الدواوين مؤسسات مهمة للأفراح والأتراح، وكذلك للتضامن المادي، إذ يرافق هذه الدواوين غالباً صناديق لإعالة المحتاجين من العائلة. وإذا كان ظاهر هذه

الدواوين اجتماعياً، فإنها تلعب دور البوتقة التي تتناقش وتتلاقح فيها الأفكار السياسية، لاتخاذ مواقف تتعلق بالقضية الوطنية في فلسطين أو في بلاد المهجر.

وتنتشر الدواوين أيضاً في المخيمات الفلسطينية في لبنان، والتي تتميز بالتأطير المؤسسي الواسع، مختلفة بذلك عن الدواوين الأردنية، وعاكسة مناخ الحرية التي يتمتع بها المجتمع اللبناني ودرجة تسييسه العالية. ففي هذه الدواوين يُناقش الوضع السياسي العام الفلسطيني والخاص المتعلق بالمخيمات الفلسطينية. وكما تلعب هذه الدواوين دوراً في تنظيم شؤون المخيم معتمدة بذلك على الفصائل الفلسطينية التي تسيطر على المخيم. وليس من نافلة القول أن نذكر أن هناك ترابطاً تبادلياً بين الفصائل والدواوين، إذ لم تخلُ الأولى من النزعة العائلية على الرغم من أيديولوجياتها فوق الفئوية، فما هو على أرض الواقع يختلف عن النظريات المعلنة.

وإذا كان انعكاس المجتمع المستقبل حاسماً في لبنان، فهو كذلك في سوريا ولكن بوجهٍ شبه نقيض للحالة اللبنانية، إذ تنظر الدولة بريبة للجمعيات التي هي خارج إطار الحزب الحاكم. ولذا فإن ظاهرة الدواوين ظاهرة هامشية هناك. ويعزى ضعف مثل هذه البنى، إلى أنها غير شرعية في هذا البلد. فالقانون السوري يمنع أن تكون هناك صناديق خيرية يقتصر توزيعها على مستوى عائلة واحدة. ولذا يقتصر دور الدواوين الموجودة على شكل من أشكال مجلس العائلة. وعلى حد معلوماتنا، فإن هناك فقط مجلسين: واحد لعائلة موعد حيث يتركز أفرادها في مخيم اليرموك، والآخر لعائلة الأسدي التي تنتشر في أصقاع مدينة دمشق كافةً.

أما في مصر، فقد اختفت ظاهرة الدواوين بصورة كاملة، وذلك بسبب عدة عوامل، أهمها الطبيعة الحضرية للعائلات المهجرة إلى مصر (غالباً من يافا) ولكن أيضاً بسبب الطوق المحكم للدولة، والتي جعلت وجود مثل هذه الاجتماعات أمراً عسيراً، وأخيراً بسبب التبعثر الجغرافي للجالية بين الأحياء الكبيرة للمدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية.

وعلى حد معرفتنا فلا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه الدواوين، واستعيض عنها بنوادي القرية، وهي ظاهرة من أهم ظواهر البنى المؤسساتية في الولايات المتحدة، وذلك للدور الذي تلعبه في التعبئة الوطنية على الرغم من طبيعتها الإقليمية.

2-2-ج. نوادي المدن والقرى

إذا كان وجود نوادي المدن والقرى في بعض المخيمات اللبنانية وفي الأردن ظاهرة هامشية، فإن انتشارها الواسع يتعلق بدول المهجر البعيدة وخاصة الأمريكيتين، إذ تعتبر هذه النوادي أحد أهم البنى التي تتجمع في

بوتقتها الجالية الفلسطينية. وتعتبر نوادي رام الله، بيرزيت، بيت لحم، الناصرة، البيرة، ودير ديبوان من أهمها (انظر إلى جدول رقم 4)، وتتميز أغلب هذه التجمعات بحداثة عهدها إذ تأسست في الثمانينيات والتسعينيات،رغم عراقة الهجرة الفلسطينية إلى الولايات المتحدة، ونستثني من ذلك نادي رام الله (American Federation of Ramallah) المؤسس عام 1959، ومؤسسة مستشفى رام الله (Ramallah hospital Foundation) التي أنشأت عام 1944. وتقوم هذه المؤسسات في بلاد المهجر بوجهٍ أساسي بتجميع الجالية الفلسطينية وتعبئتها، إذ يعقد لقاء سنوي (convention) يحضره من الأمريكيتين أبناء الجالية العائدة أصولهم إلى المدينة أو القرية التي يسمى على اسمها النادي. إضافة لهذا اللقاء السنوي، تتمحور النشاطات حول لقاءات اجتماعية وسياسية بحسب المناسبات على مستوى الفرع (chapitre). وعلى الرغم من أن عضوية هذه النوادي محصورة على أولئك الذين ترجع أصولهم إلى مدينة أو قرية محددة،[27] فإن بعض نشاطاتها قد جذبت أبناءً من الجالية الفلسطينية كما تحولت بعض اللقاءات السنوية إلى مهرجانات سياسية لدعم الأهل في فلسطين. إضافة إلى ذلك فقد ساهمت هذه النوادي مادياً ولو بمبالغ محدودة. فقد قدمت جمعية بيرزيت مبلغ 30,000 دولار في عام 1996 إلى قرية بيرزيت، وكذلك أسس مشروع الناصرة (The Nazareth Project) ومؤسسة مستشفى رام الله مستشفيات في كلا المدينتين. وقدمت جمعية بيت لحم مبلغ 210,000 دولار منذ تأسيسها حتى عام 1998. [28]

وإذا كان الشكل الذي يأخذه الاجتماع السنوي لمثل هذه النوادي هو أقرب لحفلة "عائلية" إذ يعمه الغناء والرقص الفلكلوري، فقد بدأ منظميه يشعرون بأهمية التعبئة السياسية لصالح الجالية. وهكذا فقد دعي لاجتماع

---

[27] على سبيل المثال، يحدد دستور بيرزيت في مادته الرابعة شروط العضوية على الشكل التالي: "يحق لأهالي بيرزيت أو ذريتهم الانتماء إلى عضوية هذه المؤسسة كما يحق لبعض الأعضاء الآخرين الذين يصاهرون أهالي بيرزيت ويتمتعون بالسمعة الحسنة في مجتمعاتهم الحصول على العضوية. ويقبل هؤلاء الأعضاء سياسات المؤسسة. وقبول العضوية يعني القبول بالتقيد بالأنظمة ودعم الأهداف والأغراض والقوانين الفرعية للمؤسسة". كما عرف الدستور أهالي بيرزيت بأنهم أ– عائلات بيرزيت. ب – العائلات التي هاجرت إلى بيرزيت، والتي تعتبر بيرزيت بلدتهم الآن والذين يعرفون من قبل عائلات بيرزيت العريقة. ج – الأزواج والزوجات لأهالي بيرزيت كما هو معرف في أ و ب سابقاً. د – هؤلاء الذين يتمتعون بمؤهلات أخرى طبقاً لما يحدده مجلس الإدارة لاحقا". (دستور جمعية بيرزيت، بدون تاريخ).

[28] – معلومات استقيت من الصفحات الإلكترونية لهذه الجمعيات.

جمعية بيت لحم في عام 1989 في سان فرانسسكو شخصيات فخرية كعضو الكونغرس الأمريكي بيتر ماكلوسكي (Peter McCloskay) ويعتبر هذا الاتجاه نقطة تحول باتجاه دعم مطالب الجالية العربية في الولايات المتحدة (Consalez , 1992 : 80). كما اعتادت هذه المهرجانات أن تستقدم شخصيات فلسطينية في الداخل، كحنان عشراوي، حنا ناصر (رئيس بلديه بيت لحم)، إضافة إلى شخصيات فلسطينية ذات طابع وطني، كأنيس البرغوثي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية آن ذاك في الولايات المتحدة آن ذاك وغيره من أعضاء منظمة التحرير. من هنا فلابد من التأكيد أن على الرغم من الطابع القروي أو المحلي لمثل هذه التنظيمات، إلا أن درجة التعبئة ودورها يتخطى ذلك المجال الضعيف باتجاه الفضاء الوطني. وسنعود إلى هذه النقطة المهمة في نهاية هذا الفصل.

جدول رقم 3: عينة من المنظمات االموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وتاريخ الإنشاء

Organization name	City/State	Foundation Year	Nature
Arab Information Center	New York	1955	Arab
American Arabic Association	Boston, Massachusetts	1960	Arab
Najda- Women concerned about the Middle East	Berkeley	1960	Arab
American-Arab society	Los Angeles,	1965	Arab
U.S.-Arab Chamber of Commerce	New York	1967	Arab
Arab-American Anti-discrimination Committee		1967	Arab
Union of Arab Women	Brooklyn	1975	Arab
National Association of Arab Americians (NAAA)		1979	Arab
Arab Bankers Association of North America		1980	Arab
Arab Student Aid International (ASAI)	Fanwood	1981	Arab
Mid-America Arab Chamber of Commerce à Chicago		1985	Arab
Arab-American Businessmen and Professionals Association.		1987	Arab
Council of American-Islamic Relations (CAIR)		1990	Arab
Arab American Action Network	Chicago	1997	Arab
l'ISNA (Islamic Society of North America)		1963	Islamic
Islamic Center of Chicag	Chicago	1989	Islamic
Ramallah Hospital Foundation	New York	1944	Local
American Federation of Ramallah	Westland	1959	Local
Ramallah Club	Chicago, Fullerton, San Francisco, Huntington Beach, San Jose, Chicago	1959	Local

Bethlehem Association	Downey	1985	Local
Birzeit Society	Norwalk	1987	Local
The Nazareth Project Inc. (NPI)	Lancaster	1990	Local
Al-Bireh Palestine Society	San Bernardino, Cleveland		Local
Deir Debwan Association	San Francisco		Local
Palestine Society for Progress	New York	1923	National
The Action Committee on American-Arab Relations	New York	1964	National
Palestine Arab Fund (PAF)	Sunnyvale, Inglewood	1968	National
United Holy Land Fund	Chicago	1968	National
Association of Arab-American University Graduate	Detroit, Michigan	1968	National
Palestinian red Crescent	New York	1975	National
United Palestinian Appeal	Washington	1978	National
Palestine Aid Society (PAS)	Pasadena	1978	National
Palestine Congress of North American	Countryside	1980	National
Palestinian American Congress	Washington	1980	National
General Union of Palestine Students	Chicago	1980	National
General Union of Palestinian Women	San Francisco	1980	National
Palestine Relief Association		1980	National
Palestinian Women	San Francisco	1982	National
Palestinian Women Association	Glendale	1982	National
Palestinian Community Center		1983	National
Jerusalem Center		1985	National
The Palestinian American Society of Engineers		1985	National
Union of Arab Palestinian Women	Brooklyn	1985	National
Union of Palestine Women	Countryside	1985	National

Society of Palestinian Engineers	Los Angeles, Daly City	1985	National
Islamic Association For Palestine	Dallas	1985	National
Foundation for Palestinian Culture	Evanston	1986	National
Iz al Din al Kassam Islamic Center	Chicago	1987	National
Holy Land Foundation for Relief and development	Richardson	1987	National
Islamic Association for Palestine	North America	1987	National
Palestine Children's Relief Fund	Redondo Beach	1990	National
Palestinian Democratic Women's Club	Daly City	1990	National
Palestine American Assembly	Washington	1991	National
Palestine American Assembly	Washington	1991	National
Arab Community Center	Chicago	1997	National
Palestine Community Center	Chicago	1997	National
Islamic Association for Palestine North American (IAP)	Dallas		National
Jerusalem Fund for Education and Community Development	Washington		National
WSU Friends of Palestine	Pullman		National
Palestine Children's Relief Fund	Detroit		National
Palestine Aid Society	La Mirada, Detroit, Pasadena		National
Palestine Democratic Women's Organization	Anaheim		National
Palestine Democratic Youth Organization	Anaheim		National
Palestine Human Rights Campaign	Chicago		National
Irish-Palestinian Society	San Francisco		National

2-2-د. المؤسسات ذات الطابع الوطني :

يُعتبر نشوء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 أحد أهم الأحداث التي أثرت تأثيراً حاسماً في تبلور[29] الهوية الفلسطينية في خارج فلسطين. وأثرها ينبع من أنها خرجت من الخارج وهذا ما مكنها من سهولة الاتصال بأبناء الهجرة واللجوء الفلسطينية. ومع أهمية نشوء المنظمة، إلا أن طابعها الرسمي باعتبارها أنشئت من قبل جامعة الدول العربية قد جعل إمكانيات تعبئتها محدودة. ولذا كان لابد من الانتظار حتى عام 1965 لينطلق أول تنظيم فلسطيني سياسي عسكري، وهو حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ولتتبعها التنظيمات الأخرى (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين،الخ). وقد لعبت هذه التنظيمات الدور الحاسم في تأطير المجموعات الفلسطينية في الخارج ضمن منظمات شعبية ومنظمات حزبية. من هنا فقد تأسست الاتحادات العامة للطلبة، المرأة، الكتّاب، المهندسين، الأطباء، الصيادلة، ..... وهكذا. وتختلف أهمية هذه التنظيمات على مستوى التشكل الهوياتي لفلسطينيي الشتات من دولة إلى أخرى، وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل.

في المنطقة العربية :

لقد لعبت هذه التنظيمات الدور المهم في مؤسسة الجالية الفلسطينية في دول كسوريا، لبنان، مصر والأردن. وعلى الرغم من الصراعات التي كانت تحصل أثناء الانتخابات والتي تعكس الصراعات بين التنظيمات الفلسطينية، وعلى الرغم كذلك من تدخل الأنظمة الرسمية في تغليب تنظيم على آخر، فإن هذه التنظيمات قد لعبت دوراً مهماً في خلق المجال العام (public sphere) الشتاتي بالمعنى "الهابرماسي" (سنعود إلى هذه النقطة فيما بعد)(Habermas,1989) وإلى تمحور الجالية حولها. ولكن بسبب النظر إلى هذه التنظيمات الشعبية باعتبارها سياسية قبل أن تكون اجتماعية أو اقتصادية، فقد كان وجودها رهناً بطبيعة العلاقة بين منظمة التحرير والأنظمة في الدول العربية. وهكذا فقد انعدم وجود هذه الاتحادات في الأردن منذ 1970 وضعف كثيراً في سوريا بعد 1982 (بعد خروج ياسر عرفات وقوات منظمة التحرير الفلسطينية من طرابلس-لبنان) وفي مصر بعد 1974 (مقتل يوسف السباعي واتهام المنظمة بمقتلة) وفي لبنان منذ نهاية الثمانينات (صراع المنظمة مع حركة أمل).

---

[29] – حول إشكالية ودرجة تبلور الهوية الفلسطينية، انظر إلى الفصل السابق.

إضافة إلى الدور السياسي الذي لعبته هذه المنظمات لتعبئة القدرات الفلسطينية في المؤسسات العربية والعالمية، فقد كانت هذه التنظيمات البوتقة التي يتم عن طريقها التعبئة العسكرية. وهكذا فقد شارك الطلبة الفلسطينيون في المعارك التي اشتعلت في الأردن وفي لبنان مع الجيش الإسرائيلي. كما لعبت هذه المنظمات دوراً اجتماعياً واقتصادياً إذ أعانت أبناء اللاجئين في محنتهم في المخيمات الفلسطينية وأبناء الشهداء.

ورغم أهمية هذه المنظمات إلا أن قدرتها على جذب أبناءٍ فلسطينيين من بلاد اللجوء قد تفاوت بحسب الزمان والمكان. فالطابع السياسي لهذه المنظمات وخوف بعض الفلسطينيين من أن تنعكس تذبذبات العلاقة بين الأنظمة الدكتاتورية والمنظمة على هذه المنظمات الشعبية، قد جعل قدرتها على التعبئة محدودة. ففي إحدى الإحصائيات التي أجريتها في كلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق في عام 1981، كان عدد الفلسطينيين المنتسبين إلى الاتحاد العام لطلبة فلسطين لا تتجاوز ال20%، ازدادت هذه النسبة في كلية الطب إلى 24%.

أما في الخليج باستثناء الكويت (في مرحلة ما قبل الغزو العراقي لها) فقد منعت رسمياً التجمعات على الأساس السياسي، وقد شمل ذلك كل المنظمات الشعبية والتنظيمات الحزبية الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك فقد غُضّ البصر عن بعض النشاطات التي أجرتها منظمات كحركة فتح في كل من قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

أوروبا :

إذا كان هناك وجود مكثف لفلسطينيي الشتات في الدول العربية، فإن الوجود الضئيل في الدول الأوروبية قد جعل من التنظيمات الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية الملاذ الوحيد لأبناء الجالية لكي يلتقوا أو يتجمعوا. وهكذا فقد لعب بالتحديد الاتحاد العام لطلبة فلسطين في أوروبا الغربية والشرقية دوراً حاسماً في تجميع الجالية وتعبئتها في عملية نشر الوعي في الدول المستقبلة لإبعاد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، إضافة إلى تحضيرها لتقديم الدعم المادي والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتنبع أهمية الاتحاد العام لطلبة فلسطين في أن الجامعات هي المكان الأهم لتجميع الفلسطينيين الذين حضروا منذ فترة قصيرة من دول اللجوء الأولى، والذين مازالوا يحملون الحماس الوطني. من هنا ففي بلد مثل فرنسا، يعتبر هذا الاتحاد أحد أهم المؤسسات التي جمعت الفلسطينيين حولها عن طريق المهرجانات والنشاطات السياسية التي أقامها في مناسبات سنوية. وتعتبر هذه القاعدة صحيحة باستثناء ألمانيا، إذ يعتبر الاتحاد العام لعمال فلسطين المنظمة الأكثر نشاطاً، وذلك بسبب وجود جالية عمالية كبيرة في هذا البلد.

ولكن البعد الجغرافي لأوروبا عن مسرح الصراع العربي الإسرائيلي ومن ثمّ عن أماكن الصراعات الحزبية والتنظيمية الفلسطينية لا يعني التفاؤلَ بوجود جاليات أكثر وئاماً، فقد انتشر هذا الصراع إلى الدول الأوروبية بدرجات متفاوتة. وكان بذلك السبب الرئيسي والحاسم في ضعف تنظيم هذه الجاليات وفي بعض الأحيان في عدم إمكانية تنظيمها. ففي فرنسا مرة أخرى لم تقم حتى تاريخ كتابة هذا الكتاب أي إمكانية لوجود جالية فلسطينية وذلك بسبب الصراعات السياسية لنشاط العمل الفلسطيني فيما بينهم، ولم يلعب مكتب منظمة التحرير هناك الدور المطلوب منه لتجميع قوى هذه الجالية. أما في إنكلترا فقد لعب الاتحاد العام لطلبة فلسطين ومكتب منظمة التحرير، إضافة إلى الجمعيات الخيرية الفلسطينية، مثل ال (Medical Aid for Palestine) Map دوراً مهماً في تشكيل بنية للجالية الفلسطينية هناك.

أمريكا الشمالية :

لقد لعبت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية دوراً مهماً في تنظيم الجاليات الفلسطينية في المدن والولايات في كل من كندا والولايات المتحدة. وفيما يتعلق بكندا فقد لعب البيت الفلسطيني (Palestine House) في موسوساكا في ضواحي تورنتو الذي تأسس في عام 1992 دوراً رائداً كبوتقة لتجميع الجالية وتعبئتها لمواجهة المشاكل التي نواجهها في بلد المهجر، بما في ذلك تعليم اللغة العربية وتعلم مختلف الفنون العربية الموجهة للأطفال العرب[30]. كما نجد جمعيات أخرى فلسطينية في مونتريال وأتاوا، التي تلعب دوراً في ذلك، ولكن على مستوى أضعف بكثير.

أما في الولايات المتحدة، فقد استطعنا إحصاء 65 جمعية ذات طابع جهوي (نوادي قرى)، فلسطيني، عربي أو اسلامي غير فلسطيني (ولكن الوجود الفلسطيني فيها مهم)، وذلك كما يظهره الجدول رقم 4 . أما عددياً، فتعتبر الأهمية للجمعيات الفلسطينية (41 جمعية مشكلة 63%) ومن ثم عربية (41 جمعية أي 22%)، كما بينه الجدول رقم 5 ومما يؤكد الدور المهم لمنظمة التحرير الفلسطينية في ذلك هو أنه على الرغم من الوجود القديم للجالية إلا أن الشعور بضرورة التنظيم قد ظهر اعتباراً من بداية الثمانينات. وبحسب ما نراه في الشكل البياني رقم 2، فقد جُمعت معلومات عن 32 جمعية، منها 18 قد تأسست في الثمانينات وتأسست الجمعيات الستة بعد ذلك، بينما تأسست 3 في السبعينيات و 4 في الستينيات وواحدة قبل ذلك.

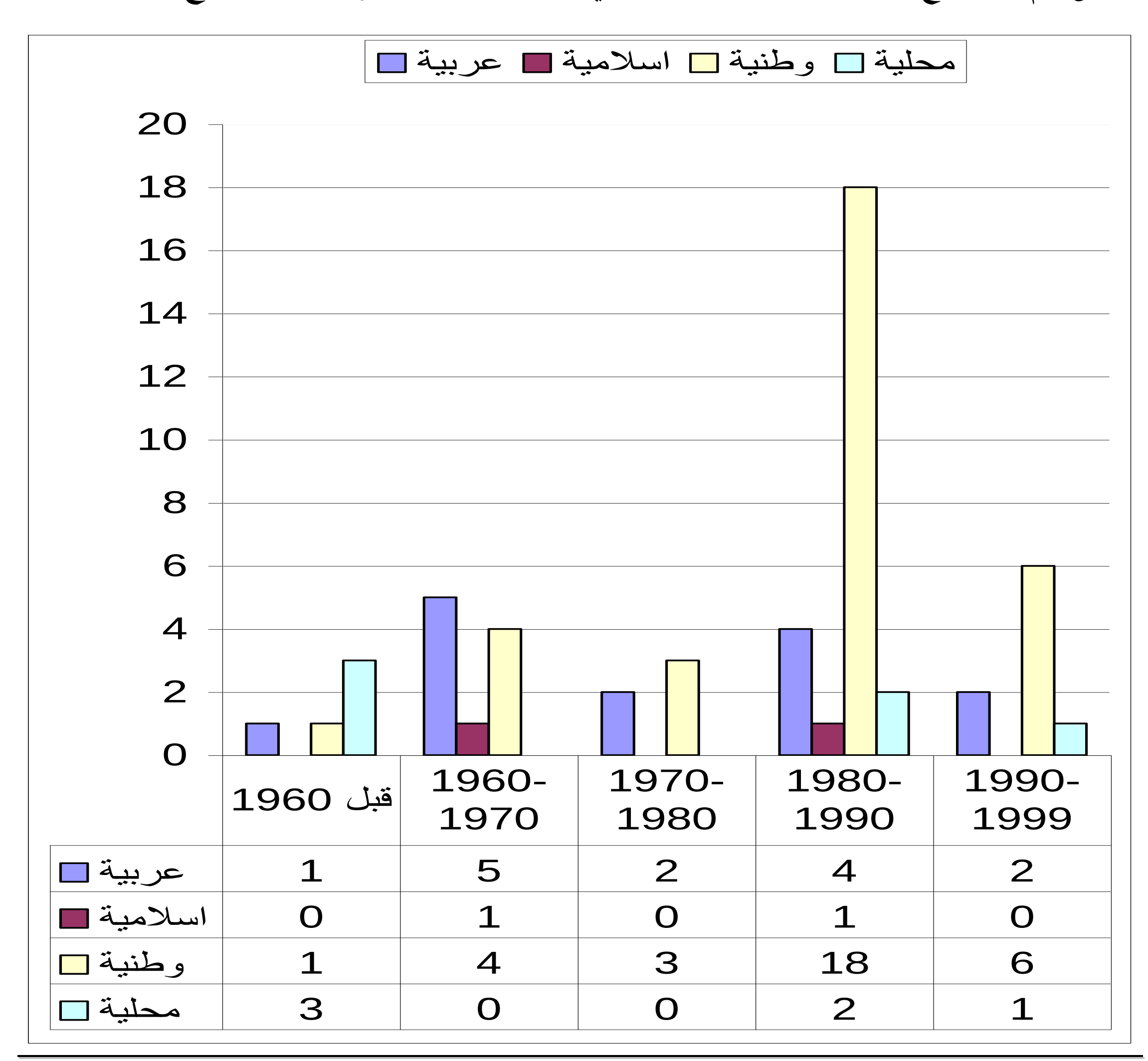
---

30 – يظهر البيت الفلسطيني كإحدى المؤسسات الفلسطينية التي دعمت وظيفتها في بنائه. فهو المؤسسة الأهلية الفلسطينية الوحيدة التي تملك مركزها والذي يقع على مساحة قدرها 16,000 قدم مربع على طابقين.

جدول رقم 4: توزع المنظمات الفلسطينية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية بحسب نوعها

نوع المنظمة	العدد	النسبة المئوية
جهوية	8	12%
فلسطينية	41	63%
عربية	14	22%
إسلامية (غير فلسطينية)	2	3%
المجموع	65	100%

الشكل رقم 2: توزع المنظمات الفلسطينية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية بحسب تاريخ إنشائها



	قبل 1960	1960-1970	1970-1980	1980-1990	1990-1999
عربية	1	5	2	4	2
اسلامية	0	1	0	1	0
وطنية	1	4	3	18	6
محلية	3	0	0	2	1

وقد ساهم التنوع في المصالح السياسية لمؤسسي هذه الجمعيات المنتمين إلى الفصائل الفلسطينية المكوِنة لمنظمة التحرير الفلسطينية كثيراً في شرذمة هذه التجمعات. فإذا أخذنا مدينةً كشيكاغو مثلاً نجد هناك 4 مراكز أسسها الفلسطينيون: مركز الجالية العربية، (Arab Community Center) مركز الجالية الفلسطينية (Palestinian Community Center) مركز القدس (Jerusalem Center) و مركز عز الدين القسام(Iz al Din al Kassam Islamic Center) الذين أسسهم بالترتيب أفراد قريبون سياسياً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حركة فتح، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحماس.

وهكذا فقد نقل الفلسطينيون اختلافاتهم وتبايناتهم وحتى صراعاتهم إلى الولايات المتحدة. هذا ورغم تعددية هذه المراكز ونشاطاتهم، فإن جزءاً مهماً من الجالية يبقى خارج هذا الفضاء وخاصة الجيل الثاني والثالث لهذه الجالية. وأعتقد أن هذه المراكز لم تأخذ كفاية بعين الاعتبار الانتماءات الهوياتية المختلفة لدى هذين الجيليين واللذين يتسمان بسلوكهما عبر القومي.

وقد اعترف مسؤولو مركز الجالية العربية ومركز الجالية الفلسطينية[31] بضعف حضور الجالية منذ النصف الثاني للثمانينات حيث يعزون ذلك إلى حضور القوى والمؤسسات الدينية في شيكاغو.

وهناك نوع آخر للمؤسسات التي أنشئت بهدف توطيد العلاقة مع الأراضي الفلسطينية عن طريق مد يد العون لبعض المشاريع القائمة هناك. ونذكر على سبيل المثال الجمعية الخيرية المتحدة للأراضي المقدسة (United Holy Land Fund) والتي تأسست في شيكاغو في 1968 وجمعية النداء الفلسطينية المتحدة   (United Palestinian Appeal) التي تأسست في عام 1978 في واشنطن و جمعية الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية (Holy land Foundation for Relief and Development) والتي تأسست عام 1987 في ريشاردسون ولاية تكساس. وتقوم المؤسسات بالإضافة إلى إرسال الإعانات بالقيام ببعض النشاطات التي تجمع الجالية الفلسطينية سنوياً. وفيما يتعلق بحجم المساعدات التي تقدمها هذه المؤسسات فهي تختلف من سنة إلى أخرى حتى ولو أن المؤسستين الأوليتين شاهدتا هبوطاً حاداً في حجم الهبات التي ترسل إلى الفلسطينيين من 756 ألف دولار في عام 1988 إلى 180 ألف دولار في عام 1995. ويمكن عزو ذلك إلى تغيير السياق التاريخي من مرحلة الانتفاضة، التي عبأت الجالية الفلسطينية والعربية والإسلامية لصالح فلسطين، إلى مرحلة عملية السلام التي أشعرت جزءاً من هذه الجالية بالإحباط.

[31] – مقابله معهم في حزيران 1997.

ولكن هذا العامل ليس الوحيد، فإن التعبئة عن طريق الجوامع والمراكز الإسلامية قد ازدادت بوجهٍ كبير منذ منتصف الثمانينات (وهذا ما سماه البعض بالصحوة الإسلامية) وقد شجعت الكثير على إرسال أموالهم عن طريق الجمعيات الإسلامية مثل جمعية الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية، والتي زادت المساعدات التي قدمتها للفلسطينيين من 99 ألف دولار في عام 1990 إلى 1,6 مليون في عام 1993.[32]

استراليا

لعل وضع الجمعيات والمنظمات الفلسطينية في هذا البلد لا يختلف عما ذكرناه في الولايات المتحدة، إذ يظهر بوضوح جلي الدور الذي لعبته منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل جمعيات ليست فقط ذات طابع سياسي وإنما اجتماعي أيضا؛ وإن نكسة 1967 قد لعبت دوراً حاسماً في دعوة الفلسطينيين والعرب لتنظيم أنفسهم. وكما يبينه هاني الترك في كتابه عن الفلسطينيين في استراليا فان أول جمعية ذات تركز فلسطيني كانت قد نشأت في عام 1967 وهي الجمعية الأردنية الأسترالية (Australian Jordaian Society) وتلاها نادي الأسترالي–المقدسي العربي (Australian Arab Jerusalem Club) الذي تأسس عام 1973. وقد غيّر هذا النادي اسمه ليشمل أبناء الجالية الفلسطينية من غير المقدسيين ليصبح النادي الفلسطيني–الأسترالي ومن ثم الجمعية الفلسطينية الأسترالية. وإذا كان لهذه النوادي الطابع الفلسطيني، فهي ليست منفصلة عن الجاليات الأخرى. وهكذا تشكل من عام 1975 النادي الفلسطيني بالتعاون مع مجموعات عربية أخرى. وعلى الرغم من العدد الكبير نسبياً لهذه النوادي، فقد بقي حجم تعبئتهم محدوداً، ويمكن أن يعزى ذلك للتبعثر النسبي لسكن الجالية الفلسطينية هناك وعلى الرغم من التجمع في مدينتي ملبورن

---

[32] – هذا وقد تعرضت هذه الجمعية لحملة شنيعة من الحكومة الأمريكية والمنظمات الصهيونية هناك (مثل The Anti-Defamation League-ADL) التي اعتبرتها منظمة إرهابية "كونها تدعم عائلات شهداء حماس". ورغم ذلك مازالت هذه المؤسسة تعمل، وتجمع تبرعات لصالح مشاريع إغاثة وتنمية في فلسطين، ولكن أيضاً وبصورة أقل لصالح أبناء كوسوفو والبوسني والهرسك. وفيما يتعلق بالمبالغ المذكورة فهي تعبر عن المبالغ الصافية للمشاريع المرسلة لها من فلسطين (مثل مشروع إعانة اليتيم، مشروع دعم المشاريع الصغيرة، مشروع دعم المؤسسات الصحية) وليس حجم التمويل المحصل عليه. وعلى سبيل المعلومات فإنه من 2.06 مليون دولار تم جمعها، فقد صرف 1.6 مليون في عام 1993 على المشاريع.

وسيدني[33] لا بد من الانتظار إلى ما بعد بداية الثمانينيات لكي يحضر إلى استراليا مجموعات مهمة من الفلسطينيين قادمة بوجهٍ أساسي من بلاد اللجوء الأولى وحاملة معها هموم القضية الفلسطينية وشجونها ومتأثرة كثيراً بطبيعة المنظمات الشعبية التي انبثقت من منظمة التحرير. وهكذا فقد أنشئت من عام 1982 هيئة فلسطين (Palestine Committee) المشكّلة من اتحاد العمال الفلسطينيين والهلال الأحمر الفلسطيني، إذ قامت بمجموعة نشاطات أهمها بث برامج إذاعية على موجات ال ف.م. ولو أن ذلك لم يستمر طويلا. كما قامت هذه الجمعيات بتقديم دعم مالي إلى الأراضي الفلسطينية آن ذاك. كما تأسس منبثقاً عن هذه الجمعيات مركز ثقافي فلسطيني وتبعته جمعية الجالية الفلسطينية الأسترالية (Australian Palestinian Community Association). (Elturk, 1995: 55-79).

أمريكا اللاتينية

إذا كان الفلسطينيون قد قدموا إلى هذه القارة منذ نهاية القرن الثامن عشر، فهذا يعني أن هوية الأصل لدى هؤلاء هي حكما ليست فلسطينية، وإنما عثمانية (كما كانوا يُدعون بازدراء بـ تركس [Torcus]) أو عربية. ومن هنا فإن من الست عشرة جمعية التي يحصيها جمال منصور-جوري في تشيلي هناك، يوجد فقط ستة منهم ذوو تسمية ترجع إلى الصفة الفلسطينية، على الرغم من أن قادة هؤلاء الجمعيات ذوي أغلبية فلسطينية (انظر إلى ملحق هذا الكتاب). وعلى الرغم من التركيز على الطابع الاجتماعي الجالياتي لهذه الجمعيات، كما ينوه له جمال منصور–جوري، إلا أنه أيضاً و بحسب نانسي غونزالز التي تحدثت حول الهندوراسيين–الفلسطينيين، فلقد كان لهم بعض النشاطات السياسية المتعلقة بتنظيم الجالية أمام السلطات السياسية المحلية والحكومية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية مؤسسة مثل فياعرب (Federacion de Entidades Americano-Arab-FEARAB)، وقد لعبت دوراً سياسيا مهماً على مستوى امريكا اللاتينية. ومنذ بداية الثمانينات تدافعت التيارات السياسية العربية حول استقطاب قادة "فياعرب"، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال دور الدولة السورية في ذلك وأيضا دور منظمة التحرير الفلسطينية.

وأخيراً لا بد من أن أنوه إلى أن الشبكات الوطنية غالباً ما عملت كشبكات محلية. وكان لا بد من وجود منظمة مثل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الأخرى لكي تحاول نقل الشبكات من المحلية إلى العبر القومية بحيث يكون هناك تنسيق وترابط بين المنظمات التي تعمل في المجال الواحد. ويمكن القول بأنه لولا هذه الهوية السياسية التي خلقتها المنظمة لما كان بالإمكان الانتقال من المحلي إلى الإقليمي وعبر القومي. وبالإضافة إلى دور هذه المنظمة فلا بد من الإشارة إلى أهمية مؤسسة التعاون (Welfare association)، كإحدى المؤسسات التي لعبت دوراً تجميعياً لبعض الشبكات المحلية الفلسطينية، وخاصة

---

[33] يقدر الباحث س. الأسمر عدد أفراد الجالية هناك من 15 إلى 20 ألف نسمة (Asmar, 1994).

الاقتصادية منها التي تمحور حولها رجال أعمال فلسطينيون. هذا وقد أسسها في جنيف[34]، سنة 1983، ثلاثون من رجال الأعمال والمفكرين الفلسطينيين المرموقين. ونظراً لهذا الدور الفيدرالي على مستوى الشتات فقد استطاعت أن تلعب دوراً يتجاوز مجرد الإعانات المادية لتشكل في بعض الأحيان مجموعة ضغط مأثرة على بعض السياسات التنموية والوطنية الفلسطينية في الداخل.[35]

2-2-هـ. الجمعيات ذات الطابع القومي

تعتبر الجمعيات ذات الطابع القومي إحدى أهم البنى التي منعت الجاليات الفلسطينية في بلاد المهجر من الذوبان والانصهار في المجتمعات المستقبلة، وخاصة في الأمريكيتين. فالدور الذي لعبته منظمة مثل المنظمة العربية الأمريكية ضد التميز (Arab-American Anti-Discrimination-ADC) أو الجمعية الوطنية لعرب أمريكا[36] (National Association of Arab America-NAAA) كان مهماً في تجميع جهود الجالية لمنع التمييز والعنصرية اللذين تعرضت لهما في دول المهجر. كما لعبت هذه المنظمات دوراً مهماً كمجموعات ضغط من أجل تعديل الاتجاه الإسرائيلي في السياسات الأمريكية الرسمية. وكما قامت الجمعيات المهنية واتحادات التجارة بالمساهمة في تدعيم العلاقات الاقتصادية وخصوصاً التجارية بين اقتصاديات الدول العربية والاقتصاديات الأمريكية العامة منها والإثنية العربية بوجهٍ خاص. أما في كندا فيمكن ذكر إحدى أهم المؤسسات العربية وهي الاتحاد الكندي العربي(Canadian-Arabs Federation)

[34] منذ وصول السلطة الوطنية الفلسطينية، نقلت هذه الجمعية مقرها من جنيف إلى عمان، مع وجود مكثف على الأرض في فلسطين.

[35] – حول حجم مساهمات مؤسسة التعاون انظر إلى الفصل الثامن من هذا الكتاب وحول الدور الوطني للنخبة الاقتصادية السياسية داخل المؤسسة انظر إلى الفصل الخامس (الرأسمالية والسلطة) في (حنفي، 1997).

[36] – تعتبر الجمعيتان المذكورتان من أهم الجمعيات العربية. ولتقدير حجم التعبئة يمكن أن نذكر على سبيل المثال فإن عدد الأعضاء الذين دفعوا اشتراكاتهم عن عام 1988 في ADC يقدر ب 15,000 عضو، في حين لا يتجاوز 1,500 عضو في الNAAA. وكما يتضح من المقارنة التي يجريها جورج اورفيليا فإن حجم العضوية كان أكبر في بداية الثمانينات، مما يدل على انخفاض نسبي في حجم التعبئة مع الوقت (Orfaleh, 1989 : 222).

التي حددت مهماتها بتشجيع التبادل الثقافي بين كندا والمجتمعات المصدرة للهجرة وكذلك بالحفاظ على ثقافة هذه المجتمعات من خطر الذوبان[37].

أما في أوروبا، فقد نشطت بعض الجمعيات العربية في إنكلترا كالنادي العربي في تجميع العرب بما فيهم الجالية الفلسطينية. وعلى الرغم من كبر حجم بعض الجاليات المغاربية، فتجمعات الجاليات العربية في فرنسا محدود التأثير وضعيف جدا. ويمكن إعادة ذلك إلى الإطار الفكري الفرنسي الذي ينظر إلى أي تجمع اثني على أنه تجمع ضد الاندماج في المجتمع الفرنسي وبذلك لن تتم مساعدته. (انظر إلى الفقرة 'الأطر الفكرية المؤسسة لحقل دراسات الهجرة' في الفصل السابق).

الجمعيات ذات الطابع الديني :

على الرغم من وجود عدد كبير من المؤسسات الإسلامية في بلاد المهجر، إلا أن جلّها كان يبنى على قاعدة إثنية (قومية)، ومن ثم فهناك جمعيات مختلفة لمسلمي الهند، أو مسلمي الباكستان، أو المسلمين العرب، وهكذا. وبحسب ما ذكره لنا بعض من قابلناهم في الولايات المتحدة، فإن الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية (ISNA) (Islamic Society of North America) والتي تأسست في عام 1963[38] والمركز الإسلامي في شيكاغو (Islamic Center of Chicago) الذي أسسه عام 1989 رجل الأعمال الفلسطيني طلعت عثمان هو من أهم الجمعيات التي ضمت في صفوفها الفلسطينيين. وتنبع أهمية هذه الجمعيات في أن قدرتها التعبوية عالية، إذ يضم مؤتمرها السنوي أعداداً كبيرة من المسلمين[39]. ويمكن أن نذكر أيضاً الدور

---

[37] – تأسس CAF في تورنتو عام 1967 على إثر حرب حزيران. ويمكن ذكر جمعيات محلية عربية لها تأثير أضعف من Canadian Arab Society of London of Ontario CAF و Canadian Arab Friend ship Society.

[38] – تعتبر الISNA أهم جمعية إسلامية على الإطلاق في الولايات المتحدة وكندا، والتي انبثقت في 1982 من رحم جمعية الطلبة المسلمين Muslim Student Association المؤسسة عام 1963، والتي هدفت إلى مَأسسة الإسلام والجالية الإسلامية في أمريكا الشمالية. ويدور في فلك الISNA 350 جامع ويقدر عدد أعضائها الفاعلين ب 6,400 فرد.(Ihsan Bagby, 1994).

[39]– على سبيل المثال، فقد حضر المؤتمر السنوي (ISNA) لعام 1995 بحدود 4,000 مشارك (يشمل ذلك الآباء والأمهات وأطفالهم)، بحسب تصريحات أحد المنظمين من بينهم 420 فلسطينياً. وقد عقد هذا المؤتمر في

الذي تلعبه الكنائس والمؤسسات الدينية المسيحية في تجميع الجالية الفلسطينية. و تتجلى أهمية الكنائس في أنها أول المؤسسات التي جمعت الجالية الفلسطينية، فاللغة اللاتينية للصلوات في الكنائس الأمريكية قد دفعت العرب لإنشاء كنائسهم الوطنية، وهذا ما جعل صلاة يوم الأحد، الفرصة للتجمع واللقاءات الاجتماعية.[40]
وبحسب تعبير الخولي فإن الكنائس أصبحت شكلاً من أشكال المراكز الإثنية التي جذبت بعض الأحيان حتى المسلمين (Elkholy, 1969:9). وتتصل نانسي جونزالس إلى التحليل نفسه فيما يتعلق بالكنيسة الارثوذكسية في هندوراس وخاصة في سان بيدروسولا، إذ لعبت الكنيسة دوراً مهماً في شؤون علمانية ووطنية وقد استوعبت صالاتها الاجتماعات العديدة لمساندة الانتفاضة في فلسطين (Gonzalez , 1992: 162-193).

2-2-و. جمعيات الصداقة :

تلعب جمعيات الصداقة دوراً مهماً في توعية الرأي العام الأوروبي والأمريكي للقضية الفلسطينية، كما ساهمت في جمع التبرعات والمساعدات باتجاه المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية وفي مخيمات الشتات في لبنان والأردن.

وقد ساعدت كثير من هذه الجمعيات الفلسطينيين المقيمين في الدول المستقبلة على الاندماج وتسهيل الأمور الحياتية لهم. وفي كل بلد أوروبي أو أمريكي مجموعة من الجمعيات الصديقة. ويمكن أن أذكر على سبيل المثال لاالحصر في بلد كفرنسا: الجمعية الطبية الفرنسية الفلسطينية (Association Medical Franco-Palestinian) وجمعية فرنسا-فلسطين (Association France-Palestine) التي ساعدت كثيراً الفلسطينيين وخاصة الطلبة على الانخراط في الحياة العامة الفرنسية.

أحد الفنادق الضخمة لمدينة شيكاغو (هيات ريجنسي). والذي أثار انتباهي هو انفتاح هذا الجمهور، فهو على اختلاف مع مؤتمرات الجمعيات الإسلامية في أماكن أخرى، فالاجتماعات مختلطة وأكثر من نصف النساء غير محجبات.

[40]- يمكن أن نذكر على سبيل المثال في كندا: Holy Family Melkite Catholic Church و Saint George's Antochian Orthodox Church.

2-2-ز. **الشبكات الطبقية**:

وأخيراً فكل ما ذكرناه من أنواع شبكات تظهر الدور الذي يلعبه الأصل، الإثني، الديني، القومي واللغة في تشكيل الشبكات. ولكن هذا لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال النظر إلى أن هناك شبكات أخرى متشكلة عن طريق المهنة أو المنطقة السكنية التي يعيش فيها الفلسطيني. وتلعب الطبقة الاجتماعية في هذا الصدد دوراً أساسياً في تحديد العلاقات ضمن مكان العمل أو مكان الإقامة. ويمكن هنا أن نسجل نقدنا لكثير من الدراسات المعتمدة على التحليل الشبكي بأنها بشكل أو بآخر قد أهملت الدور الذي يلعبه الانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة في تحفيز تشكل الشبكات. ولا يكفي إظهار العكس، أي كيف تتكون الشبكات بالاستناد إلى الطبقات. كما نسجل نقداً آخراً في دراسات الاقتصاديات المهاجرة والتي اعتمدت على منهج التحليل الشبكي، حيث قامت بإضفاء الطابع الإثني (ethnisize) للتاريخ وأهملت بذلك النظر إلى الشبكات المندمجة في المجتمع المستقبل، وذلك لأن الشبكات قد فُهمت على أنها أبنية تلقائية ومؤقتة، ولم يؤخذ بعين الاعتبار أنها تتطور وتتغذى مع الزمن بأشكال مختلفة من العلاقات. ففي التعامل مع الشبكات، ينبغي أن لا يقتصر النظر على العلاقات بين فرد ما ومحيطه العائلي أو الإثني فقط، وإنما مع محيطه المجتمعي بوجهٍ عام. وهكذا فالإثني ليس صنفاً (category) بحيث ندرسه كشبكة، ولكنه ظاهرة ناشئة يستمر تطورها ضمن مواقف متغيرة للأفراد والمجموعات في المجتمع (Yancey et al., 1976). وهكذا فطبيعة تشكل الشبكات هي التي تحدد درجة إثنية المهاجر وليس العكس. فإثنية المهاجر غير موجودة بوجهٍ تلقائي، وليست هي التي تموضعه في الشبكات (Douglas et al., 1992 : 150-170).

في دول اللجوء الأولى كسوريا، استطعنا أن نرصد شبكات منخرطة انخراطاً كبيراً في المجتمع السوري. فإذا كان هناك بعض الشركات الهندسية التي يتركز فيها الفلسطينيون (على سبيل المثال بعض أفرع شركة الإسكان العسكري أو بعض مشاريع الشركة العامة للبناء)، فقد اشتكى بعض العمال الفلسطينيين من أن المهندسين الفلسطينيين لا يعيرون أي اعتبار لهم، "فهم أولاً وأخيراً من طبقة المهندسين"، كما يقولها لنا بمرارة أحد مساعدي المهندسين الذين قابلناهم. أما في لبنان فان الوضع المزري للمخيمات الفلسطينية يجعل الكثير ممن تحسنت ظروفهم المادية يتركون المخيم. وقد لاحظنا بوضوح جلي تشكل شبكة من صداقات جديدة بعيداً عن المخيم الفلسطيني وشرائحه الفقيرة.

أما في الخليج، فكما سنرى في الفصل الرابع حول دراسة اقتصاديات الفلسطيني في الإمارات العربية المتحدة، لم ينخرط الفلسطينيون مطلقاً في شبكات المواطنين الخليجيين ولكن رغم ذلك فقد تشكلت شبكات مبنية على الطبقة الاجتماعية من جنسيات غير فلسطينية مغتربة هناك.

أما في البلاد غير العربية فتتفاوت أهمية الشبكات الطبقية بحسب البلد والمهنة، ففي حين تظهر مثل هذه الشبكات بوضوح شديد في بلد مثل فرنسا الذي يشجع النموذج الانصهاري، تظهر بصورة أقل أهمية في المجتمعات ذات النموذج الجالياتي (communitarian) مثل بريطانيا،[41] الولايات المتحدة وكندا[42]. أما في استراليا فعلى الرغم من أهمية الشبكات الوطنية الفلسطينية والقومية، فلقد لاحظ س. الأسمر أن الجالية الفلسطينية هناك مندمجة في المجتمع المحلي بصورة نسبية أكثر من غيرها في مجتمعات أخرى، ولا توجد تركزات سكنية مثل بعض الأقليات الإثنية (Asmar, 1994). أما في أمريكا اللاتينية فقد أشارت نانسي جونزالس في كتابها حول فلسطينيي هندوراس، كيف انعزل رجال الأعمال الهندوراسيين من أصل فلسطيني عن جاليتهم. وكيف 'ناضلوا' للدخول في نوادٍ كانت ممنوعة على العرب مثل نادي الروتاري والنادي الدولي (International Club). وحتى عندما أسس العرب هناك نواديهم لم يكن ذلك بعيداً عن طبيعة الشبكات في المجتمع الهندوراسي. وكون الرياضة هي أحد أهم الأنشطة الاجتماعية هناك، فقد تشكل النادي الرياضي الفلسطيني (Gonzalez, 1992: 138). كما يؤكد ذلك أيضا جمال منصور–جوري فيما يتعلق بالجالية الفلسطينية في تشيلي التي تملك نادي فلسطين الرياضي الذي ينتمي إلى الدرجة الأولى ويقيم أحيانا دورة رياضية باسم كأس فلسطين، إذ تلعب الجاليات العربية والفلسطينية بعضها مع بعض (انظر إلى الملحق).

2–3. الخاتمة: الشبكات والعلاقة مع بعض الفضاءات

بعد هذه المحاولة لرسم بعض أشكال الشبكات الفلسطينية المحلية وعبر القومية، بأنواعها العائلي، الصداقي، القروي، الوطني، العربي والديني، سأقوم هنا باستخلاص بعض الاستنتاجات. الأولى تتعلق بعلاقة الشبكة بالمؤسسة، والثانية بعلاقة الشبكة بالجغرافيا، والثالثة تتعلق بروابط الشتات مع المركز، والرابعة تتعلق بترابط شبكات الوطني بما هو تحت وفوق الوطني. أما الأخيرة فتتعلق بما أُسميه المجال العام الشتاتي.

---

[41] – انظر إلى الفصل الخامس حول اقتصاديات الفلسطيني في بريطانيا وفرنسا.

[42] حول الجالية الفلسطينية للولايات المتحدة وكندا، انظر إلى الفصل المتعلق بهم في كتابي السابق (حنفي، 1997.

2–3– أ. **علاقة الشبكات بالمؤسسات:**

تتجلى أهمية التحليل الشبكي وخاصة النظرية التبادلية باهتمامها الشديد بالعلاقات التي تربط بين الأفراد وليس المؤسسات، وذلك لأن وجود مؤسسة لا يعني أن أعضاءها تجمعهم شبكة فعالة. ومن هنا فحجم المؤسسات أو عدد أعضائها لا يعني الشيء الكثير للتحليل الشبكي، بغياب مؤشرات عن حجم العلاقات التبادلية بين الأعضاء. وفيما يتعلق بالشتات الفلسطيني، وعلاقة الشبكات في المؤسسات الفلسطينية يمكن أن نتحدث عن نموذجين: نموذج الدول العربية بمؤسسات ضعيفة وشبكات قوية، ونموذج الدول الليبرالية بمؤسسات قوية وشبكات ضعيفة. ويتعلق النموذج الأول بفلسطينيي الدول العربية الذين يتسمون بشتاتية ضعيفة وفئة ترانزيتية (كما وضحت ذلك في الفصل الأول). ولعل ضعف التراث الليبرالي في هذه الدول قد جعل من الصعب نشوء جمعيات تعددية تحافظ على الشبكات. وطبعاً نستثني من ذلك وجود المنظمات الفلسطينية التي نشطت في فترات معينة في كل من سوريا ولبنان.
وعلى الرغم من هذا الضعف المؤسساتي، فإن التركز الجغرافي في المخيمات قد قوى الروابط العائلية والقروية والوطنية أيضاً، لتنشأ علاقات اجتماعية واقتصادية ذات معنى، وعلى الأقل على مستوى الجالية الواحدة (أي ليس على المستوى عبر القومي). على حين يوجد النموذج الثاني في أغلب الدول الليبرالية (باستثناء فرنسا) إذ تكثر المؤسسات ذات البعد المحلي، العربي، والديني، ولكن فاعليتهم تظل محدودة، ويبقى العرب والفلسطينيون، جاليات مهمشة، ولو أن درجة التهميش قد قلت منذ عام 1967.
ويسعفنا التحليل الشبكي للقول بأن العدد الكبير لهذه المؤسسات لا يعني وجود شبكات فعالة، فكثير من هذه الجمعيات تكثر فيها الفراغات البنيوية (فقدان العلاقات بين أعضاء الشبكة) كما أن هذه الشبكات لم تستطع أن تؤسس بيئة شبكية كلية فعالة (عن طريق قيام اتحادات على سبيل المثال). ولذا فلا بد من القول أن هامشية الجاليات العربية والفلسطينية في أمريكا، لا يمكن عزوها إلى وجود مجتمع وثقافة مهيمنة مفروضة عليهم ومعادية للعرب والإسلام. فلا بد، من البحث في داخل هذه الجالية عن الأسباب التي تجعل الجالية مهمشة أو تحافظ على وضعها. وهنا لابد أن أركز على ضعف الشبكات بكل أشكالها على التعبئة والتنظيم. ولدينا شعور بدرجة الإحباط الذي يعاني منه الفلسطينيون هناك. فالبعض قد ذكر بوضوح أنه فاقد الأمل في التأثير على السياسات المحلية والخارجية للحكومات الأمريكية المتوالية، وخاصة بسبب اللوبي الصهيوني أو اليهودي. وكما يذكرنا به على حق نبيل إبراهيم من أن مثل هذه الأساطير(ليس بمعنى أنها مختلقة و لكن بالمعنى الذي يعطيه ليفي شتراوس للأسطورة، أي عناصر مبعثرة من الواقع) هي التي تضعف الفعل (praxis) عند العرب، وتعيد إنتاج التهميش. فالكل يتحدث عن اللوبي الصهيوني حديثاً لا تاريخياً، فهو لا يصنع السياسة الخارجية الأمريكية ولكن هذه السياسة هي التي تصنع هذا اللوبي (Ibrahim, 1989:33) وكما يقوله بوضوح نعوم تشامسكي: " لا يوجد لوبي (أو مجموعة ضغط) يمكنه السيطرة على نفوذٍ باتجاه متخذي القرار، إلا إذا كانت أهدافه قريبة من أهداف عناصر النخبة التي تملك القوة الحقيقية." (Chomsky, 1983:13).

إذاً تُبين لنا موضوعة علاقة الشبكات بالمؤسسات أنه لا توجد مؤسسة تعمل بفعالية من دون أن يكون لها بناء شبكي بين أعضائها، وعمل دؤوب لتنشيط اللقاءات والعلاقات. وحتى عندما يكون الشتات قديماً كالشتات اليهودي فإن استمراره شتاتاً لا يمكن أن يستمر من دون تفعيل أعضاء هذا الشتات باستمرار. وإذا كان الشتات قد دعم بالسياق التاريخي وبالذاكرة (إبادةً جماعية، تهجير، عداء لاسامي)، فإن قيام دولة إسرائيل يمكن أن يعني معنيين: الأول 'نهاية شعب اليهود' في الشتات على حد تعبير السوسيولوجي الفرنسي، جورج

فريدمان (Friedmann, 1965) أو/و أن هذه الدولة قد تحولت إلى مركز ثقل لهذا الشتات، كما سنرى في الفقرة القادمة، مفعلة بذلك الشبكات بين الجاليات اليهودية المتناثرة. ولكن في ذلك متاخمة للواقع، وللأسطورة في الوقت نفسه. إذ يعتبر فقدان "المسألة اليهودية" أمراً حاسماً في تفكك أواصر هذه الجاليات. فاليهودية كأي هوية هي مبنية (constructed) وتاريخية، كما أن شدتها تزيد وتنقص ويمكن حتى أن تزول. ولقد أثار انتباهنا في هذا الصدد، كيف يقوم هذا الشتات بتشبيك جالياته تشبيكاً إرادوياً، ولعل بعض الأحيان يكون اصطناعياً وحتى هولوودياً، كما هو الحال في هذا الحدث الذي جرى في الشهر السادس من عام 2000، إذ عقدت عائلة ديبونط (Dupont) الأمريكية ذات الأصول البعيدة اليهودية[43] اجتماع عائلة (Convention) في مدينة نيويورك، داعية إليه 8,000 شخص ينتمون لهذه العائلة مع أزواجهم. قدم نصفهم من خارج الولايات المتحدة لقضاء أسبوع هناك. وقد غطت عائلة دوبونط التي تعتبر من أغنى العائلات الأمريكية تكاليف سفرهم وإقامتهم.[44] ولحصر هذا العدد تملك هذه العائلة مركز جنيالوجي (genealogic) في جامعة ديلاور (Delware) لمتابعة الحراك الجغرافي للعائلة.

2-3- ب. الشبكات والجغرافيا: ضعف الشبكات عبر القومية

لعل من أهم ما لاحظناه في هذا الفصل هو تنشط الشبكات عبر القومية (transnational networks) بين فلسطينيي الدول العربية وفلسطينيي بلاد الهجرة الجديدة (الأمريكتين وأوروبا)، في حين تضعف بين الدول العربية بعضها مع بعض. وضعف هذه الأخيرة حاسم جداً إذ أن هناك الجاليات الفلسطينية الأكثر عدداً، وكذلك الجاليات التي تتسم بوضع اقتصادي غير مريح، وبحاجتها للاستفادة من العلاقات العائلية والوطنية خارج أماكن وجودها. وهل يمكن القول بعد ذلك أن في نهاية الأمر، أتت نتيجة أبحاثنا حول الشبكات غير مختلفة عن التحليل الذي يقدمه اتجاه ما بعد الكولونيالية (post-colonial)، والذي يبين أن الاتصالية بين الشمال والجنوب هي أكبر مما عليه بين الجنوب والجنوب، وذلك بفعل الروابط التي يخلقها الشمال المستعمر سابقاً مع المجتمعات المستعمرة؟ لعل إجابتنا يمكن أن تكون نعم وخاصة فيما يتعلق بالتبادلات الاقتصادية. فكما سنجد في الباب اللاحق، فإنها كثرت بين الخليج وأوروبا وأمريكا وكندا أكثر منه مع المشرق العربي، إذ يمكن أن يتخيل المرء أن هذا الأخير هو المكان 'الطبيعي' لاستثمار عائدات المهاجرين الفلسطينيين. إن ازدهار الشبكات عبر القومية بين الشمال والشمال، وبين

[43] في الحقيقة لم تعد هذه العائلة يهودية بحتة، إذ قام بعض أفرادها في الولايات المتحدة بالتحول إلى الدين المسيحي البروتستانتي.

[44] تملك عائلة دوبونط أهم المصانع الكيميائية في الولايات المتحدة. ويرجع غناها لاختراعها لخيوط النايلون في بداية القرن العشرين وتبلغ أرباحها في عام 1999 بحسب موقعها الانترنيتي ب 7.7 مليار $.

الشمال والجنوب لا يمكن أن يُفسَر فقط بعوامل ترجع إلى الشمال كالتي كنا قد ذكرناها آنفا، أو تلك التي تتعلق بالإمكانيات المادية (إذ يملك ابن الشمال القدرة على السفر والسياحة والزيارة ويملك الإنترنت)، ولكن هناك عوامل ترجع إلى فقدان القدرة على الجذب بين الجنوب والجنوب. وهنا يمكن التذكير بالصعوبة الهائلة في التنقل بين دول هذه المناطق، وخاصة بين الدول العربية. ولكن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه لماذا لم تشكل الأراضي الفلسطينية مركز جذب لتفعيل الشبكات بين الجنوب والجنوب (بين أبناء الجالية في الدول العربية)؟ وهل تعتبر المكان الطبيعي الذي يمكن للشتات أن يلتقي فيه، ويوثق الروابط العائلية والوطنية؟ أليس هو الوطن المتمثل بالقرية أو المدينة التي يعود لها المغترب في الصيف ليلتقي مع بقية أفراد العائلة المبعثرين؟ هذا ما سوف نتناوله في الفقرة التالية.

2-3- ج. ضعف مركز الثقل في حالة الشتات الفلسطيني

لعل إحدى أهم الدراسات التي تناولت الشبكات في الشتات هي التي وردت في كتاب شهير للصحافي والباحث الأمريكي جويل كوتكن بعنوان "القبائل: كيف يحدد كلٌ من العرق والدين والهوية، النجاح في اقتصاد العولمة الجديد"[45] (Kotkin, 1993)، فقد تتبع كوتكن الارتباط والصلة بين الإثنية و النجاح في الأعمال، وكيف أصبح الولاء من داخل الجماعة هو القوة الدافعة في سياق عولمة الاقتصاد. وبحسب هذا المؤلف، فإن بعض حيزات الشتات قد جمع بين الإحساس القوي بالانتماء إلى أصل مشترك وبين عاملين أساسيين للنجاح في العالم الحديث: البعثرة الجغرافية (مع شبكات معولمة أو كونية)، وإيمان عميق بالتقدم العلمي. وبكلمات أخرى: تجمع هذه 'القبائل' ما اعتُبر في الاتجاهات الليبرالية خطأً عوامل متناقضة: الهوية الإثنية والتكيف الكوسموبوليتي. وقد استقرأ كوتكن المستقبل، فيما بعد مرحلة الحرب الباردة، فقد رأى أن ضعف الدولة الوطنية سيسمح بازدهار الجماعات الكوسموبوليتية.

وعلى الرغم مما يمكن أن يثيره الكتاب من إعجاب في الوهلة الأولى، فإنه يمكن سريعاً ملاحظة أن كوتكن قد بالغ، بصورة كبيرة، في دور الشبكات المعولمة،[46] إذ يتكون شعور لدى القارئ بأن أعضاء هذه الشبكات يرتبط بعضهم ببعض بوشائج لا يمكن لأحد منهم أن يفلت منها، وبذلك لا يوجد فرد خارج جماعته، أو طائفته أو عرقه. ولذا، يعتبر كوتكن أن أي هجرة تولد، بصورة ميكانيكية، شبكات عبر قومية بين دولة المنشأ ودول الهجرة. أما فيما يتعلق بالشتات الفلسطيني، فنحن نعتبر أنه لا يمكن، في أي حال من الأحوال، النظر إليه كقبيلة متعاضدة، وأن طبيعة ارتباط أعضاء هذا الشتات بالوطن هو ارتباط إشكالي لا بديهي. فلنحاول إذا إلقاء الضوء على طبيعة الشتات الفلسطيني.

أعتقد أن الشتات بحاجة أولاُ إلى مركز ثقل يتسم بوظيفتين: الأولى أنه مركز نشر الحزم المعلوماتية وتوزيعها إذ تنتقل عبره الأخبار والمعلومات بين الجاليات الفلسطينية في الخارج؛ الثانية أنه مكان لتسهيل التقاء الأقارب والأصدقاء فيه. وبالعودة إلى الوظيفة الأولى،

---

45 - Tribes: How Race, Religion and Identity Determine Success in the New Global Economy

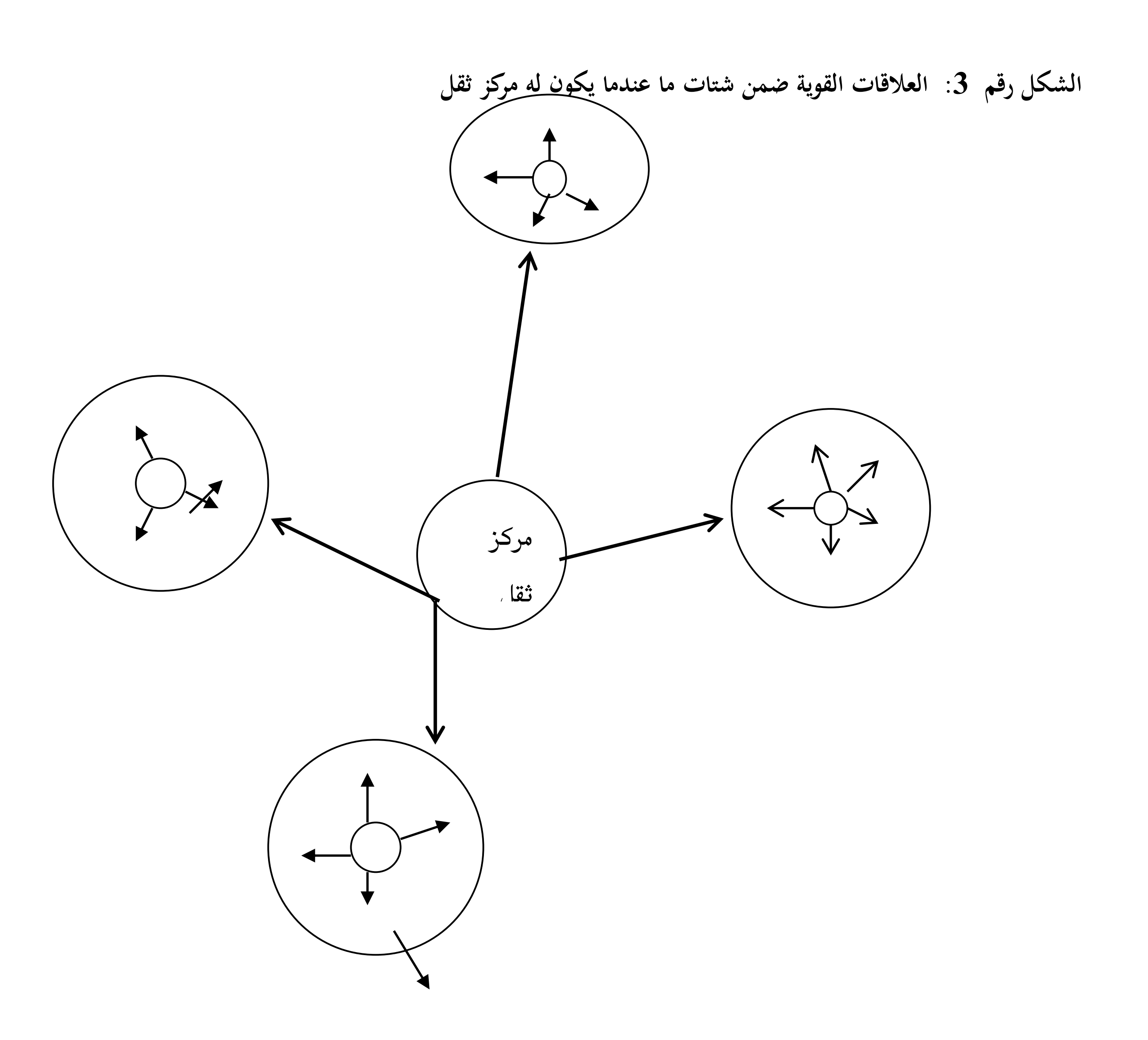
46 – من اجل نقد عميق للشتات اليهودي باعتباره قبيلة، انظر إلى (Halivi, 1981: 7-36) .

فليس بالضرورة أن يكون مركز الثقل مكاناً محدداً جغرافياً (إذ يمكن، مثلاً أن تكون هناك منظمة أو مؤسسة تتولى هذه المهمة)، على حين أن الوظيفة الثانية تتطلب ذلك. وهنا تكمن مشكلة الشتات الفلسطيني، إذ مع وجود كيان فلسطيني على بعض الرقع في الضفة الغربية وغزة، فإن هذا الكيان يفتقد، حتى الآن، إلى مواصفات مركز جغرافي يمكّن الأقارب والأصدقاء من الالتقاء في رحابه، وذلك لسببين: أولهما يتعلق بالأراضي الفلسطينية التي لا تزال ترزح تحت الهيمنة الإدارية العسكرية الإسرائيلية، فلا يستطيع الكثير من الفلسطينيين، حاملي الوثائق الفلسطينية، السفر إليها؛ ثانيهما يتعلق بالحركة العامة للاجئين حاملي وثائق السفر، إذ يعاني هؤلاء كثيراً من صعوبة (أو من انعدام إمكان) الحصول على تأشيرة "فيزا" من الكثير من الدول العربية، للتنقل بين هذه الدول، أو بينها وبين الأراضي الفلسطينية، هذا إذا افترضنا أن الإمكانات المادية للاجئين تسمح لهم بالسفر. كل ذلك جعل من الشبكات الفلسطينية، العائلية والصداقية، شبكات ممزقة ومفتتة. وهذا ما يؤثر تأثيراً حاسماً وسلبياً في إمكانية الاستفادة من التبعثر لمصلحة تفعيل التعاملات الاقتصادية وتسهيلها فيما بين أعضاء هذه الشبكات. أما الذين تسنح لهم الفرصة للسفر بسبب حيازتهم على جوازات سفر أجنبية، فإن البعض يرفض، حتى الآن، الزيارة أو العودة إلى الأراضي الفلسطينية التي مازالت محاصرة بحدود إسرائيلية. وإضافة إلى ذلك، فإن البعض قد استاء كثيراً من الطريقة التي تدير بها السلطة الوطنية الفلسطينية القضية الوطنية والشؤون العامة. وقد شعر آخرون بأن السلطة أرادتهم ممولين (روتشيلد) لبناء الكيان الفلسطيني من دون أن تدعوهم إلى المساهمة في عمليات اتخاذ القرارات، وهم الذين سبق أن أدّوا دوراً حاسماً في نضال منظمة التحرير الفلسطينية.

إذاً ، ما سبق يبين لنا أن هناك ضعفاً في مركز الثقل الجغرافي في حالة الشتات الفلسطيني. ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد مركز ثقل. فكما نوهنا في البدء إلى أنه يمكن أن يلعب مركز الثقل "اللاجغرافي" دوراً في نقل المعلومات وتوزيعها فيما بين الجاليات. ويمكن أن تلعب هنا المؤسسات دوراً مهماً في ذلك، وكذلك وسائط الاتصال الحديثة من إنترنت وتلفون وغيرها، كما سوف نرى في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

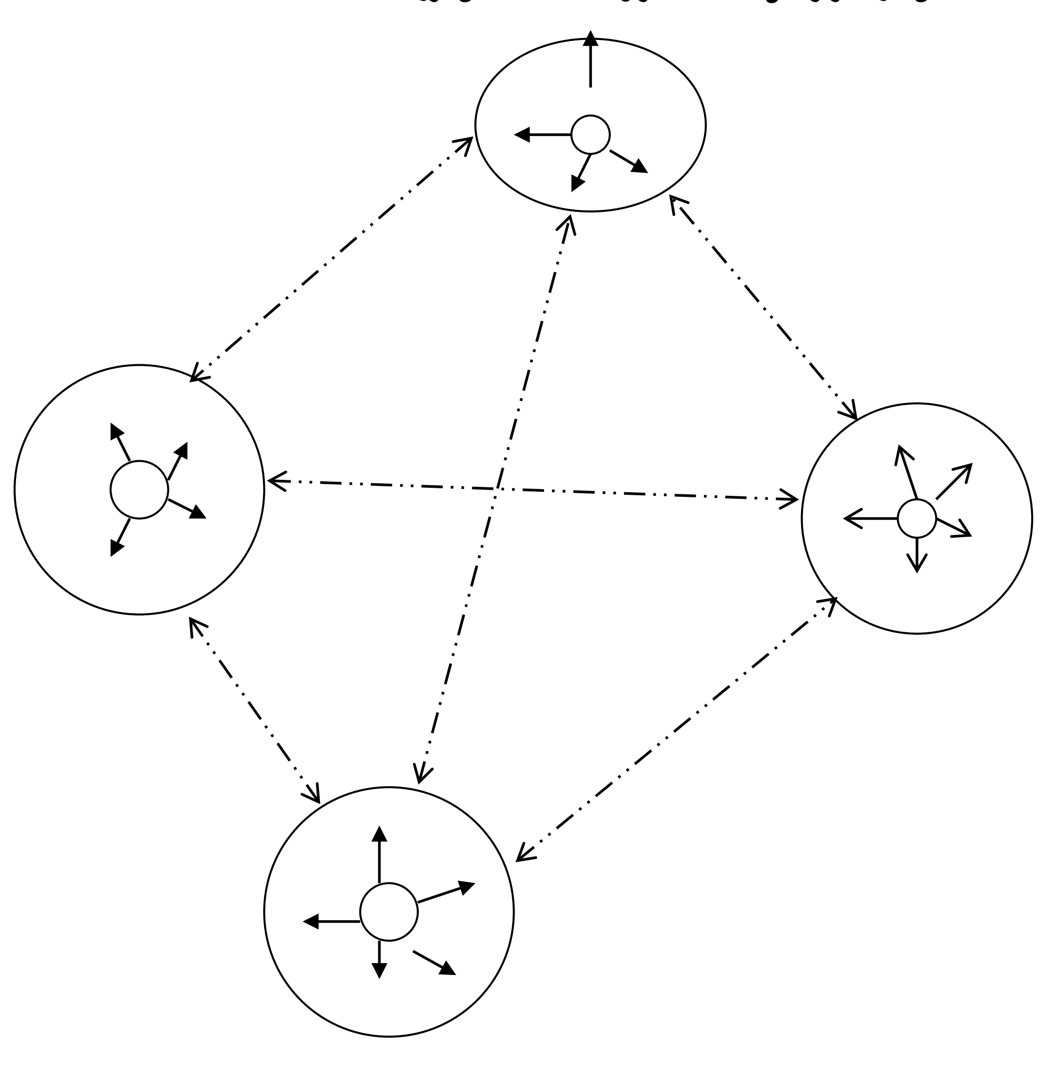
وفيما يتعلق بالمؤسسات فقد لعب تاريخياً الصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund)، وهو مؤسسة وليس موقعاً جغرافياً، دوراً مهماً في دعم المشروع الصهيوني وإيجاد "وطن قومي لليهود". كما لعبت منظمة التحرير الفلسطينية وما زالت تلعب دوراً حاسماً، باعتباره مركز ثقل في المحافظة على هوية وطنية فلسطينية لدى أبناء الشتات، وحتى ولو طالت الهجرة. ولكن الهوية والانتماء هما شيء، ووجود شبكات اجتماعية فعالة يرتبط أعضاؤها بعلاقات متينة هي شيء آخر. فكما وضحنا في الفصل السابق فأنه يشترط لإطلاق صفة شتات على جالية ما أن يرتبط أعضاءها فيما بينهم بعلاقات. هذا لا ينطبق على بعض المسلمين الذين يشعرون بأنهم ينتمون إلى الأمة الإسلامية وانتماؤهم هذا لا يجعل منهم شتاتاً تربط فيما بينهم علاقات اجتماعية واقتصادية. وعلى الرغم من فصلنا بين الهوية والشبكات، إلا أنه توجد هناك علاقة بينهما حتماً. فقدان الشبكات الاجتماعية المحلية وعبر القومية، بين أطراف الشتات تؤثر على المدى البعيد على موضوع الهوية. فضعف الشبكات غالباً ما يؤدي إلى الانصهار في المجتمعات المستقبلية. ويوضح الشكل رقم 3 كيف يكون الشتات مترابطاً في حالة وجود مركز ثقل بسبب قدرة هذا الأخير على تمرير المعلومات للأطراف مما يربط بعضهم ببعض علاقات قوية، في حين يبين الشكل رقم 4 حالة شتات تتسم بتفكك علاقاتها لأنها فقدت مركز ثقلها. وهنا تصبح كلمة شتات (diaspora) ذات معنى غير حرفي، لأن الأطراف فيها يتحولون إلى جاليات مهاجرة من دون روابط بين الجالية والأخرى.

الشكل رقم 3: العلاقات القوية ضمن شتات ما عندما يكون له مركز ثقل



علاقات قوية

الشكل رقم 4: شتات ما من دون مركز ثقل: جاليات مربوطة بعضها ببعض بروابط ضعيفة





الشكل رقم 5: الشتات الفلسطيني بمركزي ثقل ضعيفين

الأرد

الأراض



إذا كانت الأراضي الفلسطينية مركز ثقل ضعيف في قدرته على جذب الشعب الفلسطيني في الخارج، فهل يختلف هذا الضعف من مجموعة فلسطينية شتاتية إلى أخرى؟ هنا، كما ذكرنا سابقا، يجب التمييز بين فلسطينيي الخارج الذين يرجعون بأصولهم إلى الضفة الغربية وغزة، وبين أولئك الذين ينتمون أصلاً إلى مناطق 1948. فإذا كان وجود بعض الأقارب في الضفة الغربية وغزة حافزاً على زيارة الفئة الأولى لهذا المركز، فإن الفئة الثانية افتقدت المرجعية الجغرافية (territorial reference)، ذلك بأن المدن والقرى التي قدمت منها قد تحولت إلى أراضي إسرائيلية أو محيت عن وجه الأرض، وبذلك لم يعد لديها إمكانية الإقامة هناك. وفي هذه الحالة الأخيرة فإن تمزق الشبكات الفلسطينية غايةٌ في الكِبر، لأنه ليس هناك مكان طبيعي لالتقاء أولئك الذين تبعثروا في أصقاع العالم. إذ كيف يمكن لعائلة تمزقت بين سورية و مصر و الإمارات والولايات المتحدة وأستراليا أن تلتقي إذا كانت أصول أفرادها من حيفا، وحيفا لم تعد المكان الذي يمكن أن يجمعهم ؟[47] وقد أظهرت كثير من المقابلات التي أجريناها مع رجال الأعمال الفلسطينيين الذين هم من أصول غزاوية وضفية غربية من الخارج، عند زيارتهم في الأراضي الفلسطينية، أن المشاركات المالية والاقتصادية قد جاءت إثر اللقاءات التي تمت أثناء زيارتهم. البعض لم تكن لديه النية في الاستثمار والبعض الآخر كانت لديه النية ولكن اللقاءات العائلية والصداقية قد ساهمت في تبلور جهة هذا الاستثمار.

هل يمكن أن نتخيل مركز ثقل آخر للشتات الفلسطيني؟ الأردن مثلاً؟ في الحقيقة، بدا لنا بوضوح، عن طريق الأبحاث الميدانية التي أجريناها مع رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات، أن البعض قد جاء ليستثمر في فلسطين، لكنه بعد أن وجد صعوبة فيما يتعلق بالحوافز الاقتصادية وضعف الاستقرار السياسي، تحول إلى عمّان. فبعض المستثمرين القادمين من الولايات المتحدة أو كندا أو أستراليا أو الخليج استثمر في الأردن لأنه يريد أن يكون له موطئ قدم قريباً من بلده. ويجري اختيار الأردن لا لقربه فقط، بل أيضاً لأنه البلد العربي الوحيد الذي يُعدّ الفلسطيني فيه جزءاً أساسياً من شعبه، وهو الذي أعطى لاجئيه جوازات سفر وجنسية، مؤمناً لهم الاستقرار القانوني. لذا، فإننا نعتقد أنه يمكن للأردن أن يُعتبر مركز ثقل لفلسطينيي الشتات، ولو أنه مركز ضعيف. وضعف هذا المركز ليس بنيوياً فقط، بل يتعلق أيضاً بوجود لعبة تنافسية أكثر منها تكاملية مع مركز الثقل الآخر (الأراضي الفلسطينية)، الأمر الذي أدى إلى تكريس ضعف الاثنين معاً.[48] ولعل الشكل رقم 5 هو ما يوضح ذلك.

---

[47]– انظر إلى تحليل باتريك وليام فيما يتعلق بالغجر الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة من فرنسا، وقد انقطعت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم وبين مجموعتهم الإثنية في فرنسا. يرجع وليام ذلك لفقدان المرجعية الجغرافية باعتباره عاملاً تفسيرياً لهذه القطيعة (William, 1987).

[48] – يمكن أن أعدل قليلا مما قلته وذلك لأن شعوري بأن النخبة السياسية الأردنية الحاكمة قد فهمت خطورة هذه اللعبة التنافسية وتعمل على تصويبها. ولعل تعيين المهندس حازم حلواني كوزير للمياه الأردني في الوزارة الأردنية الجديدة (التي أعلنت في 10 حزيران 2000) له دلالات واسعة. فحازم حلواني الذي كان المدير العام لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) في الضفة الغربية ومن ثم لشركة الاتصالات والذي قضى خمس

كل ما سبق ذكره يُعدُّ محاولة سريعة جداً لتوضيح أن الشتات الفلسطيني شتات إشكالي، لأنه لا يتمتع بمركز ثقل جغرافي كما هو الحال في أشتات أخرى، مثل الصيني والهندي واليهودي. إن وجود منظمات، كمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعض التنظيمات الدينية، الإسلامية منها والمسيحية الفلسطينية، هوعامل أساسي في ربط الشتات بالوطن، المحتل منه و"المحرر"، لكن هذا الربط غير كاف بسبب فقدان مركز جغرافي استقطابي للجميع. ومن هنا يجب التأكيد على أن العلاقة بين الشتات والوطن ليست علاقة بديهية، وإنما هي علاقة تحتاج إلى التطوير والعمل على تفعليها، من أجل أن تدفع بهذا الشتات إلى المساهمة في عملية بناء الدولة الفلسطينية واتخاذ قرارات بشأن سياستها الوطنية والتنموية، لا مالياً فقط، بل أيضاً بالمعرفة والخبرات.

2-3- د. الشتات الفلسطيني : الهوية ما بين الوطني، ما تحت الوطني وما فوق الوطني

قد لاحظنا عن طريق التحليل الشبكي للمؤسسات الفلسطينية أهمية المؤسسات ذات الطبيعة الجهوية أو العائلية (ما تحت الوطنية) أو مؤسسات ذات توجهات تتجاوز الوطن كالمؤسسات العربية أو الدينية. إن هذه المؤسسات كانت حاملة لشبكات فاعلة، إذ أن كثافة العلاقات بين أعضائها تكون عالية. وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال عما إذا كانت هذه الشبكات تلعب دوراً في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية في الشتات أم أنها مصدر للشرذمة والتفكك أو على الأقل مصدر لإهمال الوطن.

لعل أحد أهم النتائج التي يمكن أن نتناولها في هذه الخاتمة، هو أن منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وفصائلها، قد حافظت على الهوية الفلسطينية في الشتات من الذوبان. ولكن مجموعة من العوامل كان من أهمها الصراعات الداخلية ضمن الفصائل انعكست على المنظمات الشعبية وفاعليتها سلباً، وكذلك التركيبة غير الديمقراطية للمنظمات الشعبية في كثير من الأحيان. إذ لم يكن الإشكال فيما تتبنى هذه الأخيرة من أفكار ومبادئ ورؤى سياسية واجتماعية مستوحاة مما يدور في أروقة الفصائل الفلسطينية، وإنما كان في التركيبة التي عكست التركيبة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (توزيع عددي للمقاعد). وقد أدى هذا الأمر على سبيل المثال إلى محاولة بعض مناضلي حركة فتح في بعض الدول للسيطرة على هذه المنظمات، ولو كان أغلبية الأعضاء لا يودون انتخاب ممثلي هذه الحركة. ولعله ليس من نافلة القول أن نذكر أن هذا الأمر هو الذي جعل نفوذ المنظمات الشعبية ضعيفاً في الأراضي الفلسطينية، إذ لم تستطيع منافسة مؤسسات

سنوات هناك جعلت منه إنساناً فلسطينياً-أردنياً شتاتياً بين عالمين بكل معنى الكلمة. ولعل معرفته الجيدة بالوضع الاقتصادي الفلسطيني سوف تسمح له بإعادة ترتيب علاقات اقتصادية أكثر تكاملية بين ضفتي نهر الأردن.

فلسطينية أهلية قامت على أسس أكثر ديمقراطية، ولم تلتزم بالتمثيلية العددية للفصائل داخل هذه المنظمات. هذا الوضع، مع عوامل أخرى، قد جعل البعض ينضمّ إلى النوادي الجهوية (مثل نادي رام الله وبيت لحم، الناصرة، الخ). وعلى عكس ما كنا نتخيله من أن هذه النوادي قد تكرس التجزئة والإقليمية، فقد لاحظنا أن دورها الوطني كان رائداً في ربط أعضاء هذه المجموعات في فلسطين. ومن هنا يمكن القول أن المؤسسات ما تحت الوطنية قد شكلت بنى مهمة للمرور إلى الوطني.

و القول نفسه ينطبق على الجمعيات والمنظمات ما فوق الوطنية مثل العربية والإسلامية، والتي لعبت دوراً مهماً في ربط الجالية الفلسطينية بفكرة الوطن ومنع ذوبان الهوية في طريقة الحياة الأمريكية. وعلى عكس كثير من أدبيات علوم السياسة التي نظرت للجمعيات الإسلامية على أنها شكّلت ولاءات بديلة للوطن، فإن دورها كان حاسماً في دفع القضية الوطنية. وينطبق هذا الكلام أيضاً على النظرة التي يمكن أن نوليها للتنظيمات الفلسطينية مثل حماس والجهاد والتي يختزلها البعض باعتبارها منظمات دينية تفتقد للبعد الوطني. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل صعود الجمعيات الإسلامية كان"بديلاً" من مؤسسات منظمة التحرير التي حملت لواء الهوية الفلسطينية في الشتات؟ ولعل في التحليل الشبكي للجالية الفلسطينية في شيكاغو ما يلقي بعض الضوء علي ذلك.

لندرس مسار العلاقات الاجتماعية لأحد العائلات الفلسطينية في شيكاغو والتي أعتبرها أحد نماذج الانتقال من الهوية ما فوق الوطنية إلى الهوية الوطنية.

م.س هاجر وهو في الثامنة عشر من عمره عام 1942 من ترمسعيا وعمل كعامل فني في أحد مصانع شيكاغو. تزوج في عام 1950 من ابنة أحد أصحاب المحلات الفلسطينية وهي أيضاً من ترمسعيا. وبسبب عدم وجود عرب في مصنعه تركزت علاقاته بوجهٍ أساسي مع أمريكان انكلوساكسون وبعض الأمريكيين اللاتينيين. وبسبب ضغط العمل في المصنع فعلاقاته الاجتماعية محدودة، وتتركز على بعض زملائه في العمل إضافة إلى بعض الأقارب من طرف عائلة زوجته. وبما أن لغة زوجته العربية المنتمية إلى الجيل الثاني الذي وُلد في أمريكا ضعيفة، فهم يتكلمون اللغة الإنكليزية في البيت. وقد أصبح ضعف اللغة العربية عاملاً آخر في الانعزال النسبي للعائلة عن الجالية الفلسطينية أو الجالية العربية.

في بداية الثمانينات، تعرف م.س على زميل مصري في العمل وهو عضو في الجمعية الإسلامية لشمال أمريكا (Islamic Society of North America) وأقنعه بحضور مؤتمرها السنوي في عام 1985. وفعلاً فقد حضره وأصبح عضواً فيها. هناك تعرف على جمعية الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية وهي جمعية فلسطينية إسلامية مقرها في ولاية تكساس. وقرر أن يساهم سنوياً بمبلغ لصالح مشروع كفالة اليتيم. وبوساطة

هذه الجمعية تعرف على بعض أعضائها في شيكاغو، من الفلسطينيين والعرب. وهكذا بدأت شبكة علاقاته تتزايد وبدأ يشارك في نشاطات الجالية الفلسطينية في شيكاغو عن طريق مراكز مختلفة بما في ذلك نشاطات الجمعية المتحدة للأراضي الفلسطينية القريبة من أوساط منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أحضر أطفاله الثلاثة إلى بعض المراكز لتعلم اللغة العربية كتابة وقراءة. وكان يسافر مرة كل ثلاث سنوات، ولكنه قرر أن يزور الضفة الغربية (حيث يعيش أخوه وأخواته) سنوياً في الصيف مع أطفاله، وذلك ليوطدوا الأواصر مع العائلة. ومن إجابة له عن سؤال يتعلق بتأثير الانتفاضة على هذا التحول باتجاه الجالية، فقد ذكر لي أن الانتفاضة قد حثته على إرسال معونات فردية إلى فلسطين، ولكن لم تحثه على لقاء أبناء الجالية الفلسطينية في مدينته، والذي حثه على ذلك هو تعرفه على الجمعيات الإسلامية. وعن سؤال إذا كان يتبرع فقط لجمعية الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية، أجاب بأنه كان قد دعم أيضاً جمعيات أخرى مثل جمعية النجدة (القريبة من أوساط الجبهة الديمقراطية).

نستنتج من هذا المسار الحياتي ل م.س. أن إعادة الاعتبار لهويته الفلسطينية كان نتيجة اتصاله بالجمعيات الإسلامية والإسلامية الفلسطينية. وهكذا فيمكن القول أن هناك تشابكاً بين الوطني وما فوق الوطني إذ يساهم الأخير في دعم الهوية الوطنية. ولكن لا بد من التأكيد على أنه ليس كل ديني أو فوق وطني يمكن أن يلعب هذا الدور. فقد لاحظ الباحث محمود عيسى[49] أن انتشار الحبشيين وهم مجموعة إسلامية دينية سياسية انطلقت من لبنان بين أبناء الجالية الفلسطينية واللبنانية في الدانمارك وألمانيا، قد حضّ بعضهم على المشاركة بالنشاطات الوطنية التي تقام في هذه البلدان. إذاً، هناك علاقة معقدة بين الديني والوطني، ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أن الهوية الوطنية الفلسطينية هي هوية من دون مضمون ديني. ولو كان هذا المضمون في بعض الأحيان فلكلورياً أو جمالياً كما هو الحال لدى الجالية الأرمنية في فرنسا.

2-3- هـ. هل يمكن التحدث عن مجال عام شتاتي ؟

وإذا كان نقاشنا في الفقرة السابقة مقنعاً عن أن الوطن الفلسطيني قد خلق من ما تحت الوطني وما فوقه، فهل هذا يعني أنه كان هناك نوع من المجال العام (public sphere) الشتاتي الفلسطيني قد ساهم في خلق بوتقة للحوار والنقاش إذ يُسمح بالانتقال من المستويين ما تحت وما فوق الوطني إلى الوطني.

وعلى الرغم من ربط هابرماس لإمكانية وجود المجال العام بالنظام الرأسمالي الليبرالي (وهذه لحد كبير نظرة إثنية مركزية) (Habermas, 1989)، فأنا أعتقد عن إمكانية وجود مثل هذا المجال في خارج إطار هذا النظام، كما وضح ذلك أرماندو سلفاتوري عن وجود مجال عام إسلامي–عربي نشأ منذ الاحتكاك مع المستعمر الغربي، وتميز بطبيعته الإنقطاعية، وربما أيضاً

[49] – مقابلة معه في مايو 2000.

التعددية (Salvatore, 1997). ولعل بعض التحليل الشبكي على المستوى المحلي أو عبر القومي قد أظهر وجود مجال عام شتاتي فلسطيني، وهو الذي أسهمت في نشأته بعض الشبكات في المجتمعات المستقبلة.

وقبل الدخول في التفاصيل لا بد أن أوضح من أن المقصود بالمجال العام هو الفضاء الذي تتناقش وتتلاقح فيه أفكار عامة تتعلق بالمجتمع، وبالدين، وبالوطن،...وهكذا. وكما وضحه هابرماس فإن هناك علاقة وثيقة بين طريقة النقاش والحوار الهادفة إلى تثبت الهوية والوجود، من جهة، والشبكات الاجتماعية التي يؤسسها أصحاب هذا النقاش، من جهة أخرى. وأهمية مفهوم المجال العام أنه مرتبط بموضوع السلطة بالمعنى العام، الذي يعطيه لها ميشيل فوكو (Foucault) وليس بالمعنى الضيق المختزل على الدولة، إذ يخلق المجال العام سلطة تلعب دوراً مضاداً لسلطة الدولة، وفي بعض الأحيان تصبح فضاء هيمني كلي (hegemonic) يؤثر على الموضوعات التي يجب أن تطرح في المستقبل، والموضوعات التي لا تطرح لتصبح تابو أو متعلقة بالمجال الخاص (private sphere). والمجال العام يختلف عن المجتمع السياسي (political society) ولكنه متمم له. وأهميته ربما تكون في أنه أكثر فعالية من "المجتمع المدني" الذي يطرح نفسه كمكملٍ للدولة أو مضادٍ لها.

ولنعطي مثالين على ذلك من وحي الجاليتين الفلسطينيتين في سوريا وفي الولايات المتحدة. فما أثار انتباهنا في سوريا أن طبيعة النظام السياسي قد أضعف لدرجة كبيرة وجود مجالٍ عامٍ في هذا البلد. ولكن على الرغم من ذلك فقط كان هناك مجال عام فلسطيني في سوريا. وقد ساعد على ذلك وجود تعددية سياسية فلسطينية والتي انبثقت عنها تعددية ثقافية، أيديولوجية، فسمحت بمأسسة (institutionalization) موضوعات وطنية واجتماعية طُرحت للنقاش، والتي بدورها انحصرت على المخيمات الفلسطينية، وخاصة الكبيرة منها (كمخيم اليرموك). بهذا المعنى أصبح سكان المخيم كشبكة اجتماعية مترابطة ذات علاقات تتميز بتواتر وكثافة عاليين، لتصبح هذه الشبكة بمثابة بوتقة وأساس لمجال عام منفصل إلى حد ما عن الأجواء الفكرية والثقافية والأيديولوجية الموجودة في سوريا والتي لم تستطع أن تؤسس مجالاً عاماً لأسباب سياسية. وفي الوقت نفسه فإن المجال العام الفلسطيني في سوريا كان حاملاً لموضوعات الحوار والنقاش التي لا تختلف عن تلك الموجودة عند الجاليات الفلسطينية في لبنان، وفي الخليج، وإلى درجة أقل في أمريكا وفي أوروبا. هذا ما لاحظته في بعض الموضوعات المطروحة والتي وجدت لها طريقاً لتصبح مجالاً للنقاش العام الذي مسّ شرائح كبيرة من الفلسطينيين في هذه المناطق. فعلى سبيل المثال هناك حساسية خاصة للديمقراطية التعددية، وكذلك فهم خاص للدين، يتسم بالأدواتية. فيتحول النقاش في الدين إلى البحث عن آليات لتحويله إلى لاهوت للأرض أكثر منه جدالاً في قضايا تتعلق بالأمور الفقهية والتقنية، التي غاص بها على سبيل المثال كثير من النقاشات في المجتمع السوري.

من هنا يمكن التساؤل، كما فعلت الباحثة الإنكليزية بنينا Werbner فيربنر في دراستها عن المجال العام الشتاتي الإسلامي (Werbner, 1999)، إن كنا نستطيع التحدث عن مجال عام شتاتي فلسطيني والذي برأيي أسسه عاملان رئيسيان: الشبكات الاجتماعية الفلسطينية عبر القومية، وفي الوقت نفسه منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، إضافة إلى حركتي حماس والجهاد.

ونجد الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة قد خلقت لنفسها مجالاً عاماً يكاد يكون بعيداً جداً عن المجال(ات) العام (ة) الأمريكي(ة) إذ أنها لم تهتم بالنقاشات والاهتمامات العامة التي يطرحها المجتمع الأمريكي، كما لاحظناها في مدينة شيكاغو (وهي جالية حافظت على الصلات فيما بينها). وتتسم موضوعات المجال العام الفلسطيني بقضايا تتعلق تعلقاً أساسياً بالوطن، أكثر منه التعلق بأوضاع الجالية في أمريكا. وهناك حساسية لموضوعات الديمقراطية أكثر بكثير مما وجدناه لدى الجالية في المناطق العربية. وإذا

كان من السهل على المنظمات الشعبية الفلسطينية من دول المشرق العربي استخدام لعبة المقاعد معيدة بذلك التوزيع نفسه غير الديمقراطي في وسط منظمة التحرير، فلم يكن الأمر كذلك في الولايات المتحدة (وغيرها في أغلب دول أوربا الغربية).

من هنا يمكن القول أن التحدث عن مجال عام شتاتي، لا يعني لا من قريب ولا من بعيد أن الموضوعات نفسها وبوتقة النقاش نفسها هي التي تحكم هذا المجال في كل مكان، ولكن ما أحببت ذكره هو أنه هناك مميزات لهذا المجال تتشابه من مكان إلى آخر، عاكسة بذلك إشكالية وطنية (ربما بفعل سخونتها وتأججها اليومي)، أكثر من عكسها لإشكاليات مجتمع الهجرة واللجوء. ولا بد أن نذكر هنا أن آفاق العولمة ووجود الفضائيات الفلسطينية (قناة فلسطين الفضائية) أو قناة الجزيرة القطرية مثلاً ذات الحساسية الخاصة للقضايا الفلسطينية، لعبت دوراً في تسهيل عمل الشبكات عبر القومية في تأثيرها على المجال العام للجاليات إن كان ذلك في المشرق أو في الدول الغربية.

غالبًا ما درست العلوم الاجتماعية والاقتصادية الفعل الاقتصادي بدءاً من المؤسسة الاقتصادية (المصنع، الشركة) ولم تُعر أهمية لرجل الأعمال المبادر (entrepreneur) الذي هو أولاً وأخيراً من يتخذ القرارات التي تجعل من مؤسسته ناجحة أم لا. وقد درست البنية والنظام للمؤسسة الاقتصادية وعلاقتهما بالمنافسة العالمية فقد حجبت الرؤية عن مؤشرات أخرى ضرورية لنجاح اقتصاديات هذه المؤسسة. من جهة أخرى فقد درست في بعض الأحيان رجال الأعمال المبادرين ولكن ليس باعتبارهم أفرادا، وإنما بصفتهم طبقة اجتماعية كما هو الحال في الدراسات الماركسية.

قبل الدخول في دراسة اقتصاديات الفلسطينيين في الشتات وديناميتها وحركة الاستثمارات، لا بد لي من مقدمة حول كيفية دراسة الفعل الاقتصادي وأهمية أن نتناول الاقتصاد ليس عن طريق دراسة المنشأة الاقتصادية، وإنما دراسة الفاعل الرئيسي فيها والذي غالباً ما يكون رجل أعمال مبادر. ولأن المجال الجغرافي لرجل الأعمال الذي ندرسه هو الكرة الأرضية فإن تناولنا له لابد أن يكون ضمن دراسات الحالة. فالحفر الدقيق في بعض القضايا كفيل في محاولة فهم طبيعة هذه الاقتصاديات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وسنحاول في هذا الفصل الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي لا تساهم فقط في فهمنا للشتات الفلسطيني واقتصادياته وإنما تأتي مساهمة نقدية في فهم آليات عمل الاقتصاديات الإثنية الأقلية أو المهاجرة. فهل تعتبر الاقتصاديات الفلسطينية في الشتات اقتصادية إثنية يلعب فيها التضامن الوطني دوراً حاسماً ؟ هل تلعب الشبكات العائلية و الإثنية عبر القومية(transnational) دوراً في عولمة الاقتصاديات الفلسطينية ؟ وهل تستفيد المنطقة العربية من هذه العولمة ؟ وما هو دور هذه الاقتصاديات في دعم الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة بنائه الحرجة، في الوقت الذي لم توفر مستحقات عملية السلام استقراراً سياسياً أو اقتصادياً؟

وتنطلق محاولتنا للإجابة عن هذه التساؤلات في اعتبارنا أن الفعل الاقتصادي لا تحكمه فقط عوامل اقتصادية بحتة للسوق من عرض وطلب، وإنما تؤثر فيه عوامل اجتماعية. وبحسب جرانوفيتر فإن الفعل الاقتصادي يتموضع في البيئة الاجتماعية التي يخرج منها رجل الأعمال المبادر (Granovetter , 1990, 1985)، ولذا فلابد لنا أن نبدأ من فهم هذا الفعل الاقتصادي باعتباره فعلاً اجتماعياً.[50]

50- يمكن للقارئ غير المهتم بالإشكاليات المنهجية لعلم الاجتماع الاقتصادي أن ينتقل إلى الفقرة التالية (2-3).

1-3. الفعل الاقتصادي باعتباره فعلاً اجتماعياً

لقد كانت هناك قطيعة بين علمي الاجتماع و الاقتصاد على فترة طويلة. وعلى الرغم من جهود عالمي اجتماع مثل ماكس فيبر وصموئيل شمبيتر اللذين بلورا مفهوم رجل الأعمال الريادي(entrepreneur)، فقد سيطرت على علم الاقتصاد النزعة الكلاسيكية الجديدة(neo-classic) والتي تميزت بتركيزها على السوق و آلياته، واعتبار أنها المؤثر الوحيد على العقل الاقتصادي. وقد قدمت كثير من دراسات السوسيولوجية محاولات لإعادة هيكلة العلاقة بين هذين العلمين. يمين على الرغم من غنى وتفرع التوجهات في تراث علم الاجتماع الاقتصادي، إلا أنه يمكننا أن نعتبر أن هناك ثلاث قضايا مشتركة في صلب هذا العلم، كما يتناولها ألخاندرو بورتس وهي52: الفعل الاقتصادي (economic action) هو شكل من أشكال الفعل الاجتماعي (social action) ، المؤسسات الاقتصادية وهي بنى اجتماعية (social constructions)، وأخيرًا الفعل الاقتصادي المتموضع اجتماعياً (socially situated) . ونظراً لأهمية المفهوم الأخير واعتمادي عليه نظرياً، في فهم الفعل الاقتصادي لرجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات فإنني سأتناوله ببعض التفاصيل.

الفعل الاقتصادي المتموضع اجتماعياً

إن الفعل الاقتصادي موجه اجتماعياً، بمعنى أنه لا يمكن أن يفهم بالرجوع فقط إلى المسببات والأهداف الفردية وحدها، وبذلك فهو متموضع (embedded) في العلاقات الشخصية للشبكات المتشكلة وليس للفاعلين الفرديين. وهكذا فإن فصل عضو من أعضاء

---

51 – وبحسب سويدبرغ وجرانوفيتر، فان أهم أربع محاولات سابقة لتأسيس علم اجتماع اقتصادي قوي تتمثل بـسوسيولوجيا الخيار العقلاني (rational choice sociology) والذي قدم بعض أدبياتها جيمس كولمان وكيري بيكر، وبسوسيولوجيا الاقتصاديات الجديدة مع مارك جرانوفيتز وعلم الاقتصاد الاجتماعي (Socio-ecomomics) مع اميتيا اتزيوني وأخيرا علم اقتصاد كلف المعاملات(transaction cost ecnomia) مع اوليفيه ولياسن. وفيها اهتم الاتجاهان الأوليان بإدخال عناصر سوسيولوجية التحليل الاقتصادي، إذ قام الاتجاه الثالث بالاستفادة من العلوم الاجتماعية والسياسية وأيضا النفسية. ويقدم الاتجاه الأخير مساهمة مهمة في التداخل بين القانون والاقتصاد والمؤسسات، إذ تلعب هذه الأخيرة دورا حاسما في تخفيض تكاليف المعاملات الاقتصادية. وهكذا نصل إلى بداية سنوات الثمانينات مع ولادة علم اجتماع اقتصادي جديد منبثق من جامعة هارفارد وبالتحديد مع البروفسور هاريسن (Swedberg and Granovetter, 1995:1-3).

52 - اعتمدت في هذا الإطار النظري على عدة دراسات ولكن بشكل أساسي على (Portes, 1995 : 1-34)و(Waldinger, 1994).

الشبكة لا يمكن أن يفهم من دون النظر إلى هذه الشبكة باعتبارها مجموعه معقدة في اللقاءات والتبادلات الاجتماعية بين أفراد ومجموعات.

وهكذا فقد قام علم الاجتماع الاقتصادي باستخدام مكثف للتحليل الشبكي، معتبراً الشبكة وحدة تحليلية وواقعة أمبريقية. ولعل أهم الأدبيات التي درست الفعل الاجتماعي باعتباره متموضعاً اجتماعياً هو الأنتربولوجي كارل بولاني (Karl Polanyi) عن طريق المفهوم الذي تنظر إليه التموضعية (embeddedness). لقد بيّن بولاني أن اقتصاد المجتمعات ما قبل الصناعية متموضعة في المؤسسات الاجتماعية والدينية والسياسية. ومن ذلك فإن ظواهر كالتجارة، والعملة والسوق ليست موجهة فقط إلى الرغبة في الربح. فهم يجدون قوانينهم إما في التبادلية (reciprocity) (الأسعار تحدد بواسطة العادة والتراث) أو إعادة التوزيع (redistribution) (الأسعار تحدد بواسطة الطلب الأولي command). وهكذا فإن آليات السوق ليست هي الوحيدة التي تهيمن على الحياة الاقتصادية. فليس العرض والطلب هما اللذان يحددان السعر، وإنما من يحدد السعر هو التراث والسلطات السياسية. وهنا يعتبر بولاني أن سمات الحياة الاقتصادية هذه لا تخص المجتمعات الحديثة ما بعد الثورة الصناعية التي يحكمها منطق السوق المحددة للسعر (The price-making market) والتي تجعل الأفراد يبحثون فقط عن زيادة أرباحهم. وهكذا فالفعل الاقتصادي ليس متموضعاً في المجتمع (Polanyi et al. 1957:43). غير أن تطبيق منظور دراسة الشبكات على المجتمعات التي درسها بولاني يجد أن مستوى التموضعية (embeddedness) يختلف من مجتمع لآخر بما في ذلك المجتمعات الصناعية. ولعل الدراسات التي قام بها فيما بعد كثير من الباحثين في علم الاجتماع الاقتصادي ومن أهمهم مارك جرانوفيتر (Granovetter, 1990) قد أظهر أنه حتى في المجتمعات الحديثة يتأثر الفعل الاقتصادي في البنى الاجتماعية. وقد أظهرت دراسة شبكات المهاجرين والاقتصاديات الإثنية، وجود تأثير شكل البنى الاجتماعية لهذه الشبكات على سلوكها الاقتصادي ومن ثمّ الموضعة الاجتماعية للفعل الاقتصادي.

لقد قامت المدرسة الكلاسيكية الجديدة على اعتبار أن النجاح الاقتصادي للهجرة، المقاسة بحجم الربح، قد حدد في التعليم والخبرة والعوامل الأخرى المتعلقة بالرأسمال الإنساني. وهكذا فقد نظر إلى المهاجر باعتباره فرداً وله رأسمال إنساني (human capital) . وعلى العكس من ذلك، فقد اهتمت بعض الدراسات الحديثة بأهمية الرأسمال الاجتماعي (social capital)، بحسب تعبير السوسيولوجي الفرنسي بير بورديو (Bourdieu, 1979) وكولون (Coleman, 1988) ، ومن ثمّ بالعوامل المرتبطة بالبنية الاجتماعية التي تؤثر على الفعل الاقتصادي. فقد قدمت بعض الدراسات على سيبل المثال موضوعاً عن أهمية جمعيات الإقراض الدوارة (rotating credit associations) في السماح لبعض الحالات المهاجرة بتمكين العناصر المهاجرة الجديدة من بدء منشآتها الاقتصادية . وينتقد كليفورد كيرتس، كما سنرى فيما بعد، المفهوم الإيجابي دائماً للرأسمال الاجتماعي، ويعتبر أنه يمكن أن يكون سلبياً، إذ تصبح على سبيل المثال العائلة معيقة لحركة رجل الأعمال وليس للعمالة الرخيصة . (Geertz, 1993)

بعد هذه المقدمة النظرية عن الفعل الاقتصادي، ننتقل إلى محاولة فهم رجل الأعمال المبادر والفعل الريادي (entrepreneurial action).**53**

3–2. رجل الأعمال المبادر وفعله الريادي : تحديثي ولكنه أيضا مخاطر

ولكي نفهم المعاني التي يحملها الفعل الريادي (entrepreneurial action) لرجل الأعمال المبادر (entrepreneur)، ين سوف أرجع إلى نظرية الفعل الإنساني للاقتصادي النمساوي إسرائيل كيرزنر (Israel Kirzner)

---

53 - من الصعب ترجمة المفهومين الاقتصاديين (entrepreneurial action) أو (entreprneurship) إلى العربية ولكن سنقدم ترجمة تبناها الجغرافي الأردني نسيم برهم وهما بالترتيب الفعل الريادي والريادية.

54 - ليس من الصعب أن نجد تعريفا نظريا لهذه الفئة ولا حتى تعريفا إجرائيا عندما يتعلق الأمر بحقل جغرافي محدد، ولكن عندما يتعلق الأمر برجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات يطرح تعريفهم إشكالية: ذلك الفلسطيني الذي يملك منشأة اقتصادية في سوريا قيمتها مليون دولار يمكن اعتباره رجل أعمال، لكن ذلك الذي يملك المنشأة نفسها في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن نتخيله شخصاً من الطبقة الوسطى. وبذلك لا يمكن اعتبار لا رأس المال ولا حجم المبيعات ولا الأرباح على أنها تحدد وحدها انتماء شخص إلى شريحة رجال الأعمال، وخاصة أن معظمهم يخفي هذه الأرقام. وبذلك، لا تعتبر هذه المؤشرات وحدها كافية، يبقى هناك عامل ذاتي في الحكم. لهذا لابد من إدخال مؤشر تعريف الشخص لنفسه وكيف يفعل ذلك أقرانه الذين يعرفونه. فهناك من يملك بقالية صغيرة كواجهة لأعمال أخرى تدر عليه أرباحاً كبيرة، وكذلك هنالك من لديه شركة كبيرة ولكنها مفلسة. في هذه الحالات يلعب التعريف الذاتي وتعريف الآخرين دورا هاما في تحديد انتماء شخص ما لشريحة رجال الأعمال.
وهكذا نتبنى تعريفا فضفاضا وهو الذي يعتبر رجل الأعمال كل شخص يملك أو يدير منشأة أو أكثر، على الأقل من النوع المتوسط، في إحدى المجالات الاقتصادية (إن كان قطاعا خاصا أو عاما) والذي يحاول تطويرها. وهكذا لا يمكن الاعتبار تلقائياً أن كل من له سجل صناعي أو تجاري رجل أعمال، فالتاجر الصغير لا يعتبر كذلك إلا إذا كانت لديه نشاطات اقتصادية أخرى تعطيه حجماً معيناً. ولكنني أفرق بين رجل الأعمال (businessmen) ورجل الأعمال المبادر (entrepreneur) . فالأول يمكن أن يكون فقط رأسمالياً يراكم أرباحه دون أن يكون مطوراً لأعماله المباشرة. هذا ما سوف نتناوله لاحقا.

الذي، كما ذكر جان–بيير كاسارينو (cassarino, 1997a)، قدم مقطعاً ذاتياً لرجل الأعمال المبادر. ين ين ولكن قبل ذلك لا بد من عودة تاريخية تتعلق بنظرته إلى رجل الأعمال المبادر. لقد اعتبر جوزيف شمبتر رجل الأعمال المبادر أنه محدث ومجدد، إذ يقدم دائماً توافقية جديدة (new combinaison) رابطاً التكنولوجيا والسوق ومعتبراً ذلك عاملاً حاسماً للديناميات الاقتصادية في المجتمع الصناعي (Schumpeter, 1976; Casson, 1990:45). ولكن رجل الأعمال المبادر الشمبتري لا يخاطر. ين في المقابل فلدى ماكيلاند يتميز رجل الأعمال المبادر بأنه مدفوع بدوافع ذاتية ويخاطر من دون أن يعوضه بالضرورة المجتمع مالياً أو مادياً (Yasumuro, 1993 : 77). ولعل كرزنر هو الذي قدم نظرة واضحة عن أهمية وظيفة المخاطرة فلقد طور نظرية ميسس في الفعل الاجتماعي (Human Action) إذ اعتبر رجل الأعمال المبادر محدثاً ومكتشفاً، ولكنه أيضاً مضارب (speculator) ومخاطر: "بسبب المستقبل الغامض، لا يمكن فصل الوظيفة الريادية (entrepreneurial function) عن المضاربة" (Miss, 1949: 253). وهكذا فرجل الأعمال المبادر هو دائماً مضارب ولا يحسب إمكانيات الربح والخسارة اعتباراً من الوضع الحالي للسوق، وإنما يحاول استقراء المستقبل. وهكذا لا يمكن أن يعتبر الفعل الإنساني لرجل الأعمال المبادر عقلاني. هذه العقلانية المؤسسة على أهداف معينة ومصادر نادرة محدودة، تتوقع طريقة وحيدة لتعبئة وتجيير هذه المصادر. في هذه الحالة يكون اتخاذ القرار محدداً وضمنياً بوجهٍ تام. وعلى عكس ذلك فإن الفعل الإنساني الذي درسه ميسس هو فعل يأخذ بعين الاعتبار إطاراً من مجموعة أهداف ووسائل يحددها الإنسان وتتعلق برؤيته، ليس فقط في الحاضر، وإنما أيضاً في المستقبل، تاركاً لرجل الأعمال المبادر الاختيار بين احتمالات مختلفة.

سيكون اعتبار رجل الأعمال المبادر ليس فقط محدثاً وإنما أيضاً مخاطراً، أمراً حاسماً لفهم سلوكيات رجال الأعمال الفلسطينيين المستثمرين وخاصة فيما يتعلق بمناطق 'خطرة' اقتصادية وسياسية كالأراضي الفلسطينية.

ننتقل الآن إلى محاولة لإلقاء نظرة عامة على الاقتصاديات الفلسطينية العامة قبل الانتقال إلى دراسات الحالة المعمقة. وسوف نرى أن على الرغم من تبعثرها فإننا يمكن أن نتحدث عن شكل من أشكال التركزات البؤرية الاقتصادية (economic niches).

55 - لقد استفدت كثيراً في تطوير أفكار هذه الفقرة من أعمال جان-بيير كاسارينو، حول رجال الأعمال المبادرين المهاجرين التوانسة (1997a, 1997b).
56 - في الحقيقة لقد ميز شمبتر وكذلك ج.ب. كلارك (Klark) بين رجل الأعمال المبادر الذي لا يمكن أن يخسر في أعماله، والرأسمالي (capitalist) الذي يتوقع المصادفة في أعماله (Kirzner, 1982: 156).

3-3. البؤر التركزية الاقتصادية: نظرة مجملة

ويقدم لنا بحثنا الميداني مؤشرات مهمة لدراسة طبيعة وجود أو غياب التركز الاقتصادي، واعتباراً من تفحص النشاطات الاقتصادية لأكثر من 600 رجل أعمال فلسطيني يوجدون في التجمعات الكبيرة في أنحاء العالم كافة، مع العلم أنه يمكن أن يمارس رجل الأعمال الواحد أكثر من نشاط اقتصادي.

تعتبر التجارة من أهم البؤر التركزية الاقتصادية في كثير من الدول التي يوجد فيها الفلسطينيون، ففي الخليج يمارس 23% منهم نشاطاً تجارياً و/أو صناعياً وغالباً ما يأخذ شكل هذا النشاط التجاري شكل شركات تجارة عامة للاستيراد والتصدير، إضافة إلى التوزيع وبيع الجملة والمؤقت. ولعل أهم المواد التي يتعامل معها الفلسطينيون هي مواد البناء، ونجد أيضا التركز التجاري في إسرائيل إذ أن ربع رجال الأعمال يعملون في هذا المجال. وتصل هذه النسبة إلى الثلث في تشيلي مع تجارة الأنسجة والملابس الجاهزة إضافة إلى المواد الغذائية. كما تصل إلى 38% في استراليا.[57]

أما التركز الثاني المهم فهو في مجال الخدمات التي تشمل المهن الحرة التقليدية إضافة إلى التأمين ونجد بعض التركزات في كل من إنكلترا أو كندا أو الولايات المتحدة، إذ يشجع طبيعة التكتلات الإثنية في تلك البلاد وجود قطاع خدماتي إثني، إذ يتعامل العرب المهاجرون مع أبناء جاليتهم كما يتعاملون مع الصينيين والهنود والأمريكيين اللاتينيين.

أما في مجال الصناعة فقد آثار انتباهنا أهميةُ هذا القطاع في بلدين مثل سوريا وسوريا (41% و31%) في مجمل القطاعات. ورغم وجود بعض الخبرات الصناعية التي تتعلق بصناعة الألبسة الجاهزة وصناعة الصابون في فلسطين قبل عام 1948، إلا أن أغلب الصناعيين هم من الذين تطوروا رويداً رويداً متنقلين من مجالات التجارة إلى الصناعة وخاصة عندما وضعت سوريا ما قبل الانفتاح قيوداً كبيرة على الاستيراد. أما في حالة الولايات المتحدة فقد تركز رجال الأعمال في مجال الصناعات الحديثة، وذلك بعد أن حصلوا على خبراتهم العلمية في الجامعات الأمريكية، ولذا فأغلبية الصناعيين هم أبناء الجيل الثاني أو من أولئك الذين

---

[57]– إن جميع النسب المئوية في هذا الكتاب مستخلصة من "عينات" رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم، عدا ما ورد ذكره خلاف ذلك. وكون أنه لا يمكننا البرهنة على تمثيلية "عينتنا" لكل أوساط رجال الأعمال في بلد ما فإن النسب المئوية هي مؤشرات من أجل إظهار وزن شريحة بالمقارنة مع شرائح أخرى. وأعترف أن ضيق حجم العينة في بعض البلدان يجعل استخدام النسبة المئوية بلا معنى بحد ذاتها، لكن للمقارنة يصبح من الضرورة استخدامها.

قدموا إلى الولايات المتحدة للدراسة وبقوا فيها. أما في تشيلي فإن هناك تركز مهم جداً في مجال الصناعات النسيجية والألبسة الجاهزة وعلى الرغم من ضعف مكانة هذه الصناعة في السوق العالمية (بسبب المنافسة الصينية والهندية) فإن كثيراً من هؤلاء الصناعيين قد استطاعوا الصمود، معتمدين في استثماراتهم على قطاعات أخرى.

أما قطاع البناء فإنه من أهم المجالات الاقتصادية للفلسطينيين في كل من الإمارات العربية المتحدة (23%)، لبنان (33%)، وإسرائيل (29%) وسنتناول سبب هذا التركز في دراستي الحالة المتعلقة بفلسطينيي الإمارات وإسرائيل.

أما مجال المال والبنوك فهو أحد أهم المجالات في لبنان إذ يعمل ثلث العينة في هذا المجال، وهكذا فقد استفاد الفلسطينيون من التقدم الكبير لهذا البلد في هذه المجالات، وقد امتلك الفلسطينيون عدة بنوك كان من أهمها البنك العربي وبنك أنترا الذي أغلق أبوابه في عام 1965 بعد أزمة مر بها .

وننهي كلامنا عن البؤر التركزية الاقتصادية الفلسطينية في الشتات بالتأكيد على أن أحد القطاعات التي لم يهتم بها الفلسطينيون في شتى أماكن ترحالهم وهي الزراعة. ويمكن أن نعزو ذلك لطبيعة هجرتهم التي توجهت إلى المدن والمناطق الحضرية أكثر منه إلى المناطق الريفية، كما أن إمكانيات تملّك الأراضي الزراعية لم تكن متاحة لهم في بعض بلدان اللجوء.

وإذا نظرنا الآن إلى طبيعة النشاطات الاقتصادية للفلسطيني بوجه مجمل في البلدان كافة، يتبين لنا أن الصناعة والتجارة تُعد من أهم المجالات (22% و20%). يأتي بعدهما قطاع الخدمات (17%)، في حين تعتبر قطاعات الزراعة، والمال، والسياحة من القطاعات الهامشية لديهم. (انظر إلى الجداول رقم 6، 7، 8، 9 و 10).

جدول رقم 5: النشاط التجاري لرجال الأعمال في أهم دول البحث الميداني

النشاط التجاري	المجموع	استراليا	شيلي	المملكة المتحدة	كندا	الولايات المتحدة الأمريكية	إسرائيل	لبنان	سوريا	مصر	الإمارات العربية المتحدة	الأردن
خدمات	133	3	6	8	13	23	3	1	1	13	12	52
زراعة	25	1	1		1	2			1	5	5	9
مالية	46	0	5	6	2	5	1	2	0	1	1	23
تجارة	155	5	33	3	16	17	5	1	2	13	24	36
صناعة	165	0	48	1	11	24	4	0	7	22	13	35
تجارة وصناعة	125	1	12	8	8	7	2	0	5	6	24	52
هندسة	92	2	0	2	7	7	5	2	1	8	24	34
سياحة	26	1	1	4	1	2	1	0	0	4	0	12
المجموع	767	13	106	32	59	87	21	6	17	72	103	253

المصدر: الأبحاث الميدانية التي أجريت بين عامي 1994–1998 (انظر إلى مقدمة هذا الكتاب).

جدول رقم 6: النسبة المئوية للنشاط التجاري لرجال الأعمال في أهم دول البحث الميداني

النشاط التجاري	المجموع	استراليا	شيلي	المملكة المتحدة	كندا	الولايات المتحدة الأمريكية	إسرائيل	لبنان	سوريا	مصر	الإمارات العربية المتحدة	الأردن
خدمات	17%	23%	6%	25%	22%	26%	14%	17%	6%	18%	12%	21%
زراعة	3%	8%	1%	0%	2%	2%	0%	0%	6%	7%	5%	4%
مالية	6%	0%	5%	19%	3%	6%	5%	33%	0%	1%	1%	9%
تجارة	20%	38%	31%	9%	27%	20%	24%	17%	12%	18%	23%	14%
صناعة	22%	0%	45%	3%	19%	28%	19%	0%	41%	31%	13%	14%
تجارة وصناعة	16%	8%	11%	25%	14%	8%	10%	0%	29%	8%	23%	21%
هندسة	12%	15%	0%	6%	12%	8%	24%	33%	6%	11%	23%	13%
سياحة	3%	8%	1%	13%	2%	2%	5%	0%	0%	6%	0%	5%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: الأبحاث الميدانية التي أجريت بين عامي 1994-1998.

جدول رقم 7: النشاط التجاري التفصيلي لرجال الأعمال في الدول العربية و إسرائيل

النشاط التجاري	تونس	قطر	الكويت	السعودية	إسرائيل	لبنان	سوريا	مصر	الإمارات العربية المتحدة	الأردن
محاسبة										13
إعلان									1	1
زراعة			1				1	5	5	9
بنوك	1					1				10
بازارات						1		1		
لوازم بناء				1	1		3	1	21	16
سجاد									1	2
صناعات كيميائية								2	3	13
مصبغة										1
ملابس					3		7	16	4	9
اتصالات					2			1		8
منتجات كهربائية وإلكترو								1	1	15

نية										
هندسة مباني وأشغال عامة			2		3	2	1	7	23	24
موسيقى		1						2		
صناعات غذائية			1		1			3	2	5
زجاج وكريستال										1
شركات فندقية								2		4
بقالة					1			1	1	2
شركات توظيف		1			1			1	1	10
خدمات هجرة										
استيراد		1			2		2	11	17	29
تأمين						1				3
خدمات تسويقية										5

										ة
5	2									آلات ميكانيكية
	1									مناجم
14	1	1	1							أدوات ومواد طبية
5	6				2					سيارات ولوازمها
2					1					بترول
1		1								تعبئة
4		3								بلاستيك وقطن زجاجي
3		2								صحافة
										نشر وطبع
10	4	3	1		2			1		مكاتب عقارية
2	1					1				تبريد وتكييف
1	1	2								مطاعم
6	2	1		1						وكالا

ت شحن										
مدارس								3	1	9
خشب وموبيليات		1					1		1	
سياحة		1			1			2		8
نقل			1		1				3	2
مستشفيات وعيادات										1
المجموع	1	6	5	2	21	6	17	72	103	253

المصدر: الأبحاث الميدانية التي أجريت بين عامي 1994-1998.

جدول رقم 8: النشاط التجاري التفصيلي لرجال الأعمال في الأمريكيتين واستراليا

النشاط التجاري	الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	شيلي	هندوراس	بنما	كولومبيا	بوليفيا	أورغواي	أستراليا
زراعة	2	1	1					1	1
بنوك	1		5						
بازارات			2						
مخابز	3								
لوازم بناء		4	1						1
صناعات كيميائية	2								
ملابس	18	8	44						
اتصالات	1	3							
أدوات منزلية			4						
منتجات كهربائية وإلكترونية	4	1					1		
هندسة مباني وأشغال عامة	6	3				1			2
موسيقى	4	2					1		2
بيئة		1							
مطاحن			2						
صناعات غذائية	2	2	2					1	

شركات فندقية			1						
بقالة	9	2	29						2
شركات توظيف	3	2							
خدمات هجرة	2								
استيراد	5	8	1		1				2
تأمين	1								
خدمات قانونية			1	1					
آلات ميكانيكية	2	1							
أدوات ومواد طبية	1	1	1						
سيارات ولوازمها	3	6	1						1
بترول	2								
بلاستيك وقطن زجاجي			1						
صحافة	3	1							
نشر وطبع			1	1					
مكاتب عقارية	8	8	2						
مطاعم	2	1							

خشب وموبيليات		2	5						
سياحة	2	1							1
نقل	1	1	1					1	1
مستشفيات وعيادات			1						
المجموع	87	59	106	2	1	1	2	3	13

المصدر: الأبحاث الميدانية التي أجريت بين عامي 1994–1998

جدول رقم 9: النشاط التجاري التفصيلي لرجال الأعمال في أوروبا

النشاط التجاري	المملكة المتحدة	جمهورية تشيكي	هولندا	ألمانيا	فرنسا	سويسرا
بنوك	3					1
بازارات	1					
مخابز	1					
صناعات كيميائية	1					
اتصالات	1	1				
منتجات كهربائية وإلكترونية	5					
هندسة مباني وأشغال عامة	1				1	
شركات توظيف	3					
استيراد	2		1	1		
أدوات ومواد طبية	1					
بلاستيك وقطن زجاجي	1					
صحافة	1					
نشر وطبع	2					
مكاتب عقارية	4					
خشب	1	1				

ومويبليات						
سياحة	4					
المجموع	32	2	1	1	1	1

المصدر: الأبحاث الميدانية التي أجريت بين عامي 1994–1998

3–4. الشبكات الاقتصادية والنكبة: هل هناك إعادة إنتاج اجتماعي للبرجوازية؟

إذا اتفقنا على أن الفعل الاقتصادي هو فعل لا يدرس عن طريق نظريات العرض والطلب الاقتصادية، وإنما يؤثر فيه رأسمال اجتماعي يتغير ويتلون بوجه ليس بالضرورة متوافقاً مع العقلانية الاقتصادية. من هنا كان من المهم أن نخصص فصلاً كاملاً على دراسة الشبكات الفلسطينية من الشتات وذلك لكي نستطيع فهم هذا الفعل الاقتصادي. وسوف نقدم في الفصول الثلاثة القادمة من هذا الباب ثلاث دراسات حالة عن الاقتصاديات الفلسطينية من الشتات وطبيعة الريادية (entrepreneurship) فيها وذلك في كل من الإمارات العربية المتحدة وأوروبا وأيضا في إسرائيل. وسأكتفي في هذه الفقرة بالتناول السريع لتطور الشبكات الاقتصادية الفلسطينية في الشتات، وسأبدأ طبعا بالتساؤل عن أهميتها فيما قبل النكبة والنكسة، والدور الذي لعبه كل من الرحيل والاقتلاع في تمزيقها أو إعادة هيكليتها. وبمعنى آخر يطرح السؤال الكبير فيما إذا كانت النكبة عامل قطيعة في إعادة إنتاج النخب الاقتصادية الفلسطينية أو أن هذه النخب استطاعت رغم الحدث السياسي الجليل أن تخرج منها ململة جراحها سريعا.

قبل بدء الحديث عن هذه الشبكات لابد من التذكير بأن الاقتصاد الفلسطيني في منتصف الأربعينيات كان في ازدهار بالغ الأهمية آن ذاك. لقد ازدادت الاستثمارات الزراعية وخاصة في مجال الحمضيات. وتقدر الأراضي المزروعة ب 600 ألف دونم. أما في مجال الصناعة فقد ازدهرت لتغطي ليس فقط احتياجات السكان العرب وإنما أيضا 80 ألف جندي بريطاني آن ذاك، إضافة إلى التصدير(Picaudou, 1998: 29). وفي هذه المرحلة التي انتقل فيها مركز الثقل من نابلس والخليل والقدس إلى المدن الساحلية وخاصة حيفاوعكا ويافا. هذه المدن الجديدة من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي قد ساهمت في تغيير طبيعة الأصول العائلية والطبقية للبرجوازية الناشئة، وهذا يختلف عن الصناعيين والتجار في نابلس، كما يبينه بشارة دوماني. من هم إذاً هؤلاء الصناعيون؟ وهل هم من الأرستقراطية أم أنهم ينتمون إلى برجوازية ناشئة، أم طبقات وسطى؟ وكما توضحه المؤرخة الفرنسية نادين بيكودو،فإن "من 526 شركة مسجلة في القدس عام 1947، هناك 10٪ فقط يملكها أسماء عائلات عريقة كالدجاني، نشاشيبي، خالدي و نسيبة. في يافا، يبدو الأمر أكثر وضوحا إذ أنه من 670 شركة محصاة هناك، توجد فقط 3.5٪ تعود ملكيتها إلى عائلات مخاتير، في حين أن الباقي تملكها عائلات مغمورة أو متوسطة ككيالي، تماري، وحجازي" (Ibid: 30-31). إذاً هناك نهضة صناعية سريعة قد تجاوزت اهتمام نخبة ضئيلة من السكان. ولكن ماذا حصل لهذه الخبرات ورؤوس الأموال؟

يعتبر كتاب سامي هداوي، الكتاب الأهم حول حجم خسارة اللاجئين الفلسطينيين في عام 1948. وقد حسب الخسارة آخذاً بعين الاعتبار حجم الخسائر في الرأسمال الصناعي، الرأسمال الزراعي، الرأسمال التجاري والمخازن الخاصة، الأملاك العقارية الشخصية والخاصة، فنادق ومطاعم، الأصول المالية، البنية التحتية، الأراضي الريفية، الأملاك الحضرية والناقلات الخاصة والتجارية. وبناء على هذه الدراسة الرائدة المبنية على نموذج اقتصادي، والأكثر دقة وحصراً برأيي ، فقد قدرت هذه الخسائر ب 743.05 مليون

جنيه فلسطيني و التي تقدر ب 92 مليون دولار في أسعار عام 1948 (تاريخ عمل هذه الدراسة). ويعتبر هذا التقدير هو الأكثر كفاءة مقارنة مع تقديرات ثلاث أخرى قام بها كل من الأمم المتحدة، اللجنة العربية العليا والإقتصادي الفلسطيني يوسف صايغ. ويبين الجدول رقم 11 تفاصيل التقديرات والمقارنة بينها. (Hadawi, 1988: 187)

جدول رقم 10: التقديرات المختلفة للخسائر في أملاك الفلسطينيين من جراء النكبة

	الأمم المتحدة	الجنة العربية العليا	يوسف صايغ	سامي هداوي
الرأسمال الصناعي			15	11.4
الرأسمال الزراعي			10	8ز66
الناقلات الخاصة والتجارية			15	0.95
الرأسمال التجاري والمخازن الخاصة			5	45.9
الأملاك العقارية الشخصية والخاصة	20	200	62.5	54
فنادق ومطاعم			3	10.5
الأصول المالية		7	2	12.5
البنية التحتية				12.1
الأراضي الريفية		220	390.5	398.6
الأملاك الحضرية	100	1100*	253.7	130.3
المجموع	120	1933	756.7	743.05

(مبالغ X° مليون جنيه فلسطيني بأسعار عام 1948)

المصدر: (Hadawi, 1988: 187)

* يشمل هذا الرقم أراضي، مباني، مؤسسات، مطاعم، مصانع، وآلات.

ونستنتج من ذلك أهمية الخسائر الفلسطينية والتي أدت أولا إلى انقطاع في الرأسمال المادي. ولكن ماذا عن الرأسمال الرمزي والخبرات والشبكات؟

وإذا اتفقنا على أن الشبكة هي بنية مبنية تاريخيا بمعنى أنها منظومة من العلاقات بين أفراد أو مؤسسات تنفذ هذه العلاقات وتتبدل مع تبدل مركز هذه الشبكة، فإننا أمام متغيرين أساسيين: العلاقة بين أفراد الشبكة ومركزية الشبكة وقدرة المركز على الحراك (delocalization). ويصبح بذلك السؤال ما هو تأثير النكبة على هذه العلاقات العائلية والصداقية الضرورية لاقتصاديات مبنية أساساً على تعبئة مصادر عائلية؟ وهل استطاعت النخبة الفلسطينية نقل مركز ثقلها من مكان إلى آخر؟

نبدأ بالقول أولا بأن كثيراً من الدراسات التاريخية قد أكدت على أهمية الاقتصاديات الفلسطينية و معها أهمية الشبكات المحلية والإقليمية للتجار والصناعيين الفلسطينيين منذ أمد بعيد، . ويبين لنا بوضوح المؤرخ الفلسطيني بشارة دوماني أهمية صناعة الصابون في جبل نابلس وكذلك تجارة الأنسجة والقطن في العهد العثماني (دوماني، 1998) منذ بداية القرن الثامن عشر. وتعتبر العائلة في ذاك الوقت أهم رأسمال اجتماعي لا غنى عنه. في وقت لا توجد فيه البنوك ولا حتى الأنظمة القضائية غير المحلية الكفيلة بفرض العقبات على أولئك الذين يخالفون القوانين العرفية للتبادلات الاقتصادية. وهكذا فقد بنيت هذه الأخيرة على الثقة، ويعتبر اسم العائلة نوعاً من أنواع الضمان لمصداقية التجار.

على المستوى الإقليمي امتدت الشبكات في المناطق المجاورة لفلسطين وخاصة في سوريا وشرق الأردن ومصر بفعل البحث عن أسواق تجارية ولكن أيضا بفعل المصاهرات بين الفلسطينيين و العرب المجاوربن لهم، وكذلك بسبب الأصول غير الفلسطينية لبعض البرجوازيين الذين قطنوا الساحل الفلسطيني. وعلى سبيل المثال فقد استوعبت السوق المصرية حوالي ثلاثة أخماس صناعة الصابون في فلسطين في عام 1830 (دوماني، 1998: 71).

وعلى الرغم من أهمية التراث الصناعي والتجاري لنابلس، والتجاري بوجه أساسي للخليل فإن هذه المراكز قد أفلت سريعا لصالح المدن الساحلية، وكان لا بد أن تحول هذه الشبكات الاقتصادية مركزها إلى أمكنة أخرى. وهكذا يذكرنا المؤرخ الفرنسي اندريه ريمون بأهمية التجار الفلسطينيين منذ القرن الثامن عشر في مصر وكيف لعبوا دورا مهماً في تجارة الصابون، وأيضا القهوة وموادّ غذائية أخرى (Raymond, 1990). كما تحولت بعض الشبكات التجارية إلى عمان منذ أن تأسست إمارة شرق الأردن عام 1921 ونشوء السلطة المركزية واستقرار الأمن هناك. ويعتبر الموقع الجغرافي لشرق الأردن ذا أهمية استراتيجية لكونه المنطقة الفاصلة بين فلسطين، وسوريا والعراق. وقد لعبت سلطات الانتداب البريطاني دورا في تسهيل أمور التجار هناك، لأن فلسطين لم تكن مستقرة سياسيا وتعمها الاضطرابات والثورات. وأصبحت الأردن هكذا منطقة جذب للتجار من فلسطين (نابلس والقدس والخليل بوجه أساسي) ولكن أيضا من سوريا. وكما تبين عبلة أموي أن النظرة الازدرائية للسكان الشرق أردنيين إلى التجارة شجعت مثل هذه الهجرة (Amawi, 1993: 164). وقد اغتنى هؤلاء التجار كثيرا مع بداية الحرب العالمية الثانية بسبب تضخم الأسعار ونشاط التهريب، وتسميهم عبلة أموي "بشلة الكوتا"، إشارة إلى استفادتهم من كوتا الاستيراد التي فرضتها السلطات البريطانية بعد أن أنشأت مركز تموين للشرق الأوسط. وتتألف هذه الشلة من 31 تاجراً تم التعرف من بينهم على خمسة عشر سورياً وثمانية فلسطينيين وأربعة شرق أردنيين. لقد سبب هذا النظام تحول بعض التجار هناك إلى كبار تجار (شلة الكوتا) مما سمح لأول مرة بظهور نخبة تجارية لها سماتها الخاصة. وكما تبين لنا عبلة أموي، فإن هذه النخبة لعبت دورا سياسيا مهماً في تحالفاتها مع الأمير عبد الله. وقد سيطرت على غرفة التجارة. وتعتبر أهمية هذه الشلة في أنها شبكة اقتصادية مبنية على الطبقة الاجتماعية أكثر منها على التحالف الجهوي. وقد دعمت هذه الشبكة بإنشاء جمعية الثلاثاء، إذ يجتمع أعضاء الشلة في كل ثلاثاء بعد الساعة الثالثة، وسمح ذلك أن تقوم تحالفات ومشاركات اقتصادية فيما بينهم.

ولقد سقنا هذه التذكرة التاريخية السريعة للإشارة إلى أن الشبكات الاقتصادية الفلسطينية كانت قد اتسمت بالتوسع الإقليمي وذلك منذ أمد بعيد مما سهل عليها كثيرا بعد النكبة القدرة على نقل مركز ثقلها من مكان إلى آخر. إن انتشار البنوك العربية وغير العربية في فلسطين قد سهل انتقال بعض الأموال للخارج على إثر النكبة. فحسب باميلا آن سميث، تقدر الأموال المنقولة إلى الأردن خلال السنتين اللتين تلتا النكبة ب 10 ملايين جنيه فلسطيني سميث (Smith, 1986: 95). وكما ذكر لي بعض رجال الأعمال

الفلسطينيين في الأردن أنه قبل 1967 كان لدى شركائهم أفرع في الأردن، مما سهل عليهم بعد نكسة حزيران 1967 تحويل المركز إلى فرع والفرع إلى مركز. وتقدم لنا الباحثة المغربية لمياء الراضي دراسة قيّمة في كيفية استخدام النخبة التقليدية للعائلة ومصادرها في نقل المراكز التجارية من الضفة الغربية إلى الأردن (Al-Radi, 1997: 352-53)، وكذلك الباحث الفرنسي سدريك بالاس قدم دراسة حول هذا الدور في الوقت الحاضر (Balas, 1997: 146-147) ويمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق بالشبكات التجارية الفلسطينية بين غزة ومصر.

وبدءاً من الخمسينيات وفي ظل الإدارة المصرية أصبحت غزة مركزا تجاريا مهماً. إن الوضع الخاص في قطاع غزة والفراغ القانوني الناشب عن الإدارة العسكرية، جعلا هذا القطاع غير خاضع للقيود التي فرضتها مصر على الواردات بدء اً من عام 1952. وبالرغم من الأوضاع العسكرية و من كونهم في المواقع الأمامية للمواجهة، قام الغزيون باستيراد المنتجات (المترفة) التي تحظر الثورة الاشتراكية في مصر استيرادها. فكانت الزوارق الصغيرة القادمة من سوريا أو لبنان تحضر إلى غزة منتجات عديدة يقبل عليها المصريون (منسوجات، وسلع غذائية، وأجهزة منزلية ...) ويتذكر التجار الفلسطينيون أولئك المتزوجين حديثا الذين كانوا يجيئون بالقطار من القاهرة وغيرها إلى غزة لتجهيز بيوتهم. وترتب على ذلك نهضة تجارية عظيمة، وتكونت ثروات مما سمح فيما بعد للعديد من التجار الفلسطينيين بأن يمدوا نشاطهم إلى القاهرة فيحظون هناك بزبائن تعاملوا معهم سابقا. هذا وقد شهدت القاهرة موجة نزوح لتجار فلسطينيين وذلك قبل عام 1967.

ومما سبق يمكن القول أن هناك شبكات تجارية فلسطينية محلية قد استطاعت نقل مركز ثقلها (بعض أملاكها) إلى خارج الضفة الغربية وغزة. ولكن هذه النتيجة لا تتعلق إلا بمصر والأردن. وما عدا هذين البلدين فقد ظهر بوضوح في أبحاثنا الميدانية مع رجال الأعمال تقطع ضمن العلاقات المحلية وعدم قدرتها على نقل مركزها إلى الخارج، مما حكم عليها بالاندثار. من هنا فقد ظهرت بوضوح عصامية رجال الأعمال بعد النكبة، متميزين بذلك عن زملائهم من رجال الأعمال المحليين في المشرق العربي، كما بينت كثير من الدراسات على أن جزءا كبيرا منهم هم من نوع "الورثة".

إذاً يُطرح علينا السؤال التالي: إلى أي درجة قد أعاق التشتت عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي للبرجوازية ومنع استمرار المخترة التقليدية؟ لعلنا نجد في الأردن أسماءً لرجال أعمال ينتمون إلى عائلات عريقة وبرجوازية فلسطينية تعود إلى ما قبل عام 1948 مثل عائلات المصري، النشاشيبي، الدجاني، شومان؛ وكذلك في مصر مثل عائلات الحلو، عصفور، الشوا، الشرفا، الشنطي، وذلك بسبب قرب هذين البلدين من فلسطين. ولكن عدد هذه العائلات محدود جداً، فمن بحثنا حول رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر، هناك فقط سدس الذين استحبوا بناء قد حمل معه بعض الأموال من فلسطين قبل هجرته إلى مصر، والعشر كان لهم علاقات سابقة قبل نكسة 1967. وهذه النسب ليست بعيدة عما وجدناه في الأردن. ولكن ذلك لا يعني أن هذه النخبة تقليدية. فقد اضطر هؤلاء أن يتبنوا مصادر جديدة وأن يبنوا علاقات فوق جهوية للتكيف مع المجتمع الجديد. وإضافة إلى هذه النخبة، فإن هناك أسماء مهمة من رجال أعمال فلسطينيين 'بدون تاريخ' في الأردن ومصر والذين بنوا أنفسهم من نقطة الصفر، ولم تكن لهم أية علاقات تذكر مع النخبة السابقة. وهذا هو النموذج الذي ساد في دول الشتات الأخرى، إذ نجد قطيعة حاسمة. فالألقاب ليست معروفة: عثمان القاضي، صادق، خوري، صباغ، قطان، ... الخ. وبذلك يمكن أن نقول أن الشتات قد ساهم في إنتاج شرائح اجتماعية وبرجوازية جديدة مختلفة تماما عن الشرائح القديمة، ومنع إعادة إنتاج التوزع الطبقي. وعلى العكس من ذلك نلاحظ أن النخبة الاقتصادية الفلسطينية في الخارج قد انجذبت للمهن الحديثة الموجودة في سياقات المجتمعات المعاصرة التي هاجروا (أو رحلوا) إليها، واندمجت

في الأشكال الجديدة للأرستقراطية الحديثة (Meritocratie). لقد أدهشنا أن نجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية أن الأصول الجغرافية لرجال أعمال فلسطينيين هناك هي عبارة عن قرى صغيرة مثل بيتين، بيت جالا، بيت ساحور، وليس المدن الكبرى كنابلس والخليل والقدس التي ينحدر منها رجال الأعمال الفلسطينيين في الأردن.

الباب الثاني

سوسولوجيا الاقتصاديات الفلسطينية

الفصل الرابع

اقتصاديات الجالية الفلسطينية في الإمارات العربية المتحدة

الشبكات الاقتصادية والعولمة المبتورة

لا يهدف هذا البحث للاكتفاء بعمل دراسة مونوغرافية للجالية الفلسطينية في الإمارات العربية المتحدة واقتصادياتها، وإنما يحاول الإجابة عن مجموعة تساؤلات حول الاقتصاديات المهاجرة في حالة الشتات. وسوف يطرح مجموعة تساؤلات حول نوع الاقتصاد الفلسطيني في الشتات إن كان إثنيا أم مندمجا في المجتمع المستقبل، ومن ثمّ حول طبيعة الشبكات المحلية. سوف نطرح كذلك أسئلة عن طبيعة الشبكات عبر القومية لدى الفلسطينيين في الخليج، والأراضي الفلسطينية، والمنطقة العربية والبلاد الأوربية والأمريكية. وسوف نستفيد من هذه الإشكاليات لطرح سؤال حول علاقة الشبكات عبر القومية مع العولمة، وسوف نظهر أن الشبكات الفلسطينية قد أبدت أزمة في دخول المنطقة العربية في العولمة، وإن نموذج اقتصادياتها السياسية هو نموذج عولمة من دون تعاون إقليمي ومما أسميه بعولمة مبتورة.

وقبل الدخول في هذه القضايا، لا بد من البدء في تناول تاريخ الهجرة الفلسطينية إلى الإمارات العربية المتحدة والوضع الاجتماعي والاقتصادي لجاليتها.

4-1. الوجود الفلسطيني في الإمارات

تنعكس الحروب في المنطقة انعكاساً مباشراً على فلسطينيي الخارج المقيمين في البلاد العربية، كما لو أنها حروب عربية–إسرائيلية. فقد نجم عن حرب الخليج الثانية التي اندلعت بعد احتلال العراق للكويت خروج ما يزيد عن 300,000 فلسطيني من الكويت ومنطقة الخليج عموماً. وهو ما يعادل ثلث عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين اقتلعوا من ديارهم في نكبة عام 1948. وكانت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران قد زعزعت إلى حد بعيد المكانة القانونية للفلسطينيين في منطقة الخليج، وأدت إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية عن طريق إجراءات تبنتها في تلك الأثناء العديد من الدول الخليجية. وأثرت تلك الإجراءات على وضعية اليد العاملة المهاجرة العربية عموماً في المنطقة، إلا أن تأثيراتها كانت أكثر حدة بالنسبة للفلسطينيين، لأن إسرائيل أغلقت أمامهم باب العودة إلى وطنهم.

ومع أن الجالية الفلسطينية في منطقة الخليج بقيت فاعلة ومؤثرة، إلا أن وضعها القانوني ظل مهدداً. كما أن مستقبلها بات أكثر غموضاً، واختياراتها الاقتصادية والاجتماعية أكثر ضموراً في الماضي.

ظلت الهجرة بهدف العمل إلى منطقة الخليج عموماً والإمارات بصورة خاصة خياراً جذاباً لضمان دخل مالي ليس فقط للعمال المهاجرين بل لأسرهم وأقاربهم إذ يعتمد الكثيرون منهم على التحويلات المالية من 'العم الغني' في منطقة الخليج.

لقد عاشت الجالية الفلسطينية في الإمارات العربية المتحدة عيشاً هادئاً، رغم شعورهم بأنهم وافدون، وذلك كبقية الجنسيات غير الإماراتية، وحتى عشية الحرب العراقية الإيرانية الأولى التي بدأت في سبتمبر 1980. كان الفلسطينيون يظنون أن بإمكانهم العيش بصورة نهائية في هذا 'الوطن'. ورغم قوانين الإقامة فإن في لاوعي الفلسطيني آن ذاك أنه جاء ليبقى، بما أنه ليس له وطن آخر. وقد كانت المقارنة في الهجرة إلى الولايات المتحدة حاضرة دائماً في أذهانهم[58]. هذا وقد ازداد الوضع سوءً بعد غزو العراق للكويت. ولعل ما يميز هذه الجالية عن بقية الجاليات العربية التي اعتبرت أن وجودها مؤقت وهو بهدف تجميع رأسمال يستخدم بعدها في الوطن الأم. ولعل ضعف الأمل بالعودة لدى الكثير من الفلسطينيين قد دعم الشعور بالإقامة الدائمة. ويجدر بالذكر أيضاً أن هذه الجالية قد استمتعت في إقامتها في بلد جميل بنظافته وبمحيط هادئي وبشاطئ رائع. ومما دعم ذلك، هو شعبية الحكومة الإماراتية التي نظر إليها كثير من الفلسطينيين على أنها مازالت تتمتع بحس عربي قوي يتضح من خلال المواقف السياسية للحكومة، إضافة إلى بعض الإستثناءات التي يتمتع بها الفلسطيني، أو العطاءات باتجاه دعم الكفاح الفلسطيني.

تعتبر الجالية الفلسطينية من أكبر الجاليات العربية في الإمارات، كما تظهر إحصائيات 1980، والتي أعلنت نتائجها رسمياً. يبين التوزيع السكاني بحسب البلد الأم وجود 38,087 فلسطينياً، ووجود آخرين من بين الـ 31,342 أردنياً (يمكن اعتبار 60% على الأقل منهم فلسطينيي الأصل).[59]

لا تعكس هذه الأرقام ما هو عليه الوضع العددي لهذه الجالية في الوقت الحاضر، وذلك بسبب تباطىء الهجرة بعد غزو العراق للكويت وطرد بعض الفلسطينيين من الخليج. ولسوء الحظ لم تنشر التعدادات التالية (ما بعد 1980) التوزيع السكاني بحسب جنسيتهم وذلك لأسباب سياسية بحتة، ولكن حصلنا فقط على النسب

---

[58]– "أخي يعيش في الولايات المتحدة، ولكن أنا قررت العيش هنا (في الإمارات)"، كما عبر عن ذلك أحد الفلسطينين في عام 1979.

[59] للمقارنة، بحسب التعداد نفسه فقد بلغ عدد اللبنانيين 15,490 وعدد السوريين 13,999. وتتوزع أعداد الوافدين إلى 219,751 للعرب و 531,804 لغير العرب. في حين يبلغ عدد الإماراتيين 544.,290.إماراتياً (موزة غباش، 1990).

المئوية لتعداد عام 1993 والذي أظهر لنا تراجعاً حاداً في نسبة العرب في الإمارات من 21% إلى 13%[60]. (انظر إلى الجدول رقم 12).

جدول رقم 11: توزع السكان في الإمارات العربية المتحدة في عام1980 – 1993

توزع السكان	العدد (1980)	النسبة (1980)	النسبة (1993)
السكان الإماراتيين	290.544	28%	12%
العرب	219.751	21%	13%
غير العرب	531.804	51%	75%
المجموع	1042,099	100%	100%

المصدر مركز الإحصاء الإماراتي.

لقد كان من السهل لأي شركة استحضار موظفيها بطلب إذن من إدارة الهجرة، وذلك قبل الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن انخفاض سعر البترول في منتصف الثمانينات. لكن الإجراءات قد تعقدت فيما بعد، إذ أقيم نظام الكوتا بطريقة غير مصرح بها وذلك بحسب البلد. لقد اعتبرت السلطات الإماراتية ضخامة عدد الجاليات العربية تهديداً لأمن الإمارات. نتيجة لذلك عانى حاملو الجنسيات الخمسة (الفلسطينيون، واليمنيون، والسودانيون، والعراقيون والأردنيون)، والذين عارضت حكوماتهم التدخل الأجنبي والحل العسكري ضد العراق، من إجراءات معقدة للحصول على تأشيراتهم (فيزهم) وذلك حتى نهاية التسعينيات. من جهة أخرى ونتيجة لمفاوضات السلام وانبثاق الحوار حول مشكلة اللاجئين، فقد خشيت السلطة في الإمارات من ضغوط

[60] – تفصيلياً تبلغ النسب المئوية للتوزع السكاني على الشكل التالي: الأصول البنغالية، والهندية والباكستانية والسيريلانكية 45%، الأصول العربية 25% (منهم 13% غير إماراتي)، وتبلغ نسبة الإيرانيين 17%، والآسيويين والأفارقة الآخرين 8% وأخيرًا الأوروبيين والأمريكيين الشماليين 5%.

الدول العظمى بإجبارها على تجنيس لاجئيها الفلسطينيين باعتبارها الدولة المضيفة. مما أدى إلى التضييق مرة ثانية على دخول الفلسطينيين من حاملي وثائق السفر[61].

ليس بالإمكان الحديث بالطبع عن وحدة سكانية متجانسة من الفلسطينيين في الإمارات حيث تبرز الاختلافات بين مجموعات مختلفة منهم ربما أكثر من غيرهم من الجاليات الأخرى. فعلى عكس الجاليات الفلسطينية الكبيرة الحجم التي هاجرت على نحو جماعي واستقرت في دول الجوار القريبة من فلسطين، فإن الفلسطينيين في الإمارات قد جاءوها بالأساس، على نحو بطيء وتدريجي لأسباب اقتصادية بالأساس ولكن القمع السياسي لهم في دول اللجوء الأولى قد ساهم في وصول أعداد منهم أيضاً. ولا تصدر الإمارات وثائق سفر خاصة بالفلسطينيين وتعاملهم على أنهم عمال وافدون ليس لهم حقوق أو تسهيلات خاصة تميزهم عن غيرهم من الجاليات الأجنبية. وغالباً ما يساعد الرعيل الأقدم من المهاجرين، الوافدين حديثاً من العائلات نفسها والأقارب والأصدقاء سواء في الحصول على تأشيرات أو على عمل. وهذه ظاهرة مألوفة خاصة بين فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشكل هؤلاء مجموعات أكثر ترابطاً وتجانساً من المجموعات الأخرى من الفلسطينيين ممن هم خارج وطنهم. مع ذلك فإن الفلسطينيين في الإمارات لا يجتمعون في أحياء مغلقة "غيتوات" خاصة بهم بل تجدهم في أحياء تضم رعايا أجانب آخرين.

4-1-ا. ثلاث هجرات، ثلاثة حظوظ

إن الفروق بين المجموعات المختلفة في الجالية الفلسطينية كثيرة. وليس تاريخ وصول هذه المجموعات هو الفارق الوحيد الذي يعكس نفسه على خصائصها ويمكن بيان ذلك باستعراض سريع على النحو التالي:

أولا: شغل المهاجرون الفلسطينيون (ممن استقروا في الإمارات بين أعوام الخمسينات والسبعينات) وظائف حكومية عليا بينما انتعش آخرون ممن عملوا في القطاع الخاص لنقص المنافسة. لقد استقرت الفئة الأخيرة بوجهٍ أفضل، حتى أن بعضهم قد حصل على جواز سفر إماراتي، من دون أن يعني ذلك أن صاحبه أصبح مواطناً يتمتع بالحقوق كافة.

---

[61]– ينبغي هنا أن نذكر أن إمارتي الشارقةو دبي قد تبنتا سياسات أقل سلبية باتجاه الفلسطينيين. وذلك لعدة أسباب أهمها سياسية ولكن أيضاً اقتصادية، إذ أن الجالية الفلسطينية في الإمارات هي جالية تستهلك أموالها في الإمارات وتصرفها، أكثر بكثير من بقية الجاليات العربية التي يطمح أعضاؤها في العودة والاستثمار في بلد الأصل.

ثانيا: ارتفعت معدلات الهجرة بعد الارتفاع الحاد في أسعار النفط في منتصف السبعينيات بسبب ازدياد الطلب على اليد العاملة مع التوسع الكبير الذي أصاب قطاع السكن والبناء.

ثالثا: أما فئة المهاجرين ممن وصلوا في سنوات الثمانينيات والتسعينيات فقد واجهتهم ظروف أكثر صعوبة مع بدء تطبيق السياسات الرامية إلى استخدام العمالة الوطنية، والتخلص من اليد العاملة الأجنبية. لقد أصاب التوفيق بعض هؤلاء، إلا أن أغلبيتهم عانَوا من تردي الأوضاع الاقتصادية وضعف الدخول. من بين هؤلاء أعداد لا يستهان بهم ممن يعيشون في الواقع تحت خط الفقر، ممن لا يملكون خياراً آخر سوى البقاء في البلاد. إن بعضهم عاش مدة طويلة، وربما ولدوا في الإمارات. وآخرون فقدوا الأمل في إمكانية العودة إلى بلد اللجوء الأول سواء في مصر أو في الأراضي الفلسطينية أو في لبنان.

4-1-ب.بلد الإرسال والوضع القانوني

يمكن التمييز بين ثلاث فئات رئيسية من الفلسطينيين استناداً إلى بلدان الإرسال التي وفدوا منها، وهو تمييز يؤثر أيضاً على أوضاعهم في دول الخليج.

الفئة الأولى: القادمون من الضفة الغربية المحتلة، هاجر معظمهم لأسباب اقتصادية وبعض هؤلاء لازال يملك خيار العودة إلى وطنه. إلا أن هناك قسم آخر لا يستهان به من هذه الفئة ممن لا يستطيعون العودة، ويضم هذا القسم أولئك الذين أجبروا على المغادرة إلى الأردن خلال حرب الخليج الثانية بحكم حوزتهم على جوازات سفر أردنية. وواجه هؤلاء مصاعب جمة لأنهم في الحقيقة لم يعيشوا في الأردن وليس لهم علاقات وطيدة فيه.

الفئة الثانية: وهم القادمون من قطاع غزة، ممن يحملون وثائق سفر مصرية، وهم ضحايا أنظمة وقيود قانونية معقدة. فالحكومة المصرية ترفض إدخالهم إلى مصر إن تجاوز غيابهم ستة أشهر دون الحصول على تصريح سابق يسمح بعودتهم.

الفئة الثالثة: وهم القادمون من بين اللاجئين الفلسطينيين لعام 1948، واستقروا في الدول العربية المضيفة المجاورة في الأردن وسوريا ولبنان.

من أجل الانتقال لتناول رجال الأعمال الفلسطينيين في الإمارات واقتصادياتهم، لا بد من موضعة ذلك ضمن السياق العام الإماراتي الاجتماعي.

4-1-ج. الحياة الاجتماعية: بين الكسموبوليتية الظاهرة والانعزالية الإثنية

لعل نظرتنا السريعة للإمارات بوجه عام، وإمارة دبي بصورة خاصة، حيث الألوان والأعراق القادمة من العالم العربي أو الأسيوي التي تقيم وسياحها القادمون من كل أصقاع العالم، ما يجعلنا نفكر أنها بابل المنطقة. لكن سرعان ما تزول هذه النظرة التفاؤلية حول الكسموبوليتية هناك، إذ نرى أن هذه الإمارات لم تستطع خلق أجواء من التبادل والتعايش بين كل هؤلاء الجنسيات. والمقصود هنا ليس بخلق بوتقة تصهرهم فيها (melting-pot) ولكن بخلق نوع من أنواع التثاقف والاختلاط الاجتماعي الذي لا يرتبط فقط في مكان العمل. فما يحصل في غالب الأمر أن يعود المرء بعد ساعات عمل طويلة إلى بيته ليجلس أمام التلفزيون باحثاً عن قناة بلد الأصل بفضل الصحون (الدش) التي تجدها في كل مكان. فالمظهر الكسموبوليني للإمارات يخفي أن هناك فقط تجاوراً بين الأعراق، وليس اختلاطاً غير تفاعل. فكل جالية تعمل ضمن بؤرة تركزية اقتصادية: يعمل الإماراتيون الأصليون، أو أولئك ذوو الأصول الإيرانية في مجال تجارة الأغذية والمواد المنزلية والأدوات الكهربائية. في حين تتكون طبقة الموظفين بصورة أساسية من عرب وخاصة من فلسطينيين ومصريين وسودانيين. أما البلديات فتتنازع عليها الجنسيات (يسيطر السوداني مثلاً على بلدية أبو ظبي). في قطاع البناء يعمل الباكستانيون الأعمال اليدوية في حين يعمل الهنود المسلمون كعمال مهرة والهنود السيخ كرؤساء ورش، أما مساعدو المهندسين والمهندسون فهم غالباً عرب –وبصورة خاصة– مصريون، ولبنانيون وسوريون وفلسطينيون. غير أن الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت الخليج بعد غزو العراق للكويت،كما ذكرنا سابقاً، قد جعلت هذا التقسيم يتغير باتجاه الحصول على العمال الأرخص بغض النظر عن الجنسية (مثلاً إحضار مهندسين هنود يتكلمون الإنكليزية بأجر أقل من العرب).

وفي هذه الأجواء من الشرذمة والإنعزالات الإثنية، لعل الجالية (ات) العربية ما تعد الأكثر تماسكاً. ولكن هذا لا يعني أنه ليست هناك أفكار منمطة سلبية لكل جنسية باتجاه الجنسيات الأخرى، التي تؤدي في بعض الأحيان إلى التشاحنات والتي تسببها بعض الأحيان المنافسة في سوق العمالة أوأسباب سياسية واجتماعية في أحيان أخرى. ولكن ينبغي الاعتراف للخليج بأنه المكان الوحيد الذي يتعرف فيه العرب بعضهم على بعض، إذ تنعدم السياحة بين الدول العربية. وفي هذا السياق تلعب الجوامع دوراً مهماً في اختلاط العرب مع بعضهم وفي دمجهم في بعض الأحيان. وكما سوف نرى لاحقاً فإن ذلك سوف يلعب دوراً مهماً في التضامن وتأمين رؤوس أموال مهمة للانتقال إلى الحياة الاقتصادية الحرة.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع المواطنين الإماراتيين، فإن العلاقات الاجتماعية محدودة جداً خارج إطار العمل، ويرجع ذلك غالبا إلى فوقية المواطن على المغترب.

ننتقل الآن إلى دراسة الحياة الاقتصادية للجالية الفلسطينية في الإمارات مع التركيز على جالية الأعمال. وسوف نطرح مجموعة أسئلة تتعلق بطبيعة هذه الاقتصاديات.

4-2. اقتصاديات رجال الأعمال الفلسطينيين: هل هي إثنية؟

4-2-ا. البؤر التركزية الاقتصادية الفلسطينية في الإمارات

يعتبر التعليم أحد أهم أسباب الحراك الاجتماعي السريع لدى رجال الأعمال الفلسطينيين. فوفق بحثنا الميداني[62] فإن لدى ثلثيهم شهادة جامعية، في حين نرى خمسهم لديه"بكالوريا"ثانوية عامة (انظر إلى الجدول رقم 13). لقد سهل ذلك عليهم الانتقال رويداً رويداً من موظفين بسيطين، إلى أن يتحولوا هم أنفسهم إلى أرباب عمل. ولعل ما ساهم أيضاً في ذلك هو هشاشة وصفهم القانوني كموظفين. فلكي لا يبقوا تحت رحمة عقد يتمدد كل سنة، وأجر أقل بكثير مما يأخذ المواطن، لجأ الكثيرون إلى المهن الحرة. ولعل هذا يذكرنا بما فعله اليهود في بعض الدول الأوروبية عندما مُنعوا من ممارسة الوظائف العامة.

يعمل رجال الأعمال الفلسطينيون في عدة مجالات اقتصادية، والتي بوجه أو بآخر ترتبط بطبيعة الاقتصاديات الريعية[63] التي تعيش عليها الإمارات. ويعتبر أهم مجال هو البناء، إذ يعمل ثلث من قابلناهم كمديرين لشركات بناء في التنفيذ والإشراف والدراسات. وليس من الغرابة أن يكون القطاع الثاني في الأهمية هو التجارة، إذ يعمل أقل من النصف في هذا المجال. وهذا القطاع ليس منفصلاً عن القطاع الأول فنصف التجار يتاجرون في مواد البناء. وهناك شريحة صغيرة تكوّن حوالي خمس التي تعمل في قطاع الصناعة (صناعة السيراميك والبلاط والرخام، صناعات حديدية،.....) ولا يعتبر قطاع البناء بالضرورة القطاع الأكثر ربحية، فالمنافسة ليست سهلة. ولقد لجأ البعض إلى مشاركة أحد الأمراء لتسهيل الحصول على عقود، ولكن

---

[62] – يعتمد بحثنا الميداني في الإمارات العربية المتحدة على مقابلات أجريت بين عامي 1996-1997 مع 71 رجل أعمال فلسطيني يعيش في الإمارات. نؤكد هنا ما ذكرناه في مقدمة هذا الكتاب، من أن على الرغم من أهمية هذا العدد فإنه من الصعب الحديث عن عينية ممثلة. ومع ذلك فسألجأ إلى استخدام نسب مئوية مقربة (كالثلث، الربع، الخمس...الخ) بحيث تعطي القارئ صورة عن أهمية صفة بالقياس لصفات أخرى، ويسهل استيعابها على القارئ.

[63] – يقصد بالاقتصاديات الريعية تلك الاقتصاديات التي تتعلق بموارد خارجية (عائدات مهاجرين) أو موارد طبيعية (بترول، استخراجية).

هؤلاء قلة وتبقى القاعدة العامة هي العمل من دون شريك. وتتوزع القطاعات الاقتصادية الأخرى من زراعة وسياحة وخدمات. (انظر إلى الجدول رقم 14)

جدول رقم 12: المستوى التعليمي لرجال الأعمال الفلسطينيين في الإمارات

	ما تحت البكالوريا	بكالوريا	مستوى جامعي	بدون جواب	المجموع
العدد	5	12	49	5	71
النسبة المئوية	7%	17%	69%	7%	100%

جدول رقم 13: النشاط الاقتصادي الرئيسي الممارس في الإمارات

النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة المئوية للنشاط من مجموع رجال الأعمال*
الزراعة	4	5%
التجارة	43	54%
البناء	28	35%
القطاع المالي	2	3%
العقارات	0	0%
الصناعة	16	20%
الخدمات	5	6%
السياحة	1	1%
المجموع	99	

*يمكن لرجال الأعمال أن يكون له أكثر من نشاط، مما يؤدي ذلك أن مجموع النسب المئوية يتجاوز المائة بالمائة.

ومن الجدير بالذكر فإن ما سبق ذكره يتعلق بالنشاط الاقتصادي الرئيسي فقط لرجال الأعمال. فما لاحظناه عند هؤلاء (كما في الخليج عامة) هو تنوع النشاطات الاقتصادية لدى رجل الأعمال الواحد. إضافة إلى النشاط الرئيسي، يستخدم الكثير من رجال الأعمال الأرباح التي تنتج من أعمالهم، في مجالات لا تحتاج إلى خبرة مثل البناء والمتاجرة بالعقارات والتجارة العامة. لقد ردد الكثيرون شعار "لا تضع كل بيضك في سلة واحدة" بمعنى عدم المخاطرة بكل رأس المال. ويكون التنوع أيضا على المستوى الفضائي إذ يستثمر رجال الأعمال الفلسطينيون في بلاد خارج مكان إقامتهم، وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً. ولعل لحرب الخليج الأولى والثانية الدور الحاسم في تغيير استراتيجيات رجل الأعمال الفلسطيني، لأنه في حالة طرده أو إنهاء خدماته لا يعرف أين يذهب. وهكذا فقد خلقت هاتان الحربان نوعاً من "سيكولوجيا المؤقت" أو الإحساس بحالة "العبور الدائم" كما يسميها إلياس صنبر (Sanbar, 1989 : 73)، مما يفسر ذلك، مع وجود عوامل أخرى طبعا، التنوع الجغرافي وتبعثر توجهات المستثمر.

4-2-ب. الاندماجية في الاقتصاد الإماراتي

بعد هذا التناول السريع للقطاعات التي يعمل فيها رجال الأعمال الفلسطينيون، نطرح الآن سؤالين عن طبيعة الريادية (entrepreneurship) الفلسطينية في الإمارات، وهل اقتصادياتهم هي إثنيه مغلقة على الجالية الفلسطينية أم إنها مندمجة في اقتصاديات الإمارات، الدولة المستقبلة؟

لكي أحاول الإجابة عن هذين السؤالين، لا بد لي من البدء بالتناول السريع لاقتصاديات الإمارات مع التركيز على تلك المتعلقة بإمارة دبي، نظراً لأهمية الاقتصاديات غير الريعية لدى هذه الإمارة.

يعزى ازدهار الإمارات الاقتصادي وخاصة في دبي إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتعلقة بالشركات الكبرى، ولكن أيضاً يعزى ذلك إلى ديناميات الفاعلين الاقتصاديين المحليين فيما يتعلق بالإمارتين، فغالباً ما يعملون كموظفين في الدولة أو رجال أعمال في مجال البناء، أو في مجال التجارة العامة، أو وكلاء لشركات أجنبية أو أخيراً كمستثمرين في أسواق الأموال. لذا فهذه النهضة تتعلق بفاعلين آخرين. نبدأ بذكر الإماراتيين الذين هم من أصول إيرانية ويعملون في التجارة العامة والاستيراد والتصدير. إضافة لذلك طبعاً التجار من المنطقة الهندية. أما الجالية الفلسطينية، التي لا يمكن أن تدعي أن لها دوراً استراتيجياً في تنمية الاقتصاد الإماراتي، ولكنها عرفت كيف تتركز في بعض البؤر الاقتصادية مثل قطاع البناء ومن ثم التجارة المحلية.

واختلاف الظروف في الإمارات وفي المنطقة الخليجية والأزمة الاقتصادية التي اجتاحت هذه المنطقة، كل ذلك جعل رجال الأعمال بالضرورة يتحولون إلى قطاعات أخرى كي يبقوا أعمالهم على قيد الحياة. وفعلاً فقد برهن رجال الأعمال الفلسطينيون على القدرة على التحول من قطاع في أزمة إلى قطاع آخر أكثر استراتيجية. ويمكن التحدث عن مساري التحول. الأول يتعلق بالتحول من قطاع الخدمات إلى الصناعة. وذلك بسبب المنافسة الحادة في القطاع الأول. ولعل العامل الذي ساعد الفلسطينيين على ذلك هو مستواهم العلمي العالي. ولكن أيضاً المشجعات الاقتصادية المهمة في المدينة الحرة في جبل علي التي تقع بالقرب من دبي[64]، مثل الإعفاء الضريبي لمدة خمسة عشر سنة، وعدم الحاجة إلى الكفيل (شريك) محلي[65]، وإمكانية ترحيل الرأسمال والأرباح. ويمكن أن نذكر في هذا الصدد، مصنعاً لإنتاج قضبان الألومنيوم والذي يملكه رجل أعمال فلسطيني بدأ حياته المهنية كصاحب محل تركيب ألمنيوم.. وكذلك يمكن أن تُذكر مصانع في مجال صناعة الأدوية وإنتاج البلاستيك والعطور وتبريد الفواكه... الخ.. أما المسار الثاني فيتعلق بالتحول من التجارة المحلية إلى التجارة الدولية و يعود الفضل في ذلك إلى شبكات عبر القومية (العابرة للدول) والتي حاول الفلسطيني في الشتات بناءها.

إذاً، نستنتج من ذلك أن النخبة الاقتصادية في داخل الإمارات، مهاجرة كانت أم محلية، هي عنصر مهم في الازدهار الاقتصادي. ومن ذلك فلا يمكننا اختزال الازدهار مطلقاً إلى الاستثمارات الخارجية للشركات الكبرى القادمة مع العولمة.

وهكذا يمكن أن نطرح سؤالا مهماً حول علاقة المحلي بالعولمة، وهو سؤال بالغ الأهمية في الأدبيات الحديثة للعلوم الاجتماعية والسياسية، ولو أن معالجته بقيت على مستوى الماكرو (عام)، لا تعطي وزناً كبيراً للمحلي، إذ تصبح العولمة الناموس الذي يحكم كل التبادلات الاقتصادية. وربما نستطيع عبر دراستنا الميدانية للشبكات المحلية وعبر القومية الفلسطينية أن نلقي بعض الضوء على هذه الموضوعة، ومحاولة اختبار

---

[64] – من أجل تاريخ هذه المنطقة الحرة المهمة، انظر إلى (Marchal, 2001 : Introduction).

[65] – نظام الكفالة هو نظام يعمل به في دول الخليج كافة، إذ يجبر الأجنبي الذي يريد الحصول على رخصة لمنشأة اقتصادية أن يكون له شريك مواطن. وغالباً ما تكون هذه الشراكة صورية بمعنى أن الشريك المواطن يبقى في منزله، ويتلقى مبلغاً ما في آخر السنة. وقد أبدى بعض رجال الأعمال الفلسطينيين استياءهم من الكفيل وذكر أحدهم بسخرية : "الكفيل كالملح، لابد من وضعه في كل الأكلات". هذا وقد استثنيت حديثا المنشآت الاستثمارية من هذا النظام.

بعض فرضيات هذه العلاقة. ولكي أستطيع أن أدلي بدلوي في هذا المجال لا بد من البدء بتناول طبيعة الشبكات الاجتماعية والاقتصادية لدى الفلسطينيين في الإمارات، وذلك على المستوى المحلي، وأيضا عبر القومي، وهذا يقودنا إلى السؤال فيما إذا كان يعتبر وجود الشبكات الإثنية عبر القومية هو جزء من عملية العولمة، وفي الوقت نفسه جزء من وجود اقتصاديات إثنية (ethnic business) للإجابة عن هذا السؤال لابد أن ندرس شكل الريادية (entrepreurship) الفلسطينية، وفيما إذا كانت قد اعتمدت على الشبكات الإثنية أو/و إنها كانت مندمجة في الاقتصاديات المحلية. وهل كان لهذه الشبكات شكل محلي اثني، أم على مستوى المنطقة أم عبر قومي؟ هذا ما سنتناوله في الفقرة اللاحقة.

مستوى المنطقة أم عبر قومي؟ هذا ما سنتناوله في الفقرة اللاحقة.

2-4-ج. ضعف الشبكات المحلية الفلسطينية

تعتبر الشبكات التي تربط بين الأفراد أحد أهم الأنساق الاجتماعية الضرورية للحياة الاقتصادية، لأنها تُعد آلية لتجميع المصادر النادرة كالمعلومات أو رأس المال، وهي أيضاً تمنع رجل الأعمال من اللجوء إلى سلوك جشع يسوقه نحو الأنانية، وتحوله الشبكات بذلك إلى عنصر أكثر اجتماعية. وإذا أظهرت دراسات كثيرة أهمية الشبكات الإثنية في خفض كلفة المعاملات الاقتصادية (economic transactions) فهل يعني أن ذلك لا يصلح إلا عندما تكون الشبكة إثنية؟

تقدم لنا دراسة الشبكات الاجتماعية لرجال الأعمال الفلسطينيين في الإمارات، فرصة لوضع بعض إشارات استفهام على إضفاء الطابع الإثني (ethnicisation) على التاريخ الاقتصادي المعاصر، فمن الملاحظ ضعف هذه الشبكات على مستوى الإثني الفلسطيني. فعلى المستوى المؤسساتي لا يوجد في الإمارات أي نادٍ أو جمعية تضم الجالية الفلسطينية. طبعاً تلعب سفارة فلسطين في الإمارات دوراً في تنظيم بعض المناسبات الثقافية والسياسية وخاصة عند وقوع مآسٍ في الأراضي المحتلة. كما لعبت مؤسسة التعاون (Welfare Association) دوراً مهماً في إحياء أسابيع تضامن مع أطفال فلسطين ومع القدس. وعلى الرغم من تنظيم الشعب الفلسطيني عادة ضمن أطر فصائل فلسطينية، إلا أن الوجود التنظيمي لهذه الفصائل ممنوع في الإمارات، ولا يوجد أي نشاط لها إلا بصورة مبطنة.

وإضافة إلى عدم وجود مؤسسات محلية، فهناك ضعف في كثافة العلاقات الشخصية ضمن الجالية. ولعل ما لعب دوراً في ذلك هو طول ساعات العمل. وبحسب أبحاثنا الميدانية فإن رجال الأعمال نادراً ما يرون أصدقاءهم أو أقرباءهم، ويكون ذلك فقط في يوم الجمعة. ومن الملاحظ أن الأصدقاء ينتمون غالباً إلى أهل

القرية التي قدموا منها أو أصدقاء عرب من جنسيات أخرى، وهكذا فيما بين الشبكات الجهوية الضيقة (communitarian)، والشبكات القومية العربية، يكاد يكون من النادر أن نجد شبكات وطنية فلسطينية (national) تتجاوز القرية.

على مستوى العلاقات الاقتصادية، توجد كما ذكرنا سابقاً بؤر تركز فلسطينية في قطاع البناء التي يفترض وجودها أن يكون هناك شبكات اجتماعية اقتصادية فاعلة. فأين هي هذه الشبكات القادرة على تخفيض كلفة المعاملات الاقتصادية؟ لقد تبين لنا وجود شبكات فلسطينية في مجال البناء في الستينيات وبداية السبعينيات، والتي ساهمت في تركز هذه الجالية في هذا المجال. ولكن بعد ذلك ضعفت هذه الشبكات ولم تعد تلعب أي دور. فالعمالة والمهندسون ينتمون إلى إثنيات مختلفة، وكذلك لا تنحصر عمليات بيع وشراء مواد البناء على أبناء الجالية الفلسطينية، رغم كثرتهم في السوق. وأعتقد أن نجاح هذه البؤرة التركزية يكمن في تعليمها العالي، إذ أن ثلث من قابلناهم من رجال الأعمال يحملون شهادة هندسية. ولا يعتبر هذا الأمر بديهياً فينبغي أن نذكر أنه يهيمن على قطاع البناء في البلدان العربية الأخرى، رجال أعمال ذو رأسمال وليس لهم بالضرورة شهادات هندسية.

هذا وقد لاحظنا أن هناك بعض الأهمية للجوامع في تشكل شبكات ينتمي أفرادها إلى جنسيات مختلفة، إذ يتعاون أعضاء هذه الشبكات في مجال نقل المعلومات المفيدة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وتقديم قرض بدون فوائد، أو الاشتراك في إقامة منشأة اقتصادية، وهذا يذكرنا بدور المحسنيات لدى الشيعة أيضاً، والتي تلعب هذا الدور نفسه بالنسبة للتجار الإيرانيين في الإمارات (Adelkha, 2001). وبوجه عام تعتبر هذه الحلقات والشبكات "الإسلامية" ذات أهمية في بداية إنشاء "البزنس" وذلك لأن البنوك تطلب غالباً ضمانات ليست في متناول يد المبتدئين. وبحسب بحثنا الميداني فإن نصف الذين بدؤوا أعمالهم الحرة، قد استفادوا من شبكات غير فلسطينية وتعتبر هذه النسبة عالية، في حين اعتمد الثلث فقط على الأقارب والعائلة والخمس على الأصدقاء الفلسطينيين. أما فيما يتعلق بالشراكة فإن ثلث من قابلناهم له شركاء غير فلسطينيين وأغلبهم من الجنسية الإماراتية. والمقصود هنا بالشراكة الشراكة الحقيقية مع شريك فاعل وليس مجرد كفيل يسجل في السجلات الرسمية الإماراتية. والبحث عن هذه الشراكة لها مجموعة أسباب أهمها مالية. فالشريك يحمل رأس المال الذي ينقص الفلسطيني، ولكن أيضاً يستخدمه في بعض الأحيان 'كمحامٍ' يسهل له الحصول على عقود مع الوزارات والهيئات العامة. كل ذلك يظهر لنا أن اقتصاديات الفلسطيني في الإمارات هي اقتصادية مندمجة، وأحياناً تكون منصهرة في اقتصاديات المجتمع الإماراتي.

ومما يشير أيضاً إلى ضعف الشبكات الإثنية هو توظيف العمالة الأرخص والأكثر "خضوعاً" في سوق العمالة، بغض النظر عن جنسية العامل. وإذا كان ذلك معروفاً بالنسبة للعمالة غير الماهرة والتي تكون بوجه

عام آسيوية، فإن الجديد هو في توظيف المهندسين ومساعدي المهندسين والسكرتيرات من الهنود، مستبدلين بذلك المهندسين العرب بوجه عام والفلسطينيين بوجه خاص، وبهذا ينتصر قانون السوق. وتناولنا لضعف الشبكات عند الفلسطينيين في الإمارات، لا يعني أن له المستوى نفسه عند الجميع. فقد لاحظنا أن الشبكات لدى فلسطينيي 1948 هي الأكثر تفككاً، والتعاون الإثني أضعف. ولعل فقدان "المرجعية الجغرافية" (عدم إمكانية العودة أو الزيارة لمدن الأصل التي أصبحت مدناً إسرائيلية) أو صعوبة الحركة خاصة ضمن المنطقة العربية (إذ يصعب على أصحاب وثائق السفر الفلسطينية الحصول على فيزا) قد خلقت نوعاً من القطيعة بين الأقارب والعائلات، وذلك كما بيّنا في الفصل الثاني. وبالمقابل فمن لهم أصول غزاوية أو ينتمون إلى الضفة الغربية يتمتعون بعلاقات أوسع مع أهل القرية والمدينة والأقارب. ويمكن أن نعمم بدرجات مختلفة ما ذكرناه عن وضع جاليات الأعمال الفلسطينية في الولايات المتحدة وكندا، إذ وجدنا ضعف السوق والاقتصاد الإثني لديهم. فالإثنية ليست صنفاً (category) وإنما هي ظاهرة ناشئة وتستمر في التطور بحسب الوضعيات الاجتماعية المتغيرة عند المجموعات والأفراد في المجتمع. ومن ذلك فإن نمط اندماج المهاجر في المجتمع يلعب دوراً في تطورالإثنية وتحول.

2-4-د. المنشآت الاقتصادية المهاجرة: محاولة بديلة لمفهوم الاقتصاد الإثني

على الرغم من أهمية هذه الأدبيات في تفسير النجاح والحجم الكبير النسبي للمهاجر في قطاع المنشآت الاقتصادية التجارية والصناعية الصغيرة، إلا إنها غالباً ما اختزلت نظريتها على رؤية العوامل الثقافية للمهاجر، ومن ثم على ما سمته هذه الأدبيات بالقيم الريادية(entrepreneurial values) . وهكذا فنجد كثرة الدراسات التي حاولت دراسة رجل الأعمال الريادي الصيني، أو الياباني، والهندي مستخدمة مفاهيم من مثل:معاداة الإسراف (frugality)، مقاومة الذات(self-control)، القيم الكنفوشيسية، العمل الدؤوب، الرغبة في التعلم، الخ. كما يمكن أن نتخيل دراسات تشير إلى القيم الإسلامية من مثل الإخلاص، الصلاح، الثقة، الصدق، الفطرة، ...الخ. وهذه النظرة التي غالبا ما تكون ثقافاوية (culturalist) قد أشارت إلى القيم القادمة من المجتمع الأصلي ومن دون أن ترينا كيف أنها تعدلت وقاومت وتغيرت في مجتمع الهجرة (أو حافظت على نفسها) وكأن هذا الأخير لا يلعب أي دور فيها. وقد قام فالدينجر بتطوير حقل تفسيري أوسع للمنشأة الاقتصادية المهاجرة وذلك عندما ركز على التفاعل بين بنية الفرص(structure of opportunity) في المجتمع المضيف، والبنية الاجتماعية لجالية المهاجر (Waldinger ,1986:251). وهذا يساعدنا على فهم الاقتصاديات الفلسطينية في الولايات المتحدة، والتي تلعب في تطوير قطاع تجارة المفرق للمواد الغذائية، والتي تسمى هناك ب (grocery , or food and liquer) في مدينة مثل شيكاغو أو نيويورك، إذ يمكننا

تناول عاملين: الأول مرتبط ببنية الجالية الفلسطينية إذ استفاد البعض من المهاجرين الأقارب الذين سبقوهم. ولعل مذكرات عبد الحميد شومان مؤسس البنك العربي عندما كان في نيويورك هي خير مثال على التضامن والتعاون المالي والمعلوماتي عن المناطق الأكثر طلبا للبقالة والتجارة المتنقلة (شومان، 1982). كما استغل المهاجرون الأقدم أقرباءهم الجدد في إعطائهم معاشات قليلة جدا مكنتهم من الحصول على قيمة فائضة سريعة. ولكن لا يمكن أن يفهم ذلك إلا عندما نأخذ بعين الاعتبار سياقاً اقتصادياً اجتماعياً للولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين (بنية الفرص) إذ سيطر على قطاع البقالة والتجارة كل من الجاليتين اليهودية والإيطالية في أماكن كثيرة من الولايات المتحدة وخاصة في الأحياء الفقيرة التي يقطنها الأمريكيون–الأفارقة. لقد شهدت هاتان الجاليتان حراكاً اجتماعياً صاعداً لدرجة أنهم كانوا يبحثون بحثاً دؤوباً عمن يشتري المحلات منهم. وبما أن مثل هذه التجارة تتطلب ساعات طويلة للعمل وتتموضع في مناطق تعتبر شعبيا بالخطرة، فإن ذلك سهل على الفلسطينيين الذين بدؤوا يحضرون بأعداد كبيرة منذ بداية الخمسينيات، ليحلوا محل اليهود والطليان، وكما ذكر لي بعض أصحاب البقالة الذين قابلناهم في شيكاغو أنهم عندما يسمعون أن هناك محلا للبيع يتسارعون لإخبار أقاربهم المهاجرين الجدد بذلك.

وإذا ركزت دراسات الاقتصاديات الإثنية على دور الجزر الإثنية (ethnic enclave) في تطور هذه الاقتصاديات، فهل يمكن اعتبار أن الشارع ’العربي‘ رقم 63 (63th street) في شيكاغو (الذي تكثر فيه المحلات العربية) قد ساهم في تطور الاقتصاديات التجارية الفلسطينية ؟ هنا لا بد من القول أن هناك خلطاً بين النتيجة والسبب. فإن تطور هذه الاقتصاديات لا يرجع إلى تركزها في هذا الشارع، وإنما يمكن أن نقول العكس في أن تطور هذه الاقتصاديات (يكون مرده لأسباب عدة، منها ما هو مرتبط بالمجتمع ببنية الفرص في المجتمع المستقبل) قد أدى إلى تركز جغرافي معين.

أما في البلدان العربية فيمكن أن نعزو النجاح النسبي لبعض الفلسطينيين إلى الخروج من مخيمات النكبة والفقر والبؤس. ليس بسبب المسبقات الثقافية أوالدوافع التي غرستها فيه هذه النكبة، وإنما لطبيعة بنية الفرص في هذه الدول. فكما يمكن القول أن الفلسطينيين الذين فقدوا رأسمالهم بسبب النكبة والذين هاجروا إلى سوريا قد وجدوا صعوبة فائقة في إيجاد مكانة لهم في مجال التجارة، وهو القطاع الأكثر أصالة وعراقة تاريخياً عند أهل الشام، في حين سيطر هؤلاء الفلسطينيون أنفسهم على قطاع التجارة بسهولة في الأردن. إذاً بغض النظر عن تأثير النكبة فإن هناك بنية الفرص في المجتمع المستقبل، هي التي تجعلنا نفهم السلوك الاقتصادي لدى رجال الأعمال الفلسطينيين.

ولعل دراسات الشبكات الفلسطينية في الشتات، إن كانت محلية أو عبر قومية، تقدم لنا أيضا حقلا آخر تفسيريا للمنشأة الاقتصادية المهاجرة.

ولقد وجدنا في دراساتنا عن اقتصاديات الفلسطينيين في الإمارات أنه ليست الشبكات الإثنية هي بالضرورة الأكثر فاعلية في خفض كلفة المعاملات الاقتصادية (economic transaction) وإنما قامت الشبكات ذات الطابع الديني أو الصداقي بتوطيد دعائم اقتصاديات الثقة. ولعل ما قدمه جرانوفيتر من تمييز بين نوعين من تموضعية الفعل الاقتصادي في الأنساق الاجتماعية ما يؤكد ذلك. فقد ميز هذا السوسيولوجي الاقتصادي البارز، بين التموضعية العلائقية (relational embeddedness) التي ترجع إلى العلاقات الشخصية للفاعل الاجتماعي، والتي غالبا ما تكون إثنية، وبين التموضعية البنيوية (structural embeddedness) والتي تشير إلى شبكات واسعة من العلاقات الاجتماعية التي ينسجها هذا الفاعل على عدة مستويات، منها الجالية وأيضا المجتمع المستقبل.

وكما تبين لنا دراسة حالة رجال الأعمال الفلسطينيين في الإمارات، أن تفسير الازدهار النسبي لاقتصادياتهم لا يمكن أن يعزى إلى عامل واحد كالشبكات الإثنية ولكن يرجع أيضاً إلى شبكات من نوع آخر والى اندماج في الاقتصاديات المحلية والتي تلعب فيها دوراً حاسماً السياسات الاقتصادية الإماراتية.وكل ذلك ما يسميه علماء اجتماع الاقتصاد ب أنماط الاندماجية (modes of incorporation) والتي يقصد بها ضرورة انخراط المهاجر في سياقات مجتمعية مختلفة ومتغيرة، والتي تؤثر تأثيراً حاسماً على الرأسمال الإنساني(human capital) من تعليم وخبرات ترجع لمجتمع الأصل. هنا يميز بورتس ثلاثة مستويات: السياسات الحكومية الموجهة باتجاه المجموعة المهاجرة، المجتمع المدني والرأي العام، وأخيراً الجالية الإثنية. إن تركيب هذه المستويات الثلاثة يُكوّن النمط الكلي للاندماجية، والذي يفسر بدوره تطور المنشآت الاقتصادية لدى المهاجر(Ports, 1995).

كل ما سبق يؤكد على عدم دقة كثير من محاولات إضفاء الطابع الإثني (ethnicize) وعلى مفهوم السوق وإخضاعه فقط للمنطق الهوياتي والإثني. وكما تبين بوضوح نانسي جرين أن كثيراً مما أخفت دراسات الاقتصاديات الإثنية من الصراعات داخل الإثنية وعلى الأقل التنافسات فيما بينهم. وقد قدمت مثالاً على ذلك عن طريق دراستها لقطاع الملابس عند اليهود في باريس ونيوروك، هو أن هناك توتر وحدّةٌ تاريخية بين البولونيين، والذين سموا ازدراءً بالبولاك (Polaks) واليهود التوانسة الملقبين بالتون (Tunes) (Green,1998:397). ولعل مثل هذه الأدبيات كانت مهمة في مرحلة ما عندما نظرت إلى البعد العائلي والإثني لشبكات معينة (آسيوية، صينية، هندية، يهودية) في بعض الدول كالولايات المتحدة ودورها المهم في الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة. وقد قامت أدبيات الاقتصاد الإثني بمعارضة المنهج المعياري للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، والتي هشمت دور المسارات الاجتماعية للفاعل الاقتصادي، ولم تستطع أن ترى من هذا الفاعل إلا محاولاته الحثيثة من أجل الربح. كما أنها طورت مفهوم الرأسمال الإنساني (human

(capital بحيث أظهرت أن نقل المعلومات والخبرة التقنية بين أبناء الإثنية الواحدة، عبر الأجيال قد شكل عاملاً إضافياً (externality) سببته الإثنيه لهذا الرأسمال، كما يبين بقوة جورج بورياس (Borjas,1994:249). إذاً ومع وجود أهمية لهذه الأدبيات، إلا أنها قد بالغت في رؤيتها لأي جالية مهاجرة على أن لها بالضرورة اقتصاداً إثنياً. فالجالية الفلسطينية مرة أخرى هي حالة تظهر لنا بوضوح ضعف الروابط ذات الطبيعة الإثنية، كما أن اقتصادياتها هي أقرب إلى اقتصاديات مندمجة في المجتمع المستقبل.

4-2-هـ. الشبكات عبر القومية : شبكات قوية ولكنها باتجاه العالم الغربي

إذا كانت الشبكات المحلية ضعيفة فإن تلك عبر القومية هي أحسن وضعاً، ولكنها أيضاً تخضع لعوامل تتجاوز الإرادة الشخصية في الرغبة لنسج علاقات وصلات مع أفراد العائلة والأقارب والقرية. بوجه عام يمكن القول أن هناك مفارقة في التبعثر الفلسطيني إذ أنه لعب دوراً "إيجابياً" في تطوير شبكات اجتماعية واقتصادية عبر قومية. ولكن هذا لا يعني أن فاعلية هذه الشبكات واحدة في كل البقع الجغرافية، وهذا ما سنتناوله لاحقاً.

فيما يتعلق بالجالية الفلسطينية في الإمارات، فلقد استفادت هذه الجالية من بعض الصلات بين العائلات المبعثرة في أنحاء كثيرة. فعلى المستوى الإقليمي استفاد البعض من وجود شبكات بين بلدي الأصل والهجرة، كما هو الحال لدى أحد رجال الأعمال الفلسطينيين إذ استفاد من وجود بعض الشركات الكبرى في دبي، كي يشارك قريباً له في الضفة الغربية ليمثل هذه الشركات في الأراضي الفلسطينية. ولكن إن كان ذلك كلاسيكياً ومتوقعاً، فالأمر ليس بديهياً كما سنرى في المثال التالي: أ.عائلة لاجئة من 1948 تعيش متنقلة بين سوريا، والأردن والإمارات ومصر. ويعاني أفراد هذه العائلة من صعوبة زيارة بعضهم لبعض. عندما أحيل ع. أ. أحد الأفراد المقيمين في أبو ظبي، إلى التقاعد، كان لديه رأسمال في البنك ويريد أن يستثمره في أحد هذه الدول العربية. بدأ بزيارة أهله في سوريا ومصر،.. ولمعرفته بالسوق الخليجية، التي تحتاج إلى شبكات الري في نهضتها الزراعية قرر أن يساهم مع قريب له في مصر في مشروع تصنيع شبكات الري بالتنقيط. ويقدم له الرأسمال، ولكن عندما شعر أنه بوثيقة السفر السورية لن يستطيع القدوم بسهولة إلى مصر، ألغى فكرة الاستثمار هناك، واكتفى بمساهمة رمزية في رأسمال شركة قريبه. ولعل أهمية الشبكات عبر القومية هي عندما يتم تجاوز المنطقة، وما هو مثير للدهشة هو كثافة التبادلات الاقتصادية بين أعضائها. لنرى على ذلك المثال التالي:

تتألف عائلة م. من ثمانية أخوة موزعين بين الأردن، الإمارات العربية، الضفة الغربية ورومانيا. لقد ترك الأب الأردن متوجهاً إلى دبي في عام 1976، إذ بدأ حياته المهنية هناك بصورة كلاسيكية في قطاع البناء مع شريك إماراتي له "كفيل". بعد سنتين، حصلت خلافات حادة مع هذا الأخير، مما جعله يقرر أن يفتح بمفرده ورشة تصنيع ألمنيوم (أبواب ونوافذ). ولكن السوق لم تكن على ما يرام، مما دعاه للاستفادة من أحد أبنائه الذين ذهبوا إلى رومانيا لدراسة الطب، وذلك بفتح شركة استيراد وتصدير بين البلدين في عام 1989. وقد نجحت الأعمال لأن رومانيا آن ذاك كانت في أوج انفتاحها الاقتصادي وإعادة إعمارها، وفي الوقت نفسه لدى رومانيا منتجات رخيصة تصلح للعالم العربي.

إذاً نجد من الأمثلة السابقة الذكر أن هذه الشبكات عبر القومية ليست لها القوة نفسها ولا الفاعلية نفسها. فمشكلة الفيزا في الدول العربية قد ساهمت في إضعاف الشبكات داخل المنطقة العربية، في حين يختلف الوضع مع الدول الأوروبية والأمريكية بوجه عام. وما ذكرناه اعتباراً من دراسة الجالية الفلسطينية يؤكد لماذا لا يتجاوز التبادل التجاري بين الدول العربية (ما عدا البترول)، 3% من حجم التبادلات الكلية لهذه الدول.

إذا كان بعض الفلسطينيين لا يستطيعون الاستثمار في الدول العربية، فأين يستثمرون إذاً؟ هذا ما سنحاول أن سنتناوله في الفقرة التالية، مستفيدين من دراستنا للشبكات الفلسطينية المحلية وعبر القومية.

2-4-و. توزيع وإعادة توزيع استثمارات فلسطينيي الإمارات

في الفقرة السابقة عندما بدأنا بالتساؤل عما إذا كانت الاقتصاديات الفلسطينية في الإمارات هي اقتصاديات إثنية منعزلة عن اقتصاديات المجتمع المستقبل أم لا؟ والجواب هو أنها بوجه عام مندمجة، وبوجه خاص في هذه الاقتصاديات ولكن هذا الاندماج هو قلق بسبب هشاشة الوضع القانوني الفلسطيني في هذه الإمارات وفي الخليج بوجه عام. فالسؤال الآن ما هو تأثير هذه الهشاشة على السلوك الاقتصادي للفلسطينيين؟ وإذا كان هناك محاولة منهم للاستثمار خارج الإمارات، فما هي وجهة الاستثمار؟ وهل هناك سياسة رسمية للسلطة السياسية في الإمارات، باستيعاب رؤوس الأموال للجاليات المهاجرة المقيمة لديها أم لا؟

جبل علي: دراسة حالة

ولعل من المناسب أن نرى أولاً ما هو وضع الاستثمارات الخارجية في الإمارات، قبل أن نتناول حالة استثمارات الجاليات المهاجرة. ومن المفيد أن نركز هنا على إمارة واحدة وهي دبي إذ تتميز سلطتها السياسية بإراداوية واضحة تمضي باتجاه تنويع مصادر اقتصادياتها وعدم الاكتفاء بمصدر تصدير البترول المتعرض

دائماً لتقلبات تكون في بعض الأحيان غاية في الخطورة على البلدان ذات الاقتصاديات الريعية (rental economy). لقد قامت دبي بجذب استثمارات الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات واستيعابها، مستلهمة بذلك النموذج السنغافوري أكثر منه النموذج (الموديل) الهونكونكي. كما سنوضحه في دراستنا للمنطقة الحرة في جبل علي.

لقد استوعب جبل علي 1041 شركة[66] حتى نهاية عام 1999. وإذا أخذنا توزع الشركات بحسب الجنسيات، فنجد أن قرابة النصف قد قدم من أوروبا والولايات المتحدة (بالترتيب 312 و 154 شركة مشكلة بحدود 31.9% و 14.8% من مجموع الشركات). على حين نجد 30.1% قد قدم من آسيا والمحيط الهادي. (انظر إلى الجدول رقم 15 و 16).

[66] – كل الإحصائيات التي سوف نذكرها عن جبل علي وعن التجارة الخارجية لإمارة دبي مستقاة من الصفحة الإلكترونية لجبل علي:www.jafza.co.ae

جدول رقم 14: توزع الشركات في جبل علي بحسب المناطق الجغرافية

المنطقة	عدد الكلي للشركات	النسبة المئوية	ترخيص صناعي	النسبة المئوية	ترخيص تجاري	النسبة المئوية	ترخيص خدمات	النسبة المئوية
الشرق الأوسط	149	14.3%	30	12.7%	129	14.1%	0	0.0%
دول الخليج ما عدا الإمارات	59	5.7%	16	6.8%	44	4.8%	1	25.0%
أفريقيا	35	3.4%	8	3.4%	33	3.6%	0	0.0%
أوروبا	312	30.0%	62	26.2%	280	30.5%	2	50.0%
آسيا والمحيط الهادي	332	31.9%	102	43.0%	284	31.0%	0	0.0%
أمريكا	154	14.8%	19	8.0%	147	16.0%	1	25.0%
المجموع	1041	100.0%	237	100.0%	917	100.0%	4	100.0%

المصدر : سلطة ميناء دبي (www.jafza.co.ae)

جدول رقم 15: الشركات العربية في جبل علي

الدول	عدد الكلي للشركات	النسبة المئوية	ترخيص صناعي	النسبة المئوية	ترخيص تجاري	النسبة المئوية	ترخيص خدمات	النسبة المئوية
البحرين	6	4.2%	2	5.9%	4	3.4%	0	0.0%
الكويت	11	7.6%	2	5.9%	8	6.7%	1	100.0%
عمان	6	4.2%	1	2.9%	5	4.2%	0	0.0%
قطر	4	2.8%	1	2.9%	4	3.4%	0	0.0%
المملكة السعودية	32	22.2%	10	29.4%	23	19.3%	0	0.0%

مصر	8	5.6%	1	2.9%	7	5.9%	0	0.0%
العراق	4	2.8%	2	5.9%	2	1.7%	0	0.0%
الأردن	23	16.0%	5	14.7%	22	18.5%	0	0.0%
لبنان	19	13.2%	4	11.8%	17	14.3%	0	0.0%
فلسطين	1	0.7%	0	0.0%	1	0.8%	0	0.0%
سورية	7	4.9%	3	8.8%	5	4.2%	0	0.0%
اليمن	6	4.2%	2	5.9%	4	3.4%	0	0.0%
الجزائر	5	3.5%	0	0.0%	5	4.2%	0	0.0%
ليبيا	3	2.1%	0	0.0%	3	2.5%	0	0.0%
المغرب	1	0.7%	0	0.0%	1	0.8%	0	0.0%
السودان	6	4.2%	1	2.9%	6	5.0%	0	0.0%
تونس	2	1.4%	0	0.0%	2	1.7%	0	0.0%
المجموع	144	100.0%	34	100.0%	119	100.0%	1	100.0%

المصدر : سلطة ميناء دبي (www.jafza.co.ae)

ونجد أن هناك فقط 14.3% من الشركات قد قدمت من الشرق الأوسط و 5.7% من الخليج العربي و 3.4% من أفريقيا. وتملك أغلب هذه الشركات (79%) رخصة تجارية، عاملة بذلك في الاستيراد والتصدير أو في إعادة التصدير. ويعكس توزع جنسيات هذه الشركات التوزع الجغرافي للاستيراد (انظر إلى جدول رقم 17)، إذ يأتي الأغلبية من الولايات المتحدة و من بعض الدول الأوروبية (إنكلترا، سويسرا وألمانيا)، أومن بعض الدول الآسيوية (الهند، كوريا الجنوبية، اليابان والصين). في حين يكون توجه إعادة التصدير (انظر إلى جدول رقم 18) إلى دول المنطقة، فتتوزعها الدول الآسيوية (بالترتيب إيران، الهند، أفغانستان، أزربيجان، روسيا، تركيا و باكستان) والدول العربية (السعودية، الكويت، قطر وعمان). (انظر إلى الجدول رقم 9 فيما يتعلق بأهم عشرين سوقاً عالمياً لإعادة تصدير البضائع من دبي). كل ذلك يفسر لنا أهمية الشركات التجارية الآسيوية، الأوروبية والأمريكية (31%، 30.5% و 16% بالترتيب)، أما بلدان المشرق فتكتفي ب 14%.

وفيما يتعلق بالشركات ذات الرخص الصناعية، فنجد تقريباً التوزيع نفسه بين الجنسيات، مع اختلاف لصالح الشركات القادمة من أسيا والمحيط الهادي، والتي تمثل 43% على حساب الشركات القادمة من أمريكا (8%) ومن المشرق العربي (12.7%).

جدول رقم 16: الدول العشر الأكثر أهمية في التعاملات التجارية لدبي

إعادة التصدير	الاستيراد	التصدير
إيران	أمريكا	اليابان
الهند	الصين	تايوان
المملكة العربية السعودية	اليابان	الولايات المتحدة
أفغانستان	بريطانيا	الهند
الكويت	الهند	كوريا الجنوبية
أزربيادجان	كوريا الجنوبية	المملكة المتحدة
روسيا	ألمانيا	عمان
تركيا	إيطاليا	سويسرا
باكستان	الصين الوطنية	تايلاند
قطر	إندونيسيا	ألمانيا

جدول رقم 17: الأسواق العشرون الأكثر أهمية لإعادة التصدير

القيمة ('000) بالدولار	القيمة ('000) بالدرهم	الدول	الترتيب 1996 (1995)
782,588	2,872,099	إيران	1 (1)
323,647	1,187,786	الهند	2 (2)
226,462	831,114	المملكة العربية السعودية	3 (3)
223,278	819,429	أفغانستان	4 (5)
186,812	685,600	الكويت	5 (10)
184,637	677,616	أزربيادجان	6 (8)
140,457	515,476	روسيا	7 (9)
129,446	475,067	تركيا	8 (38)
129,317	474,594	باكستان	9 (6)
121,659	446,488	قطر	10 (7)
109,606	402,254	عمان	11 (14)
90,333	331,423	ليبيا	12 (12)
88,820	325,970	اليمن	13 (11)
86,405	317,107	هونج كونج	14 (4)
77,074	282,860	أرمينيا	15 (22)
71,852	263,696	تنزانيا	16 (20)
67,440	247,503	البحرين	17 (13)
63,357	232,519	سنغافورة	18 (15)

19 (32)	أوزبكستان	220,114	59,977
20 (16)	الصومال	219,518	59,814

هذا فيما إذا أخذنا التقسيمات الإقليمية المعروفة. ولكن لو أننا درسنا فقط الشركات ذات المنشأ العربي المستثمرة في جبل علي، فإننا نجد أن أهم جنسيتين هامتين هما السعودية (32 شركة منها 10 شركات صناعية) وتأتي بعدها الأردن (23 شركة منها 4 صناعية). ويأتي بعدهما لبنان مع 19 شركة (منها أربع شركات صناعية). ومما أعتقده أن الجزء المهم من هذه الشركات هو للمهاجرين المقيمين سلفاً في الإمارات. وبعضهم طبعاً قدم نظراً للامتيازات الاستثنائية التي تقدمها هذه المنطقة الحرة، كما هو الحال في أحد الصناعيين الأردني–الفلسطيني الذي أغلق مصنعاً له للمنتجات المعدنية ليفتحه في دبي فيستفيد بذلك من الإعفاءات الضرائبية. وهذا المثل الأخير يعكس ظاهرة جديدة وتغييراً في التقسيم العالمي للأسواق وللعمل، إذ لم تعد دول الخليج مستقبلة للعمالة فقط ، وإنما أيضاً للاستثمارات. ويمكن القول أيضاً أن المهاجر لم يعد بالضرورة يرسل استثماراته إلى بلد الأصل وإنما يستثمرها في بلد المستقبل.

ولا بد لنا أن نلاحظ أهمية عدد الشركات الهندية في جبل علي، إذ توجد 159 شركة منها 61 صناعية، كما يمكن الإشارة أيضاً إلى الشركات الإيرانية مع 74 شركة منها 12 صناعية[67]. ويظهر هذا أهمية مكانة دبي لهذين البلدين، كما ويظهر القدرة الاستثمارية لبعض الدول الناهضة مثل الهند.

وأخيرا يظهر توزيع جنسيات الشركات في جبل علي، أن نموذج دبي هو نموذج عولمة اقتصادية *من دون اندماج في منطقتها* (على الأقل مع الطرف الجنوبي، أي مع الدول العربية) وما يمكن أن نسميه عولمة من دون أقلمة (globalization without regionalization). وقد بادر كثير ممن يهتمون بالوحدة العربية وإقامة سوق عربية مشتركة بانتقاد هذا النموذج، وسوف نرى أن عدم قدرة الإمارات على استيعاب رؤوس أموال المهاجرين المقيمين فيها سلفاً يوضح حدود هذا النموذج. كما سنرى لاحقاً.

[67] – من أجل صوره أوسع للعلاقات الإيرانية–الإماراتية انظر إلى (Adelkhah, 2001)

4-2-ز. **التوزيع الفضائي للاستثمارات الفلسطينية**

كما ذكرنا سابقاً فإن مجموعة عوامل أهمها هشاشة الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني في دول الخليج، وسيكولوجيا المؤقت الذي يشعر به، جعله يوزع استثماراته على دول خارج بلد إقامته.[68] فأين وُزعت هذه الاستثمارات؟ لا بد لنا أن نذكر أن كثيراً من الأدبيات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادي قد ذكرت أن الفعل الاقتصادي يخضع لعوامل تتجاوز العقلانية الاقتصادية المجردة، منتقدة بذلك بعض الدراسات التفاؤلية للعولمة الاقتصادية. لقد اعتبرت هذه العولمة أن الاقتصاد الحديث قد تأسس على أوليات مبنية على الحسابات المعقدة لعوامل اقتصادية بحتة، كحجم السوق وكلفة اليد العاملة ونوعية البنى التحتية الضرورية للنقل والاتصالات. ولم تقم هذه الدراسات على الأخذ بعين الاعتبار لعوامل غير اقتصادية وسياسية، مثل طبيعة العلاقات ضمن البنى الاجتماعية للفاعليين الاقتصاديين، وجود جالية سلفاً أم لا، العلاقات السياسية بين جنسية المستثمر وبلد الاستثمار، الوضع القانوني للمستثمر،....الخ.

فيما يتعلق بجالية الأعمال الفلسطينية تعتبر دبي مركز دوران وانتقال الاستثمارات الفلسطينية أكثر منه قطب جذب لها. و على الرغم من أهمية الديناميات التجارية والصناعية في دبي، فإن هذه الجالية قد نظرت إليها نظر شك وقلق وخوف. فهاجس حرب الخليج مازال في أذهان هذه الجالية، ويغذي خوفها من أزمة جديدة من أن يتحولوا مرة أخرى إلى كبش الفدى. كما أن هناك اعتبارات تتعلق بالنظام القانوني الإماراتي إذ لم يتوانى بعض من قابلناهم، في الحديث عن تجارب مريرة مع الكفيل وكيف أن النظام القضائي الإماراتي متحيز في بعض الأحيان لصالح الإماراتي.

---

[68] – لقد أثار عدد المرات التي ذكر فيها رجال الأعمال الفلسطينيين في الدول كافة، انتباهاً كبيراً للبحث الميداني ، ،كيف بقيت قصة بنك انترا محفورة في أذهانهم. وكما هو معلوم فقد أفلس أهم بنك لبناني في عام 1966. وفي حين يرى صاحب البنك يوسف بيدس، المقدسي الأصل، والفلسطينيون وبعض المراقبين أن الدولة اللبنانية متعمدة لم تدعمه عندما كان في محنته بسبب الأصل غير اللبناني لصاحبه (وهذا ما صرحه لي نائب رئيس البنك بدر سعيد الفاهوم)، يعتبر مراقبون آخرون أن إفلاسه ليس إلا نتيجة السياسة غير الحكيمة للبنك. وبغض النظر أين هي الحقيقة التاريخية،فإن ما يهمنا هنا أن بنك انترا اصبح مثلاً في أذهان الفلسطينيين عن هشاشة وضعهم القانوني والبيئة القانونية الاقتصادية في الدول العربية. انظر إلى فيصل عمر سماك (1967).

ضمن هذا السياق وهذه التصورات والتمثلات التي تتحكم في عقل رجل الأعمال الفلسطيني، قرر هذا الأخير أن ينقل استثماراته خارج الخليج العربي. وقد جرى ذلك بنقل رأسماله أكثر من نقل منشأته إلى الخارج. وعودة على بحثنا الميداني فإن قرابة نصف عدد المشاريع الاستثمارية هي في الولايات المتحدة، كندا واستراليا. بينما استثمرت بحدود ربع هذه المشاريع في الأراضي الفلسطينية والربع الأخير في الأردن. وهكذا نلاحظ هذه المكانة المهمة للأردن، كما بينا سالفا، والتي تفسرها عوامل كثيرة، فهي تتعلق بتحسن كبير في المناخ الاستثماري في الأردن ولكن أيضاً بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للأراضي الفلسطينية. وهذا يظهر ضعف تعبئة الشبكات العائلية والوطنية الفلسطينية في هذه المنطقة لصالح فعل اقتصادي مشترك.

ولا بد من إثارة الانتباه هنا أيضاً إلى أن الاستثمارات باتجاه الأراضي الفلسطينية هي أقل مما يمكن أن نتوقع، وخاصة شعور كثير من أهالي الضفة الغربية وغزة، المهاجرين إلى الخليج بأنهم سيعودون يوماً إلى قراهم ومدنهم، إما بحكم انتهاء عقدهم (إذا كانوا مهاجرين اقتصاديين) أو بلم الشمل إذا كانوا لاجئين. وعلى الرغم من ذلك، فإذا نظرنا إلى هشاشة الوضع الحالي في الأراضي الفلسطينية نفهم أن قرار الاستثمار هو مربوط بوجه من أوجه الإرادوية وبالبحث عن وضع اجتماعي معين، متجاوزاً بذلك العقلانية الاقتصادية البحتة. فبحسب البحث الميداني استطعنا أن نحصر 34 مشروعاً اقتصادياً قد نُفذ بين 1991 و 1995. فمن ال71 رجل أعمال الذين قابلناهم، قام بحدود الثلث منهم بالاستثمار في الأراضي الفلسطينية. ويعتبر أغلب هؤلاء هم من أولئك الذي ترجع أصولهم إلى الضفة الغربية وغزه، إذ قاموا بإنشاء منشآت اقتصادية بالتعاون مع قريب أو صديق مقيم هناك. في حين قام فلسطينيو 1948 (وعددهم ثمانية) بالاستثمار المالي في إحدى شركات الاستثمار كباد يكو أو شركة السلام العالمية. ويوضح الجدول رقم 4 قطاعات استثمار لكلا الفئتين.

جدول رقم 18: الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية

القطاع المستثمر فيه	العدد	النسبة المئوية
الصناعة	4	12%
التجارة	2	6%
البناء	3	9%
العقارات	4	12%
السياحة	2	6%
القطاع المالي	13	38%
الخدمات	6	18%
المجموع	34	100%

وتجدر الإشارة إلى أن الفلسطينيين في منطقة الخليج شهدوا تطورين كبيرين مؤخراً، كان لهما آثاراً بعيدة على حياتهم. فقد كانت حرب الخليج الثانية عام 1991 نقطة تحول مهمة للقسم الأكبر من الفلسطينيين العاملين في منطقة الخليج. سبق ذلك أيضاً بداية التراجع الاقتصادي في المنطقة خلال الثمانينات والتسعينيات. وإنهاء عقود الكثير من الفلسطينيين مما عرضهم لخطر الإبعاد. رافق ذلك إجراءات ليست آنية التأثير، من ذلك: معاملة الطلبة الفلسطينيين أسوة بالأجانب في منعهم من الالتحاق بالمدارس الحكومية، وسد باب الجامعات أمامهم. وأجبر العديد من العاملين الفلسطينيين على الاستقالة قبل موعد انتهاء عقود عملهم. وأصبح لزاماً على رجال الأعمال من الفلسطينيين التفكير جديا بالهجرة بحثاً عن جواز سفر يعفيهم من القيود المفروضة على تنقلهم وسفرهم وعملهم ووضع حد لحالة المعاناة التي يعيشونها بسبب وضعية اللايقين الناجمة بالأساس عن وضعهم القانوني كلاجئين وأجانب في الدول التي يعيشون فيها. كان الهدف هو "العالم الجديد" طالما أن أياً من الدول العربية لن تمنحهم حق الإقامة الدائمة المضمونة وطالما أن مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 لم يبت به بعد في مفاوضات السلام. ومن الملاحظ أنه لم يُسمح سوى لأعداد قليلة من الفلسطينيين بالعودة إلى

هذه المناطق في إطار جمع شمل العائلات الذي تعتبر إسرائيل فيه هي الطرف المقرر بالأساس.

واختارت أعداداً ليست قليلة من الطبقات الثرية والمتوسطة من الفلسطينيين، الهجرة إلى كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والمملكة المتحدة وبيليز[69] وأية دول أخرى تبدي الاستعداد لقبولهم واستيعابهم. وبدت الهجرة إلى كندا وخاصة إلى مقاطعة كيوبيك فكرة جذابة لدى قطاع واسع من هؤلاء الفلسطينيين، بسبب السياسة الليبرالية والإنسانية لأنظمة الهجرة السارية هناك. وكانت الحكومة الكندية قد سمحت بدخول أعداد من فلسطينيي لبنان كلاجئين منذ بداية الثمانينيات نتيجة الحرب الأهلية المشتعلة في لبنان آنذاك. كما سمحت لاحقا بدخول أعداد أخرى من الفلسطينيين من منطقة الخليج خلال أزمة احتلال الكويت، ومنح معظم هؤلاء تأشيرات دخول كمستثمرين في إطار نظام خاص يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى كندا.

وأظهرت دراستنا الميدانية بأن المهاجرين الفلسطينيين في مدينتي مونتريال وتورونتو مؤخراً يواجهون مصاعب معيشية واقتصادية غير قليلة. واضطر بعضهم إلى إنفاق ثرواتهم القليلة التي جاؤوا بها، كما اضطر بعضهم إلى التحول من رجال أعمال ناجحين إلى أناس يعتمدون أساساً على مساعدات الضمان الحكومي (from businessmen to welfaremen). ومن بين الأسباب التي دعت إلى هذا التحول هناك الجهل بالسوق الكندية وبأساليب التعامل في البيئة الجديدة وحالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الكندي عموماً منذ سنوات وفي مقاطعة كيوبيك خاصة. ومن بين الأسباب الأخرى نجد اضطرار الكثيرين إلى المغادرة على نحو فجائي مع اندلاع الأزمة الناجمة عن احتلال الكويت، دون أن يتاح لهم الوقت الكافي لجمع المعلومات والإعداد للهجرة إلى المجتمع الجديد.

لقد أتاحت كندا مع ذلك لهؤلاء جواً من الأمان الشخصي، ونهاية لحالة القلق المتواصلة الناجمة عن هشاشة وضعهم القانوني، كما أتاحت لهم التمتع بكامل حقوق المواطنة وغيرها من الحقوق الديمقراطية الأساسية التي يفتقدونها وذلك حتى قبل حصولهم على الجنسية الكندية. إنها البلد التي أصبح في مقدور أبناء المهاجرين من الفلسطينيين فيها الانخراط في المدارس ودخول الجامعات، مع ذلك فقد بقيت بلدا لا يعرف عنه الكثير لإدارة أنشطتهم التجارية والاقتصادية.

[69] – بيليز دولة صغيرة في أمريكا الوسطى استقلت في بداية التسعينيات وقد بحثت عن مستثمرين هناك مقابل إعطاء الجنسية.

لقد عبّر بعض الفلسطينيين في مدينة مونتريال عن أنهم قبل اتخاذ قرارهم بالهجرة إلى كندا، بحثوا في داخل المنطقة العربية عن بلد يهيئ لهم الأمان وفرص الاستثمار الاقتصادي ليستقروا به. وقد أبدى كثير من الفلسطينيين ذوي الأصول الغزاوية (حاملي وثائق سفر مصرية) عن تمنيهم لو أنهم تمكنوا من الاستقرار في مصر، ولكنهم عرفوا أن أبواب هذه البلد ليست مفتوحة لهم.

ونستخلص مما تقدم أن القانون العام للهجرة وانتقال السكان من بلد لآخر يظل محكوماً بعوامل الدفع وعوامل الطرد الاقتصادية في جوهرها. ولكن في حالة الفلسطينيين في منطقة الخليج فإن دوافعهم على الهجرة تذهب إلى ما هو أبعد من الدوافع الاقتصادية المحضة. وتظهر النتائج التي توصلت إليها الأبحاث المشار إليها سابقاً أن النجاحات الاقتصادية للفلسطينيين خارج وطنهم ليست كافية وحدها لفهم أسباب انتقالهم من بلد لآخر. إن أوضاعهم القانونية ربما كانت هي العامل الأكثر حسماً هنا في تحديد شكل هجرتهم واتجاهها كما تظهر ذلك بجلاء دراسة الجاليات الفلسطينية في منطقة الخليج.

إذاً تطرح الإشكاليات الاقتصاديات الفلسطينية في الإمارات ومكان استثمارات رؤوس الأموال وطبيعتها خارج المنطقة موضوعا أساسيا وجوهريا في علم الاجتماع الاقتصادي حول تموضعية (embeddeness) الفعل الاقتصادي في البنى الاجتماعية للفاعلين الاقتصاديين. ولكي نفهم ذلك سوف نلجأ لدراسة أشكال الريادية الفلسطينية في بعض سياقات المجتمعات المستقبلية، وفي الوطن الأم أيضاً. وما نود أن نسأله بالتحديد هو كيف يتكيف المهاجر أو المستثمر المهاجر مع السياق المجتمعي الذي يعيش فيه: هل باندماجه فيه مستخدما، كما سنرى، ريادية فردية، أم بالاستفادة من جاليته هناك مستخدما ريادية إثنية؟ كما يهمنا أن نطرح سؤالا يتعلق بتأثير أصول بعض رؤوس الأموال الفلسطينية (في الخليج) على طبيعة اختيار قطاع الاستثمار في البلاد غير الريعية (كندا على سبيل المثال). هذا ما سنتناوله في الفقرة القادمة.

4-3. ما بين الخليج وأمريكا: أشكال الريادية الفلسطينية

ما نقصده بالريادية (entrepreneurship) المتعلقة بالسلوك الاقتصادي لرجل الأعمال، هو العوامل المتعلقة بالتجربة الاقتصادية التي يقتنيها رجل الأعمال، وليس 'العقلية الاقتصادية'. وتحت هذا المصطلح يؤخذ بعين الاعتبار أشكال تعبئة رؤوس الأموال للنشاط الاقتصادي وطبيعة الشبكات الموظفة لصالح هذا النشاط، إن كانت شبكات عائلية، إثنيه، صداقية أو

وطنية أو عابرة للدول. وفيما يتعلق برجال الأعمال الفلسطينيين، سوف نميز بين نوعين من الريادية: الريادية الإثنية والريادية الفردية.

4–3–ا. الريادية الإثنية

يقصد بالريادية الإثنية، الريادية التي توظف الشبكات العائلية أو الإثنية لمصلحة خلق النشاط الاقتصادي وتطويره. وهي الريادية التي ازدهرت في القارة الأمريكية بحسب ما بينته كثير من الأدبيات المتعلقة بالاقتصاديات الإثنية (ethnic business) والتي أبرزت قصص نجاح مربوطة بالاستفادة من الشبكات الإثنية لصالح خلق نشاط اقتصادي حر، كما هو الحال في كثير من الجاليات المهاجرة الآسيوية. (Portes, 1995: Introduction) واعتبارا من بحثنا الميداني حول رجال الأعمال الفلسطينيين في الإمارات وكندا والولايات المتحدة، فإن الدور الذي تلعبه شبكات الجالية أو الشبكات العائلية محدود (كما وضحناه في الفقرة السابقة). وعندما يكون لهذا الدور تأثير، فهو لا ينتج بالضرورة قصة نجاح، وذلك بسبب طبيعة السياق الاقتصادي لبلد المهاجر أو ذلك الذي انتقل إليه، أو نقل رؤوس أمواله. ولتوضيح ذلك سوف ندرس كيف تتلوّن طبيعة أهمية هذه الريادية الإثنية من سياق لآخر. وتتعلق الريادية الإثنية بوجهٍ أساسي بالطريقة التي يقوم بها رجل الأعمال بالاستفادة (أو الضرر) من الرأسمال الاجتماعي (social capital) الذي تقدمه له الجالية، والتي تؤدي إلى نجاح (أو عدم نجاح) أعماله. والمقصود هنا في الرأسمال الاجتماعي الذي يرتكز عليه الفاعل الاجتماعي الذي يتضمن المعلومات التي تقدمها الجالية، أو المساعدة المالية لبدء ولتطوير أعماله. وهذا يجعلنا في بعض الأحيان نقف موقفاً نقدياً مما يذكره لنا رجال الأعمال، من أنهم عصاميين و بنوا أنفسهم بجهودهم. وعندما يقولون ذلك نفهم بالمعنى أنهم لم يرثوا عن والديهم المنشأة الاقتصادية أو الرأسمال الذي بنوا عليه أموالهم (حنفي، 1997). ولكن لا نفهم العصامية بمعنى عدم الاستعانة بمصادر نادرة تؤمنها العائلة/أهل القرية/ الجالية. فمن هذه المصادر النادرة : استضافة المهاجر في الفترة الأولى التي يحضر فيها، أو تقديم معلومات ورأسمال حتى وإن كان في غاية الصغر، ولكنه غالباً ما يكون مثل هذه المصادر ذا أهمية كبيرة في بداية استقرار المهاجر. وهنا لابد أن نؤكد ما ذكرناه في الفقرة السابقة من أن الطبيعة 'القروية' لأهل الضفة الغربية وغزة قد ساعدت على الترابط والتعاضد. ولابد من ذكر أن الريادية الإثنية تزيد وتنقص بحسب الظروف التي تحيط بها وخاصة الظروف السياسية.

ففي الظروف الصعبة التي يفرضها الاحتلال، وصعوبة التنقل بسبب الفيزا، يتحول رجل الأعمال – الفرد (individuel-entrepreneur) إلى رجل أعمال–عائلة (family-entrepreneur)

فيعمل كوحدة مع أخوته أو أقاربه، متحدياً بذلك هذه العوائق. ويكون لهذا التحول ميزاته الإيجابية حكماً في هذه الظروف، ولكن ليس من دون تأثيرات جانبية قد تكون سلبية على المدى البعيد. لتوضيح ذلك نأخذ هذا المثل: عائلة ن. قد هاجرت من رام الله إلى الولايات المتحدة في بداية الستينيات. وهي مؤلفة من ثلاثة أخوة وثلاث أخوات. وتعمل هذه العائلة كوحدة اقتصادية، ولكن من دون أن تضم الأخوات وذلك ’بحجة‘ "أنهن متزوجات" كما ذكر ذلك أحد الأخوة، الذي أجرينا اللقاء معه . وتملك هذه العائلة في شيكاغو وضواحيها أربع بقاليات (أو سوبر وميني ماركت). وقد اكتفت بذلك حتى عام 1992، إذ شجعت عملية السلام س.ن. الأخ الأكبر على زيارة أقاربه في الضفة الغربية، وذلك لأن الوضع يستثمر هناك، ولا بد أن تكون له وطأة قدم في بلد أجداده. ولكنْ هناك مشكلة تتعلق بإقامته، فكونه يحمل جواز سفر أمريكي وقد غاب عن بلده فترةً طويلة، فقد سحبت السلطات الإسرائيلية منه "كرت" هويته التي تخوله بأن يكون مقيماً إقامة دائمة في الضفة، وقد قام هو وأخواه الاثنان بتقديم طلب للم الشمل. هذا ولم تُحل المشكلة أمامهم حتى الآن. ورغم ذلك فقد اشترى محل حلويات كبيراً ومصنعاً للحلويات. وهكذا بدأ يتناوب على تلك المحال الأخوة الثلاثة، إذ يحق لهم بفيزهم السياحية البقاء ثلاثة أشهر فقط وبعدها عليهم بالمغادرة. وغالباً ما يغادرون عن طريق عمان فإما يبقون فيها عدة الأيام، أو يعودون إلى أمريكا للمناوبة أيضاً هناك على المحلات. وهكذا قرروا الاستثمار في عمان حتى يصبح هناك ’مبرر‘ اقتصادي لإقامتهم هناك، إذ شاركوا ابن عم لهم هناك في مصنع للألبسة الجاهزة عن طريق رأس المال، وتقديم خبرتهم بتسويق المنتج إلى الولايات المتحدة. ولكن لم يعد هذا الوضع محتملاً، إذ نراهم موزعين ومشتتين عن عائلاتهم وخاصة أنه بدأ يتلاشى الأمل في حل سريع لمشكلة اللاجئين. ففي عام 1998 قرر الثلاثة أن يتخلوا عن إدارة مصنع الحلويات، ويكتفوا بالمشاركة برأسمال، وقرروا العودة إلى الولايات المتحدة للبقاء هناك. ورغم ذلك فقد بنوا بناية في رام الله للإيجار، كما حافظوا على بعض الاستثمارات المالية في بعض الشركات المساهمة الموجودة في فلسطين.

ومن خلال عدة مقابلات أجريناها مع رجال أعمال آخرين، والذين نرى أنهم عبارة عن رجال أعمال–عائلة وليس فرد. نجد أن مسار هذه العائلة يكاد يكون متكرراً بوجه أو بآخر.

لننتقل الآن إلى دراسة الريادية الإثنية في بلد نقل إليه الفلسطينيون الخليجيون كثيراً من أموالهم أو أقاموا فيه وهو كندا. وسوف نرى كيف أن هذه الريادية تختلف كثيراً عن تلك التي سبق وتحدثنا عنها في الإمارات، فنتائجها لم تكن إيجابية غالباً. هنا يمكن تناول استراتيجيتين رياديتين تتعلقان بقطاعي التجارة والاستثمارات العقارية.

فالاستراتيجية الأولى تعتمد على التعاون بين أكثر من شريك في موقعين جغرافيين مختلفين للقيام بعمليتي التصدير والاستيراد، والاعتماد على الزبائنية الإثنية. ولكن لم يستطع العرب في كندا بوجه عام والفلسطيني بوجه خاص، أن يرسموا لأنفسهم مكاناً ضمن التقسيم العالمي للعمل. فهم لم يسيطروا على بؤرة تركزية اقتصادية economic niche) بحيث تنتقل الخبرات والمهارات والمعرفة ضمن الجالية. وهم لم يطوروا لا تكنولوجيا متقدمة ولا حتى منتجات ذات علاقة جيدة بين السعر والنوعية، تكون صالحة للتجارة في كندا. في حين استطاع الهنود والصينيون أن يخلقوا لأنفسهم بؤرة تركزية اقتصادية تجد مكانها في النسيج الاقتصادي العام الكندي. وأما الفلسطينيون الذين يعملون في مجال التجارة العامة أو تجارة المفرق فقد أصيبوا بخيبات أمل كبيرة بسبب المنافسة الحادة. وعدم وجود حي عربي بكل معنى الكلمة في مدن وجودهم كمونتريال وتورنتو قد أضعف حجم الزبائن من الجالية. وما يقال عن قطاع التجارة يمكن أن يطبق على قطاع الخدمات. وعلى سبيل المثال فإن كثيراً من المطاعم العربية والفلسطينية تعيش حالة صعبة. ولعل ما نجح منها هي سلسلة من المطاعم التي تنطوي تحت اسم فلافل، ويظهر أن سبب النجاح هو في كون هذه السلسلة قد جمعت بين الخصوصية المشرقية وبين الذوق العام الكندي الذي يبحث غالباً عن وجبة سريعة على طريقة الهامبرغر.

أما *الاستراتيجية الريادية الثانية* فتتمثل في *الاعتماد على رؤوس أموال عائلية* مجمعة من الأقارب المبعثرين، ويكون الاستثمار فيها في قطاع العقار. وقد ساهم الفلسطينيون في هذا الاستثمار في نهاية الثمانينيات بعد قدومهم من الخليج ومن ثم أصيبوا بخسائر فادحة. وذلك لسببين: الأول بنيوي وظرفي إذ أن السوق العقارية قد أصيبت بأزمة حادة، وهذه الأزمة أصابت خصيصاً مونتريال وكاليفورنيا، والثاني يتعلق بالفلسطينيين، فكونهم حديثي العهد في هذه البلد لم تكن لديهم المعرفة الكافية بالسوق. نستنتج من كل ما سبق أن الريادية الإثنية ليست فقط متموضعة (embedded) في شبكات إثنية أو عائلية أو غيرها، وإنما في السياق الاقتصادي للبلد المستقبل. ولعل أصل رؤوس الأموال المرتبطة بطبيعة الاقتصاد الريعي الخليجي قد لعب دوراً في تحويلها إلى اقتصاد غير إنتاجي في كندا والولايات المتحدة.

وباختصار فإن مجموعة الفشل التي أصابت كثيراً من رجال الأعمال الفلسطينيين في كندا، قد شجعتهم على التحول إلى أنشطة اقتصادية متسمة بريادية فردية وهذا ما سوف نراه في الفقرة التالية.

4–3–ب. الريادية الفردية

تعرّف الريادة الفردية أنها الاستراتيجية التي لم تستفد بصورة أساسية من الرأسمال الاجتماعي الإثني، ولكن بوجه آخر استفادت من رؤوس الأموال المتواجدة في السوق. لقد سنح لنا التحليل الشبكي لبيئة رجال الأعمال الفلسطينيين بالتعرف على شبكات تتجاوز الجالية. ولعله من المفيد هنا أن نذكر أن بعض رجال الأعمال الذين قابلناهم في أمريكا وأوروبا قد أشاروا إلى أنهم حاولوا منذ أن قدموا إلى هذه البلاد الابتعاد عن الجالية لاعتبارهم أن البعض يكون "مصدراً لوجع الرأس". وأعتقد أن الخوف من أن يكونوا مرئيين هو ما يكمن وراء ذلك الشعور ، وربما دوافعهم في ذلك هو الخوف من التمييز العنصري الذي يمارس ضدهم. وعلى أي حال فلا يمكن أن تعتبر العائلة أو الجالية باعتبارها رأسمال اجتماعي، هي دائماً ذات قيمة إيجابية بما يتعلق بنشوء الاقتصاديات المهاجرة وتطورها. وتعتبر دراسة كليفورد جيرتز حول ظهور المنشآت التجارية في بيلي في إندونيسيا مثالاً نموذجياً على الآثار الجانبية التي تنتج من التضامن الجالياتي. فقد بينت دراسته كيف أن بعض رجال الأعمال الرياديين قد عانوا من العدد الكبير لطالبي العمل من أعضاء الجالية، وكذلك من الديون التي تراكمت عليهم. وكيف أن ذلك حول المنشآت التجارية إلى فندق لإعانة الجالية (welfare Hotel) (Geertz, 1963) . ويذكر لنا أحد الصناعيين الفلسطينيين في شيكاغو كيف أنه عانى كثيراً من أقاربه الذين لا يعملون بجدية، مما أدى به أخيراً إلى اتباع سياسة عدم إحضار الفلسطينيين إلى مصنعه.

هنا سنكتفي بدراسة رجال الأعمال في السياق الكندي. ويمكن التعرف على استراتيجيتين فرديتين استخدمهما هؤلاء: الأولى تتعلق بمشاركة خبرات محلية من المجتمع المستقبل، والثانية في الاعتماد على التعليم العالي.

فيما يتعلق *بالشراكة*، نرى في كندا عاملاً أساسياً وفي غاية الأهمية، وهو استراتيجية تختلف عن استراتيجيات أخرى سابقة، وهي تعتمد على العائلة أو الجالية، كما هو الحال مثلاً في الولايات المتحدة التي وصلها كثير من المهاجرين الفلسطينيين في الضفة الغربية، فقد اعتمد بعضهم على بعض في فتح محلات سوبر ماركت وميني ماركت. ولقد شعر رجال الأعمال في كندا وخاصة الصناعيين منهم بأهمية هذه الشراكة، من أجل استيعاب تكنولوجيات ومعرفة ومهارة جديدة من الكنديين الأصليين. وكذلك توسيع شبكاتهم لتمتد خارج نطاق الجالية. ومن خلال بحثنا الميداني فإن من بين خمسة صناعيين قدموا إلى كندا من الخليج، هناك أربعة منهم يشاركون كنديين غير عرب: الأول في مصنع لتجهيز وتجفيف الخشب من أجل صناعة المباني، الثاني في التكنولوجيا البيولوجية وصناعة البيوت الزراعية وأنظمة الري، الثالث في مجال الصناعات الغذائية (أسماك وحيوانات بحرية)، والأخير في مجال البرمجيات والكمبيوتر.

فإذا كان رجال الأعمال الفلسطينيون الأربعة قد جلبوا معهم رأسمال للشراكة فإن الثالث فقط كان قد أحضر معه خبرة تقنية ومعرفة علمية، في حين قدم الأخير لشراكته خبرته وعلاقاته مع المنطقة العربية. وتتوافق نتائج بحثنا الميداني مع أبحاث أخرى قدمت في كندا. فدراسة فايز صياغ (Suyyagh, 1995) عن مسارات جالية الأعمال العربية في تورونتو قد أظهرت التطور من الوظيفة إلى العمل الحر، وأن هذا الانتقال قد استفاد من إمكانيات آخرين ينتمون للطبقة نفسها (class resource) أكثر من إمكانيات الجالية (community resource). وتتفاوت أهمية استخدام الإمكانيات الأخيرة بحسب المهنة: فالاستفادة من الجالية تزداد لدى أصحاب المطاعم، وتقل لدى الصناعيين والمعماريين. وليس من نافلة القول التأكيد على أن الريادة الفردية لا تعني انقطاع رجال الأعمال عن جاليتهم، أو عن مجتمع الأصل (فلسطين). فدراستنا عن حجم استثماراتهم في فلسطين أظهرت أهمية استثماراتهم، ولو أنها أقل من حجم استثمار أولئك ذوي الريادة الإثنية. ولكنها تختلف في طبيعة الاستثمارات. فقد ساهم كلٌ من الخبرة الصناعية والارتباط بشبكات أعمال خارج الجالية العربية بنقل خبرات مهمة إلى الأراضي الفلسطينية.

أما *الاستراتيجية الثانية* فهي الحصول على *شهادات جامعية عالية* تُسهل على أصحابها الدخول إلى سوق العمالة. ونعتبر هذه الإستراتيجية فردية وإثنية كونها تختلف عن لجوء الابن للعمل في شركة أبيه، غير عابىءٍ في تعليمه. وبحسب بحثنا الميداني فإن ثلثي عدد رجال الأعمال في الخليج يحملون شهادات جامعية والنصف منهم تقريباً مهندسون. وترتفع هذه النسبة كثيراً لدى أولئك الذين هاجروا من الخليج إلى كندا، والولايات المتحدة وبريطانيا. وتكون الاستراتيجية الفردية أكثر فاعلية عندما يكون مصدر الشهادة هو أحد البلدان الغربية.

ويمكننا أخيرا أن نخاطر علمياً ونقول بأن الريادية الإثنية عند بعض رجال الأعمال الفلسطينيين في كندا تعتبر استمرارية لتلك الاستراتيجيات التي انتشرت في الخليج، في حين شكلت الريادة الفردية في كندا قطيعة مع السياق الاقتصادي الفلسطيني في الخليج، مما يدل على أهمية فهم ذلك من خلال ربط الفعل الاقتصادي بطبيعة البنى الاجتماعية المتعلقة في الوقت نفسه بالجالية وشبكاتها، و أيضاً بالسياق المجتمعي والاقتصادي للبلد المستقبل وشبكاته.

4-4. الخاتمة: الشبكات الاقتصادية والعولمة المبتورة

لقد حاولنا في متن هذا الفصل إظهار أن الضعف النسبي للشبكات عبر القومية لجالية الأعمال الفلسطينية من الإمارات في المناطق العربية وقوتها في مناطق أخرى، ليس بعيدا عن منطق الاقتصاد السياسي الذي دفعت به حكومات الدول العربية. نشعر ونحن نقرأ الجرائد يوميا ونسمع

الخطابات عن الانفتاح الاقتصادي على الاستثمارات الخارجية، أن الدول الأجنبية، أو غير العربية، هي المعنية بهذا الانفتاح . وأنا أفهم أهمية هذه الاستثمارات لما تنقله معها من خبرات وتقنيات لا يملكها العالم العربي، على الرغم من أنها في بعض الأحيان ليست أكثر من استثمارات خدماتية (سلسلة مطاعم كماكدونالد، وأماكن تسلية) أكثر منه تقنية، بذلك فإن نقل الخبرات فيها محدود جداً. وعلى الرغم من وجود رؤوس أموال عربية مهمة في المنطقة، فإنه لا الخطاب ولا القوانين ولا حتى المراسيم التشريعية، قد شجعت جميعها على الاستفادة من هذه الرساميل داخل المنطقة العربية. ويخفي هذا "الافتتان" بالمستثمر الغربي إعطاء أهمية للشركات الكبرى وخاصة المتعددة الجنسيات منها، على حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي ينظر إليها بازدراء باعتبارها بدائية. وتظهر الدراسات الحديثة أهمية المرونة (flexibility) التي تتسم بها المنشآت الاقتصادية غير الكبيرة. وما نموذج وادي السيلكون وثيرد ايطاليا (Third Italy) في كاليفورنيا إلا دليل كبير على ذلك.

وقد أدى نموذج الافتتان المهيمن هذا إلى إهمال الاستفادة من وجود رؤوس أموال وخبرات عربية والتي تتسم بإخلاصها للمنطقة. وأستخدم هنا كلمة "إخلاص" ليس بالمعنى الأخلاقي وإنما بمعنى أنها تستطيع التكييف والتلاؤم مع مجتمعات معقدة (على الأقل على المستوى السياسي) مثل المجتمعات العربية.

فبحثنا في جالية الأعمال الفلسطينية في الإمارات أظهر بوضوح ضعف استثمار هذه الجالية وخبراتها ورؤوس أموالها في البلاد التي عاشت فيها فترات تقل قليلا عن نصف قرن في بعض الأحيان. وفي حين اتجهت حكومات هذه الدول إلى البحث عن الشركات الكبيرة وهذا ما أظهره بوضوح تحليلنا لتوزع الشركات في جبل علي بحسب الجنسيات.

وإذا أظهرت الديناميات الاقتصادية لإمارة كبرى، أهمية بالغة في الوقت الحاضر إذ يعتبر ميناء الشيخ راشد ومدينتها الصناعية من أهم المرافئ في المنطقة العربية والآسيوية، فإن نموذج العولمة من دون أقلمة، كما وضحنا ذلك سابقا (والذي يمكن أن أسميه بالعولمة المبتورة) ما يضع بقوة علامات استفهام عن درجة استمرارية هذه الديناميات. فقوة إمارة دبي تأتي من موقعها الجغرافي في منطقة عربية ما زالت الأنظمة والاقتصاديات فيها مغلقة إلى حد كبيرة. فقوتها النسبية مستمدة من طبيعة هذه المنطقة وأي فقدان للتعاون على المستوى العربي لا بد أن يطرح تساؤلات عن مدى فاعلية هذه العولمة. إن الوضع المتمايز والوحيد لدبي لا يبدو أنه سيستمر في الظروف الإيجابية نفسها. ففي السنتين المقبلتين سوف يُفتتح ميناءان في منطقة الخليج: ميناء

ريسات[70] (في إمارة عمان) وميناء عدن[71] الذي يتمتع بموقعه المتميز بالنسبة للقارة الأفريقية والذي يمكن أن يؤثر جدياً على ميناء دبي (Weston, 1999: 36).

في أجواء العولمة المبتورة، يطرح السؤال بقوة حول مستقبل الجالية الفلسطينية في دول الخليج بوجه عام. فالخليج لم يشكل للمهاجر العربي ما كانت تشكله أمريكا لمهاجريها في بداية هذا القرن، كما ذكرتنا به بقوة بسمة قضماني (Kadmani, 1998). فهل سيتأبد تاريخ المنطقة العربية؟ وهل سيكون مصير الجاليات العربية في الخليج مثل اليونانيين–المصريين والطليان–المصريين والفرنسيين–المصريين في مصر والذين رحلوا، إراديا أو قسرا، من هذا البلد، تاركين وراءهم فراغاً بنيوياً، اعتبارا من نهاية الثلاثينيات وذلك بسبب غموض وضعهم القانوني؟

---

[70]– والتي تملك شركة Sea Land and Maersk حوالي 30% من الأسهم وهي من أكبر شركات النقل والتي يمكن أن تحول نقلها من دبي إلى هذا ميناء.

[71]– والتي تملك شركة ميناء سنغافورة 30% من الأسهم.

الفصل الخامس

اقتصاديات الجاليات الفلسطينية في أوروبا

غلبة الريادية الفردية

" في هذه البلاد، نحن نموت ببطءٍ، على حين كان مصيرنا في لبنان لو لم نهاجر الموت السريع."

س. م.، لاجئ فلسطيني في الدانمارك

إذا كنا قد أشرنا في الفصل السابق إلى تنوع أشكال الريادية لدى الفلسطينيين في الخليج بين الفردية والإثنية، فإن هذا الفصل سوف يشير إلى ريادية أقرب ما تكون إلى الفردية في دولتين من دول أوروبا: بريطانية وفرنسا، عاكسة بذلك طبيعة البنى الاجتماعية للجالية، وأيضاً طبيعة اقتصاديات المجتمع المستقبل. وعن طريق تناول شريحتين هما: رجال الأعمال،والمهنيون المقيمون في أوروبا، سوف ندرس العلاقة بين أشكال الريادة والشبكات الاجتماعية والاقتصادية لوضع بعض الأفكار حول الهجرة العائدة إن كانت عودتها فيزيائية أو عودة لرؤوس الأموال، ممهدين بذلك للباب الثالث حول العودة.

وتأتي أهمية هذا الموضوع في الوضع الراهن الذي تمر فيه القضية الفلسطينية، من أن مجموعة من الأسئلة تطرح حالياً على العملية السلمية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تتعلق هذه الأسئلة بإمكانية عودة جزء من الشتات إلى الأراضي الفلسطينية، على الرغم من هشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي لهذه الأراضي. ولعل هذه الأسئلة ليست بالبسيطة فهي تتجاوز ثنائية البقاء في المجتمع المستقبل أو العودة النهائية إلى الوطن، وتتناول إمكانية البقاء بين عالمين.

وتعتبر إشكالية العودة للجاليات الفلسطينية في أوروبا مختلفة عما هي عليه لدى الفلسطينيين في بلاد اللجوء. فلقد حضرت هذه الجاليات لأسباب عدة، أهمها سياسية ومنها اقتصادية. فإضافة إلى قدوم الفلسطينيين أفراداً كلاجئين سياسيين، هناك مصدران رئيسيان للهجرة: الأول يتعلق بالنزوح على إثر حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات، والمصدر الثاني يعود إلى الطلاب الذين استقروا بعد انتهاء فترة دراستهم في أوروبا. وعلى العكس من اللاجئين السياسيين، يتسم

المهاجرون الفلسطينيون من الفئتين السابقين بأن جزءاً منهم يملك رأسمال كان قد جُمع في العهد الذهبي للخليج، كما أن أغلبهم متعلمين ومتخرجين من جامعات أوروبية.

ترتكز هذه الورقة على بحثين ميدانيين: الأول قمت به في إنكلترا عام 1997، وقد اعتمد على مقابلات مع 25 رجل أعمال فلسطيني، في حين أجريت البحث الثاني في فرنسا عامَ 1998، إذ قابلت 32 متخرجاً من الجامعة الفرنسية وهم يعملون في نشاطات اقتصادية مختلفة.

تناقش هذه الورقة طبيعة العلاقات بين الجاليات الفلسطينية في أوروبا والأراضي الفلسطينية، وسوف أركز على رجال الأعمال والمهنيين المقيمين في باريس وفي لندن. هذا وقد جرى اختيار هاتين العاصمتين، لأسباب عديدة منها معرفتي بفرنسا وهذا مما سهل متابعة المسارات الفردية لعدد من المهنيين، أما لندن فهي المدينة التي ضمت عدداً كبيراً من الفلسطينيين منذ أمد بعيد يرجع إلى ما قبل نكبة 1948 إذ كانت بريطانيا آنذاك تحتل فلسطين. إضافة إلى ذلك فإن كلا هاتين الدولتين تضم عدداً مهماً من الطلاب الفلسطينيين.

1-5. لمحة عامة عن الجالية الفلسطينية في أوروبا[72]

بشكل عام لا نستطيع المقارنة بين موجات الرحيل الفلسطيني بمجموعات كبيرة، كما حصل أثناء حرب 1947-1948 والتي هجّرت سكان مدن كاملة إلى الدول المجاورة، بما حصل من تدفقات فردية باتجاه أوروبا. وتعتبر هذه الجاليات حديثة العهد، باستثناء بريطانيا إذ ترجع بذور هذه الجالية كما ذكرنا إلى الأربعينيات وخاصة بعد قيام الدولة الإسرائيلية.

وتتكون هذه الجاليات (وخاصة في بريطانيا، فرنسا، ألمانيا[73]، أسبانيا وإيطاليا) من طلاب قرروا البقاء بعد نهاية دراساتهم، إضافة إلى ذلك فإن هناك تدفقات مهمة وهي حديثة ترجع إلى بداية

---

[72] – هذه اللمحة لها وظيفة تمهيدية لما سوف يليها ومن ثمّ فهي صحفية انطباعية أكثر منها علمية. أدعو القارئ إلى قراءة أدبيات مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا: التحدي للتكييف والهوية، الذي انعقد في كلية سان-انتوني التابعة لجامعة اكسفورد في مايو 2000. انظر في هذا الصدد إلى الأدبيات في الكتاب الذي سوف يحرره عباس شبلاق، منظم هذا المؤتمر.

[73] – بحسب تقديرات السفارة الفلسطينية في ألمانيا فهناك 80,000 فلسطيني هناك، في حين تقدر بعض مصادر الجالية العدد ب30,000. هذا ما كتبه له الباحث رالف غضبان مشيراً إلى أشكال الحصول على أرقام في هذا المجال، ومقدراً العدد ب 50,000. (2000)

الثمانينيات وخاصة اعتباراً من عام 1982، إذ هاجر آلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى الدول الاسكندنافية، قادمين بوجه أساسي من لبنان التي أنهكها آن ذاك الاحتلال الإسرائيلي ومجزرة صبرا وشاتيلا، ولم تكن بين هؤلاء اللاجئين أية كفاءات علمية أو مهنية إلا مجموعة قليلة منهم. وبسبب ضعف هذه الكفاءات ومشاكل اللغة، فقد أجبروا على القيام بأعمال ثانوية وكان اندماجهم في سوق العمالة محدوداً جداً. وكما ذكر بعض الذين قابلناهم، فإن أكثر من ثلاثة أرباع الجالية تعيش على المعونات الحكومية (welfare) وذلك بعد مرور حوالي عشرين عاماً على إقامتهم في الدانمارك، السويد والنرويج. كل ذلك قد أفقد هؤلاء المهاجرين الأمل وجعل حياتهم شكلاً من أشكال التقاعد المبكر. وكما يقول أحد اللاجئين المقيمين في الدانمارك : " في هذه البلاد، نحن نموت ببطءٍ، في حين كان مصيرنا في لبنان لو لم نهاجر الموت السريع."[74]

بالإضافة إلى الحرب اللبنانية، كانت الانتفاضة حدثاً آخر أجبرت السلطات الألمانية بوجه خاص على قبول اللاجئين الفلسطينيين، فنجد في برلين جالية مهمة قادمة من غزة. في حين أن هجرة الفلسطينيين إلى الدول الاسكندنافية قد شملت أرباب أسر هم في متوسط أعمارهم نسبياً (في عقدهم الرابع أو أكثر)، فإن أمثالهم في ألمانيا تميزوا بفتوتهم وصغر أعمارهم. هذا وقد أصبح هؤلاء المهاجرون في ألمانيا عمالاً وقد حصل بعضهم على بعض الشهادات الجامعية والمهنية وهذا ما مكنهم ليصبحوا عمالاً ذوي كفاءة ومهنيين متميزين.

لقد لعبت حرب الخليج "الأولى والثانية" دوراً حاسماً في دفع بعض الفلسطينيين للهجرة إلى فرنسا وبريطانيا. وبما أن جامعات هذه الدول قد احتضنت الجيل الثاني من فلسطينيي الخليج، فقد سهل ذلك على آبائهم المجيء والإقامة مع أولادهم. وهكذا فقد استقبلت بريطانيا دفعة مهمة من الفلسطينيين بعد الحرب الخليجية الثانية. ويتميز هؤلاء بوضعهم المالي الجيد نسبياً، وبامتهانهم أعمالاً حرة.

ويقدر الباحث الفلسطيني عباس شبلاق العدد الحالي للجاليات الفلسطينية في بلاد المجموعة الأوربية ب 150,000، مستنداً إلى معطيات مختلفة منها مسحٌ قامت به فافو (FAFO) والتي قدرت أن واحداً من كل 10 فلسطينيين في لبنان عنده قريب من الدرجة الأولى في أوروبا (Shiblak, 2000).

[74] -مقابلة مع س.ل. في صيف 1998.

2-5 أشكال الريادية: هيمنة الريادة الفردية

تعالج هذه الفقرة طبيعة العلاقات بين الفلسطينيين في الشتات والوطن الأم أي الأراضي الفلسطينية. وقد تناولت عدة دراسات هذه العلاقة من زاوية الوضع السياسي والاقتصادي للوطن، وهكذا فإذا كانت الشروط سلبية فإن العودة و إمكانيات استثمار المهاجرين تتضاءل. وعلى خلاف ذلك، اقترح التركيز على عاملين آخرين يؤثران في العلاقة مع الوطن: الأول هو طبيعة العلاقة مع الدول المضيفة والثاني هو البنية الاجتماعية للجالية الفلسطينية من الشتات، إذ كما أشار جرانوفيتر (Granovetter) فإن هذه التبادلات الاقتصادية لا تخضع فقط للعوامل الاقتصادية البحتة وإنما هي متموضع (embedded) في البنية الاجتماعية للفاعلين الاقتصاديين. إذاً فلن نكتفي في توصيف النشاطات الاقتصادية للجالية في فرنسا وبريطانيا ومقارنة هذه النشاطات بالنشاطات المحتملة في الوطن، وإنما سوف نتعامل مع مجموعة أكثر تعقيداً في العوامل التي تلعب دوراً في السلوك الاقتصادي، والذي سوف أسميه أشكال الريادية وسنأخذ بعين الاعتبار : أشكال تعبئة رؤوس الأموال للبدء بالنشاط الاقتصادي أو لاستمراره، نوع العمالة المستخدمة ودرجة قرابتها من صاحب العمل، أو بوجه عام البنية الاجتماعية لفضاء المؤسسة الاقتصادية، الخ.

فيما يتعلق ببريطانيا وبحسب بحثنا الميداني[75] هناك، نجد مجموعة مهمة من رجال الأعمال، فإن ربعهم تقريباً يعمل في قطاع الخدمات (عقارات، مخابز،....) وقد حضر أغلبهم في الآونة الأخيرة بعد حرب الخليج الثانية. وهناك ربع آخر يعمل في قطاعي التجارة والصناعة، إذ نجد شريحة مختلفة عن السابقة، وهي هؤلاء الذين كانوا طلاباً وقد تعلموا في الجامعات البريطانية واستفادوا من الخبرات العملية والتكنولوجية ليؤسسوا مؤسسات صناعية وتسويقية، في مجالات تتعلق بالإلكترونات وغيرها من الأدوات. في حين نجد الخمس من رجال الأعمال يعملون في مجال القطاع المالي، حيث تنتشر البنوك في كل حدب وصوب من مدينة لندن. ولعل في اهتمام الفلسطينيين في هذا القطاع ما يدل على اندماج فئة منهم في الاقتصاديات المحلية للمجتمع المستقبل. ويمكن أخيراً إضافة نسبة الخمس إلى رجال أعمال يعملون في قطاع السياحة.

لقد نشأت معظم هذه الشركات بجهود فردية ومن دون مساعدة مادية تذكر من الجالية في البداية. وحتى بعد ذلك فإن تبعثر الجالية في أصقاع المدينة وضواحيها كافة، وعدم وجود أحياء

---

[75] – النسب التقديرية المذكورة في هذه الفقرة هي مستقاة من أبحاثنا الميدانية، إلا إذا أشرنا إلى العكس من ذلك. لمزيد من التفاصيل حول هذه الأبحاث، يمكن للقارئ العودة إلى المقدمة (فقرة المنهجية البحثية).

خاصة للجالية الفلسطينية جعل تأثيرها على النشاط الاقتصادي لرجال الأعمال محدوداً. ومن هنا يمكن القول بأننا أمام ريادية فردية(individualistic entrepreneurship) وليس ريادية إثنية(ethnic entrepreneurship). ولكن ذلك لا يعني الاندماج التام في المجتمع المستقبل، وذلك لأن الفئة العمرية لهؤلاء المهاجرين قريبة مما بعد الخمسين، وهذا قد ساهم في صعوبة الاندماج الاجتماعي بالمجتمع الإنكليزي. وبحسب مقابلاتنا مع بعض الذين ينتمون إلى هذه الشريحة، لم يجد هؤلاء مشكلة اجتماعية أو ثقافية حادة مع نمط الحياة الغربية وإنما كون وجودهم بين عالمين، حيناً في بريطانيا وأحياناً أخرى في دول المشرق، قد أعاق إمكانية تمتين علاقات اجتماعية واستقرارها مع جوار أغلبيته انكلوسكوني.

وإذا أخذنا شريحة أخرى من رجال الأعمال الذين حضروا في البداية كطلاب ثم استقروا نجد أنهم قد سلكوا سلوكاً فردياً وبتعبيرنا نحن فهم رياديون فرديون: لقد لاحظنا أن ثلثيهم يجدون عملاً عن طريق علاقاتهم المهنية وقليلاً منهم فقط من يجده عن طريق الجالية العربية أو الفلسطينية أو الأقارب. وتتسم هذه الشرعية باندماجها في المجتمع المحلي (صداقات مع انكلوسكسونيين، زيجات مختلطة...)، وفي الوقت نفسه لم يؤدِ هذا الاندماج إلى الاغتراب عن بلد الأصل فهناك أقل من النصف من الذين قابلتهم يحتفظون بعلاقات متينة مع الأهل في خارج بريطانيا، وثلث منهم احتفظ بعلاقات نسبياً جيدة. بينما هناك قلة ممن قطع علاقاته وروابطه مع أهله. ولعل من الجدير بالذكر أن نقول أن هذا النموذج في علاقة المهاجر مع المجتمع المستقبل بريطانيا هنا يختلف اختلافاً جذرياً عن النموذج الفرنسي، إذ يتميز هذا النموذج بإنشاء ثنائية، وقطيعة بين الاندماج في المجتمع المستقبل والعلاقة مع الوطن كما سنوضح لاحقاً. أما في الحالة الإنكليزية فقد انتبهنا إلى نجاح رجال الأعمال في التوفيق بين هاتين العلاقتين. وكمؤشر يمكن أن نذكر أن هناك 73% من رجال الأعمال الذين كانوا طلاباً في أوروبا قد حصلوا على عمل بواسطة إعلانات عامة أو عن طريق زملاء المهنة أو الدراسة. بينما هناك أقلية ممن حصل على ذلك عن طريق الأقارب. وتذكرنا هذه النتيجة بدراسة جرانوفيتر (Granovetter) الشهيرة عن العلاقات الضعيفة والقوية، فوفقاً للإحصائيات التي تناولت الباحثين عن العمل في أمريكا في الخمسينيات فقد أشارت دراسة هذا السوسيولوجي على أن الأسرة (حيث توجد العلاقات قوية) ليست مهمة في عملية البحث عن عمل، على العكس من زملاء المهنة (علاقات ضعيفة). ولكن ذلك لا يعني أن رجال الأعمال الفلسطينيين ليسوا على علاقة جيدة بالجالية، فحوالي النصف تقريباً منهم أعضاء في جمعية واحدة على الأقل عربية أو فلسطينية في بريطانيا. وترتفع هذه النسبة إلى الثلثين تقريباً إذا أضفنا على أولئك هؤلاء الذين يلتقون على الأقل مرة واحدة أسبوعياً مع أعضاء جاليتهم.

هذا فيما يتعلق بطبيعة النشاطات الاقتصادية لرجال الأعمال الفلسطينيين في بريطانيا وطبيعة علاقاتهم مع المجتمع المستقبل. والآن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف ينعكس ذلك على طبيعة العلاقة الاستثمارية مع بلد الأصل (الأراضي الفلسطينية) بوجه خاص منذ بدء عملية السلام في 1993، والدول الأخرى بوجه عام. يبلغ عدد هؤلاء الذين يستثمرون خارج إنكلترا نصف عدد الذين قابلناهم، إذ أقاموا ما يقارب الثلاثين مشروعاً. وقلة من هذه المشاريع (الخمس تقريباً) التي أقيمت في الأراضي الفلسطينية. وهذا يتعلق بصورة أساسية بالنشاط التجاري. وتعتبر نسبة هؤلاء الذين يستثمرون في الأراضي الفلسطينية في بريطانيا أقل بكثير من نسبة الذين يتعلقون بزملائهم في البلدان العربية[76] فهم لا تنقصهم الحيلة والإرادة حتى في حال عدم إمكانيتهم الاتصال بالضفة العربية وغزة. ففي هذه الحالة يلجأ هؤلاء وخاصة من هم موجودون في الخليج والأردن إلى الاستثمار في الشركات القابضة (المساهمة). وهكذا فيمكن القول بأن العلاقة الاقتصادية (فيما يتعلق بالاستثمار) بين رجال الأعمال الفلسطينيين في بريطانيا والوطن الأم هي علاقة ضعيفة. ولكن فيما يتعلق باستثماراتهم في المناطق الأخرى، فنجد أن جزءاً مهماً من هذه المشاريع قد استثمر في دول الخليج (إذ قدموا غالباً منها)، في حين توزعت الولايات المتحدة، وكندا وجنوب آسيا الباقي، وجزء من هذه الاستثمارات هي استثمارات مشتركة بين رجال أعمال فلسطينيين مع آخرين أجانب أو عرب (بحدود خمس هذه الاستثمارات). وهذا يعني وجود شبكات غير إثنية، وهذا شكل آخر من أشكال الريادية الفردية.

يختلف الحال في فرنسا عما هو عليه في بريطانيا. فلا نستطيع المقارنة بين نموذج الريادية الفلسطينية في بريطانيا، وتلك التي في فرنسا التي تتضمن عدداً قليلاً من رجال الأعمال (أقل من الخمس) إذ أن معظمهم يعملون ككوادر في القطاع الخاص أو العام. إذاً نجد في فرنسا نموذج الموظفين المهنيين أكثر من نموذج رجال الأعمال. ولكن يمكن التحدث في الحالة الفرنسية عن شكل من أشكال المهنية الفردية(individual profissionality) التي تشبه الريادية الفردية، ولكنها أكثر حدة منها. فهناك عدد محدود جداً فقط من هؤلاء المهنيين الذين وجدوا عملهم أول مرة عن طريق الجالية الفلسطينية أو العربية. ولعل ذلك يرجع إلى ضعف بنية الجالية الفلسطينية في فرنسا إذ لا توجد أية مؤسسة أو جمعية نشيطة يمكن أن تؤسس بنية

[76] -لمزيد من التفاصيل حول نتائج الأبحاث الميدانية المتعلقة باستثمار الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية في وطنهم الأم انظر إلى (حنفي، 1997).

للجالية.[77] بالإضافة إلى هذا النقص في المؤسسات، فهناك ضعف في الشبكات الاجتماعية. وإذا وجدت فهي آنية وتنفعل فقط في حال وجود فاجعة وطنية في الأراضي الفلسطينية (كمجزرة أو انتفاضة.....الخ)

وعلى الرغم من حداثة الهجرة الفلسطينية إلى فرنسا، فيعتبر الفلسطينيون فيها مندمجين (integrated) بصورة ملحوظة في المجتمع وبعضهم منصهر (assimilated) تماماً في هذا المجتمع بحيث لم يعد يحافظ على علاقات تذكر مع فلسطينيي فرنسا أو أولئك الذين في بلدان أخرى. ويمكن أن نعزو هذا الاندماج أو الانصهار ليس فقط لضعف بنيان هذه الجالية ومؤسستها فحسب، وإنما لأن النظام الفرنسي الجاكوباني (Jacobin) المركزي قد فرض على المهاجرين، الانصهار (assimilation) في المجتمع الفرنسي حتى وإن كان الخطاب الرسمي يتكلم فقط عن اندماج (integration).[78] فعلى الرغم من الحجم الكبير للجالية العربية المقيمة في فرنسا (التي تقدر بثلاثة ملايين)، فإن اللغة العربية لا تدرس إلا نادراً في المدارس الحكومية.[79] وبحسب ما استقيناه من بحثنا الميداني هو أن أكثر من نصف الأطفال الذين لا تقل أعمارهم عن 12 عاماً يعرفون التحدث باللغة العربية. على حين تزيد هذه النسبة إلى ثلثيهم في عدم معرفة الكتابة في اللغة العربية. في هذا السياق يتسارع ترهل العلاقات بين أعضاء الجالية الفلسطينية، وكذلك مع الوطن الأم، رغم حداثة الهجرة الفلسطينية. وقد لاحظنا أن أولئك الذين بقوا أكثر من 25 سنة في فرنسا قد انصهروا في بوتقة المجتمع الفرنسي.

---

[77]– هناك بعض الجمعيات مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين (GUPS) أو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، التي تنشط أحياناً على المستوى المحلي. ولكن تتعلق هذه النشاطات بالمجال السياسي أكثر منه في المجال الاجتماعي.

[78] – حول نظام التعامل مع المهاجرين والأقليات الثقافية في فرنسا، انظر إلى الفصل الأول من هذا الكتاب.

[79] – في الحقيقة تدرس اللغة العربية في عدد قليل من المدارس. وفي هذه الحالة يدرس فيها ساعة في الأسبوع، أساتذة موظفون لدى الحكومة التونسية ،والتي تدفع لهم رواتبهم. تتوزع المجموعة التي قابلناها إلى ثلاثة أقسام: الثلث الأول هم المقيمون في فرنسا منذ أقل من 10 سنوات والثلث الثاني بين 10-15 سنة والقسم الأخير لهم أكثر من 15 سنة.

3-5. **الخاتمة**

تمثل الحالة الفلسطينية في فرنسا نموذجا منفردا لا يمكن أن يعمم على وضع الجاليات الفلسطينية في الدول الأوربية، ولكنها إشكالية لكونها تظهر أن الانصهار في المجتمع المستقبل ليس وليد عوامل كلاسيكية كالبعد الجغرافي أو طول فترة الهجرة، وإنما بفعل عوامل أخرى أهمها النموذج الاجتماعي الذي دفعته الدولة المضيفة. فظاهرة الانصهار لدى الفلسطينيين تخص أقلية قليلة موجودة خصيصاً في فرنسا. ويمكن عزو ذلك إلى الصراع العربي الإسرائيلي الذي يحفز الذاكرة الوطنية ويحض الفلسطيني على التمسك بهوية وطن الأصل. هذا وقد لوحظت ظاهرة الانصهار بصورة مكثفة فقط في أمريكا اللاتينية فقد هاجر الفلسطينيون منذ أمد بعيد يعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما سنرى في الملحق (Picard, 1998; Gonzalez, 1992).

يمكن أن نلخص ما سبق بالقول أن العلاقات بين الجاليات الفلسطينية في الدول الأوربية المدروسة والوطن الأم تتميز بمحدوديتها، ويختلف ذلك من بلد إلى آخر. ومن الجدير بالذكر أن روابط الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة هي أمتن مما هي عليه لدى الجاليات في أوربا ويرجع هذا إلى المفارقة الجغرافية. إلا أن أغلب أبناء الجالية في أمريكا هم من أصول ريفية في الضفة الغربية. وبوجه عام فقد نتج من محدودية العلاقة ضعف ظاهرة العودة إلى الوطن.

الفصل السادس: اقتصاديات رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل

اقتصاد عربي في إسرائيل أم اقتصاد إسرائيلي؟

لابد قبل تداول إشكالية اقتصاديات رجال الأعمال في إسرائيل من أن ننوه إلى أننا شملنا فلسطينيي إسرائيل في هذا الكتاب الذي يتناول الشتات، بسبب طبيعة الإشكالية. فنحن نهتم بدراسة العلاقات والشبكات بين كل الفلسطينيين، فيما بينهم وبينهم وبين الضفة الغربية وقطاع غزة التي تتوق أن تكون عليها أرض دولة فلسطين. هذا و قد تناولنا في الفصل السابق بعض الاقتصاديات الفلسطينية في الخارج من زاوية شكل ريادته، فرديا كان أم إثنيا. في هذا الفصل الذي سيتناول اقتصاديات رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل، سوف نهتم بإشكالية مترابطة مع الإشكاليات السابقة ولكن متميزة بسبب سياقها التاريخي ما بعد الكولونيا لي. فبينما تحدثت أدبيات علم الاجتماع الاقتصادي عن الاقتصاديات الإثنية واستقلالها النسبي عن اقتصاديات المجتمع المستقبل، نجد أنفسنا أمام حالة تكاد تكون نقيضة، فهناك شكل من أشكال الاقتصاديات الإثنية والبؤر التركزية الاقتصادية (economic niches). ولكن على الرغم من ذلك تتبع هذه الاقتصاديات بوجه أو بآخر إلى اقتصاديات الأغلبية. بمعنى آخر سوف نطرح في هذا الفصل سؤالا حول مدى استقلالية وتبعية الاقتصاديات الفلسطينية في إسرائيل للاقتصاديات الأغلبية اليهودية الإسرائيلية. وهل يمكن اعتبار الاقتصاد الفلسطيني هناك مجرد حلقة من حلقات الاقتصاد الإسرائيلي. وتعتبر القضية بالغة الأهمية في الوقت الذي يطرح خطاب الكثير من رجال الإعمال الفلسطينيين من إسرائيل موضوعة الاستقلالية، مبررين بذلك موقفهم المؤيد للتطبيع الاقتصادي بين الاقتصاد العربي في إسرائيل والاقتصاديات العربية الأخرى. وأخيراً سوف يطرح هذا الفصل العلاقة بين فلسطينيي الخط الأخضر مع فلسطينيي الكيان الفلسطيني (السلطة الوطنية). وسوف نرى أن القرب الجغرافي لا يكفي لكي تكون هناك علاقات اقتصادية وثيقة.

يعتمد بحثنا الميداني على مجموعة مقابلات جرت في شهر كانون الثاني 1997 مع ستة عشر رجل أعمال فلسطيني موزعين بين الناصرة وحيفا وعكا وأم الفحم. ولا يمكن أن أدعي أن هذه 'العينة' ممثلة لكل هذه الشريحة، ولكن النتائج التي توصل إليها البحث تعطي مؤشرات عن الاتجاهات الاقتصادية للنخبة الاقتصادية الفلسطينية في إسرائيل.

إن الأبحاث الميدانية التي أجريتها حول رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات لم تسعفني كثيراً في تسهيل مهمتي المتعلقة بزملائهم في إسرائيل. فلقد كان لهذا البحث الميداني متاعبه الكثيرة.

كالمعتاد كنت أقدم البحث على أنه دراسة حول طبيعة اقتصاديات الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وغزة، وحول علاقاتهم مع الكيان الفلسطيني إن كانت على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي أو السياسي. لكن هذه المرة كانت ردود الأفعال متفاوتة تفاوتاً كبيراً،عاكسة بالنسبة لي أنا فلسطينيُّ الشتات أزمة هوية، وأزمة وجودية لدى هذه الفئة من الفلسطينيين: "ماذا تقول؟ اقتصاد فلسطيني في إسرائيل"؟ سألت مستغربة سيدة الأعمال التي تدير مخزناً كبيراً في أحد شوارع حيفا. "ولكن لماذا نقول اقتصاداً عربياً في إسرائيل؟ نحن هنا فلسطينيو الداخل واقتصادنا هو استمرار للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة"، هذا ما قاله مستغربا أيضا، تاجر كبير آخر في الناصرة.

1-6. نخبة اقتصادية عصامية

أول ما أثار انتباهي في خصائص رجل الأعمال الفلسطيني في إسرائيل هو عصاميته، فهوغالباً ما انطلق من نقطة الصفر متأثراً بنكبة 1948. لنأخذ مثلاً على ذلك إبراهيم بولس الذي يعتبر من أكبر القدرات الاقتصادية في القطاع العربي، وأبوه كان ملاكاً لأشجار زيتون قبل النكبة.

لقد بدأ إبراهيم حياته المهنية كأستاذ في مدرسة، ولكن لمواقفة المتميزة ضد تهويد البرامج التعليمية، فقد فصلته السلطات الإسرائيلية ووضعته تحت الإقامة الجبرية. بعدها انتقل للعمل مع أخيه في محاجر الرخام. ومنها توسع إلى مجالات الإسكان في القطاعين العربي واليهودي: فأقام شركة بولس جاد بالمشاركة مع شركة كور (التابعة للهستدروت "نقابة العمال الإسرائيلية") لحل مشاكل السكن في القطاع العربي. وبعد أن أصيبت شركة كور بمشاكل مالية، اشترى إبراهيم بولص أسهمها لتصبح هذه الشركة بالكامل له ولعائلته، وتقوم هذه الشركة حالياً بشراء الأراضي والتخطيط لها، وتبيع شققاً ومحلات تجارية. ومع ازدهار أعماله توسع ليخلق شركة قابضة للاستثمار والتي تشمل خمس شركات: بولس للرخام والغرانيت، بولس للبناء، بولس للتجارة بولس للإعلام، وأخيرا بولس للفنادق والسياحة: هذا وقد دخلت شركته البورصة الإسرائيلية عام 1994.

يمكن القول إذاً أن البرجوازية الفلسطينية هي برجوازية ناشئة، ليس لها جذور في الماضي ولم تنبثق من بوتقة أرستقراطية مالكي الأراضي، وإنما نشأت رويداً رويداً بعد أن التأمت قليلاً جراحها من آثار النكبة. إّذ أن هذه النكبة تعد لحظة انقطاع حاسمة في تاريخ البرجوازية، مانعة إعادة إنتاج عناصرها، ودافعة بدم جديد إلى صفوفها. وهذا الواقع سوف تكون له نتائج مهمة على مواقفها كما سنرى لاحقاً.

ويؤكد تحليلنا على ما توصل له عامر الأطرش عندما درس الاقتصاديات الفلسطينية في إسرائيل دراسة عامة. وقد تبين له أن هناك حقبتين تتعلقان بتطور الصناعة: الأولى منذ عام 1948

وحتى 1970 وهي فترة خضوع المناطق العربية للحكم العسكري والتي شهدت تطوراً ضعيفاً جداً للصناعة إذ أنه 13,1% من المصانع قد أقيمت أثناء هذه الفترة (مستوعبة 8% فقط من العمالة العربية). أما الفترة الثانية والتي تبدأ مع بداية السبعينيات والتي معها تغير الوضع السياسي قليلاً إضافة إلى تلملم جراح الفلسطينيين هناك من النكبة 1948.

في قطاع الصناعة، لقد استطاع القليل من الصناعيين الفلسطينيين أن يشقوا طريقهم في دول الشتات واللجوء، مسلحين بالمعرفة العملية ولكن من دون رأسمال، إذ أنهم فقدوا بيوتهم ومصانعهم من جراء النكبة. وهكذا بالتدريج أسس هؤلاء شركات جديدة في الأردن، سوريا ولبنان ومصر وعلى سبيل المثال مصنع "فريج" للألبسة الجاهزة في دمشق، هو أحد المصانع الذي يعتبر امتداداً لخبرات مصنع فريج الأم في حيفا، الذي تطور بعد عثرات كثيرة في مجال التجارة. فبعد أن كانت المدن الفلسطينية كحيفا ويافا والقدس مراكز تجارية ثقافية، وبعض الأحيان مراكز إقليمية توزع على المنطقة العربية بأسرها، انقطع نشاطها التجاري متأثراً بالنكبة وهكذا انتقلت شركة المواد الزراعية لمقدادي من يافا إلى عمان واستطاعت بذلك البقاء على قيد الحياة. أما في الداخل فقد استطاعت بعض الشركات الثبات كشركة شقحة لتجارة المواد الغذائية.

أما في مجال الخدمات فقد قامت إسرائيل بسحب رخص امتيازات النقل لشركات عاملة بين المدن والقرى العربية، كما هو الحال في شركة العفيفي. وكما ذكر لي أحمد العفيفي في الناصرة أن جده كان يملك أسمهاً في شركة نقل داخلية، وكان عليه أن ينتظر حتى عام 1952 بعد أن قام والده المحامي بإجراءات قانونية ومحاكم ضد حكومة إسرائيل، ليستطيع تحرير الأسهم. وهكذا صار لديهم شركة نقل من الناحية القانونية ولكن من دون أصول، ورويداً رويداً أخذت الشركة تعمل على خط الناصرة – حيفا لتصل حالياً إلى تشكيل ثلاث شركات كبرى للنقل العام الداخلي والنقل بين المدن في إسرائيل، إضافة إلى شركة للسياحة، وتعتبر الشركة الأولى والثانية من أكبر الشركات الخاصة في إسرائيل في مجال النقل إذ يعمل فيهما وفي الشركة الثالثة 900 موظف من بينهم تقريباً 10% يهود (متخصصون بصورة أساسية في مجال الإرشاد السياحي).

أما في مجال الزراعة فما قامت به إسرائيل من مصادرة للأراضي الفلسطينية قد قصم ظهر هذا القطاع.

إذاً فعلى الرغم من وجود قدرات اقتصادية مهمة لفلسطينيي إسرائيل، إلا أنهم فئة حديثة وضعيفة البنية لم تستطع أن تنظم نفسها في مواجهة القوانين العنصرية والجائرة الإسرائيلية.

تركزات اقتصادية عربية: قطاعا البناء ومشاغل الخياطة

تتوزع النشاطات الاقتصادية لرجال الأعمال في مجالات عدة، أهمها تجارة الجملة والمفرق في مجالات المواد الغذائية والأثاث والأدوات المنزلية ومواد البناء. وتعتبر شركة جول شقحة من أكبر الشركات الفلسطينية الرائدة في مجال تجارة المواد الغذائية إذ تستورد لصالحها، وتوزع في جميع أنحاء المناطق العربية واليهودية في إسرائيل وفي بعض المناطق الفلسطينية. كما نجد بعض رجال الأعمال في مجال الخدمات، كتوزيع الغاز، كشركة هنري البنا وشركة باز في الناصرة، أو في الوكالات المحلية للسيارات وفي المكاتب الهندسية والعيادات الطبية ومخابر الأسنان والبصريات...الخ أما في مجال الصناعة فهناك مصانع كثيرة ذات حجم صغير ومتوسط. ويحصي عامر الأطرش 829 مصنعاً فلسطينياً في المناطق العربية والذين يوظفون ما يقارب 12,000 عامل،ويمثل قطاعا النسيج والألبسة المكانة الأبرز مع وجود 227 مصنعاً، بعدها تأتي صناعة الخشب(164مصنعاً) ومن ثم الصناعات الغذائية(156 مصنعاً) ومن ثم صناعة البناء (انظر إلى الجدول 20.)

جدول رقم 19: عدد المصانع والعمال في القطاع العربي في إسرائيل

اسم المصنع	عدد المصانع	عدد العمال
نسيج وملابس	227	8147
بناء	147	1065
ورق وطباعة وكرتون	36	190
خشب ومنتوجاته	164	710
صناعة معدنية	81	676
صناعة غذائية	156	962
كيماويات وبلاستيك	7	45
إلكترونيات	8	68
مجوهرات وزجاج	4	62
المجموع	829	11925

مصدر :بنك معلومات مركز أبحاث يافا –1990 – الناصرة (Atrash,1991:14)

ورغم هذا التبعثر في النشاطات الاقتصادية، إلا أننا نستطيع أن نرصد تركزين اقتصاديين لرجال الأعمال الفلسطينيين من إسرائيل، وذلك في مجالي صناعة البناء وصناعة الملابس الجاهزة.

في مجال صناعة البناء، فمنذ البدء لعب فلسطينيو إسرائيل دوراً مهماً كوسطاء لمشاريع البناء اليهودية التي هي بحاجة إلى عمال فلسطينيين رخيصي الأجر من إسرائيل أو من الضفة الغربية وغزة، فقد سيطر الكثير منهم على سوق عمالة البناء الرخيصة العربية. وبعدها تحول رؤساء العمال العرب هؤلاء رويداً رويداً إلى مقاولين بالباطن، واستطاع آخرون أن يتحولوا إلى مقاولين رئيسيين. هذا بالإضافة إلى تعرفهم على بعض الصناعات المتعلقة بقطاع البناء كالباطون، والبلاط، والبلوك (الطوب)، والرخام (شايش).

إذاً يمكن الحديث عن تركز عربي في مجال مقاومة البناء وبعض صناعات البناء القائمة عليها. وهكذا نجد ثلاث شركات رائدة في هذا المجال: شركة إبراهيم بولس في عكا (بولس جاد) وشركة محمد عبد القادر في الناصرة (المصنفة من أكبر خمس شركات في إسرائيل في مجالها ومرتبتها)، وشركة بديع طنوس الذي يبلغ حجم أعمالها لعام 1995 ب 40 مليون دولار أمريكي. ونجد البعض قد فتح شركة مقاولات بعد أن أصبح مهندساً كما هو حال المهندس سليمان أبو أحمد عضو المجلس البلدي وصاحب شركة مقاولات. كل هذه الشركات التي ذكرناها تعمل في القطاع العربي إضافة إلى القطاع اليهودي.

أما التركز الاقتصادي الثاني فهو في مجال قطاع الألبسة الجاهزة، إذ يشكل 33% من مجمل الصناعات العربية الأخرى (مركز إحصاء وأبحاث في الوسط العربي، 1991)، وأغلب هذه النشاطات هي على شكل مشاغل خياطة يعمل بعقود بالباطن لشركات صناعية إسرائيلية. هناك فقط مصنع واحد لإنتاج الخيطان في كفر قاسم.

وهذه الصناعة، بحكم أنها جزئية، فهي بدائية ومحكوم عليها بأن تظل تابعة للاقتصاد اليهودي الإسرائيلي. ويمكن أن نذكر هنا استثناء مهماً لهذه القاعدة وهو مصنع إبراهيم عارف للألبسة الجاهزة، فقد بدأ إنتاجه كمشغل خياطة تصنع الألبسة لأحد المصانع الإسرائيلية. ولكن إبراهيم عارف قرر أن يطور نفسه ومعرفته في هذا المجال. ورويداً رويداً فتح هذا المصنع سوقاً له في الولايات المتحدة من دون المرور بأي وسيط يهودي. ويعمل في هذا المصنع 100 عامل :40 منهم يعملون في مشاغل خياطة في الضفة الغربية. هذا وقد تأثر قطاع مشاغل الخياطة كثيراً من جراء عاملين: الأول يتعلق بأزمة قطاع الألبسة في إسرائيل بالنسبة للتسويق العالمي لهذه المنتجات، والثاني يتعلق بتحول بعض المنتجين الإسرائيليين إلى مشاغل الخياطة العربية، فمن الجليل إلى الضفة الغربية وأيضاً إلى الأردن ومصر، و ذلك لرخص اليد العاملة هناك.

من هنا نتساءل إن كان هناك حقاً تركزات اقتصادية عربية حقيقية أم لا ؟ ومعنى التركز هو وجود استقلالية نسبية عن اقتصاد الأكثرية. لذا فما يبدو لنا هو أن الاستقلالية في الاقتصاد الإسرائيلي محدودة جداً، وهذه الاقتصاديات ما هي إلا حلقة من حلقاته.

في حالة قطاع البناء، يزدهر هذا القطاع في بناء السكن لليهود ويرتبط بازدهاره أو بانتكاسه، أما في مجال مشاغل الخياطة فارتباط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي للمواد الأولية وتجارتها هو بيد اليهود الإسرائيليين إضافة إلى المصممين والمسوقين مرورا بالتدقيق والمراقبة، هذا ولم تتوان الرأسمالية الإسرائيلية التي تبحث عن زيادة القيمة المضافة ولو كانت على حساب عملائهم بالباطن، من الاستفادة من الانفتاح السياسي مع الأردن ومصر في استبدال هؤلاء العملاء بعمالة رخيصة في تلك الدول.

وإذا كانت هناك أسباب اقتصادية تتعلق بفقدان الحوافز التي تشجع الرأسمال العربي على التوجه إلى المناطق العربية،كما يشير إلى ذلك جورج كرزم، فإن هناك أيضا أسباباً سياسية تنتج عن عدم تبلور الكيانية السياسية العربية التي يمكن أن تؤدي إلى التخطيط الاقتصادي المناسب (كرزم،1996: 161). فعلى الرغم من انتشار مصانع المواد الغذائية الفلسطينية، لم يقم فلسطينيو إسرائيل بمحاولة تشجيع الصناعات والزراعات التي تؤمن المواد الأولية لهم. فمواد كالحليب أو زراعة كزراعة القطن، يلعب بها العرب، دوراً هاماً في تبعية الاقتصاد الفلسطيني من الداخل للاقتصاد اليهودي ، على الرغم من أهمية صناعة الآليات وصناعة النسيج. فبالإضافة إلى إهمال إسرائيل للمناطق العربية والبنية التحتية الكفيلة بتسهيل الصناعة، فإنها لعبت دوراً حاسماً في تشجيع اقتصاديات مشتركة عربية–إسرائيلية. وكما يذكره كرزم فإن الهستدروت. وقد أقامت عام 1983 شركة" للتنمية والتصنيع للقطاع العربي والدرزي"بإدارة يهودية، هدفها إقامة بعض المشاريع على أساس مشاركة"حيفرات عوفديم"(شركة عمال) الهستدروتية وبتمويل عربي. وقد أنشأت هذه الشركة معمل طحينة في أم الفحم، برأسمال تأسيسي مقداره 300,000 دولار ،على أساس المناصفة،وهذا المعمل يشغل 20 عاملاً بإدارة عربية. وفيما عدا ذلك فإن الشركة الهستدروتية ركزت اهتمامها في الأساس على إقامة مراكز تسويقية كبيرة (هيبرماركت اوسوبرماركت) في بعض القرى والمدن العربية، برأسمال استثماري يهودي عربي مشترك مقداره 3, 5 ثلاث ملايين ونصف المليون دولار ،وتهدف هذه المراكز إلى خدمة 130,000 عربياً وتشغل 300 عامل، ومن أبرز هذه المراكز "الهيبرماركيت" الذي أقيم في الناصرة. وهذا الأخير أقيم على أرض مساحتها 2300 متر مربع قدمها عربي من الناصرة. في حين شيدت الهستدروت (وتحديداً همبشبيرلاتسرخان) البناء. كما أن الأخيرة مسؤولة عن إدارة المركز التسويقي. واتفقت مع المساهم العربي على نسبة تقاسم الأرباح. وبطلب من سكرتير 'مجلس

عمال الناصرة'، محمد أبو أحمد، جرى الاتفاق على تشغيل يهود بنسبة 10% من مجموع العاملين في المركز التسويقي (حوالي 70 عاملا)،وذلك 'عرفانا بالجميل' على 'استيعاب' الناصرة العليا للعديد من العمال العرب." (كرزم، 1995: 198). ويعزي كرزم اهتمام الهستدروت في إقامة مراكز تسويق يهودية أو حتى"يهودية–عربية" في المناطق العربية "في سياق استغلال المؤسسة الصهيونية لطاقة السوق العربية ومن ثم إغراق هذه السوق بالسلع اليهودية مما يهدد مصدر رزق صغار التجار العرب. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أنه مهما صغر حجم الرأسمال اليهودي المستثمر ،فإن إنشاء مشاريع إنتاجية يهودية (أو"يهودية–عربية") متوسطة أو كبيرة في المناطق العربية،وخاصة في مجالات الإنتاج التي تعتبر تقليدية في هذه المناطق، سوف يؤدي إلى سحق جزء كبير من المنتجين العرب الصغار العاملين في هذه المجالات. ناهيك عن أن تغلغل الرأسمال اليهودي في المناطق العربية يعمل على تعميق تبعية الرأسمال العربي واندماجه في البنية الإنتاجية الصهيونية". (المرجع نفسه)

وإذا كانت هناك ظروف، بعضها خارجة عن قدرة رجال الأعمال الفلسطينيين في خلق حلقة متكاملة من اقتصاديات العرب، فإن بعض رجال الأعمال البارزين ينظرون إلى أهمية الربط بين الاقتصادين العربي والإسرائيلي لدعم إمكانيات تطوير أعمالهم. من هنا لم يتوان هؤلاء عن الدخول في مشاركات اقتصادية لنقل التكنولوجيا أو للاستفادة من رأسمال مع شركات يهودية. كما دخلت بعض الشركات العربية لأول مرة في البورصة كما هو الحال في شركات إبراهيم بولس وأبو محمد قضماني منذ عام ،1994 والذين طرحوا 25% من أسهمهم للاكتتاب للجمهور الإسرائيلي.

وما نخلص له من دراستنا عن هشاشة اقتصاديات الفلسطينيين في إسرائيل بالنسبة لاقتصاديات الإسرائيليين اليهود تتوافق مع استنتاجات الباحث عزيز حيدر الذي أظهر غلبة الطابع الزراعي والورشات الصناعية الصغيرة، وقطاع الخدمات على هذه الاقتصاديات. كما نوه أنه يغلب على العمالة العربية أنها لا تتمتع بكفاءة وهي مؤقتة. وهذا يعود إلى الظروف البنيوية المتمثلة بعرقلة السلطات الإسرائيلية لقيام اقتصاد عربي قوي (حيدر، 1995). ويؤيد الباحث الفلسطيني جورج كرزم هذا الاستنتاج، إلا أنه يؤكد على المسؤولية الذاتية العربية في خلق هذا الوضع. (كرزم، 1995)

6-2. رجال الأعمال الفلسطينيون: مجموعات مبعثرة

عندما تعرفت لأول مرة على رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل في الخارج الذين زاروا الدول العربية كوفود ضمن وفد إسرائيلي أو وحدهم بدعوات من غرف التجارة والصناعة العربية أو لحضور المؤتمرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، كتبت الصحف آنذاك عن وجود جمعية خاصة بهم وأنهم بنية لها آلياتها وأهدافها وطموحاتها التي ليست بالضرورة مربوطة بالأهداف الإسرائيلية الحكومية العامة. ولكن عندما قمت ببحثي الميداني في إسرائيل، اكتشفت أنه لا يوجد أي جمعية أو منظمة تجمعهم، وإن كان هناك لقاء بينهم، فهي لقاءات غير رسمية بين شبكات تحكمها الصداقات أكثر منها اعتبارات مصلحة وطنية أو إثنيه.

إذاً، فكما يبدو لي، فإن هذه الوفود تتصرف وكأنها مجموعة واحدة، عندما تكون في الدول العربية مطالبة العرب، وخاصة زملاءهم في الدول العربية، بالمعاملة الخاصة لهم واعتبار نشاطاتهم الاقتصادية جزءاً من النشاط العربي، وإن علاقتهم بإسرائيل هي علاقة حكمتها الجغرافيا لا أكثر، لكونهم يعيشون هناك. أما في إسرائيل فلم ألاحظ أي مطالب خاصة وجهها رجال الأعمال هؤلاء إلى الحكومات الإسرائيلية أو لزملائهم الإسرائيليين اليهود فيما يتعلق بإهمال السلطات للقرى العربية وعدم دعمها لها اقتصاديا، وهذا على سبيل المثال.

إذاً ليس هناك أي تجمع ينظم فئة رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل. ومن هنا يأتي ضعفهم من مواجهة مشاكل اقتصادية خطيرة مثل مشكلة إغلاق المخايط في القطاع العربي في إسرائيل، وانتقالها إلى الدول العربية المجاورة، أو مشكلة عدم وجود تشجيع ودعم للصناعات العربية في إسرائيل ولعلنا يمكن أن نذكر المركز العربي – اليهودي للتطوير الصناعي في تل أبيب والذي يهدف إلى تشجيع المشاركات الاقتصادية بين العرب واليهود في مجالات الصناعة، إضافة إلى محاولات الهستدروت للغرض نفسه كما أسلفنا سابقا.

إذاً فضعف تنظيم هذه النخبة الاقتصادية هو الذي يجعل منها غير قادرة على اتخاذ قرارات لها ثقلها. وكثير من المشاريع التي طرحت ذابت مع الوقت من دون أي تنفيذ. وخير مثال على ذلك هو حصول بعض المستثمرين الفلسطينيين في إسرائيل على رخصة طال انتظارها لتلفزيون خاص يبث باللغة العربية. ورغم كل هذا الانتظار فلم يستطع هؤلاء أن يضعوا هذه الفكرة في حيز التطبيق.

3-6. العلاقة مع الأراضي الفلسطينية: علاقة ترقب

لم ينتظر فلسطينيو إسرائيل بدء عملية السلام ليبنوا ويوثقوا العلاقات الاقتصادية مع أبناء الضفة الغربية. فالعلاقات العائلية وعلاقات القرابة والصداقة بين طرفي الخط الأخضر قديمة ووثيقة رغم ما فرضته حالة انقسام فلسطين إلى منطقتين قبل 1967. وتتركز هذه العلاقة على جانبين: التجارة وأعمال تجري بالباطن لشركات إسرائيلية بواسطة عرب أو لشركات فلسطينية للخياطة.

ولكن بعد بدء عملية السلام، يمكن القول بأن العلاقة الاقتصادية قد تدهورت بين طرفي الخط الأخضر. فالإغلاقات التي تتابعت، خاصة بين عامي 1995-1997، ووصول نتنياهو للحكم قد حدت كثيرا من التبادلات الاقتصادية بين الطرفين، كما ذكر لنا بعض رجال الأعمال الفلسطينيين في القدس، وقد أغلقت بعض مشاغل الخياطة في الضفة الغربية وغزة لتستبدل بمشاغل خياطة أخرى موجودة في الأردن ومصر.

أما فيما يتعلق بالاستثمار، فقد تشجع في البداية عدد قليل جدا من رجال الأعمال للاستثمار في مشاريع في الضفة الغربية. وحتى ذلك العدد فقد تناقص كثيراً مع انتهاء نشوة أوسلو وضياع أحلام من تأمل في هذه العملية السلمية. وعلى سبيل المثال، اشترى محمد عبد القادر أرضاً في أريحا لبناء مشروع سياحي، ومشروع سكني هناك، إلا أن المشروع توقف حتى تتحسن الأمور السياسية بحسب قوله. وهناك أيضاً إحدى المؤسسات الإسلامية في إسرائيل التي فتحت مصنعاً للّحوم في طولكرم. ما عدا ذلك فقد اكتفى البعض بالمساهمة في بعض شركات الاستثمار الفلسطينية كباد يكو، وكبيت المال الفلسطيني الذي بلغ نسبة مساهمة فلسطينيي الداخل ب7% من رأسماله. كما ساهم البعض في تأسيس شركة التأمين الفنار.

ومما يدل على ضعف تنظيم النخبة الاقتصادية الفلسطينية، هو عدم قدرتها على خلق شركة مساهمة تساهم في بناء الكيان الفلسطيني، في الوقت الذي تملك هذه النخبة فرصة ملائمة بحكم قربها الجغرافي من منطقة الضفة وغزة ، وخبراتها السابقة في التعامل مع القوات الإسرائيلية والتعامل مع الواقع الفلسطيني. لقد ذكر لي إبراهيم بولس أنه كانت هناك فكرة لعمل شركة استثمار مساهمة برأسمال 100 مليون دولار أمريكي، إلا أن وصول اليمين قد ثبط همم صاحب فكرة هذا المشروع بحسب قوله. ولكن بعد وصول حزب العمل للسلطة هل عادت هذه الفكرة لحيز التطبيق؟ للأسف لا.

ويمكن عزو عدم إقدام فلسطينيي إسرائيل للمساهمة الاقتصادية إلى نقص السيولة لدى رجال الأعمال أو لطبيعة اقتصادياتهم المشابهة لاقتصاديات الأراضي الفلسطينية. ولكن هذه أسباب برأيي ثانوية، فقد لاحظنا أن هناك مشاريعاً قد طرحت مع الدول العربية المجاورة وخاصة مصر.

وكما ذكر لي جول شقحة بأنه كانت هناك فكرة جدية لعمل مشروع مشترك أردني – إسرائيلي (بمشاركة يهود وعرب) في إنشاء معمل مواد غذائية (بسكويت وحلويات) والمشروع مازال قائماً.

هنا نصل إلى سؤال كبير حول موقف رجال الأعمال الفلسطينيين من فتح الأسواق العربية والإسرائيلية للتبادلات التجارية بينهما، ولعل القيادة الإسرائيلية لم تخفِ رغبتها بأن يكون فلسطينيو إسرائيل هم رأس الحربة أو رأس جسر للتبادل الاقتصادي العربي الإسرائيلي، كما صرح بذلك بيرس في أحد خطاباته عام 1992. ولا تعبر هذه الرغبة برأيي عن إرادة سياسية إسرائيلية بقدر ما تعكس نظرة أغلبية رجال الأعمال الفلسطينيين وإسرائيل لطبيعة دورهم كوسطاء في الأعمال.

هناك بعض رجال أعمال الذين أبدوا عدم ممانعتهم لان تعقد صفقات لبيع بضائع إسرائيلية للجانب العربي أو فتح مشاريع صناعية مشتركة معهم، رغم اعترافهم بأن اقتصادياتهم ليست اقتصاديات مفصولة عن الاقتصاديات الإسرائيلية. ولقد ذكر البعض أنه ليس لديهم عقدة ذنب وذلك منذ توقيع اتفاقية أوسلو. ويعتبر مكرم خوري – مخول، أحد أهم المدافعين عن هذا الموقف، وقد فتح مكتب اتصالات واستشارات اقتصادية في يافا لتسهيل المهمة بين البلاد العربية وإسرائيل من أجل عقد صفقات تجارية فيما بينها، فهو يؤمن بأن على العرب الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية، وأن أي لقاء اقتصادي بين العرب والإسرائيليين هو تسهيل لعملية الحل السياسي.

ولكن من الجدير بالذكر أن هناك من كان موقفه معارضاً بوضوح لأية عملية تطبيع اقتصادي طالما لم تنسحب إسرائيل كليا من الضفة الغربية وغزة والجولان وتسمح بقيام دولة فلسطينية، بحسب ما قاله على سبيل المثال محمد عبد القادر وسلمان أبو أحمد. ويمكن القول إذاً أنه ليس لهذه النخبة الاقتصادية مصالح اقتصادية واحدة تحكم مواقفها بقدر ما هناك تأثيرات الانتماءات الأيدلوجية المختلفة.

6-4. الخلاصة: أزمة الهوية

نلخص ما تقدم بأن رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل لا يشكلون بأي حال من الأحوال مجموعة منظمة، وإنما مجموعات متفرقة تحكم مواقفهم اعتبارات اقتصادية، وأيضاً اعتبارات سياسية ووطنية مختلفة.

وبين البحث عن الهوية والبحث عن وضع اجتماعي لائق، يهرب البعض من هذا الواقع باحثاً عن موقع ولكن هذه المرة طبوغرافي. من هنا نستطيع فهم ظاهرة ثقافة الهجرة لدى فلسطينيي إسرائيل، فقد أذهلنا عند دراسة رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات، أن هناك عدداً كبيراً قد قدم من إسرائيل كما هو حال إخوانهم فلسطينيي الضفة واللاجئين الفلسطينيين.

والسؤال الكبير الذي يمكن أن نسأله الآن هو أن العملية السلمية بمنطق أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين تكاد تصل إلى رمقها الأخير، فهل سيغير رجال الأعمال الفلسطينيون في إسرائيل موقفهم من دفع تطبيع الملف الاقتصادي بين العرب وإسرائيل؟

لقد اعتاد مجموعة منهم وما يزالون، على عدم ربط تطور الملف السياسي بالملف الاقتصادي، دافعين بذلك الملف الاقتصادي، على الرغم من ترنح الملف السياسي في العملية السلمية بين إسرائيل من جهة والسلطة الوطنية الفلسطينية وسوريا ولبنان من جهة أخرى.

ولعل غياب هذا الربط هو ما يعكس أزمة البحث عن هوية أو هويات تسمى فلسطينية، عربية أو إسرائيلية. فالصيرورتان الفلسطنة والاسراءلة، بحسب تعبير عزمي بشارة (1996)، اللتان يتعرض لهما فلسطينيو الداخل تربطان جدلياً بمدى تقدم العملية السلمية وتأخرها، كما ترتبطان بمدى نجاح الفلسطينين في الداخل بطرح حقوقهم باعتبارهم "مواطنين" ولكنهم منتمون إلى أقلية قومية. كما ينبغي التأكيد هنا على أن العلاقة بين أعضاء الشبكات الاجتماعية والاقتصادية لفلسطينيي إسرائيل بأبناء قوميتهم في الأراضي الفلسطينية لا ترتبط فقط بهم وبأزمة هويتهم، وإنما ترتبط بالدرجة التي يمكن للأراضي الفلسطينية أن تستوعبهم في بوتقتها. وهنا استخدمت كلمة بوتقة وليس كلمة أراضي، لأنني أعتقد أن على الدولة الفلسطينية ألا تحصر اهتمامها فقط في رسم الحدود بينها وبين جيرانها من الدول القائمة، وإنما بخلق بنية قادرة على استيعاب مجمل العلاقات بين المقيمين وبين الفلسطينيين في الشتات وفي إسرائيل. فإذا كان مطلوبا من السلطة الوطنية الفلسطينية أن توقف التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل في ظل الظروف السياسية الراهنة (وذلك ليس فقط لأن إسرائيل دولة استعمارية وحسب وإنما لأن الاقتصاد الفلسطيني تابع بوجه شبه كلي لها)، فعليها في الوقت نفسه إيجاد الآليات المناسبة لربط الاقتصاديين الفلسطينين في كلا الفضائين. ولا يمكن أن تقوم بذلك الدولة القومية الكلاسيكية وإنما الدولة التي أسميها *الدولة ذات جغرافية عابرة للحدود* (exterritorialized State)، كما سوف نتناول هذا الموضوع في خاتمة هذا الكتاب.

الفصل السابع

أرض الحلم وحلم العودة

"بالنسبة لأمي، لقد توقفت الساعة [الزمن] ببساطة في القدس في عام 1948."
الكاتبة الفلسطينية غادة الكرمي تتحدث كيف عاشت أمها اللجوء في لندن
(Ghada Karmi, 2000:4)

"أنا لست، أو على الأقل لم أعد، جزء اً من العالم الفلسطيني. المنفى والوطن لم يعد حوارهما مفهوما"
الكاتب الفلسطيني–الأمريكي فواز تركي بعد عودته إلى الأراضي الفلسطينية [80]

يعتبر موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، أحد أهم القضايا الشائكة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ولعل إجبار إسرائيل المفاوض الفلسطيني على إرجاء هذا الموضوع إلى المرحلة النهائية لعملية السلام ليؤكد ذلك. ولتعقيد الأمر أكثر أصرت إسرائيل على أن يطرح موضوع اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف، معتبرة بذلك أن مسؤولية الحل (وطبعا مسؤولية نشوء مشكلة اللاجئين) مسؤولية جمعية تتعلق أيضاً بالدول المستقبلية لهؤلاء اللاجئين. وليزداد التعقيد تعقيدا، فقد ربطت إسرائيل مسألة التعويض بتضمين 'حقوق' اليهود العرب أيضاً اللذين هاجروا (غالباً ما كان طوعا) إلى فلسطين ومن ثم إلى إسرائيل. كما أن إسرائيل لم تعترف حتى الآن بمسؤوليتها عن اللاجئين، وتتحدث فقط عن حل فردي لحالات إنسانية. لن أدخل في معالجة هذا الموضوع وأكتفي بإرجاع القارئ إلى الأدبيات الغنية عن الموقف الفلسطيني الفكري والتفاوضي إلى ما كتبه اليا زريق، سليم تماري، عباس شبلاق، داوود بركات، وليد سالم. وإذا كان التعامل مع موضوع اللاجئين وعودتهم موضوع هو أولاً سياسياً وقانونياً يحكم كونه خياراً للحل الجمعي (communitarian solution) الذي لا يمكن إلا الدفاع عنه بقوة،[81] فإن ذلك لا يمنع

---

[80] – من كتابه، ذكر في (Sharif ElMusa, 1995:98)

[81] – نشير هنا إلى هذا الحل مقابل الحل الليبرالي الذي يطرحه الاسرائيليون و الذي يتعامل مع الفلسطينيين بصفتهم أفراداً. لقد أفرغت هذه الأيديولوجيا مشكلة اللاجئين من محتواها السياسي لتحويلها إلى اعتبارات إنسانية محضة. انظر إلى ايليا زريق(Elia ZUREIK, 1994) . ولكن لا بد من الاعتراف، بأن على الفلسطينيين أن يوفقوا بين الحل الجمعي والحل الفردي و ذلك بدفع الفلسطينيين، من الضحايا وأبناء الضحايا وذويهم، لتقديم طلب رسمي بفتح تحقيق قضائي بتهمة "الجريمة بحق الإنسانية" و/أو "جريمة حرب" ضد أشخاص معينين مسؤولين عن مجازر دير ياسين وصبرا وشاتيلا وغيرهم، كما يدعو له الباحث الفلسطيني محمد حافظ يعقوب. فالشخصنة هنا

من القول أن اللاجئ هو قبل كل شيء كائن اجتماعي له ذات (subject) ولا يمكن أن نتخيل أن موضوع عودته هو فقط مربوط بنتائج هذا الحل. وهو كائن اجتماعي قد تلونت هوياته وتعددت بتعدد تجارب هجرته ورحيله. من هنا يطرح هذا الفصل محاولة لرؤية سوسيولوجية لموضوع عودة فلسطينيي الخارج، ومحاولة لتفكيك هذه الوحدة التي فرضها الاستخدام السياسي والقانوني لقضية اللاجئين. وسنحاول أن نتساءل في هذا الفصل عن طبيعة العودة التي حصلت حتى الآن بفعل عملية السلام[82].

وبغض النظر عن العودة الفيزيائية النهائية للبعض، هل يمكن أن نتخيل عودة مؤقتة أو عودة خبرات؟ أو هل يمكن أن نفكر بموضوع الاتصالية بين الشتات والأراضي الفلسطينية، بحيث نتخيل وكأنه شكل من أشكال العودة السيبر فضائية (cyberspace) وبغض النظر عن حق العودة، تطرح موضوعات العودة إشكاليات سوسيو-اقتصادية تتعلق بموضوع استيعاب اللاجئين في الأراضي المتاحة في الدولة الفلسطينية المقترحة، أو استيعابهم في ديارهم وقراهم التي رحلوا منها في إسرائيل والتي قد تكون قد مُحيت من على وجه الأرض، كما هو الحال في آلاف منهم، كما يذكرنا به وليد الخالدي وفريق بحثه (الخالدي وآخرون، 1998). أما الفصل الأخير في هذا الباب فسوف تتناول مساهمته المصادر البشرية للشتات في فلسطين وخاصة الخبرات منها، ليس بعودتها الفيزيائية فقط وإنما السيبر فضائية.

وقبل تناول محددات العودة لا بد أن نؤكد على أن كلمة العودة تأتي بالمعنى المجازي وذلك لسببين: الأول لأن الفلسطينيين المهجرين أثناء نكبة 1948 لا يستطيعون العودة إلى قراهم ومدنهم التي ولدوا فيها إذ أنها أصبحت إسرائيلية[83]، فالعودة تعني حتى الآن شكلاً من أشكال الهجرة الجديدة إلى الكيان السياسي الفلسطيني الناشئ في الضفة الغربية وغزة. أما السبب الثاني فيتجلى في كون العودة حتى الآن أغلب ما تكون مؤقتة لعدم سماح السلطات الإسرائيلية لحاملي جوازات السفر الأجنبية من أصول فلسطينية من الإقامة الدائمة في الأراضي الفلسطينية. فإسرائيل تمنحهم فيزة سياحية لمدة ثلاثة أشهر إن حضروا من مطار تل أبيب وشهر واحد إن حضروا من الحدود البرية. وحتى لو حصل هؤلاء على عقد عمل، فإن إسرائيل لا تمنحهم الإقامة لمدة سنة. لذا يقضي أغلب من قابلناهم من العائدين

ضرورية لأن المسؤولية القضائية والجزائية لا تكون إلا على مستوى الفرد. (يعقوب، 1999: 147-148).

[82] – لن نعود إلى العودة التي تمت بعد حرب الخليج الثانية على إثر الغزو العراقي للكويت والتي ندرت الدراسات عنها. انظر إلى دراستي عامر نور (1994) واليا زريق (Zureik, 1997) حول هذه العودة.

[83] –هذا لا يعني أن عليهم التخلي عن حقهم في العودة إليها أو تعويض الخسارة التي لحقت بهم منذ ذلك الوقت.

من أوروبا وأمريكا (والذين لا يملكون هوية فلسطينية أو لمّ شمل في فلسطين) الوقت متنقلين بين عالمين، الأمر الذي منعهم من إحضار عائلاتهم.[84]

1-7. محددات موضوع العودة

يحدد موضوع العودة محددان رئيسيان هما : المحدد الهوياتي وإمكانية الخيار من جهة، والمحدد الاقتصادي- الاجتماعي من جهة أخرى.

فيما يتعلق بالمحدد الأول، فإن ضعف شتاتية فلسطينيي الخارج خاصة في الدول العربية (أي ضعف ارتباطهم الهوياتي مع المجتمع المستقبل الذي نتج عن هشاشة وضعهم القانوني هناك)، وأيضاً لأسباب أخرى، قد جعل لدى مجموعة منهم توقاً خاصاً إلى العودة بصورة مؤقتة أو نهائية. فذاكرة الوطن التي عاشوها أو ورثوها عن آبائهم وأجدادهم وذاكرة سنوات الضياع والمخيمات البائسة في بلدان اللجوء ونضالهم المادي والمعنوي لمقاومة الاحتلال، كل ذلك جعل جزءاً منهم يتمنى العودة ولو إلى كيان سياسي بعيد عن ديارهم التي ولدوا فيها. هذا ولعل أهمية ذاكرة الطفولة أو الشباب في الوطن الأم قبل الاقتلاع، لا تؤثر فقط على اللاجئ نفسه ولكن أيضاً على أولاده، إذ تنتقل إليهم هذه الذاكرة. ولذا فلقد أثار انتباهنا رغبة خاصة لدى الشباب في العودة إذ أنهم يطمحون بالمساهمة في بناء كيان مازالت تجتاحه أطماع الاحتلال الإسرائيلي. وتبقى هذه الرغبة بالعودة جامحة طالما يشعر كثير منهم بأن هناك تحدياً للقوة المستعمرة الإسرائيلية بعودتهم. ويمكن لنا أن نتصور أن هذه الرغبة سوف تخفت عندما يصبح لهؤلاء الخيار بين العودة والبقاء في الدولة المستقلة.

إذاً موضوع الخيار موضوع حاسم ومن دونه ستبقى هناك هوية فلسطينية متأججة وراديكالية قادرة على إنتاج وطنية (nationalism) مناضلة وحتى مقاتلة. والحالة الفلسطينية ليست بالاستثنائية فبعض حيزات الشتات هو أكثر راديكالية من أولئك القاطنين في بلد الأصل، وهذا ما يذكرنا به أندرسون (Anderson,1991). ولابد هنا أن نؤكد على أهمية موضوع الخيار وذلك لنشير على المفاوض الفلسطيني إلى ضرورة عدم الرضوخ للضغوطات الإسرائيلية وبعض الدول الغربية اللذين يريدون أن يكوّنوا هناك شكلاً من أشكال الكوتا وانتقاء فئات يُسمح لها بالعودة إلى فلسطين. وسنعود إلى هذه النقطة لاحقا، ولكن ما يمكن قوله الآن أنه لابد من التفريق بين تبني نظام الكوتا كاستراتيجية، وبين أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية لأسباب مادية محضة *بتشجيع* عودة فئة معينة لأن ذلك ملّح في عملية التنمية. فالباب ينبغي أن يكون مفتوحاً للجميع. وبالقياس مع بعض التجارب العالمية في العودة، فإن العودة

---

[84] – وتصر إسرائيل على إبداء سوء النية إلى آخر لحظة، فعلى الرغم من أنه هناك مراسيم تشريعية عسكرية ومدنية إسرائيلية (وذلك حتى قبل مؤتمر مدريد في عام 1990) والتي تنص على إمكانية إعطاء المستثمر الفلسطيني إقامة، فقد ظلت تؤجل البت في الطلبات المقدمة حتى نهاية عام 1999، حيث أعطت فقط 22 مستثمر لم شمل كما أعلن ذلك جميل حرارة مدير عام الاستثمار والبرامج التنموية بوزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية (جريدة القدس 22-11-1999)

غالباً ما تكون منظمة من تلقاء نفسها (auto-regulator) بمعنى أن وضع العائدين الأوائل هو الذي سيحدد حجم العودة التي تليها.

ويعني الخيار أيضا أن هناك بدائل، ولذا فلا بد أن يكون للاجئ الفلسطيني *الخيار بين العودة أو البقاء في دولة اللجوء*. وهذا ما عنيته ب*ذاتية المهاجر/ العائد* في الفصل الأول من هذا الكتاب. فالذاتية تعني بأن تكويناته الهوياتية تجعله يرغب في البقاء في بلد أحبه وأحب أهله، أو رغبته في العودة في وطنه الأم. وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

أما المحدد الثاني فهو الوضع الاجتماعي–الاقتصادي للعائد. فالعائد ليس كائناً ذا نزعة وطنية محضة (homo patricus) يعود إلى الوطن بغض النظر عن موضوعات تتعلق بالعمل في المهنة التي يحبها، ويستطيع بمقدراته المالية بأن يعيش عيشة كريمة إلى حد ما ، وأن تكون حرية التعبير والانتماء موجودة في هذا الوطن، كما يكون له الحق في ممارسة حريته الشخصية وهو الذي عاش جلّ حياته في بلد له عادات وتقاليد تختلف عن تلك الرائجة في المجتمع الفلسطيني.

ويعتبر هذان المحددان مرتبطان عضوياً الواحد مع الآخر، ففتراض أن عودة فلسطينيي الخارج 'بديهية' حالما تسمح لهم ذلك يعتبر خطأ فادحاً. وافتراض أن العودة مربوطة فقط بموضوع الاستيعاب المادي للاجئين خطأ آخر. ولعل الافتراض الثاني ما أدى إلى وجود بعض الدراسات الاقتصادية والتكنوقراطية وهذا ما سنتناوله في فقرة لاحقة. وعادة ما تتراوح تجارب العودة العالمية بين المحددين السابقين، ويكون بعضها أقرب إلى المحدد الهوياتي والثاني إلى المحدد الاقتصادي. ويعتبر الأقرب إلى النموذج الأول هو عودة الأرمن إلى أرمينيا السوفيتية، وذلك عندما سمح ستالين بعد الحرب العالمية الثانية بعودة الأرمن بناء على اتفاقية سيفغ (Sèvres) مع الحلفاء . وقد أقيمت حملة عالمية لتشجيع الأرمن بالعودة. وهناك عاملان لعبا دوراً في العودة: الأول رئيسي يتعلق بالعودة إلى الوطن الأم أرمينيا، ولو أنها جزء من أرمينيا التاريخية. والعامل الثاني له أهمية أقل وهو الأزمة الاقتصادية في الدول المستقبلة، ولكن ليس كلها. ففرنسا على سبيل المثال كانت أحسن بكثير من الاتحاد السوفيتي ما بعد الحرب العالمية. ولقد نجحت الحملة باسم الوطن في إعادة من 90,000 إلى 100,000 أرمني (منهم 7000 في فرنسا) مما يقدر أنه يشكل 10 ٪ من الشتات الأرمني (Mouradiam, 1990:326). أما النموذج الأوسع للمحدد الاقتصادي فهو النموذج اليهودي، كما سوف نرى في الفقرة القادمة.

2–7. تجربة هجرة اليهود إلى إسرائيل : نموذج حافزي اقتصادي

تقدم تجربة هجرة اليهود إلى إسرائيل والتي يسمونها عليا (Aliya)[85]، بتجربة ذات عبرة للحالة الفلسطينية. وعلى الرغم من الخطاب القومي ذي الأصول الدينية الذي يحث على 'الصعود إلى القدس' وما له من أهمية دينية ، فإن هجرة اليهود إلى إسرائيل لا يمكن أبداً أن نفصلها عن السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي الذي رافقها. ويتهكم السوسيولوجي الإسرائيلي ناتان اورلي على الإسرائيليين المهاجرين في شيكاغو والذين يختمون شرب قهوتهم اليومية بجملة 'السنة القادمة في القدس' وفي الوقت ذاته ليست لهم أية نية أو خطة للعودة إلى هناك، ولا حتى

[85] – تعني هذه الكلمة بالعبرية : الصعود والمقصود هنا الصعود إلى القدس.

كزيارة (Uriely,1993) ، كما يتهكم الجغرافي الإسرائيلي أورن يفتاهل عندما يكتب حول المنفيين في إسرائيل (exiled in Israel).

وكما طرحها أمنون راز–كراكوتسكين، فإن النظرية المركزية في الثقافة الصهيونية–العبرية هي نفي الشتات (diaspora) وتأكيد مركزية أرض إسرائيل (رام، 1996). وقد دعم هذا الاتجاه 'غير الديني' الاستخدام المكثف لخطاب ديني عن العودة. وعلى الرغم من ذلك، يعتبر في الواقع النموذج الإسرائيلي هو أقرب ما يكون إلى نموذج حافزي اقتصادي، ومن ثم فهو نموذج لا يختلف كثيرا عن أي نموذج كولونيالي، إذ يستوطن "البيض" في البلاد المستعمرة مستفيدين من خيرات الأرض ومن دفء الطقس ومن السوق الاقتصادية التي تفتح أمامهم. وما نقوله برأيي يعبر عن هجرة الأكثرية وليس كل الهجرة اليهودية. فنحن نعلم عن "النضال" و"الاعتقاد الجازم" لأغلب المستوطنين وخاصة أولئك الذين يقطنون في الخليل، بأن عليهم البقاء في أرض محاطة بأعداء لهم لأن ذلك هو الطريق للصعود مباشرة إلى الجنة.

ويمكن التمييز في الهجرة اليهودية بين مرحلتين أساسيتين: الأولى مرتبطة بعوامل الطرد في المجتمع المستقبل والثانية بعوامل الجذب من الدولة الإسرائيلية. ففي المرحلة الأولى كانت هناك هجرة عربية يهودية إلى فلسطين يعود بعضها إلى أمد بعيد قبل قيام دولة إسرائيل، والتي حفزها الشعور بعدم الأمان وأيضاً العامل الديني، ومن ثم فقد تبعتها منذ الأربعينيات هجرة أوروبية مكثفة كان سببها الهولوكوست (قتل اليهود من قبل النظام النازي) أثناء الحرب العالمية الثانية، وكذلك اللاسامية التي انتشرت في كل أنحاء أوروبا وكذلك الولايات المتحدة لعبت دوراً مهماً أيضاً. ولذا كان الملاذ الوحيد لليهود في فكرة إنشاء دولة قومية يهودية تكون الملجأ الأخير لهم. فعامل الطرد من الدول المستقبلة كان حاسماً في الهجرة اليهودية. أما المرحلة الثانية والتي بدأت مع السبعينيات وحيث كانت برأيي هجرة ذات حوافز اقتصادية، والتي قدمتها ومازالت تقدمها إسرائيل لمهاجريها. فتعتبر إسرائيل دولة رفاه (welfare State) من الدرجة الأولى، إذ توفر لمواطنيها أنظمة ضمان اجتماعي وصحي، بما في ذلك تعويضات للعاطلين عن العمل. ولعل استقرار الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية الثمانينات وارتفاع حجم الإنتاج الوطني للفرد إلى 16,000 دولار سنوياً (في عام 1994) قد جعلا من إسرائيل دولة غنية مثل أي دولة أوروبية، وساهم ذلك في خلق عوامل جذب قوية في الاقتصاد الإسرائيلي. ويعتبر 'اليهود' الروس[86]، الفئة الأهم في هذه الهجرة خلال السنوات الأخيرة في الثمانينات والتسعينيات. وقد احتفل باراك بقدوم اليهودي الروسي رقم مليون في 25 أيار (جريدة الحياة 2000/5/26). وتعتبر هجرة يهود الفلاشا أيضاً هجرة ذات دوافع اقتصادية بحتة، فقد استجلب اليهود بعد فترات المجاعات التي اجتاحت أثيوبيا. ويرى بعض الباحثين الإسرائيليين أنه على الرغم من وجود نقاش ثيولوجي على صحة يهودية الفلاشا، فإن القرار النهائي لقدومهم كان سياسياً واقتصادياً. وقد أشار وزير الاقتصاد الإسرائيلي أنه آن الأوان للسماح لدفعة جديدة من الفلاشا للقدوم وهذا يدل على أنه قرار ذو طابع اقتصادي (هارتس 2000/3/24).

---

[86] – حكماً يجب وضع كلمة يهودي بين قوسين فقد أثبتت التحريات الإسرائيلية أن جزءاً منهم قد يصل إلى النصف، هم ليسوا بيهود وقد قدموا فقط لأسباب اقتصادية هرباً من البؤس في دول ما بعد الاتحاد السوفيتي. انظر على سبيل المثال (هارتس، 2000/1/12).

ما عدا الهجرة الروسية وهجرة الفلاشا، فيمكن أن نتحدث عن هجرة محدودة أوروبية وأمريكية. وقد قمت في استجواب 22 إسرائيلياً من أصول أمريكية وأوروبية (وخاصة فرنسية)، أغلبهم من حديثي الهجرة، تتبعت مسارات البعض منهم.[87] هذا وقد أظهر بوضوح على الرغم من استخدام البعض منهم خطاباً قومياً دينياً : "عدت إلى بلد أجدادي"، "إسرائيل هي لليهود، وأنا وجدت نفسي مدفوعاً لها"، "أردت أن أعيش في وطني"، " أنا أردت العيش في بلد أغلبه يهود". إلا أن البحث عن تفاصيل حياتهم قبل الهجرة غالباً ما يظهر عوامل أخرى. فقد بدا أن الأغلبية كانوا إما عاطلين عن العمل، أوفي وضع اقتصادي هش. وقد أصيب ربع منهم بأزمات نفسية أدت بعضها إلى انهيار عصبي قبل مجيئهم إلى إسرائيل، مما ساهم بوجه حاسم في قرار المجيء رغبة في الابتعاد عن الوضع السابق الذي عاشوه. واعترف البعض منهم بأنهم يعرفون قبل مجيئهم أنهم سيسكنون في بلد اقتلع من الفلسطينيين: " قدمت من مونتريال لأسكن في القدس. أنا أعرف أنني أسكن في مكان قد اقتلع من أصحابه من قبل، هذه أنانية مني، أنا أعترف بذلك، لكن أجدادي فعلوا الشيء نفسه في الكيوبيك عندما اجتثوا الأسكيمو من هناك".[88]

وعلى الرغم من الحوافز الاقتصادية في نموذج الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، فهذا لا يعني أنه ليس هناك شعور لدى جزء مهم من الشتات اليهودي في العالم، بأنهم ينتمون إلى شعب مركزه إسرائيل. ويتدعم هذا الشعور بخلق أسطورة 'أرض الميعاد'. هذه الأسطورة لا تتعلق فقط باليهود وإنما أيضا بكثير من المستعمرين الجدد. فكما تبينه الباحثة الفرنسية ليزا أنتيبي فإن المتطهرين (Puritanists) الأوروبيين قد نظروا إلى أمريكا على أنها أرض الميعاد التي سوف يطهرونها من دنس الوثنيين (Anteby, 2000: 98). وكما يذكرنا بيندكت اندرسون فالقوميات تخلق بعد أن كانت محض متخيلة (imagened nations) وتخضع لصيرورات تجعلها تتقولب وتتكيف وتتحول عما كانت عليه عندما كانت متخيلة فقط (Anderson, 1991:141). ومن هنا لابد أن أنتقد بعض المفكرين الفلسطينيين الذين يظنون أن القومية لا يمكن أن تقوم على مشاعر دينية. فبغض النظر عن النتائج الكولونالية والعنصرية لوجود دولة قائمة على الدين، فقد أثبتت تجربة الشتات اليهودي ودولة إسرائيل عن وجود قومية يهودية ولو أنها قائمة على وطنيات (nationalisms) مختلفة (وطنية صهيونية، وطنيات مختلفة بحسب دول الشتات) ولكن هذه القومية تخص الأشخاص الذين ولدوا من أم يهودية، كما هو الحال في التعريف البيولوجي لليهودي. فهناك يهود منصهرون كلياً ولا يشعرون مطلقاً بأنهم قوميون يهود. إذ أن شعور الإنسان بانتمائه لهوية أبناء دينه ليست إلا جزءاً من تكوينات هوياتية متعددة، فهو يشعر في الوقت نفسه أنه فرنسي أمريكي،...الخ. ولذا فلا يعبر أغلبية الشتات في الرغبة في الهجرة.

---

[87] – لقد أجريت هذه المقابلات بين عام 1998 و2000 بين القدس وتل أبيب.

[88]– مقابلة مع ش.س في القدس، تشرين الثاني 1999

كما أن هناك قومية إسرائيلية تشكلت من جراء بناء مجتمع، ورغم كل انقساماته فهو متماسك إلى حد كبير.

ولا يعني ذلك أن هذا النموذج الحافزي الاقتصادي يمنع من أن هناك من يحاول أن يبرئ ذمته ويضحي بجزء من وقته من حين إلى آخر في القدوم إلى إسرائيل في عطلاته السنوية أو الجامعية (sabatical year) ليدرس في جامعاتها أو يجري أبحاثاً في مختبراتها. (انظر أيضا إلى الفقرة حول تبرعات اليهود إلى إسرائيل في الفصل القادم).
وأخيراً ينبغي القول أن هذا النموذج الحافزي الاقتصادي هو الذي جعل كثيراً من الإسرائيليين والمهاجرين الجدد، ينتهزون أول فرصة للهجرة إلى دول ذات حوافر اقتصادية أفضل، كما حصل عند كثير من يهود السوفيت وعلى الرغم من الثقافة اليهودية التي تدين من يترك إسرائيل (بالعبرية تستخدم كلمة ييريده Yerida ومعناها النزول)، فإن هناك هجرة واسعة باتجاه الولايات المتحدة. ويقدر الباحث الإسرائيلي ناتان أوري عدد الإسرائيليين في الولايات المتحدة بنصف مليون. كما يبين كالفين كولدشيدر من أن أغلبية الذين يعودون إلى بلادهم الأصلية من الإسرائيليين هم من أصول أوروبية غربية أو أمريكية (Goldscheider, 1990:140).

3-7. استيعاب اللاجئين في فلسطين: نزعة اقتصادية

بينما حصر اندريسون وزريق بحدود 400 مرجع في لغات متعددة (العربية، الإنكليزية، الفرنسية، والعبرية) يرجع إصدارهم إلى السنوات الخمس الأولى من التسعينيات وتتناول هذه المراجع تجربة اللاجئ الفلسطيني في عام 1948 و عام 1967، فان بينوا أن هناك عدداً ضئيلاً جدا الذي يتناول موضوع عودة اللاجئين (Endresen and Zureik, 1996). و تعتبر أهمية موضوع العودة ليس فقط باعتبارها دراسات استشرافية، وإنما أيضا سوسيولوجية. فقد شهدت الأراضي الفلسطينية منذ بداية التسعينيات موجتين في العودة حتى الآن : الأولى بعد غزو العراق للكويت وطرد الفلسطينيين من الخليج، والثانية بعد بدء عملية السلام وهي الموجة الأكبر. وعلى الرغم من أنه لا توجد هناك أرقام إحصائية دقيقة فقد قدر عباس شبلاق حتى عام 1997 حجم هذه العودة بـ 60,000 (Van Heer , 1997, introduction). وبحسب تقديري فإن الرقم الحالي يصل بسهولة إلى حدود 100,000 ممن يحملون الهويات الفلسطينية إضافة إلى 40,000 قدموا بتصاريح زيارة ولم يخرجوا.[89]
و في غياب الدراسات الفلسطينية عن العودة (إن كانت إلى الضفة الفلسطينية و إلى غزة، أو إلى اسرائيل) فقد طلبت المجموعة الأوربية في منتصف عام 1999 من باحثين يونانيين، تسرنانيديس وهوليارس، القيام بدراسة حول توقعات استيعاب اللاجئين العائدين إلى الضفة الغربية و قطاع غزة (Tsardanidis and Huliaras, 1999) . وبحسب هذا التقرير فإن استيعابية الضفة الغربية و غزة محدودة جداً، و أن أي عودة مكثفة للاجئين الفلسطينيين سوف تجعل الوضع الاقتصادي و السياسي هشا مما سيؤثر عكسيا على استقرار المنطقة. و يعتبر هذا التقرير خطرا، ذلك لأنه يمكن أن يلعب دورا مهماً في عملية اتخاذ القرار حول دعم الاتحاد الأوروبي السياسي

---

[89] – هذا الرقم الأخير من تقدير السلطات الإسرائيلية. جريدة القدس، 2000/6/28.

للمفاوض الفلسطيني في مفاوضاته حول عودة اللاجئين.[90] و يتسم هذا التقرير باستخدام منطق اقتصادي بطريقة ميكانيكية بحيث تتحول موضوعة الاستيعاب إلى مجموعة أرقام استقرائية مستنتجة من أرقام حالية. وكأنه يفترض أن حجم مساحة الأراضي الفلسطينية في مناطق أ و ب ستبقى كما هي، وكأن الوضع الاقتصادي سيكون كما هو عليه الآن. وللمفارقة التاريخية فهل يمكن أن نقول أن هذه النتيجة ليست مختلفة في تقرير السير جوهن هوب–سيمبسن (Hope-Simpson, 1939) والذي قدمه لسكرتير الدولة البريطانية للمستعمرات (والذي عمل على طلب الملك في عام 1930)، إذ يظهر هذا التقرير محدودية القدرة الاستيعابية للمهاجرين اليهود في فلسطين الانتدابية؟ وهل كل ما استوعبته فلسطين منذ ذلك الوقت يجعلنا نعيد النظر في بعض التقارير التي يقدمها الخبراء، وفي الطابع العلمي الذي يصرون على إيحائنا به،كما يذكرنا بذلك الباحث في علم الاجتماع محمد حافظ يعقوب (1999: 143)؟ وهل يمكن القبول في تحويل الشاذ إلى عادي، كما يفعله بعض خبراء المنظمات الدولية محاولين إضفاء الشرعية على ذلك، في معالجتهم لمشكلة اللاجئين والمخيمات، موضحة بذلك بقوة الانتربولوجية سيتاني الشامي (Shami, 1996؟ كما يمكن القول أن هناك خطأ كبيراً في هذه دراسة الخبيرين اليونانيين هو القيام بدراسة *القدرات الاستيعابية الحالية* *(absorption capacity)* وليس *استشراف الاستيعاب* *(absorption prospective)* بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وغزة. وتقوم هذه الدراسات على افتراض أن اللاجئين الفلسطينيين هم عقبة كأداة (burden) و ليس لهم حظ أيضا. فمن هؤلاء اللاجئين رجال أعمال و مستثمرون وخبرات علمية وفنية يمكن أن يساهموا بصورة حاسمة في خلق اقتصاد فلسطيني متين.[91]

و تقدم لنا الدراسات التي قام بها نيقولا فان هير حول العائدين من عدة مناطق في العالم أمثلة مهمة عن أن عودة اللاجئين إلى بلادهم الأصلية قد أدى إلى إحياء الاقتصاد في سياقات مختلفة. وهناك أربعة أمثلة على ذلك. فالمثال الأول عن عودة حوالي 7,000 آسيوي إلى أوغندا بعد طرد 50,000 آسيوي من هذا البلد قبل عشرين سنة عام 1972. وقد أدت هذه العودة إلى إحياء اقتصاد كان يعيش في أزمة خانقة. في حين أن المثال الثاني يتعلق بعودة 350,000 فلسطيني من الكويت و بقية دول الخليج إلى الأردن والذي أدى ذلك إلى زيادة 10٪ من عدد سكان الأردن ليصل هذا الأخير إلى 3.8 مليون نسمة تقريباً في عام 1995. و قد أدى ذلك إلى نتائج مباشرة سلبية، ولكن على المدى البعيد فإن الفوائد كانت مهمة للاقتصاد الوطني الأردني وخاصة بعد سنتين. هذا وفي هذه الحالة

---

[90] – لقد أدت احتجاجات دائرة العائدين في منظمة التحرير الفلسطينية حول نتائج هذا التقرير إلى إقناع المجموعة الأوروبية بأن تطلب تقريراً مكملاً له (fellow up) . و لكن مثل أغلب التقارير شبه الشهرية التي تقوم بها المنظمات الدولية حول الأوضاع في فلسطين، فلن يكون هناك فريق عمل يكون فيه باحثون فلسطينيون (و لو كان برئاسة خبير أجنبي) و إنما بخبير أو اثنين يأتون لقضاء فترة محدودة لا تتجاوز الأسبوع، و ليقرروا بعد ذلك مصير شعب !!!

[91] – انظر إلى فقرة مساهمة الشتات في بناء الاقتصاد الفلسطيني في هذا الكتاب وأيضا إلى (حنفي، 1997).

هناك عاملان لعبا دورا هاما : الأول في أن اغلب العائدين هم من حاملي الشهادات العليا أو من أصحاب المهن والخبرات، مما سهل عليهم دخول سوق العمالة بسهولة. ونجد العامل الثاني يتعلق بدخول رؤوس أموال مهمة قدرها البنك الأردني عام 1992 بحوالي 1.5 مليار دولار. ولعل السلوك الاقتصادي للعائدين و الطريقة التي اندمجوا فيها بالمجتمع الأردني، هو ما شكل دروسا مهمة للحالة الفلسطينية بسبب التشابهات بين هؤلاء العائدين و جزء ممن يتوقع أن يعود إلى الأراضي الفلسطينية.

أما المثال الثالث فيتعلق بعودة مفاجئة و قسرية لـ 300,000 بلغاري ذوي أصول تركية، من بلغاريا إلى تركيا في منتصف عام 1989. و في هذا المثال لعبت المساعدة الخارجية و خاصة في المجموعة الأوروبية دورا مهماً في تسهيل اندماج و استيعاب هذه الفئة في المجتمع التركي.

وإذا كانت الأمثلة الثلاثة السابقة قد أدت إلى تحسين واضح في الاقتصاد الوطني أو المحلي، فالمثال الرابع الذي يعطيه فان هير هو على عكس ذلك، فقد كانت له نتائج سلبية جداً على المجتمع الأصلي. وهو عودة 800,000 يمني من دول الخليج في نهاية عام 1990 والذي أوقع اليمن مدة طويلة في أزمة اقتصادية حادة، بسبب الانخفاض المفاجئ لعائدات هؤلاء المهاجرين (Van Heer, 1997) .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة خريجي الجامعات العالية حتى من بين أبناء المخيمات، إضافة إلى أصحاب رؤوس الأموال الذين يطمحون في القدوم إلى فلسطين، يمكن أن نتوقع أن هؤلاء العائدون لا يمكن أن يشكلوا فقط عقبة أمام الاقتصاد أو أمام استيعاب سوق العمالة لهم. وكما سنجد في الفصل القادم فإن أهمية مساهمة الشتات (على الرغم من صعوبة الزيارة واستحالة الإقامة للكثير منهم) هي من الأهمية بمكان، حيث أن حجمها السنوي يتجاوز ذلك الذي يتعلق في مساهمات الدول المانحة. وهذا أيضا دليل على نية هذا الشتات على أن يسهم في بناء هذا الكيان بوجوده الفعلي أو المادي.

7-4. هنا وهناك أو الخارجي الأبدي

وإذا كان موضوع العودة يكاد يكون موضوعا محض سياسي فإن تبعاته ذات طبيعة ثقافية اجتماعية و من ثم اقتصادية . فالعودة تطرح بقوة موضوع الهوية و فيما إذا كانت هناك هوية فلسطينية واحدة أو هويات فلسطينية مختلفة بحسب عوامل كثيرة أهمها تتعلق بتطبع الإنسان بثقافات المجتمعات التي عاش بها. إذاً نعود هنا إلى أن التجربة عبر القومية تخلق مكونات داخل الهوية الوطنية و تجعلها متعددة. فكما أن الإنسان المهاجر يطلق عليه ألقاب ازدواجية أو تركيبية فلسطيني–أمريكي، فلسطيني–سوري ....الخ، فإن هذه الازدواجية التركيبية تبقى حتى عندما يعود إلى وطنه ليتحول إلى فلسطيني–عائد و هو يختلف عن الفلسطيني من أهل البلد أو الفلسطيني–اللاجئ (الذي لجأ من أراضي 1948 إلى الضفة و القطاع) أو الفلسطيني–المبعد (وهو الذي أبعدته سلطات الاحتلال خلال الثمانينات). والإشكال الذي يطرح نفسه هو: ما هي التمثلات الاجتماعية للعائدين؟ وهل تحول السمة التركيبية إلى ملازمة ضرورية؟ ومن ثم تتحول هذه الفئة إلى طبقة متشيئة لها سمات تعود إلى أحكام سابقة أكثر منها واقعية وتنم عن أزمة

تقوقع وحفاظ على الهوية "الواحدة" الفلسطينية؟ إذاً فما هو إشكالي في العلاقة بين العائد و المقيم ليس اختلافهما وإنما في كيفية تشيئ هذا الاختلاف؟ أعني بذلك أن الإشكال ليس عندما يقول ابن الداخل عن العائد بأنه مختلف، ولكن عندما يعتبر العائد سلطوي و ذلك لنظرته للسلطة الوطنية الفلسطينية على أنها سلطة وافدة قدمت من الشتات. وهنا تصبح سمة السلطة بأنها سلطوية "بسبب ثقافة أولئك الوافدين القادمين من دول قمعية عربية"[92]. لقد سمي العائدون من قبل البعض بالتوانسة (بالمعنى إلغاء حتى هويتهم الفلسطينية) ناظرا لهم بعين الريبة. ولعل سياق قدوم بعضهم أتى متزامنا مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية مما جعل هناك التباساً. فالبعض يعني السلطة عندما يريد التحدث عن العائدين أو العكس. وفي الوقت نفسه يشيء بعضُ العائدين أهل الداخل ويعتبرونهم طبقة مستغلة ذات طابع قبلي، و كما ذكر ذلك أحد العائدين الذي عبر عن خيبة الأمل من الداخل في وطنهم الذين حلموا به طويلا: "فبدلا من أن يفتح أهل هذا البلد ذراعهم لنا ونحن القادمون لخدمة وطننا، فهم يستغلوننا في كل شيء، من أجرة البيت التي تعادل ليس أقل من 50–60% من معاش موظف لدى السلطة (الوطنية الفلسطينية)".
ليس كل أهل الداخل و الخارج لهم هذه التصورات التشيئية، وإنما أعتقد أن جزءاً مهماً منهم يحملون هذه الآراء و يلوذون بتحليل تبسيطي يختزل معارضة السلطة على أنها وافدة من مجتمع له أسس ديمقراطية، وهكذا يصبح تبرير معارضة هذا النظام لأنه جاهل بأوضاع وظروف الضفة الغربية وغزة.

ليست مهمتنا هنا تفنيد هذه الآراء، وإنما لا بد من توضيح أشكالها التبسيطية. فالسلطة الوطنية الفلسطينية مثلها مثل كثير من السلطات قدمت من المنفى بعد التحرير، ولكن هذه السلطة كانت قد حرصت منذ البدء على تقسيم السلطات بين الداخل والخارج، و إذا كانت هناك غلبة لأبناء الخارج في الوزارات المفتاحية (الداخلية و التخطيط و التعاون الدولي) ولكن هناك أخرى مع أبناء الداخل (الشؤون المدنية مثلاً) و عندما يكون الوزير من الداخل يكون نائبه من الخارج و العكس صحيح. وعلى أي حال فإذا كانت هناك هيمنة سياسية للعائدين في بداية تشكل السلطة الوطنية، فإن تبلور هذه السلطة ضعف من هيمنة العائد، كما يوضح ذلك سليم تماري (Tamari, 1999:33). فإذا اتسمت منظمة التحرير الفلسطينية بأنها "خليط من الشعوبية ،القومية (الوطنية) والبطريياركية الجديدة" بحسب تعبير يزيد صايغ (Sayigh,19:133)، فإن ذلك لم يتغير كثيراً بغض النظر عن الفاعلين السياسيين سواء كانوا من الداخل أو من الخارج. و تبسيطية التحليل المبني على ثنائية الداخل/الخارج لا تستطيع التعامل مع شريحة المبعدين (مثل صالح عبد الجواد الرئيس السابق لبلدية البيرة و محمد دحلان رئيس الأمن الوقائي) والذين

[92] – مقابلة مع ل.ش. في 2000/3/11.

احتضنتهم منظمة التحرير في المنفى لسنوات عدة وعادوا، ينظر إليهم الآن حينا كعائدين و حينا كأبناء مدن بحسب الموقع السياسي للملاحظ، إن كان معارضا أو مؤيدا. وهل الذين سافروا ليمكثوا في فترات دراسية وعادوا من طبقة العائدين أم لا؟ هل صائب عريقات الذي يحمل جواز سفر أمريكي عائد أم لا؟ وكيف يمكن أن ينظر لأولئك الذين لهم مراكز حياتية متعددة كالوزير السابق ورجل الأعمال منيب المصري الذي يتنقل دائما بين عمان ورام الله .

هذا التعقيد في الصورة يجعلني اقترح أن ندرس الاختلاف بين العائدين من أهل البلد بطريقة أكثر انفتاحاً آخذين بعين الاعتبار تعدد الهويات الفلسطينية الذي نتج عن خبرة الهجرة. وهكذا يمكن أن تدرس الاختلافات الثقافية–الاجتماعية باعتبارها عوامل أساسية. ومن ثم تعزى الاختلافات إلى اختلافات في التطبع الثقافي، إذ يؤخذ بعين الاعتبار وجود العائدين سابقاً في مناطق أكثر حضرية، أو أكثر علمانية أو أقل قبلية، كما ينوه له سليم تماري (Idem:33). وهكذا يختلف العائدون من مصر عن العائدين من تونس أو من الولايات المتحدة بحسب طبيعة هذه الهجرة.

ولا تقتصر هده الخبرة على دول الهجرة السابقة وإنما أيضا في الوطن الأم أو الوطن السياسي. فالعودة إلى الوطن لا تعني لا من قريب ولا من بعيد نهاية الاغتراب (alienation) فالإنسان المهاجر/المشتت/ اللاجئ منذ أكثر من ربع قرن وربما نصف القرن، لا يمكن أن يرجع ليعود إلى أرضه وبيته وأصدقائه وأقربائه وعلاقاته ليجدها كما كانت عليه قبل العودة. إذاً هناك دائما تشابك بين الحنين ونستالجيا والاغتراب عند الإنسان الذي تطول به الغربة. ولذا فإنه يبقى خارجياً (outsider) حتى لو كان في الداخل، وهذا ما عنيته في عنوان هذه الفقرة (الخارجي الأبدي). و لعله آن الأوان لأن أشير إلى ما عنيته في عنوان هدا الكتاب ’هنا وهناك‘، فلم يعد هناك خارج وداخل بالمعنى المطلق وإنما بالمعنى النسبي، بحسب ما يكون موقعك. و كما بيناه سابقا بأنه عندما تتعدد مراكز ثقل الشتات و تضعف هذه المراكز لا يعود بالإمكان صياغة هذه العلاقة بين الداخل والخارج باعتبارها مركزاً وأطرافاً، وإنما تتحول بعض الأطراف إلى مراكز والعكس صحيح . ولعل هذا ما يجعل السؤال الانطولوجي لفلسطينيي الشتات ليس من أنا؟ ولكن أين أكون؟

وأخيرا لابد أن أذكر أن الإشكال بين الداخل والخارج ليس محصوراً بالشعب الفلسطيني ولكن نجده في تجارب العائدين في أماكن أخرى. فالأرمن الذين عادوا في الأربعينيات إلى أرمينيا السوفيتية، قادمين من فرنسا، سوريا، مصر ودول أخرى قد تم سحب إقاماتهم أو جنسياتهم من هذه الدول وأعطوا جوازات سفر صالحة لسفرة واحدة وباتجاه أرمينيا. وهكذا ’حرق‘ هؤلاء العائدون (أو بالأحرى أجبروا على إحراق) مراكبهم. وعندما وصلوا إلى أرمينيا وجدوا أنفسهم في

وضع الخارجي (outsider) أكثر مما كانوا عليه في بلاد "الغربة" وقد اعتبرهم ’المحليون‘ في أرمينيا الفقيرة آن ذاك بأنهم الأغنياء، وقد سرق الكثير منهم هناك.

الفصل الثامن: مساهمة الشتات في مجال الاستثمار والمساعدات في الأراضي الفلسطينية

محاولة لتفكيك العلاقة الاقتصادية بين الشتات والمركز

"أين هو روتشيلد فلسطين؟" يتساءل الرئيس ياسر عرفات في إحدى لقاءاته مع زوار من الشتات. "أين هو بن غوريون فلسطين؟" يرد عليه حسيب صباغ، أحد أهم رجل الأعمال الفلسطيني.

1-8. المقدمة[93]

حتى الآن سعينا من خلال الفصول السابقة إلى أن نفكك العلاقة بين الأطراف (الشتات) والمركز، والتي اعتبرت لفترة طويلة "بديهية"، وحاولنا موضعتها في سياقها الفضائي السوسيولوجي، تاريخياً وآنياً. ومع أن هناك عملية سلمية في المنطقة، فهذا لا يعني أن الشتات الفلسطيني سيقوم، بصورة ميكانيكية، بربط نفسه بالمركز وإعادة تشكيل شبكاته الاقتصادية المحلية وفوق القومية.

وفي هذا الإطار يقترح الفصل تناول جانب من هذا الإشكالية عن طريق دراسة مساهمة الشتات الفلسطيني في اقتصاديات الأراضي الفلسطينية الناشئة، عن طريق الاستثمارات أو الهبات الإنسانية والعائلية. وسيعتمد الفصل، في محاولة بناء نموذج اقتصادي لتقدير حجم هذه المساهمات، على منهجية رصد المساهمات من داخل الأراضي الفلسطينية ومن خارجها. وفيما يتعلق بمساهمات الداخل، اعتمدنا على الإحصاءات الرسمية الفلسطينية.[94] أما فيما يتعلق باستقراء المساهمات من الخارج، فقد اعتمدنا على أبحاثنا الميدانية التي تناولت مقابلة 608 رجال أعمال فلسطينيين في الشتات.

93 –كان قد نشر جزء من هذا الفصل في مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 40 في كانون الأول 1999 (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية).

94 – أتقدم بالشكر لمسؤولي دائرة الاستثمار في وزارة الاقتصاد والتجارة، وإلى المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني الذين زودوني في الإحصائيات والبيانات اللازمة.

وتطمح هذه الأبحاث الميدانية والتحليل الكمي لها، إلى تشكيل قطيعة مع كثير من الدراسات التي تناولت العلاقات الاقتصادية بين فلسطينيي الخارج والأراضي الفلسطينية والتي اتسمت بالتعميم المفرط، مستندة إما إلى الأماني والمشاعر، وإما إلى الأيديولوجيا. كما يطمح هذا الفصل إلى طرح بعض الأسئلة المتعلقة بنقاط الالتقاء والاختلاف بين الشتات الفلسطيني والحيزات الشتاتية الأخرى، كالشتات اليهودي والشتات الصيني.

وسيبين هذا الفصل أن مساهمات الشتات المادية، استثماراً وهبات، تعتبر، على الرغم من أنها أقل من القدرات الكامنة، إحدى أهم دعائم الاقتصاد الفلسطيني، وهي أهم بكثير كماً ونوعاً من المساعدات الاقتصادية الآتية من الدول المانحة.

في البداية، سنقوم بتقدير حجم المساهمات في مجالين منفصلين: مجال الاستثمار، ومجال الهبات العائلية والإنسانية. وعلى الرغم من الفصل بين هذين المجالين فإن علينا التذكر أن هناك علاقة بينهما، إذ أن بعض أشكال المساعدات الإنسانية يحدث أنشطة اقتصادية تصبح شكلاً من أشكال الاستثمار. ثم سنحاول تقديم بعض العناصر لفهم العلاقة بين الشتات والمركز. لكن قبل ذلك يجب التذكير بأن أهمية الشتات لا تكمن في مصادره المالية فقط، بل أيضاً في اكتسابه الخبرات العملية والعلمية بالعلوم والتكنولوجيا، وهذا ما سنتناوله في الفصل القادم.

8-2. استثمارات الشتات قي الأراضي الفلسطينية

في البداية لابد أن أسجل الحدود المنهجية لهذه الدراسة. فمقاربة الاستثمار اعتبارا من المقابلات الشخصية مع رجال الأعمال في الشتات يحمل مخاطر جمة، وذلك لعدم المعرفة بالتحديد على أي مستوى من التنفيذ تكون بها المشاريع التي يذكرها المستجوبون نسبة المساهمة المالية. لذا كان علينا الاعتماد على البيانات المتوفرة داخل الأراضي الفلسطينية. وهناك مصدران : وزارة الاقتصاد والتجارة،□□ والمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني. لكن هذه البيانات ليست مؤهلة تماماً لمعالجة إشكال هذا البحث، ويمكن تلخيص مشكلة هذه البيانات على النحو التالي:

- تتعلق البيانات فقط بالشركات التي قدمت طلبات لإعفائها من الضرائب بموجب قانون الاستثمار، في حين لا توجد بيانات عن الشركات الأخرى.

[95]– لسوء الحظ فإنه ليس هناك بيانات على مستوى الأراضي الفلسطينية، فبيانات غزة وحدها، وبيانات الضفة وحدها، وتختلف بعض التعريفات والبيانات من منطقة إلى أخرى، مما أدى ذلك إلى بذل جهد كبير في ملاءمة البيانات بعضها مع بعض.

– تعرف البيانات المستثمر المحلي بأنه المستثمر الفلسطيني الذي يحمل هوية فلسطينية/ إسرائيلية حتى لو أمضى أغلبية وقته في الخارج، الأمر الذي أدى إلى اعتبار جزء من رؤوس الأموال القادمة من الخارج رؤوس أموال محلية.

– طبقا للتعريفات الدولية، يعتبر أي فرع من شركة أجنبية في الأراضي الفلسطينية شركة محلية. فمثلا تعتبر فروع شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) (PADICO) في فلسطين، ذات رؤوس الأموال الفلسطينية الشتاتية، شركات محلية.

– وفقاً لأبحاثنا الميدانية، فإن بعض الشركات المحلية لها رأس مال خارجي لكنه غير معلن، كما أن بعض الشركات الأخرى لا يصرح برأس ماله الحقيقي خوفاً من الضرائب. فإن التعداد العام للمنشآت الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في عام 1994 قد وصلت إلى نتائج أقل بكثير مما يمكن تخيله في الواقع. فحسب ما نشر فإن هناك 39 مشروعاً في مجال الصناعات التحويلية هو لملكية أجنبية (وطبعا من دون خطأ يذكر هو فلسطيني الخارج حاملي الجنسيات المختلفة) في مجموع 10942 مشروعاً، في حين هناك فقط أربعة مشاريع مشتركة فلسطينية – "أجنبية" (أي من الداخل والخارج).[96]

– لا يوجد أي تمييز بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الأجنبي من أصل فلسطيني. لكن يمكن القول، بلا تردد، بأن الأغلبية الساحقة من المشاريع الاستثمارية هي لأشخاص من أصل فلسطيني.

بسبب كل هذه الاعتبارات، فإننا نعتقد أن هذه البيانات أقل من البيانات الواقعية، كما أن التمييز بين مستثمر محلي ومستثمر أجنبي تمييز غير دقيق. وهو تمييز يأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل، يمكن التمييز بين استثمارات كبيرة واستثمارات صغيرة تخص غالباً قطاع البناء.

8–2–أ. الاستثمارات الكبيرة المباشرة

الاستثمارات الكبيرة هي الاستثمارات التي تتعلق بإنشاء مشروع اقتصادي، أو بتوسيع مؤسسة موجودة. وبحسب بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغ حجم هذه الاستثمارات 48.6 مليون دولار سنة 1994، و 62.5 ملايين دولار سنة 1995، وارتفع بصورة حادة إلى 120.7 مليون دولار سنة 1996، ثم هبط إلى 81.7 ملايين دولار في سنة 1997. هذا وتشكل هذه الاستثمارات جزءاً صغيراً من الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP) يشكل على التوالي: 1.4٪، 2٪، 4.3٪، 5,5٪ (انظر إلى الجدول رقم 21، 22). وتعتبر هذه النسب صغيرة قياساً بالنسب الموجودة في أغلبية الدول العربية، حيث الاستثمارات المباشرة لا تقل عن 15٪. لكن إذا أضفنا إلى هذه الاستثمارات الكبيرة الاستثمارات الصغيرة في مجال قطاع البناء (كما سنرى فيما بعد) فإن هذه النسبة تصل إلى 11٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP)، وهي تعتبر نسبة لا يستهان بها.

---

[96] – المصدر دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للمنشآت 1994 (النتائج الأولية)، أيار 1995، رام الله.

جدول رقم 20: **الاستثمارات الكبيرة بحسب البيانات الرسمية للفترة من 1994– 1997(بملايين الدولارات)**

الاستثمارات	1994	1995	1996	1997
الاستثمارات في الضفة الغربية ما عدا القدس	12.8	9.4	96.6	54.3
الاستثمارات في القدس*	5	5	5	6
الاستثمارات في غزة	30.8	1.48	1.19	4.21
المجموع	48.6	62.5	7.120	81.7
النتيجة المحلية الإجمالية	3048.045	3564.928	3890.037	4031.466
الاستثمار بالنسبة إلى النتيجة المحلية الإجمالية	1.6	1.7	3.1	2

* تقدير أولي على أساس بيانات جمعها المؤلف في القدس – حزيران/ يونيو 1998.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة والمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول رقم **21**: **بعض أسماء المشاريع الصناعية والسياحية التي شارك فيها المستثمرون من 1994–1998**

وصف المشروع	حجم ورأس المال الكلي* (دولار)	نسبة الشريك الخارجي٪*	جنسية المستثمر
شركة مطاحن الدقيق العربية	761000	33	أردني
مصنع عبوات طبيه	180000	100	أردني
شركة الميامين للرخام والاستثمار	300000	33	أردني
شركة قص وجلى وتلميع الرخام	9561000	50	أردني
شركة ملبوسات جاهزة	2480000	33	أمريكي
فندق سياحي	386666	50	فرنسي
أعمال فندقه وسياحة ومطاعم	4500000	50	سعودي
مصنع إنتاج مواد غذائية	223000	100	أردني
شركه سياحية	5330000	20	أمريكي
شركه لصناعة الحديد	7000000	25	أمريكي
إنتاج وتوزيع اللوحات الكهربائية	145000	100	أردني
فندق سياحي	200000	100	أردني
شركة لإنتاج الحقائب المدرسية	79000	75	ألماني
شركه لتجميد وتخزين الخضراوات	225000	33	أردني
مصنع للحجارة وجلي الرخام	200000	49	إيطالي
فندق سياحي	450000	100	أمريكي
إنتاج فني و إذاعي	120000	100	أردني
شركه لتصنيع الأقمشة والجلود	110000	50	أردني
شركه لتصنيع الرخام	350000	50	أردني
مخازن لتبريد الخضراوات	250000	100	أردني
روضة ومدرسة	72000	100	كويتي
إنتاج اللمبات الكهربائية	915000	100	أمريكي
شركة صناعات بلاستيكية	188700	100	أردني
صناعة مركزات أعلاف	574836	75	أردني
مصنع حجارة بناء	100000	50	برازيلي
كسارة لطحن الحجارة	1170100	25	فلسطيني من إسرائيل
مجمع سكني سياحي	3315000	100	أمريكي

مصنع لإنتاج أنابيب الري	1200000	100	أردني
مصنع لإنتاج العصير	4519000	100	أمريكي
مؤسسه لإنتاج الأفلام الطباعية	140000	100	أردني
مصنع لإنتاج الطوب	282320	100	أردني
مصنع لانتاج الألبان والحليب	220000	50	أردني
مصنع لتبريد وتجميد الخضراوات	200000	100	أردني
مصنع ملابس	102320	100	مصري
صناعة الحجارة والرخام	112857	50	أردني
مصنع لطلاء و جلفنة المعادن	128430	100	مصري
صناعة تحف وثريات	133700	100	مصري
فندق سياحي	644000	100	أمريكي
تصديف و ديكور أطقم الحمامات	386000	50	أردني
كسارة لطحن الحجارة	2183097	60	أردني
مصنع طوب	208000	100	أردني
مصنع أدوية	3157000	50	لبناني
مصنع مواد غذائية	810000	33	أردني
مستشفى عام	37500000	100	أردني
مصنع بلاستيك	1367200	100	أردني
مصنع منتجات إسمنتية	200000	100	أردني
فندق سياحي	1634417	25	أمريكي
تصنيع ستلايت	1700000	100	أمريكي

* **لا تعتبر نسبة مساهمة الشريك الخارجي المصرح بها دقيقة وذلك لاعتبارات كثيرة، أوردناها في النص**

2-8-ب.توزيع الاستثمارات بين محلية وخارجية

فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات بين الشتات وفلسطينيي الداخل، تتسم بيانات وزارة الاقتصاد بالتناقض. ولذا، سنعتمد على أبحاثنا الميدانية والتقديرات الأولية لمسؤولي الاستثمار. وبحسب مديري قسم الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن مصدر أكثر من 90٪ من هذه الاستثمارات هو الشتات.[97] وكي نأخذ جانب الأمان سنعتبر أن70٪ فقط من هذه الاستثمارات هي استثمارات أجنبية مباشرة، والتي غالباً ما يكون مصدرها الشتات. إذاً، تقدر

[97] – أجريت مقابلتان معه في حزيران 1998.

مساهمة الشتات في الاستثمار في الأراضي الفلسطينية بحدود 84.5 ملايين دولار سنة 1996 و 57.2 مليون دولار سنة 1997. لكن هذه الأرقام تحتاج إلى تعديل آخذين بعين الاعتبار ما هو غير دقيق من هذه الإحصاءات.

لاحظنا عن طريق التدقيق في بيانات الوزارة أن الشركات التابعة لكبرى شركات الاستثمار في فلسطين لم تؤخذ بعين الاعتبار، بسبب عدم طلبها، حتى الآن، الإعفاءات الضريبية، وهي الشركات التالية: الشركة الفلسطينية للتنمية والاستثمار باد يكو (PADICO)، ما عدا شركة الاتصالات الفلسطينية التي تعتبر باد يكو أهم المساهمين فيها؛ شركة الاستثمار العربية الفلسطينية (APIC) ؛ شركة السلام العالمية للاستثمار. إذاً، علينا إضافة استثمارات هذه الشركات. وبحسب ما ورد في الجدول رقم 23 فإنه يجب إضافة 49.8 ملايين دولار إلى استثمارات الشتات سنة 1996، و 56.8 مليون دولار سنة 1997.

وهكذا، كان حجم الاستثمارات الكبيرة يقدر ب 134.3 ملايين دولار سنة 1996، و 114 مليون دولار سنة 1997.

جدول رقم 22: الاستثمارات خارج البيانات الرسمية المتعلقة بالشركات القابضة الثلاثة الكبرى للاستثمار في فلسطين والتي لم تشملها البيانات الرسمية

الشركات القابضة	الاستثمارات في الأعوام 1995-1996-1997	الاستثمارات في عام 1996	الاستثمارات في عام 1997
شركة باد يكو*	134*	44.66	44.66
الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار	15.5	5.166	5.166
شركة السلام العالمية للاستثمار	7		7
المجموع	156.5	49.826	56.826

الأرقام بملايين الدولارات

* ما عدا شركة الاتصالات الفلسطينية (إذ تستثمر باد يكو فيها 16 مليون دولار).

المصدر: مقابلة مع مسؤولين في هذه الشركات في حزيران / يونيو 1998.

8-2-ج.الاستثمارات الصغيرة في قطاع البناء

يشتري بعض المغتربين الفلسطينيين بيتاً أو شقة كي يكون له موطئ قدم في فلسطين، إذ يستعمل البيت للإجازات، أو كمشروع اقتصادي سكني. وهنا يقدم لنا المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، عن طريق بحث قطاع الإنشاءات وبحث المستويات المعيشية والاستهلاك، قيمة التحويلات الفردية من الشتات إلى الأراضي الفلسطينية بهدف البناء، البالغة نحو 169.5 ملايين دولار لسنة 1996 و 197.1 مليون دولار لسنة 1997.

وخلاصة الأمر، تقدر المساهمة الكلية للشتات الفلسطيني في مجال الاستثمارات الكبيرة والصغيرة ب 303.8 ملايين دولار سنة 1996 و 311.1 مليون دولار سنة 1997 (انظر إلى جدول رقم 3).

جدول رقم 23: مساهمة الشتات في مجال الاستثمارات في سنة 1996 وسنة 1997

نوع الاستثمار	1996	1997
الاستثمارات الكبيرة	134.3	114
الاستثمارات الصغيرة وخاصة في مجال البناء	169.5	197.1
المجموع	303.8	311.1

(بملايين الدولارات)

المصدر: مجموعة مصادر.

8-2-د.نموذج جديد من الأنشطة الاقتصادية

لا تتجلى أهمية مساهمة الشتات في حجم الاستثمارات فحسب، بل أيضاً في نوعيتها. لقد سمحت فكرة الشركات المساهمة بإقامة استثمارات استراتيجية بعيدة المدى، ومشاريع ضخمة تتجاوز قدرة المستثمر الفرد. ويعتبر هذا النموذج جديداً في بلد يتسم بهيمنة اقتصاديات صناعية استهلاكية ذات حجم صغير ومتوسط. إن إعطاء الحيوية للاقتصاد الفلسطيني في هذه المرحلة المبكرة من تطوره لهو حاسم من أجل التنمية المستديمة والاستقرار مستقبلاً. وهذا النموذج يتجاوز مرحلة اقتصاديات الإغاثة لمجتمع يرزح تحت وطأة الاحتلال و اللاتنمية (-de

development)،[98] ليـدفع نحـو التـراكم الرأسـمالي فـي اقتصـاد اسـتهلاكي، يتميـز بضـعف مصادره، وبدرجة عالية من الاعتماد على الاستيراد.[99]

لكن ما ذكرناه على أنه نموذج اقتصادي جديد دفع به الشتات، لا يعني أنه النموذج الأفضل. فقد بينت لنا الأدبيات الحديثة في علم الاجتماع الاقتصادي مدى انتشار المؤسسات الاقتصادية الصغيرة ونجاحها، هذه المؤسسات التي تتسم، في بعض الأحيان، بطابعها العائلي أو الإثني، قياساً بالمشاريع الكبيرة. وهذا على العكس مما كان يعتبره كثيرون من الاقتصاديين في أواخر السبعينيات الذين نظروا إلى هذه المؤسسات الصغيرة على أنها بدائية، في حين تبين الدراسات الحديثة مرونتها و قدرتها على استجلاب التكنولوجيا المتقدمة. ولعل وادي السيليكون Silicon) Valley) والثيرد ايتالي (Third Italy) هما خير مثالين لبوتقات احتضنت كثيراً من هذه المشاريع الناجحة(Lever-Tracy, IP and Tracy, 1996). كما يمكن أن توجه نقدا آخر لطبيعة الاستثمارات التي تقيمها الشركات الاستثمارية الكبيرة والتي تتسم بالفخامة والترف الذي لا يمكن أن يبرر، لا من وجهة نظر اقتصادية ولا سياسية، فأكثر ما يثير انتباه العائد–المغترب في فلسطين، هو ندرة الفنادق المتواضعة أو الفقدان الكلي لشقق سكنية بسيطة وصغيرة، كما هو الحال على سبيل المثال في رام الله وبيت لحم.

نظراً لأهمية فهم دور الشتات في الاستثمار الصناعي في الأراضي الفلسطينية سنتناول ذلك بشيء من التفصيل في الفقرة التالية.

2-8-هـ. نظرة عامة في الاستثمار الصناعي[100]

بشكل إجمالي نلاحظ أنه من عينة كلية قدرها 512 رجل أعمال أجابوا في المقابلات (بين 1996–1997) عن مشاريعهم الاستثمارية، هناك 36 مشروعاً صناعياً منفذاً أو تحت التنفيذ و15 مشروع صناعة بناء، وفيما يتعلق بالمشاريع المدروسة وغير المنفذة فيها، هناك 26 مشروعاً في الصناعة و8 مشاريع في صناعة البناء.[101]

---

[98] – بحسب تعبير سارة روي Sara Roy (1995)

[99]– من أجل تفاصيل عن طبيعة هذه الاستثمارات الفلسطينية انظر إلى ساري حنفي (Hanafi, 1999b).

[100] – لمزيد من التفاصيل حول هذه الفقرة، انظر إلى (Hanafi, 1999b)

[101] انظر إلى تحليلنا الفضائي الاجتماعي لرجال الأعمال الفلسطينين الذين استثمروا في الشتات في (ساري حنفي 1997) و كذلك في الباب الثاني من هذا الكتاب.

لنتناول بالتفصيل طبيعة هذه المشاريع وأشكال علاقتها مع القطاع الخاص الفلسطيني. يمكننا تناول خمسة أشكال رئيسية :

1)- فتح مصنع من دون أو مع مشاركة الصناعيين المحليين بالاعتماد على الخبرات الفلسطينية الموجودة في الخارج وقدراتها المالية.

ونجد أمثلة على ذلك : مشروع تطوير مصنع أحذية في غزة (يوسف الشنطي)، مطحنة قمح (Palestinian Flour Mill Co.) برأسمال 14 مليوناً في غزة (محمود الفرا)، مطحنة دقيق بطاقة إنتاجية قدرها 250 طناً يوميا لتغطية احتياجات غزة بتكلفة 5 ملايين دولار ، ودراسة إنشاء محطة تحلية وتعبئة المياه الصحية من الآبار أو البحر بتكلفة 5 ملايين دولار، صناعة خلاطة الإسمنت مع أجهزة النقل، تطوير مصانع مجموعة طوقان في نابلس، تصنيع مضخات شمسية، مصنع تعبئة اسطوانات غاز، مصنع أثاث- الخليل، الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (مصنع قضبان ألمنيوم في نابلس) ؛ شركة سنيوره لتصنيع المواد الغذائية ؛ شركة UNIPAL للسجائر و المواد الغذائية (مجموعة عمر العقاد).. الخ

ومن استثمارات الشركات المساهمة، يمكن أن نذكر شركة الاستثمار الصناعي (أحد شركات باديكو) والتي هي بصدد تنفيذ مجموعة مشاريع، منها شركة دواجن فلسطين باستثمار كلي قدره 25 مليون دولار، ومدفوع من الشركة 14 مليون دولار، مشروع مصنع الأحذية الذي تم بعقد مشاركة مع شركة إيطالية (اشترت 30٪ من الأسهم)، مشروع العبوات البلاستيكية للشرب، مشروع قضبان الفولاذ، مشروع مصبغة صناعية. هناك شركة مساهمة أخرى على مستوى أصغر بكثير من سابقتها هي شركة مطاحن القمح الذهبي المساهمة العامة، والتي تنفذ حاليا مطاحن القمح في نابلس. [102]

ويمكننا أن نتوقع أن هناك كثيراً من المشاريع المتعلقة بهذا النوع من المشاركة بين الفلسطينيين من الداخل والشتات والذين هم في أغلب الأحيان من الأقارب. و لكن حجم المشاركات تظل نسبيا ضعيفة لأسباب سياسية إسرائيلية أعاقت حركة رجال الأعمال، ولكن لأسباب أخرى تتعلق في السلطة الوطنية الفلسطينية ووجود الفساد على مستويات عدة و ضعف الإطار المؤسساتي ذي الأداء التكنوقراطي الكفيل بتسهيل أعمال رجال الأعمال. كما يمكن ذكر ضعف الشبكات الاقتصادية الفلسطينية القادرة على الاتصال بعضها مع بعض.

2)- انتقال خط إنتاجي لمصنع ما في بلد الشتات إلى فلسطين

ونجد أمثلة على ذلك : إنشاء مصنعين للمواد التجميلية والشامبو في بيت لحم بترخيص من شركة أمريكية يملكها فلسطيني، خط إنتاجي قيد الدراسة في غزة لشركة للأغذية الصناعية – مصر لتصنيع السمنة والزيوت والحلويات الصناعية (بسكويت وبوظة)، الخ. هذا وقد فتح أحد الصناعيين خطاً إنتاجياً في غزه لمصنعه القاهري لتصميم القطنيات وخياطتها وخاصة T-shirt، للاستفادة من الاتفاق "المرحلي (Arrangement) بين السلطة الوطنية

---

[102] – يمكن أن نضيف إلى ما سبق إنشاء مشاريع البنية الأساسية للصناعة. ونجد أمثلة على ذلك : للمدينة الصناعية في جنين:على أرض مساحتها 600 دونم للمرحلة الأولى ؛ المدينة الصناعية في غزه: الاستثمار الكلي 25 مليوندولار (شركة باديكو) ؛ شركة فلسطين للاتصالات المساهمة.

الفلسطينية والإدارة الأمريكية على السماح لبعض البضائع الفلسطينية للدخول من دون أن تتعرض للجمارك الأمريكية.[103]

3)– انتقال كلي لمصنع ما في بلد الشتات إلى فلسطين وهذا الشكل من الاستثمار يحتاج إلى حد عالٍ من الاستقرار السياسي في فلسطين، حتى يتم تفضيلها على الدول المجاورة لها، ومن ثم نقل محلي للنشاط الاقتصادي لها. ولعل إحدى الميزات التي تجعل فلسطين مميزة هي الاتفاقية المرحلية التجارية مع الولايات المتحدة. وقد ذكر أحد رجال الأعمال الفلسطينيين بأنه بصدد نقل مصنع ألبسة جاهزة إلى بيت لحم للاستفادة من تلك الاتفاقية.

4)– نقل أبناء الشتات الخبرات التكنولوجية لمجتمعات إقامتهم إلى فلسطين مقيمين بذلك شكلاً من أشكال المشاركة (Joint-venture)بين الفلسطينيين والدول المتطورة تكنولوجيا. يمكن أن يستفيد هذا الشكل من التعاون من الضمانات التي تقدمها الدول المانحة والمساعدات أيضا.

ونجد أمثلة على ذلك بناء فندق في غزة لإحدى الشركات الهندسية : وهي شركة أمريكية يديرها فلسطيني بضمانات وقروض المؤسسة الأمريكية لضمان الاستثمارات لما وراء البحار (Overseas Private Investment Corporation- OPIC). ومن الجدير بالذكر أن OPIC قد ماطلت كثيرا في موضوع ضمان الاستثمارات الموجهة للفلسطينيين. وربما توقع بعض الفلسطينيين الأمريكيين ذلك الأمر جعلهم يتوجهون للمشاركة مع جهات عربية وخاصة مصرية للحصول على الخبرة والمساهمة ماليا، لذا تأسست أربع شركات فلسطينية–مصرية وهي : شركة الإنشاءات الهندسية مع مشاركة شركة الناصر حسن علام المصرية (شركة المرحوم خليل صراف) ؛ شركة إنشاءات هندسية مع مشاركة المهندس المصري كمال الزهيري (إضافة إلى شركة سويدية حتى يستطيع الاستفادة من المشاريع التي تمولها الحكومة السويدية) (صلاح الريس)، ولقد وقع عقد في 1995/4 لبناء مستشفى أطفال بكلفة تقديرية 200 مليون دولار في غزة ؛ المهندسون الاستشاريون العرب/ محرم وباخوم (مشاركة بين فهمي فاروق الحسيني والشركة المصرية محرم وباخوم) ؛ المقاولون العرب في فلسطين– عثمان أحمد عثمان والفرا برأسمال 2 مليون دولار والتي أنهت أعمال مطار عزة: الأعمال المدنية بقيمة 60 مليوناً، إضافة إلى بناء ثلاثة فروع البنك العقاري المصري في غزة ؛ شركة الصبور– الفرا – فلسطين: شركة استشارات هندسية (بمشاركة مع شركة قطاع عام مصري محمد حسن صبور).

أما الشركات التي هي تحت الدراسة فيمكن ذكر شركتين فلسطينية–كنديه : الأولى لتصنيع قضبان الألمنيوم، والثانية لتصنيع البيوت المسبقة الصنع.

5)– إقامة أعمال بالباطن لمنتجات تصنع أولياً مع الدول المجاورة للأراضي الفلسطينية. وكما تبين لنا فإن هناك فلسطينيين من إسرائيل يتعاطون أعمالاً بالباطن في الضفة الغربية. وخاصة في منطقة طولكرم، وذلك لقربها من الخط الأخضر الفاصل بين الضفة وإسرائيل. ونجد مثلا شركة إبراهيم عارف للألبسة الجاهزة في أم الفحم والتي تشغل 50

---

[103] – في الحقيقة ليس الاتفاق هنا إلا مرحلياً . فباستطاعة الإدارة الأمريكية إلغاءه بدون العودة إلى الطرف الثاني فهو ليس (agreement) وإنما (arrangement).

عاملاً في مشاغل خياطة في الضفة الغربية، كما يمكن أن نذكر شركة اللحوم الإسلامية والتي مقرها الناصرة والتي فتحت مؤخرا مسلخ ومصنع لحوم حديث لتحضير اللحوم المعلبة والمجهزة.[104]

ومن التجربة التاريخية فإن القليل ممن يعمل بأعمال بالباطن يطور ذاته لينتقل إلى إمكانية تصميم المنتج على سبيل المثال. وهذا على عكس توصيات البنك الدولي التي اعتبرت أن تقسيم العمل بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو ضروري، كما بدى ذلك واضحا في تقريره لعام 1993.

3-8. مساعدات فلسطينيي الشتات الإنسانية والعائلية

لقد تم تقدير الهبات العائلية والإنسانية على اعتبارالمصادر التالية:

1- المبالغ التي يدفعها المقيمون في الشتات إلى ذويهم في الأراضي الفلسطينية، إن كان ذلك نقداً أثناء الزيارات، أو عن طريق التحويلات المصرفية الفردية. وتعتبر هذه النفقات شكلاً من أشكال المساعدات. وغالباً ما يساهم هؤلاء في حل المشكلات المادية لعائلاتهم. وقد قدر المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني هذه المساهمات بـ 96.4 ملايين دولار سنة 1996 و 90.9 ملايين دولار سنة 1997.

2- التحويلات المؤسساتية الأحادية الجانب من الخارج إلى الداخل، مثل جمعيات الإغاثة، الإسلامية والمسيحية، أو جمعيات الصداقة والتضامن مع الشعب الفلسطيني (شرط أن يشكل الفلسطينيون أغلبية في مجلس الإدارة). وهنا أيضاً نواجه مشكلة في تقدير حجم التحويلات، وسنكتفي بإعطاء بعض المؤشرات.

تعتبر جمعية التعاون (Welfare Association) بلا تردد أهم جمعية فلسطينية في الشتات (انظر إلى الفقرة 2-2-د من الفصل الثاني). وقد أسسها ثلاثون من رجال الأعمال والمفكرين الفلسطينيين المرموقين، فتبرع كل منهم بمليون دولار وُضع في صندوق استثمار لمصلحة نشاطات هذه الجمعية. وتعتمد الجمعية في تمويلها على تبرعات أعضائها، إضافة إلى نشاطاتها في مهرجانات الدعم الفلسطيني.

هذا وقد مولت الجمعية، منذ تأسيسها سنة 1983 حتى سنة 1996، 1307 مشاريع تبلغ قيمتها 90 مليون دولار: 43 دولاراً من مصادرها الخاصة، و47 مليون دولار من مصادرها الخارجية، الأمر الذي يعني أن متوسط مساعداتها السنوية يبلغ 6.42 مليون دولار (منها 3.071 مليون

---

[104] – حول أهمية الأعمال في الباطن في مجال صناعة الألبسة في المنطقة انظر إلى (Destremau, 1997).

دولار من مصادرها الخاصة). وهذا الدعم الأخير قد ازداد سنة 1997 ليبلغ 4.211 مليون دولار (مؤسسة التعاون، 1997 :7).

هناك جمعيات أخرى بحجم أقل من حجم جمعية التعاون، أهمها جمعيات الإغاثة الإسلامية التي تجمع تبرعات من العرب والمسلمين الموجودين في أوروبا وأمريكا والدول العربية (وخصوصاً دول الخليج). وبحسب البحث الذي أجراه الباحثان مجدي المالكي وجميل هلال، فإن ما نسبته 40.9% من تمويل لجان الزكاة في الأراضي الفلسطينية يأتي من الخارج (Hilal & Malki, 1997). كذلك هناك منظمات أخرى ليس لها طابع ديني، كمنظمات الصداقة والتضامن (United Palestinian Appeal التي وزعت مساعدات قيمتها 492 ألف دولار سنة 1995، وجمعية الأراضي المقدسة (United Holy Land Fund)، والصندوق العربي الفلسطيني، وهي منظمات موزعة بين الولايات المتحدة وأوروبا. (انظر إلى قائمة الجمعيات الفلسطينية في الجدول رقم 4 من الفصل الثاني)

هذا ويمكن أن نقدر حجم مساهمات كل هذه الجمعيات ومثيلاتها (ماعدا مؤسسة التعاون) ب 4 ملايين دولار سنوياً.

4-8. مجموع المساهمات المالية من استثمار وهبات

بحسب الأرقام الواردة في الفقرات السابقة، والتي لخصناها في الجدول رقم 25، فإن مساهمات الشتات من استثمار ومساعدات وصلت إلى 408 ملايين دولار سنة 1996 (منها 74٪ استثمارات)، وإلى 410.2 مليون دولار سنة 1997 (منها 76٪ استثمارات). وتعتبر هذه المساهمات، من دون أدنى شك، أحد أهم المصادر الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني. وإذا قارناها بمساعدات الدول المانحة للأراضي الفلسطينية، نجد أنها تشكل 74٪ من هذه المساعدات التي بلغت 549 مليون دولار سنة 1996 و 95٪ من هذه المساعدات التي بلغت 432.3 ملايين دولار سنة 1997 (MOPIC, 1997) (انظر الجدول رقم 25).

لكن لا بد من أن نذكر أن هذه المساهمات تبقى قليلة بالنسبة إلى حاجات دولة في طور التأسيس، بعد ثلاثين عاماً من اللاتنمية. وهذه المساعدات أقل بكثير من قدرات الشعب الفلسطيني في الخارج.[105]

وتطرح هذه التقديرات الأولية لمساهمة الشتات سنوياً تساؤلات كثيرة عن طبيعة العلاقات بين الشتات والمركز، حاضراً ومستقبلاً، والدور الذي يؤديه الشتات في عملية بناء الوطن. وسنلجأ هنا إلى بعض نتائج أبحاثنا الميدانية التي أجريت خارج فلسطين، وسنقدم باختصار بعض المبادئ الأساسية لفهم السلوك الاقتصادي الفلسطيني في الشتات.

---

[105] – لقد حاول بعض الكتاب تقدير حجم القوة المالية للشتات الفلسطيني حيث تراوحت هذه التقديرات من 7 إلى 100 مليار دولار. من جهتي ارفض المشاركة في هذه المحاولات التخمينية.

جدول رقم 24: مجموع المساهمات المالية للشتات لعامي 1996–1997 مقارنيه مع مساعدات الدول المانحة

نوع المساهمة	1996	1997
الاستثمارات الكلية	303.8	311.1
المساعدات العينية والتحويلات الفردية	96.4	90.9
المساعدات الإنسانية لمؤسسة التعاون	3.806	4.211
المساعدات الإنسانية الأخرى	4.0	4.0
المساهمة الكلية للشتات	408.006	410.211
مساعدات الدول المانحة	549.414	432.259

(مليون دولار)

المصدر: مجموعة مصادر. انظر في داخل الفصل

5-8. بعض الاستنتاجات: محاولة لتفكيك العلاقة الاقتصادية بين الشتات والمركز

إن العلاقة بين الشتات والمركز ليست علاقة بديهية وثابتة، وإنما مبنية (constructed) عبر الزمان والمكان، ولذلك فهي تتوطد وتتقلص بحسب تدخل أعضاء المركز والشتات على جميع المستويات العائلية، الاجتماعية والاقتصادية. كما أن هذه العلاقة تتأثر بالجهود التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية غير الحكومية في مجال ربط الخارج بالداخل. كذلك فإنها تعتمد على المواقع الجغرافية لجاليات الشتات، وعلى موقف الحكومات من هذه الجاليات، وعلى العلاقة بين هذه الحكومات والسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن أجل تفسير الحجم المتواضع نسبياً لاستثمارات فلسطينيي الشتات في الأراضي الفلسطينية، فإن التفسيرات الكلاسيكية تتناول المناخ الاقتصادي والسياسي للاستثمار في هذه الأراضي. وهنا ينقسم رجال الأعمال إلى متشائمين و متفائلين. لكن هناك من لديه موقف وسط يمكن أن يكون أقرب إلى الواقع. وقد عبر عن هذا الموقف الأخير عبر الاقتصادي محمد شتية، رئيس المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، قائلاً: " على الرغم من أننا ما زلنا من دون سيادة سياسية، فلقد حققنا بعض قصص النجاح."[106] من جهتنا نحن، نؤكد أن هناك، فعلاً، قصص نجاح في بعض المجالات، منها على سبيل المثال المؤسسات المالية الوسيطة، أي المصارف التي دخلت السوق الفلسطينية. وبحسب ما ذكر لينبلد وشنار (Linblad and Shunnar, 1998)، فقد فتح 26 مصرفاً في الأراضي الفلسطينية يمثلها 88 فرعاً. ومع أن هذه المصارف تتبع حتى الآن سياسة إقراض محافظة، فإنها بدأت القيام بدور مهم في نقل الأموال من المدخر إلى المستثمر. وتبين بعض المؤشرات الاقتصادية بوضوح أن الأراضي الفلسطينية بدأت تتمتع، إلى حد ما، بأجواء "عادية" بطريقة نستطيع معها مقارنة اقتصاداتها باقتصادات بعض البلاد المجاورة.

---

[106] من مقابلة أجريت معه في آيار 1998

بعيدا عن العوامل الاقتصادية والسياسية المحفزة أو المثبطة فيما يتعلق بالاستثمار في الداخل والتي درسها كثيرا الاقتصاديون، أود أن أقوم بفهم العلاقة بين الشتات والمركز عن طريق دراسة السلوك الاقتصادي لرجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات، إذ نعتقد أن الأوضاع القانونية والتجارب الاقتصادية المتعددة للفلسطينيين في دول الشتات تقوم بدور حاسم في تحديد هذه العلاقة. وسنحاول فيما يلي التساؤل حول ما هو مقطع (profile) المستثمر الفلسطيني المرجح وبأي قطاع يعمل، ما هي العلاقة بين هذا القطاع وقطاع الاستثمار ؟ وما هي دوافع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية؟ وهل رجل الأعمال الفلسطيني هو أقرب إلى الإنسان الاقتصادوي (homo economicus) أو الإنسان الوطني (homo patriotus)؟ وهل نتوقع استثماراً أم هبات؟ هذا ما سنحاول تناوله في هذا الخاتمة.

8-5-أ. البحث عن روتشيلد فلسطيني

في أكثر من مناسبة تساءل الرئيس ياسر عرفات أين هو روتشيلد فلسطين؟ هذا التساؤل يخفي مفهوم السلطة الوطنية الفلسطينية القائل أن المستثمر الفلسطيني هو من الأثرياء الذين سيحضرون لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني. لكن العلاقة الترابطية بين رأس المال المتوفر والاستثمار ضعيفة، كما بينت الأبحاث الميدانية التي أجريناها. فأغلبية المستثمرين في الأراضي الفلسطينية هم من صغار ومتوسطي رجال الأعمال، أو من فئة الموظفين الذين راكموا بعض المدخرات. ولعل نجاح الشركات القابضة، مثل باد يكو أو الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار أو شركة السلام العالمية، يكمن في أنها عبأت مثل هذه الفئات لشراء أسهم منها. وقد استفادت، بصورة خاصة، من لاجئي 1948 الذين لا يستطيعون القدوم إلى فلسطين.

إضافة إلى ذلك، يجب أن نتذكر أن الاستثمارات في فلسطين تزداد بحسب القرب الجغرافي للمستثمر من وطنه لا بحسب غناه، كما تبين لنا في الأبحاث الميدانية. لذا نجد أن استثمارات فلسطينيي الأردن ومصر، على الرغم من ضعف قدراتهم المالية، أكثر من استثمارات أولئك القاطنين في الخليج، وأكثر كثيراً من استثمارات فلسطينيي الأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

8-5-ب. بؤر تركزية في الشتات وضعف علاقتها بخيار الاستثمار في فلسطين

بحسب أبحاثنا الميدانية فالعلاقة بين النشاطات الاقتصادية التي يمارسها رجال الأعمال في الشتات وبين قطاع الاستثمار في فلسطين ضعيفة- وخاصة لدى ذوي الريادة الإثنية. فبينما البؤر التركزية (economic niches) للفلسطينيين في الشتات تتلخص في التجارة والبناء، فإن هذين القطاعين ليسا الأكثر احتياجاً للاقتصاد الفلسطيني. بالمقابل فإن الصناعيين الذين لديهم خبرات وتقنيات عالية في التكنولوجيا، ينتمون إلى أجيال حديثة العهد (كما هو الحال في الولايات المتحدة وكندا على سبيل المثال) بحيث ليس لها القدرة المالية الكافية للاستثمار في

الأراضي الفلسطينية. ومن هنا يمكن القول بأن علينا الفصل بين تعبئة رؤوس الأموال وتعبئة الخبرات العملية والمهنية لفلسطينيي الشتات.

وما يحدد اختيار نوع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية هو أصل رجل الأعمال: فأولئك ذوو الأصول في الضفة والقطاع والذين حافظوا على علاقاتهم العائلية والإثنية قد شاركوا أقاربهم في فتح منشأة اقتصادية صغيرة. في حين اختار الآخرون من فلسطينيي 1948 أو أولئك الذين لم يحتفظوا على روابط مع الأراضي، الاستثمارات في الشركات القابضة مثل باديكو والسلام العالمية وغيرهم.

ولكن ما ذكرناه عن خبرة الهجرة لا يمكن اختزالها على البؤر التركزية الاقتصادية. فهي ليست فقط خبرة تقنية ولكن أيضاً معرفة في الأسواق والمجتمعات التي يعيش فيها المهاجر، و تكون هذه المعرفة ضرورية لنقل تكنولوجيا أو فتح أسواق ولو كان ذاك في مجالات مختلفة عن مجال عمل المهاجر. والحديث عن خبرة المهاجر تحثنا على أن نفكر تفكيراً أكثر عمقاً في دور رجل الأعمال المبادر للفرد (individual entrepreneur) في التنمية الاقتصادية حالياً، ومستقبلاً في فلسطين. ولا يمكن أن نقوم بذلك من دون العودة إلى النماذج التاريخية لفاعلي التنمية وعلاقاتها برجل الأعمال المبادر. وهنا يمكن تناول ثلاثة نماذج: النموذج الأول هو رجل الأعمال المبادر الأوروبي، والذي هو في الوقت نفسه مكتشف بالمعنى الشوبتري (Schumpeter) ومخاطر بمعنى كيرزنر.[107] النموذج الثاني هو النموذج الياباني التاريخي، إذ لعب المهندس بصفته المدير – المهني دوراً بديلاً لدور رجل الأعمال المبادر (entrepreneur) وقد أخذ بعض مواصفاته[108]. وهكذا فقد انتقل الاقتصاد إلى عملية التصنيع في اليابان من دون المرور عبر الريادية، أما النموذج الثالث فهو نموذج رجل الأعمال المبادر الأمريكي قبل سنوات الأربعين في القرن العشرين إذ كان هناك فصل بين وظائف المهندس الذي لعب دوراً ثانوياً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة الاقتصادية، وبين رجل الأعمال المبادر الذي هو صاحب رأسمال والذي سيطر على عمليات اتخاذ القرار. هذا وقد انتقد فيبلن هذا التقسيم غير العادل في العمل بين القائد المالي (financial captain) والمهندس، وطلب بأن يعطى هذا الأخير دوراً في الإدارة.

---

[107] – (Cassarino, 1997a) (انظر إلى الفقرة 3-2 من الفصل الثالث)

[108] – (Yasumuro, 1993:78) وقد بنى ياسومورو أبحاثه على فترة ماجي (Meiji) (1868-1912).

فالحالة الفلسطينية، اعتمدت على مساعدة العائلة، وجاءت مسؤولية اتخاذ القرار جماعية وعائلية في تطور الأعمال (انظر إلى المثال في فقرة 4–3–ا. الريادية الإثنية من الفصل الرابع). في حين يمكن اعتبار رجال الأعمال المبادرين ذوي الريادة الفردية أقرب إلى النموذج الياباني، إذهناك فصل في المسؤوليات بين الممول والمهندس ، إذ يلعب هذا الأخير دوراً مهماً في إدارة المنشأة الاقتصادية. بمعنى آخر كان هناك تحالف بين المعرفة التقنية للمهاجر ذي التعليم العالي وذي خبرة الدول المتقدمة مع رجل الرأسمال الذي حمل إدخاراته من الدول العربية وخاصة من الخليج العربي. ولعل أهم نموذج على هذا التحالف هو الشركات القابضة التي أنشأها رجال الأعمال في الشتات كشركة باديكو، السلام العالمية، الشركة العربية الفلسطينية.

8–5–ج. دوافع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية: رجل الأعمال بين الاقتصادوية والوطنية.

إن ما ذكرناه في فقرات سابقة عن أن طبيعة البؤر التركزية الاقتصادية الفلسطينية في الشتات، لا تتوافق مع الاحتياجات الآنية للأراضي الفلسطينية. كما أن هناك ظروفاً آنية في فلسطين لا توحي بالاستثمار في وضع سياسي واقتصادي هش. فإذاً لماذا يستثمر رجل الأعمال من الشتات في الأراضي الفلسطينية؟

في الحقيقة كل العوامل المادية والاقتصادية مهمة في فهم دوافع الاستثمار، ولكن ذاتية رجل الأعمال تلعب دوراً مهماً في ذلك أيضاً. وفي هذا الصدد، يمكن القول بأنه لا يمكن عن طريق نموذجي رجل الأعمال الاقتصادوي (homo economicus) أو رجل الأعمال الوطني (والذي أسميه في اللغة اللاتينية homo patricus) أن نفهم دوافع الاستثمار عند رجال الأعمال الفلسطينيين. فالوطن ليس أرضاً مجردة، فهي مكان مشحون بالذاكرة ومكان للتآلف الاجتماعي (sociability) مع العائلة والأصدقاء. وهي مكان أيضاً يعرفه رجل الأعمال جيداً، باعتباره سوقاً يمكن أن يحقق له مصالح اقتصادية، و أيضاً يحقق له اعتباراً ومقاماً وهيبة اجتماعية. فيه يمكن لرجل الأعمال الذي كان مهشماً في دول الشتات كوافد أو كأجنبي أن يلعب لأول مرة دوراً سياسياً أو وطنياً، وحتى يمكنه أن يتحول إلى مقاول سياسي (political entrepreneur) بالمعنى الذي تتحدث به العلوم السياسية، إذ يتحول المال إلى سلطة. (انظر إلى الفصل الخامس 'المال والسلطة' في حنفي، 1996).

من هنا يمكن أن نستخدم هذا الإطار النظري لفهم الفعل الريادي للمستثمر الفلسطيني في وطنه. فسلوكه الاقتصادي لا يمكن أن يحال إلى الحسابات الرياضية للربح والخسارة في الوضع الحاضر الصعب فقط ، وإنما أيضاً إلى مستقبل مستقر يحقق له الأفضل في مجال استثماراته.

ففي سؤالنا عن دوافع العودة أو/والاستثمار في فلسطين، ذكر بعض من قابلناهم أنهم يعون أن الأراضي الفلسطينية لا تعتبر أحسن مكان للاستثمار وخاصة فيما يتعلق بالصناعيين منهم، إذ أنها لا تستطيع منافسة الدول المجاورة كمصر والأردن (بعمالة أرخص، وكلفة أقل غلاء في الخدمات كالكهرباء والنقل.. الخ)، وإنما هم يأخذون بعين الاعتبار المستقبل عندما تنفصل الأراضي الفلسطينية عن إسرائيل. كما يأخذون بعين الاعتبار عوامل اجتماعية عندما يستثمرون

في قرية الأصل. فرجل الأعمال يستفيد من مجموعة علاقاته ومن معرفته بالبيئة المحلية، ولكنه ليس تاجراً يمارس نشاطاً مع زبائن، وإنما هو عضو في شبكة اجتماعية. وهكذا يمكن اختزال ذلك بالقول بأن المستثمر الفلسطيني في وطنه هدفه ليس السعي المطلق وراء الربح فقط، وإنما أيضاً لإرضاء وضعه ضمن البيئة الاجتماعية. لتوضيح كل ذلك لنأخذ هذا المثال:

ت.س. هو رجل أعمال فلسطيني[109] بدأ حياته المهنية في الأردن ولكنه هاجر سريعاً إلى الخليج في بداية الستينيات، لتصبح مركز حياته كما أن لديه مجموعة استثمارات في أوروبا وآسيا. في عام 1993 وذلك بعد بدء عملية السلام قرر العودة للمرة الأولى منذ عام 1967 لزيارة قريته التي ولد فيها بقرب نابلس. قام بخمسة زيارات حتى الآن ، إذ بقي هناك بحدود شهر كل مرة، هادفاً بذلك إعادة نسيج علاقاته مع الأقارب وأهل قريته. ولكن أيضاً باحثاً عن فرص استثمارية. وكما أن لديه خبرة واسعة في تجارة المواد الصيدلانية، قرر فتح مصنع في هذا المجال. لكن كثيرين قد نصحوه بعدم القيام بذلك، وذلك لأن هناك ثلاثة مصانع في الضفة، والتي تغطي الحاجات الأساسية من الأدوية. في الوقت نفسه لم ينصح بأن يعمل في مجال التجارة، إذ يحتاج هذا القطاع إلى علاقات واسعة مع مجتمع الأعمال، إضافة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية (التي تحتكر عن طريق شركاتها العامة أو شركات بعض المقربين منها، استيراد بعض المواد). وعلى الرغم من هذا التردد في الاستثمار فقد بنى بيتاً على أرض ورثها من عائلته، واشترى أراضي للمستقبل. ويعتبر شراؤه للأراضي استثماراً مكلفاً، لأن هذه الأراضي كان موضوعاً للمضاربة وارتفاع الأسعار منذ بدء العملية السلمية. في عام 1994 قرر أن يستثمر في الصناعات الغذائية، ولكن السلطات الإسرائيلية رفضت لأن هذه الصناعة تحتاج إلى استهلاك كبير للماء. وهكذا بعد نصف سنة قرر أن يتبرع بدلاً من أن يستثمر. لقد بنى مشفى صغيراً في قريته بمساعدة أحد المؤسسات الخيرية هناك. ومنذ ذاك الوقت وهو يتلقى كثيراً من طلبات يتقدم بها أهل القرية للمساعدة، وكذلك من البلدية طالبين منه مساعدات للبنية التحتية من طرق وغيرها، وأيضاً لتوسيع الجامع. وقد أثارت في بعض الأحيان مثل هذه الطلبات والترجيات غضبه واستياءه "أنا لم أجد أموالي في الطريق ولم أربحها عن طريق اليانصيب"، قالها مره لأحدهم. ولكنه تبرع أخيراً لبعض أقاربه وخاصة للعاطلين عن العمل. في عام 1995 أسس مصنعاً حديثاً لصناعة البلاستيك و (PVC) (أحذية، صحون، ...الخ)، وقد عيّن ابنه الكبير مديراً له، ونصحه بأن يستخدم بعض أفراد العائلة الشباب العاطلين عن العمل. بعد سنة، بدأ هذا الابن يشتكي من أن الأقارب لا يحترمون مواعيد العمل، ويطلبون دائماً زيادات في الأجر. وهكذا

[109] –من مقابلة أجريت معه في صيف 1999.

أصبح المصنع كفندق للمساعدة (Welfare hotel) (بحسب تعبير جيرتس) وقد ساء وضعه المادي. ويوماً من الأيام غضب هذا الابن وطرد بعض العمال الأقارب، ولكن وضع المصنع استمر حرجاً. لقد أعطى ت.س. ابنه مهلة سنة لتحسين وضع المصنع، وإلا فإنه سوف يغلقه. وفي ذلك الوقت، كان له ابن آخر قد أنهى دراسته في الاقتصاد في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة، فقد طلب منه أبوه العودة للإقامة في الأراضي الفلسطينية من أجل مساعدة أخيه، وكذلك في البحث عن استثمارات أخرى في الأراضي الفلسطينية. وهكذا فقد استثمر الابن في شركة الاتصالات الفلسطينية 'بالتل' وفي شركات أخرى. خمس سنوات بعد بدء استثماره في الأراضي الفلسطينية، ذكر الأب أنه وصل إلى مباراة صفرية (Zero sum game). ولكنه أعلن أنه راض وواثق من المستقبل. ومنذ بداية عام 1998 بدأ يمضي نصف وقته. في فلسطين ويحضر نفسه ليكون أكثر انخراطاً في العمل العام وخاصة السياسي (وما يسميه العمل الوطني). وقال بأنه ربما يرشح نفسه في انتخابات البلدية.

يوضح لنا هذا المثال أن السلوك الاقتصادي لهذا الفاعل الإنساني بمعنى كريزنر (human actor)، إن كان ذلك استثماراً أو تبرعاً، تحدده مصفوفة معقدة من الدوافع التي تتراوح من التضحوية (altruism) إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل هناك سؤالاً يطرح نفسه عن طبيعة نموذج مساهمة فلسطينيي الشتات في بناء الوطن: هل هو أقرب إلى الاستثمار أم إلى الهبات؟ تعتبر تجربتا الشتاتين الصيني واليهودي نموذجين مهمين ومتناقضين فيما يخص طبيعة العلاقة الاقتصادية بالمركز (الصين وإسرائيل)، واللذين يمكن تسميتهما على التوالي : النموذج الاستثماري والنموذج الهباتي.

8-5-هـ. استثمار أم هبات؟

قام الشتات الصيني بالاستثمار كثيراً في اقتصاد الصين الشعبية منذ أمد بعيد، وخصوصاً منذ الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ في أواخر الثمانينات. وبحسب تحليل ليفر- تريسي وإيب وتريسي، فإن ارتباط رأس مال الشتات، وخبرته في مجال الأعمال ، بالوطن الأم هما السببان الرئيسيان في ازدهار اقتصادات الصين. ففي مناطق مثل فوجيان (Fujian) و كوانغدون (Guangdon)، فإن نسبة 98٪-99٪ من الاستثمارات الخارجية هي من أشخاص من أصول صينية (Lever- Tracy, IP and Tracy, 1996:171).

في المقابل، ساعد الشتات اليهودي إسرائيل مساعدة أساسية بواسطة الهبات. فبعد قيام دولة إسرائيل، يمكن تقسيم الشتات اليهودي إلى فئتين: واحدة منهكة بسبب الحرب العالمية، وأخرى تعيش حياتها الطبيعية، وخصوصاً في الولايات المتحدة في ظل ازدهارها الاقتصادي في ذلك الوقت. ويقدر الاقتصادي الإسرائيلي إفرايم كلايمن عن طريق دراسات دقيقة، أن 22.5 مليارات دولار هو مقدار ما جنته إسرائيل بين سنة 1952 و سنة 1984 من مصادر يهودية في الشتات، أي ما يعادل 61.8 مليارات دولار بأسعار سنة 1992، سنة قيامه بهذه الدراسة، أو بمتوسط

قدره 5.125 مليار دولار سنوياً (Kleiman, 1996,p.5). وتتألف هذه المبالغ من هبات نسبتها 87٪ من مجمل مساهمة يهود الشتات (53 مليار دولار)، في حين يشكل الاستثمار مبلغاً صغيراً نسبته 13٪ (8 مليار دولار). وتعتبر سندات إسرائيل، التي طرحتها " منظمة سندات دولة إسرائيل" (State of Israel Bonds Organization)، في السوق سنة 1951خلال عهد بن غوريون وضمنتها حكومته، إحدى أهم هذه المساهمات. وقد استخدمت هذه السندات لتقديم عون مالي للمهاجرين الجدد، ولتمويل مشاريع البنية التحتية. وحتى سنة 1996، كان قد جرى بيع سندات بقيمة 15 مليار دولار.(Mustafa, 1996: 7)

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن يتعلق بمعرفة نوع النموذج الذي يتلاءم أكثر مع طبيعة المجتمع الفلسطيني وشتاته. هل هو النموذج الصيني أم النموذج اليهودي؟ أعتقد أن النموذج الصيني الاستثماري للعلاقة الاقتصادية بين الشتات والمركز قد تلاءم مع الاقتصاد الصيني المتسم بالتنافسية العالية، و السوق الاستهلاكية الكبيرة، والمتسم أيضاُ بعملية توافق عالية بين التنمية من تحت (development-from-below) والتنمية من فوق (development-from-above) (سياسات الإصلاح الاقتصادي). لكن في الحالة الفلسطينية، فإن الاقتصاد الهش لا يمكن أن يشجع كثيراً هذا النموذج. ويبقى دعم الشتات الفلسطيني هو أقرب إلى النموذج اليهودي/الإسرائيلي الذي وصفناه بالهباتي، والذي يتلاءم مع هشاشة الاقتصاد الإسرائيلي في المراحل الأولى من قيام الدولة وغياب الاستقرار السياسي فيها. وليس المقصود بالهبات والمساعدات التبرعات التي تقدم لإغاثة العائلات والمحتاجين فقط، بل أيضاً الهبات التي تستخدم لدفع عملية التنمية المحلية والوطنية. ولذا يمكن أن نتصور إقامة مشروع سندات التنمية الفلسطينية (Palestinian Development Bonds) التي يمكن أن تضمنها السلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون مع القطاع الخاص الفلسطيني ، أو مع بعض المصارف المركزية العربية أو التابعة للدول الصديقة، إذ يشتري فلسطينيو الشتات الأسهم لمصلحة هذا المشروع. وإذا اعتبرنا أن السند سيباع بمبلغ لا يتجاوز 100 دولار، فإن كل فرد من العدد الهائل من الشعب الفلسطيني في الخارج على استعداد لشراء سند واحد على الأقل.[110] ونعتقد أن لمثل هذا المشروع، بالإضافة إلى أهميته المالية، أهمية اجتماعية – سياسية في ربط الشتات، بكل فئاته الاجتماعية – الاقتصادية بالمركز.[111]

[110] فلو افترضنا أن عشر الشعب الفلسطيني في الخارج (نصف مليون) قد اشتروا بما متوسطة 10 أسهم، فيكون لدى السلطة الفلسطينية 500 مليون دولار.

[111] – إن مقاربة النموذج الفلسطيني بالنموذج اليهودي لا يعني لا من قريب ولا من بعيد أنه يمكن لفلسطين أن تعبأ مالياً بالقدر الذي استطاعت إسرائيل عمله. فعلى سبيل المثال، فحسب ستيفان إسحاق فإن ضمن عدة أيام خلال حرب اكتوبر عام 1973، قد جمع اليهود الأمريكان من أصل إسرائيلي ما معدله 100 مليون دولار، في حين لم تستطع أن تجمع منظمة Save Lebanon عند حرب لبنان عام 1982 أكثر من ربع مليون دولار. وطبعا هناك أسباب كثيرة، ولكن أهمها مؤسساتي إذ أن عدد العرب الأمريكيين الذين ينتمون إلى جمعيات سياسية شرق أوسطية لا يتجاوز

وتقدم الحالة اللبنانية بعض العبر. فالحكومة اللبنانية بدأت بتعبئة قدرات الشعب اللبناني في الداخل والخارج عن طريق مشاركة القطاعين العام والخاص في مشروع شركة سوليدير. وهو ما أقنع المستثمرين الأجانب، فأقدموا على المساهمة في هذه الشركة. إذاً فإن التعبئة الشتاتية والمحلية هي الخطوة الأولى في أي مشروع وطني يطمح إلى بناء اقتصاد ذي طاقة ذاتية، لا اقتصاد ريعي يقوم، بصورة أساسية، على مساعدات الدول المانحة.

55,000 عضو وهو رقم قزم جداً أمام عدد أعضاء منظمة يهودية مهمة مثل Bnai Brith والتي يتجاوز عدد أعضائها 500,000 في الولايات المتحدة(Orfalea, 1989: 224).

الفصل التاسع

العودة عبر السيبر فضائية: إعادة تشكيل جغرافية الشتات

"إن الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات تريد أن تتأكد بأننا كلنا مرتبطون بشبكات بعضنا مع بعض، ولكن في الوقت نفسه تكون الحدود وجوازات السفر تحت المراقبة لتذكرنا أن البعض يتمتع بروابط أكثر من الآخرين"

إلا شوهات (Shohat, 1999:215)

في الوقت الذي نجد فيه أن ظاهرة الهجرة الدولية قد درست غالباً في إطار نظرية الدفع والجذب، فقد بدأ بعض الباحثين في الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات هذه الظاهرة وقصور هذه النظرية في التعامل معها. فالهجرة الدولية لا يمكن أن تفهم بمعزل عن سياق يتسم بدور حاسم تلعبه العولمة الاقتصادية في تشجيع عمليات تنقل رؤوس الأموال، والبضائع والخدمات، كما يشير لذلك درعي وآخرون (Dorai et al., 1998:1) ولكن للمفارقة تغلق الحدود في وجه حركة الأفراد، وتتعقد الإجراءات لذلك. كما يمكن أن نذكر بأهمية وسائل الاتصال الحديثة من بريد إلكتروني وإنترنت وقنوات تلفزيونية عالمية وغير محلية التي ساهمت بمجملها في خلق أشكال جديدة للهجرة والتنقل.

فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية، فإن صعوبة العودة، كما بيناها في الفصل السابع، تجعلنا نفكر فيما إذا كانت هناك إمكانية أن نتخيل مساهمة الشتات في بناء الكيان الفلسطيني من دون عودته الفيزيائية. وبمقدورنا أيضا أن نتساءل عن طبيعة العوامل والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تشجيع العودة والاستفادة من الخبرات؟ وهل تخص هذه الإجراءات بلد العودة، أو أنها عملية معقدة ينبغي أن تساهم فيها أيضاً الدول المضيفة وأن يكون هناك حل على مستوى كوني وعالمي؟ لمحاولة التعامل مع هذه الأسئلة سوف أتناول في هذا الفصل تجربتين: الأولى أسسها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وهو برنامج نقل المعرفة عبر المغتربين (The Transfer Of knowledge Trough Expatriate National) المسمى بتكتن (TOKTEN) بهدف استقدام علماء وتكنولوجيين فلسطينيين إلى وطنهم الأم. والثانية تجربة أسستها السلطة الوطنية الفلسطينية على شكل شبكة إنترنيتية لربط العلماء والخبراء المغتربين الفلسطينيين مع الداخل والاستفادة من كفاءات العلماء للتنمية في فلسطين، (Palestinian Scientists and Technologists Abroad) وتسمى باليستا (PALESTA).

1-9. برنامج TOKTEN : محاولة كسب الأدمغة.

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) مشروع نقل المعرفة عبر المغتربين (TOKTEN) وجرى تطبيقه في السنوات العشرين الماضية في حوالي ثلاثين دولة مختلفة بهدف استقدام خبرات العلماء والتكنولوجيين في الشتات إلى وطنهم الأم- (UNDP, 1996). في البداية، كان حافز (TOKTEN) هو "كسب الأدمغة" (brain drain) التي هاجرت إلى الدول المتطورة. هذا وقد بنى هذا البرنامج قاعدات بيانات تشمل معلومات عن الخبراء الوطنيين في الشتات. ومنذ التسعينات ساهم أكثر من 4000 خبير في وطنهم الأصل وذلك عن طريق مهمات تمتد لفترة من شهر إلى ستة أشهر. وقد استفادت من استشاراتهم الحكومات وأيضاً القطاع الخاص، من الجامعات وقطاع الأهلي. وتعتبر بذلك فكرة TOKTEN أحد الآليات الدولية التي تلعب دوراً في الاستفادة من الأدمغة المهاجرة من الدول النامية. وهذه الآلية قد شجعت البعض على العودة والإقامة نهائياً في هذه الدول.

ويعتبر برنامج TOKTEN من البرامج الناجحة في الأراضي الفلسطينية إذ ساهم في استقدام أكثر من 178 خبيراً فلسطينياً منذ إنشائه حتى بداية عام 2000. فعلى سبيل المثال، ساعد مستشارو TOKTEN الفلسطينيين على إنشاء وحدة علاج كلوي في الضفة الغربية، وعلى تطوير خطط وطنية للتنمية. وقد استخدمت كفاءات TOKTEN لإدخال تقنيات أتمة وتنظيم وبرمجة للمؤسسات الفلسطينية الناشئة، وكذلك في تخطيط المدن. كما ساهموا في ربط الجامعات الفلسطينية. وحظي القطاع الثقافي من خبرتهم في مجالات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني، وعلى المحافظة على التراث والثقافة في مشروع بيت لحم 2000. كما يمكننا أن نذكر مساهمة مجموعة من الخبرات الفلسطينية في بناء مطار غزة الدولي إذ بقي منهم تسعة وهم يشكلون حالياً العمود الفقري لإدارة عمليات المطار (UNDP, 1999:1-2).

ويتوزع مكان إقامة الخبراء القادمين على طريق TOKTEN إلى مجموعة دول. ولعل أهم دولة هي الأردن إذ قَدِم منها 37% من المستشارين. ويعود ذلك للروابط المتينة بين ضفتي نهر الأردن وكذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الأردن والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على خريجي الجامعات. كما تبلغ نسبة الخبراء القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية ب 33%، إذ تقيم هناك جالية مرتبطة بأصول ترجع إلى الضفة الغربية وغزة. ورغم القرب النسبي للقارة الأوربية، فإن نسبة صغيرة من الخبراء الذين قدم منهم (17%). أخيراً فإن 5% من الخبراء قد قدموا من دول الخليج وترجع قلة العدد هنا إلى وجود فرص عمل في هذه المنطقة التي تنافس كثيراً تلك المقدمة في فلسطين. (انظر إلى الجدول رقم 26).

جدول رقم 26 : توزع الخبراء بحسب دولة الإقامة

الدولة	نسبة خبراء **TOKTEN**
الأردن	37%
الإمارات العربية المتحدة	3%
السعودية	2%
الولايات المتحدة	27%
كندا	6%
فرنسا	8%
ألمانيا	5%
المملكة المتحدة	4%
دول أخرى	8%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جدول رقم 27 : توزع الخبراء العائدين بعد إنهائهم لمهمتهم في فلسطين

الدولة	عدد الخبراء العائدين
الأردن	15
الولايات المتحدة	12
المملكة المتحدة	2
كندا	1
الإمارات العربية المتحدة	1
فرنسا	2
السعودية	1
المجموع	34

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هذا، ولا يمكن تقويم نجاح برنامج TOKTEN بحجم الطلب من داخل المؤسسات الفلسطينية ورضاها عن عمل المستشارين وحسب، إنما في دوره بإعطاء الخبراء الفرصة للإقامة لأجل طويل في البلد الأصل. وبحسب بحثنا الميداني فقد تبين لنا أنه ما يزال يعيش في الأراضي الفلسطينية حوالي 24 خبيراً من أصل 160 أي بنسبة 21%، وأغلب هؤلاء هم ممن عاد من الأردن والولايات المتحدة، فهما الدولتان اللتان حافظتا فيهما الجاليات الفلسطينية على علاقات وطيدة مع الأهل في الضفة الغربية وغزة. وتعتبر هذه النسبة عالية لدولة كفلسطين، إذ الحالة الاقتصادية والسياسية فيها ما زالت غير مستقرة (انظر الجدول 27). وللمقارنة مع لبنان وهو البلد الذي يستقبل مهاجرين برحابة صدر، ويقدم لهم للتو إقامات (وهذه نقطة مهمة بالمقارنة مع الجالية الفلسطينية)، فإن نسبة 16% فقط من خبراء TOKTEN قد عادوا للإقامة في لبنان (6 خبراء من أصل 36) (Ghattas, 1999).

وعلى الرغم من أهمية برنامج TOKTEN فإن تأثيره محدود بطبيعته. فهو لا يستطيع أن يستقدم إلا عدداً محدوداً وصغيراً من فلسطينيي الخارج، في وقت يحتاج بناء الكيان الفلسطيني فيه إلى جهود شرائح مهمة ومتنوعة من الشتات. كما يمكن أن نجد بعض النقاط الضعيفة التي تتعلق بآلية عمل هذا القطاع. فالجهة التي استفادت من الخبرات قد اقتصرت بوجه أساسي على الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية، على حساب القطاعين الأهلي والخاص. أما فيما يتعلق باختيار المرشحين من الخبراء، فلا توجد هناك قاعدة بيانات ذات معنى تحمل معلومات

عنهم، بحيث توسع دائرة الاختيارات. وعلى الرغم من أن باليستا (PALESTA) (كما سنرى لاحقاً) قد بدأت بالقيام بهذه المهمة، إلا أن الاختيارات مازالت محدودة.

هذا وقد لوحظ أن الفترة ما بين الطلب الذي تقدمه إحدى المؤسسات الفلسطينية للحصول على خبير TOKTEN وقدوم هذا الخبير قد تطول في أحيان كثيرة. وهذا ناجم عن وجود آلية للاتصال المباشر عن طريق الإنترنت أو غير ذلك بين الجهات الثلاثة المعنية (المؤسسة المستفيدة والخبير و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وأخيراً يمكن القول أن استقدام الخبير الفلسطيني قد حل مشكلة ارتياب المجتمع المحلي من الخبير الدولي الذي نظر إليه غالباً بالريبة بسبب عدم خبرته بالسياق المحلي وعدم معرفته للغة والعادات والتقاليد المحلية. لكن ذلك لا يعني مطلقاً أنه لم تكن هناك بعض الحساسية بين سكان الضفة الغربية وغزة من الخبراء الفلسطينيين TOKTEN، وخاصة عندما يشعر هؤلاء بعدم كفاءة الخبير المحلي، في حين يكسب معاش شهرياً يتجاوز ثلاثة إلى أربع مرات معاش الموظف المحلي الذي لديه الشهادات نفسها. هذا وقد ظهرت بعض حالات الاستياء والتي بلغت أوجها عندما قامت المؤسسة المستفيدة بطلب خبير TOKTEN لخبرة معينة، وذلك ليس لأن الخبراء المحليين لا يستطيعون القيام بها، وإنما لعدم قدرة هذه المؤسسة على توظيف موظفين جدد، لاجئة بذلك إلى UNDP لتقديم "موظف" لا يكلف المؤسسة شيئاً.

أخيراً يطرح برنامج TOKTEN من جديد إشكالية هجرة العقول وفيما إذا كان يمكن حلها على مستوى الدولة القومية (Nation-State). في عصر العولمة، أصبحت الخبرات مثلها مثل العمالة تخضع لمنطق السوق العالمية من عرض وطلب: في هذه الحالة من الصعب على الدول النامية أن تنافس الدول الصناعية، إذ تقدم الأخيرة لهذه العقول أجوراً قد تتضاعف ثلاثين مرة عما يحصّله هؤلاء الخبراء في بلدهم الأم. في هذه الحالة يقدم برنامج (TOKTEN) آلية تعوض بها الدول الغربية الممولة (UNDP) للدول النامية التي فقدت أبناءها بحكم الهجرة. ويجب أن نضيف أن TOKTEN هي الآلية المؤسسية الكونية الأكثر نجاحاً لاجتذاب المهاجرين من الشتات إلى الوطن الأم، ولكنها ليست الوحيدة. إذ تسمح بعض الحكومات الغربية لخبرائها ذوي الأصول الأجنبية بمساعدة بعض مؤسسات وطنهم الأم. ففي هذا الإطار موّلت الحكومة الألمانية بعثتين لوفدين طبيين مؤلفين من أربعة فلسطينيين ألمانيين. وقد أدت هذه البعثات إلى تشجيع طبيين على الإقامة في فلسطين بعد انتهاء مدة بعثاتهم.

2-9. شبكة باليستا (PALESTA)

إضافة إلى TOKTEN، يعتبر مشروع باليستا[112] (شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات) المشروع الأكثر طموحاً لخلق روابط بين فلسطين الشتات والمركز.[113] ويهدف هذا المشروع الذي تأسس في منتصف عام 1998 إلى توظيف المعرفة العلمية والتكنولوجية للمهنيين الفلسطينيين في الشتات لصالح التطوير الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين. وتتضمن شبكة باليستا قاعدة بيانات عن علماء ومهندسين ومهنيين فلسطينيين في الشتات. وتعتمد هذه الشبكة على الإنترنت في إجراء حلقات نقاش آمنة بين المشتركين لتقديم معرفتهم وخبرتهم العلمية في مواضيع تهم تنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني.

وقد حدد المؤسسون[114] أهداف هذه الشبكة على الشكل التالي:

1- إبقاء الفلسطينيين في الشتات على اطلاع دائم بأخبار وبرامج التنمية في فلسطين، وذلك فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا، حتى يكونوا على استعداد للمساهمة الكاملة والفعالة في هذه المواضيع حينما يطلب منهم الحضور إلى فلسطين.

2 - إشراك العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات في المناقشات الجادة التي تتناول المشاكل العلمية والتكنولوجية التي تهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين.
3- الحصول على مساعدة هؤلاء المغتربين في تحديد مشاريع جديدة والبدء بها لتساهم في دفع الاقتصاد الفلسطيني وتحريكه.

4 - استقدام علماء وتكنولوجيين فلسطينيين إلى الوطن عبر برامج المساعدة الفنية مثل برنامجTOKTEN .

ولقد طمحت باليستا إلى أن تتحول إلى أداة طليعية لمساعدة متخذي القرار الفلسطيني والقطاع الخاص والأهلي، للاستفادة من الخبرات الشتاتية. ولكن هل تحولت باليستا إلى هذه الأداة وحققت أهدافها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه.[115]

---

[112] - PALESTA هي اختصار ل (Palestinian Scientists and Technologists Abroad-PALESTA).

[113] - لقد أطلقت واستضافت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مشروع باليستا، بدعم مادي من مشروع الأمم المتحدة الإنمائي.

[114] - المؤسسون وهم: مروان عورتاني، كمال الأعرج وساري حنفي.

يحتوي بنك معلومات باليستا على 1200 اسم ومعلومات عن خبراء فلسطينيين في الشتات، منهم فقط الثلث ممن هم أعضاء فعالين في شبكة باليستا. ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها أن جزءاً منهم ليس لديهم بريد إلكتروني، أو أن باليستا لم تحصل عليه، وبما أنها شبكة إنترنيتية فلم تحاول الاتصال بهم بالطرق الأخرى.

وتتلخص مهن باليستا في أنها فتحت حلقات نقاش إلكترونية قطاعية عبرها[116]، إذ يحاول خبراء الشتات تقديم حلول للمشاكل التنموية التي تتعرض لها فلسطين. وتقوم باليستا بنشر نتائج هذه الحلقات على المعنيين في داخل الأراضي الفلسطينية. لم تطرح باليستا بعد مرور سنتين على إنشائها قضايا كثيرة، ولكن يمكن أن نذكر بعضاً من المواضيع التي بدت مفيدة (حسب ما ذكره المستفيدون) وهي مشروع إنشاء مختبر ميكرونسيجي (microfabric) في فلسطين، ومعالجة المياه المالحة التي تنتج عن الصناعات النسيجية، وتشجيع إنشاء الأبنية وتصميمها، آخذين بعين الاعتبار مقاومتها للزلاز

، وإنشاء مجلة للعلم والهندسة. كما قدمت باليستا خدمة لخبراء الشتات بنشر إعلانات عن عمل في داخل الأراضي الفلسطينية.[117]

---

[115] – لقد قمت بتقويم تجربة باليستا في بداية عام 2000 وذلك بمقابلة العاملين فيها. وكذلك مديري القطاعات (modarators) الذين تتعامل معهم باليستا. إضافة إلى ذلك بعض الذين استفادوا في خدمات باليستا في الداخل والخارج. كما اطلعت على تطور بنك المعلومات الذي يحتوي على معلومات حول الخبراء والمهنيين الشتات الفلسطيني في الشتات. كما قمت بتحليل لمضمون الرسائل الإلكترونية المتبادلة بين أعضاء باليستا في الشتات مع فريق العمل في هذه الشبكة.

[116] – تم تقسيم مجالات اهتمام إلى مجموعة قطاعات: الاتصالات وشبكات الكمبيوتر، تكنولوجيا المعلومات، الصناعات، التربية والتعليم، علوم وهندسة البيئة، إدارة وتكنولوجيا الطاقة، الأتمتة والذكاء الصناعي، الزراعة، العلوم والتكنولوجيا الطبية والدوائية. وكما هو ملاحظ، فلم تهتم باليستا بالعلوم الإدارية والاجتماعية، رغم أهمية ذلك لدولة في طور النشوء كفلسطين.

[117] – لمزيد من التفاصيل عن شبكة باليستا انظر إلى موقعها الإلكتروني.WWW.Palesta.net

9-2-أ. من هم أعضاء شبكة باليستا ؟

بعد مرور سنة وربع السنة في الشهر السابع في 1999 على بدء عمل باليستا، قامت الإدارة بعمل استمارة وجهتها إلى أعضائها طارحة عليهم مجموعة أسئلة تتعلق برأيهم في طريقة عمل فلسفة باليستا. وقد قام بملء هذه الاستمارة 60 عضوا (بما يعادل 18.4٪ من مجموع من أرسلت إليهم الاستمارات إلكترونيا). وما عدا رأيهم في هذه الشبكة، فتتجلى أهمية هذا الاستجواب في أنه يعطينا لأول مرة صورة مقطعية عن الأعضاء الفاعلين في هذه الشبكة، بما في ذلك العمر، ومكان الإقامة و الخبرات الأكاديمية. يتوزع أعضاء الشبكة بوجه أساسي على الدول الغربية، إذ تحظى الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية بحصة الأسد بوجود 65٪ من مجموع الأعضاء باليستا و تكتفي أوروبا 17٪. و للمفارقة فهذا يعني أن القرب الجغرافي لم يلعب دورا في استقطاب العضوية، في حين لعبت هناك عوامل أخرى بما فيها : كبر حجم الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، طبيعة أصولها التي تعود إلى الضفة الغربية وغزة، سهولة التعامل مع شبكة تقتصر الاتصالات فيها على اللغة الإنكليزية فقط.

و المفارقة الجغرافية تنطبق أيضا على الدول العربية فهناك نسبة 4% من الخبرات موجودة في هذه الدول توزعت بالتساوي بين الأردن ودول الخليج. وعلى الرغم من وجود جالية متعلمة وتحمل خبرات مهمة في كثير من الدول العربية، إلا أن لدى إدارة باليستا، كما لدى دوائر أخرى في فلسطين والتي تتعامل مع الشتات، فكرة على أن المجموعة المستهدفة في الخبرات هي الدول الغربية فقط.

ويعتبر أعضاء شبكة باليستا من الجيل الشبابي فهناك 37٪ منهم يقع في الشريحة ما بين 30-39 سنة و30٪ منهم ما بين 20-29 سنة. وعلى الرغم من الحداثة النسبية لعمر أعضاء باليستا فإن أغلبهم يحملون شهادات عليا : 41٪ يحملون شهادة دكتوراه، 15٪ ماجستير. ولعل ما يثير الانتباه أيضا، هو أن المرأة لم تشارك كثيرا في شبكة باليستا، إذ بلغت نسبة تمثيله 7٪ فقط من مجمل أعضاء الشبكة. وبعد سنتين من إنشاء باليستا كانت النتائج محدودة ولا تتناسب مطلقا مع المطامح، و يمكن أن يعزى ذلك لمجموعة عوامل تتعلق بفلسفة مشروع باليستا و إدارته. ويمكن أن نقتصر هنا على نقطتين مهمتين : المركزية في الإدارة وطريقة عمل باليستا كمؤسسة وليس كشبكة.

9-2-ب. مركزية الإدارة : إشكالية ديمقراطية الشبكة

لقد تبنت إدارة باليستا مبدأ مركزية العمل إذ أدارت هذه الإدارة أغلب حلقات النقاش الإلكترونية، و تأخرت في تعيين مسؤولين للقطاعات (modarators) في خارج الإدارة. وقد أضعفت هذه المركزية كثيرا من قوة انطلاقة باليستا. فكان لا بد من الانتظار سنة ونصف السنة حتى تبادر الإدارة بتعيين مسؤولين ولكن على الرغم من ذلك فلم تنجح التجربة كثيرا، وذلك ليس بسبب المركزية وإنما لأن باليستا لم تستطع أن تعمل بالتعاون مع

بقية المؤسسات الفلسطينية من وزارات وغيرها. فقد كانت هناك أزمة ثقة ناجمة عن إغلاق باب الاستفادة من بنك المعلومات من قبل الوزارات الأخرى مباشرة، ومن دون العودة إلى إدارة باليستا. وهكذا فإذا استطاعت شبكة باليستا أن تكون جزء اً من فضاء الشتات، فهي لم تبذل جهودا كافية في الداخل. وهذا هو الشرط الأساسي لخلق مجالات التعاون والربط فيما بين الخارج والداخل. ولعل الإشكال في طريقة إدارة باليستا قد خلق أيضا أزمة ثقة لدى أعضائها في الشتات، و تجلى ذلك في أزمة حوار نشأت بين أعضاء باليستا وإدارتها في منتصف سنة 1999، فقد تساءلت الإدارة وبعض من الأعضاء عن "من يملك هذه الشبكة" وكان السبب الرئيسي في ذلك هو أن إدارة باليستا تقوم باستلام الرسائل الإلكترونية من الأعضاء وتقوم بعملية تحرير لها قبل حذف الأخطاء الإملائية، و الأهم من ذلك هو حذف عنوان المرسل الإلكتروني.

وعلى الرغم من أنه لم تقم إدارة باليستا مطلقا بتغيير مضمون الرسائل، وهي التي استلمت رسائل في غاية النقد لها وللسلطة الوطنية الفلسطينية، فلقد أبدى بعض الأعضاء حساسية شديدة لموضوع، بدى لهم وكأنه "رقابة" على الرسائل ، وشعروا وكأن الإدارات الفلسطينية في الداخل ستعيد تاريخ النخبة السياسية الحاكمة التي حجزت حرية تعبيرهم.

9-2-ج. باليستا : هي مؤسسة أم شبكة ؟

على الرغم من تصميم باليستا لتكون شبكة، لكنها في الحقيقة عملت وكأنها مؤسسة. وقد أدى حذف عنوان البريد الإلكتروني لمرسلي الرسائل الإلكترونية إلى استحالة أن يستطيع أعضاء باليستا المشاركين في نقاش ما الاتصال فيما بينهم من دون الرجوع إلى مسؤول الحلقة النقاشية، مما طرح ذلك مفارقة في العلاقات بين شبكة تريد لنفسها أن تكون عبر قومية وبين الخطاب والفلسفة الكامنة وراءه، والتي جعلت من هذه الشبكة محددة بيولوجيا وجغرافيا. كونها محددة جغرافيا، ذلك لأنه يجب على فلسطينيي الشتات أن يكونوا متصلين فقط مع المركز ولا يستطيع طرف الاتصال مع الآخر من دون المرور عبر المركز. أما كونها محددة بيولوجيا، فلأن هناك مشكلة حول تعريف من هو الفلسطيني، وفيما إذا كانت هناك إمكانية للعرب للانتماء لشبكة باليستا، مدفوعين برغبة المساهمة في بناء الكيان الفلسطيني. وأخيرا كيف يمكن الفصل بين من هو فلسطيني ومن هو أردني ؟

واعتقد أن هذه النقطة هي الإشكال الرئيس في باليستا، من حيث أنها مقترحة كشبكة لكنها تمارس عملها باعتبارها مؤسسة هرمية، إذ تتم الاتصالية فقط عبر المركز. ويخفي هذا المفهوم إشكالا حقيقيا: فكيف يمكن أن يتصل فلسطينيي الخارج مع المركز من دون أن يكون هؤلاء متصلين ببعضهم أولا على شكل جاليات. وهذا يتطلب أن يقوم أعضاء باليستا بمعرفة بعضهم والاتصال فيما بينهم وخاصة ضمن إطار الجالية الواحدة من دون المرور بالمركز. هل يمكن أن نعزي فلسفة باليستا إلى أن مركز الثقل الذي هو الأراضي الفلسطينية المتهمة بالضعف تحاول الدفاع عن نفسها، بغرض مرور كل الاتصالات عن طريقها؟ وهل يمكن أن نعتبر أن الشتات بطلبه إجراء الاتصالات فيما بينه هو نوع من أنواع المقاومة للحفاظ على هوية شتاتية، التي ليست بالضرورة مكافئة للهوية الوطنية؟ أو على الأقل هل يحاول الشتات الاعتماد على نفسه في تنظيم جالياته وعلاقاته؟ هذه الأسئلة لا

تتطلب بالضرورة الإجابة، فهي إيحائية. ولكن يمكننا أن نقول بوجه عام متجاوزين تجربة باليستا في أن التكنولوجيات الحديثة المعتمدة على الإنترنت قد سمحت وسهلت إمكانيات اتصال الشتات (أي شتات) بعضه مع بعض من دون الحاجة إلى مركز ثقل (الوطن الأم) أو منظمة مركزية. فكما وضحنا في الفصل الثاني، فان التحديد الجغرافي لمركز الثقل هو بالغ الأهمية وذلك لدوره في تفعيل شبكات معينه أو خاصة عن طرق التواصل الحسي وتفعيل الروابط العائلية والقروية الكفيلة بخلق مبادلات ومشاركات اقتصادية.

أخيرا، ينبغي القول أنه على الرغم من هذه الانتقادات التي نوجهها لفلسفة شبكة باليستا، فهذا لا يمنع أنها مشروع مهم و بالغ الحيوية. ولعل التغيير الذي حصل في هذه الفلسفة في الأشهر القليلة السابقة والذي أخذ بعين الاعتبار أهمية اللامركزية والسماح للأعضاء بالاتصال فيما بينهم من دون المرور بالمركز، مما يدل على مستقبل واعد. ولكن لابد أن نذكر أن فعالية هذه الطرق الاتصالية محدود بقدرتها على تفعيل مستوى عالي من العلاقات الاجتماعية إذا ما رافقها إجراءات أخرى.

اما فيما يتعلق في TOKTEN، فإن الآليات التعويضية والتشجيعية لهذا البرنامج لا تعتبر كافية وعلى المجتمع الدولي أن يجد حلاً أكثر جذرية لتنظيم سوق عالي لعمالة الخبرات من أجل التخفيف من إثارة السلبية على الدول النامية[118].

9-3. الخاتمة: هل تعود الأوراق الساقطة إلى جذورها؟

على العكس من المثل الشعبي الآسيوي بأن"الأوراق الساقطة لابد وأن تعود إلى جذورها"[119] فإن رجال الأعمال والخبرات الفلسطينية في الخارج لن تشهد على المدى القريب عودة مكثفة. وبدلاً من العودة الفيزيائية فقد حاولت في هذا الفصل أن أرى نوعاً آخر من العودة يمكن أن أسميه السيبر فضائية (cyberspacial) أو الأثيري (vertual). في الوقت نفسه حاولت أن أظهر في هذا الباب أن حركة الاستثمارات باتجاه الأراضي الفلسطينية مازالت صغيرة بسبب عدة عوامل مرتبطة بهشاشة الأوضاع السياسية في هذا الكيان، ومرتبطة أيضاً بطبيعة الريادة (entrepreurship) الفردية في بلاد الشتات الأوروبية (كما هو الحال في فرنسا وبريطانيا). ولكن لا بد أن نؤكد هنا على أن طبيعة هذه الاستثمارات تختلف بوضوح عن الأشكال الكلاسيكية لمساهمة المهاجر في بلده الأصلية والتي درست في العالم العربي. فقد بينت دراسات

[118]– لقد نصح البنك الدولي في تقريره لعام 1999 تنظيم السوق العالمي لعمالة الخبرات، ولكن هذه النصائح بقيت حبراً على ورق. انظر أيضاً في هذا الصدد دراسة ليلى الحسيني (Husseini, 2000) بصدد مشكلة هجرة العقول والخبرات في الجزائر.

[119] - (Falling leaves will always return to their roots)

عدة، أن تحويل العوائد قد استخدم في استثمارات غير إنتاجية وشراء الحاجات الترفيهية وساهمت في تضخم العملة المحلية. (سعد الدين وعبد الفضيل، 1983؛ فرجاني، 1988).

لقد حاولنا أيضاً في هذا الفصل دراسة الإمكانيات وحدود التكنولوجيات الحديثة للإعلام كشبكة باليستا التي لها دور ذو معنى في خلق اتصالات شتاتية تتجاوز الحدود، وبصورة مماثلة بينت ايلا شوهات في دراستها للتجربة السيبر فضائية التي ربطت أبناء الشتات العراقي بعضهم ببعض بغض النظر عن انتماءاتهم ودياناتهم (Shohat, 1999: 231). إن خلق شبكات انترنيتيه لا يعني بأي حال من الأحوال نهاية الجغرافيا (end of the geography) ولكنه يعني شكلاً من أشكال إعادة تشكيل هذه الجغرافيا بواسطة ربط الجاليات الشتاتية، ليس فقط مع المركز ولكن أيضاً فيما بينها. لقد أثر كل من التشتت والتبعثر اللذين عانى منهما الشعب الفلسطيني في تفكك الهوية الوطنية الفلسطينية وبنائها وإعادة بنائها. وتأخذ هذه العمليات مجراها على الرغم من وجود مركز ثقل ضعيف (الذي هو الأراضي الفلسطينية) والذي لا يتمكن أغلب هذا الشتات اللاجئ من الوصول إليه. من هنا تعتبر وسائط الإعلام والاتصال الجديدة، وسائط فعالة لاتصال جاليات الشتات بعضها مع بعض من دون المرور بالمركز. ولكن تتميز هذه الوسائط بأنها إقصائية واحتوائية (exclusive and inclusive) في الوقت نفسه. إقصائية، لأنه مازال جزء من الخبرات العلمية الفلسطينية لم يتمتع بخدمات الإنترنت. هذه الخدمات تخص حتى الآن الطبقات الوسطى وما فوقها (على الأقل في العالم العربي) وأولئك الذين يتكلمون اللغة الإنكليزية. ولعل هذا السبب هو الذي جعل قلة من أعضاء باليستا من المقيمين في الدول العربية أو فرنسا أو ألمانيا. ولكن في الوقت نفسه تعتبر التكنولوجيات الإتصالية الجديدة احتوائية بمعنى أنه يمكنها ربط الشتات مع الوطن الأم عبر شبكات عدة تتجاوز الخطاب الرسمي. فكما قامت باليستا كأحد مشاريع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، يمكن أن نتخيل شبكات أخرى مؤسسة من قبل جهات أهلية. ولذا فالتكنولوجيا الجديدة تسمح بالتعددية وهذه نقطة مهمة في المجتمعات القمعية، والتي تتحكم الدولة بوسائط الإعلام فيها.

أخيراً لابد لنا في هذا المجال أن نذكر تجربة مشروع رغم الحدود (Across Bounders) وهو مشروع انترنيت يهدف إلى التعريف بالمخيمات الفلسطينية، وربط بعضها ببعض.ورغم أن عمر هذه التجربة لا يتعدى السنتين إلا أنها استطاعت عن طريق موقع في الانترنيت لمخيم الدهيشة (قرب بيت لحم) من وصل أطفال اللاجئين المقيمين في هذا المخيم مع أقربائهم في مخيم شاتيلا في بيروت، وذلك باستخدام البريد الإلكتروني.وببساطة يمكن أن تعتبر هذه التجربة أنها الرائدة لكونها استطاعت تحدي الإقصائية (وذلك بخلق مراكز تعليمية على الكمبيوتر والإنترنت في المخيمات موجهة للأطفال) وأنها أيضاً كانت خليقة المجتمع الأهلي في دهيشة و شاتيلا (طبعاً،

بمساعدة منظمات التضامن العالمية).وكان من ثمرة هذا التبادل الإلكتروني تحضير الأجواء للقاء بين هؤلاء الأطفال. وفعلا فقد تم اللقاء فيما بينهم على حدود اللبنانية الإسرائيلية عندما حرر الجنوب ولفترة محددة. بسبب منع إسرائيل استمرار هذه اللقاءات (انظر إلى فقرة الأوهام الإسرائيلية في الفصل الأول).

عوضاً عن الخاتمة

الشتات الفلسطيني وشكل الدولة الفلسطينية

"لقد انتهى عهد التطرف في حب الوطن، ذلك الحب الذي لا يذعن لصوت سواه، والذي يجعل المرء يغفر لوطنه كـل فعل يرتكبه أيا كان لمجرد أنه ابن بار له، وفي الوقت نفسه يمج أي فعل يصدر مـن كـل مـا عـداه لمجـرد أنـه لـيس بوطن له"
نبذة من خطبة للرئيس التشيكي فاتسلاف هافل أمام مجلس الشـيوخ والعمـوم الكنـدي في أتـاوا في 29 إبريل/نيسـان 1999.[120]

"حب بلد واحد هو أنه ليس لك خيار آخر. هذا مثل حبك للمرأة التي تزوجتها بدلاً من زواج تلك التي تحبها"
رينر بوبوك (Baubock, 1994)

لقد حاولت على طول هذا الكتاب أن أسقط بعض المقولات الجاهزة التي حكمت تفكيرنا طـويلا حـول العلاقـات بـين الشتات والوطن. ففي الوقت الذي نتحدث فيه عن الشـتات، تحكمنـا فـوراً منظومـة فكريـة تنتمـي إلى سوسـيولوجيا الاستمرار والذاكرة. استمرار اجتماعي إذ ينقل اللاجئ المهاجر عاداتـه وتقاليـده، وحتـى طبقتـه الاجتماعيـة إلى بـلاد اللجوء وتتحول معها المخيمات الفلسطينية إلى 'قرى فلسطينية' خارج حدود الوطن. وتعمل الذاكرة عملها 'السحري' في هذه الاستمرارية عبر الزمن ولكنها قادرة أيضا على إيقاف الزمن: "لقـد انتهيـت مـن الحيـاة؛ منـذ عـام 1948" قالها لاجئ وهو في ريعان شبابه. أنا لا أنكـر مـدى تـأثير الـذاكرة المشـحونة بضـياع الأرض والبيـت والـوطن والمـال، والمدعمة بحياة يومية مليئة بنضال مجهض داخليا وخارجيا. ولكن هذا هو نصف الحقيقة فالإنسان أيضا يتأثر بحياته اليومية بمجمل العلاقات الاجتماعية، المهنية، الصداقة الجديدة التي ينسجها في بلاد اللجوء.

لقد حاولت في هذا الكتاب، إظهار عناصر سوسيولوجيا مزدوجة أو ديالكتيكية فيها الاستمرار وفيها الانقطاع أيضـاً، وعلى عدة مستويات وهو غالبا اللامحكي عنه. انقطاع هوياتي إذ تلونـت الهويـة الوطنيـة تبعـا للتكوينـات الهوياتيـة الأخرى. ويخالط المفهوم الشعبي 'ما في مثل الوطن' بمفهوم آخر 'مطرح ما ترزق إلزق'. هناك أيضا انقطـاع طبقـي إذ أثرت النكبة تأثيرا حاسما على حراك طبقي في جهتين: فالبرجوازي لم يعد بالضرورة قادراً على وضعه الاجتماعي إذ أضاعت النكبة ماله وأرضه ومقامه الاجتماعي، ونشأت طبقات جديدة متوسطة، فوق المتوسطة وبرجوازيـة جديـدة لا

[120] – انظر إلى : www.granta.com/nyrev

تمت بأي صلة بالقديمة***. وتشكلت أشكال جديدة لأرستقراطية حديثة (meritocracy) نتجت من لجوء الفلسطينيين بوجه أساسي إلى الموت* والمناطق الحضرية منجذبين بذلك إلى المهن الجديدة والحديثة. كما أن هناك انقطاع في العلاقات العائلية وفي الهوية والوطنية، والذي لمسناه عن طريق التحليل الشبكي الذي قمنا به، فقد بينا كيف تختلف طبيعة وقوة وشدة الشبكات المحلية وعبر القومية من سياق مجتمعي إلى آخر في بلاد الشتات. وبينا أن هناك ربطاً سريعاً و 'بديهياً' بين التبعثر وتشكل الشبكات الاجتماعية والاقتصادية عبر القومية، وأظهرنا أن هذا الموضوع مربوط ربطاً وثيقاً بعوامل تتعلق بالبنية الاجتماعية للجاليات، و أيضا العلاقة مع الحدود في الدول التي توجد فيها هذه الشبكات: فبينما ازدهرت هذه الشبكات بين الخليج ودول العالم الجديد خفتت بين العالم العربي.

ذاتية الفلسطيني بين بلد اللجوء والوطن الأم :

لقد حاولنا أن نبين في هذا الكتاب أنه على الرغم من أن استخدام مفهوم الشتات (diaspora) في الحديث عن فلسطينيي الخارج أصبح أمراً مألوفا، فإنه يجب الاعتراف بأنه استخدام إشكالي. فهذا المفهوم ليس بالضرورة أن يكون ذاك الذي يستطيع أن يضوي تحت جناحه فئات الفلسطينيين كافة؛ بل هو أداة تحليلية تحثنا على التفكير في فلسطينيي الخارج لا باعتبارهم فقط مجموعة اجتثت من جذورها وأجبرت على الرحيل، ومن ذلك مجموعة مازالت مرتبطة بالوطن روحياً ومادياُ، بل باعتبارهم أيضاً مجموعة ارتبطت بالمجتمع المستقبلي بوشائج وروابط لا يمكن أن نهملها. فالمشتت إذاً، هو الإنسان الذي مازال يرتبط بعلاقات اجتماعية بشعبه في بلاد المنافي، وفي المركز (الأراضي الفلسطينية). لكنه، في الوقت نفسه، هو الذي أتاحت له الدولة التي يقيم على أراضيها إمكانية الإقامة الدائمة أو الحصول على الجنسية، الأمر الذي أوجد له بعض الاستقرار. فلفظة المشتت هنا لا تشمل، حصراً، فلسطينيي المنافي جميعهم، باعتبار أن هؤلاء يوجدون في بعض البلاد في وضع قانوني هش ومؤقت، وهو ما يدفعني إلى أن أسميهم فلسطينيي الترانزيت. ومن هنا يمكن التحدث عن جالية فلسطينية في بلد ما على أنها مشتتة، أو في طريقها إلى التشتت، أو أنها بعيدة عن التشتت. وهكذا، فإن الشتات مفهوم سوسيولوجي لا مفهوماً قانونياً؛ ومن ثم ليست له أية علاقة بكون فلسطينيي الخارج لاجئين أم لا. أي أن المشتت يمكن أن يكون لاجئاً اقتلع من أرضه، أو مهاجراً خرج لأسباب اقتصادية. وهكذا، فاستخدامنا لمفهوم الشتات هو طريقة للتأكد من أنه لا يمكن إحالة إشكالات فلسطينيي الخارج إلى علاقاتهم بالمركز/الوطن (شبكات اجتماعية واقتصادية، هبات، تضحية... الخ.) فقط، بل

[121] هذا الكلام صحيح بشكله العام ولكن يختلف ذلك من سياق شتاتي إلى آخر، وخاصة في بعض الدول المتاخمة لفلسطين (الأردن ومصر).انظر إلى (حنفي، 1997)

يجب أن ينظر أيضاً إلى إشكالات تتعلق بالعلاقة بالمجتمع المستقبلي (اندماج، انصهار، انعزال، اقتصاديات بين عالمين، اقتصاديات إثنية ، إلخ.).

عندما تناولنا في المقدمة موقف أدبيات العلوم الاجتماعية في موضوع المهاجر، ذكرت أن هناك أربعة أطر فكرية : الأول الذي يعتبر المهاجر كائناً يحاول التأقلم الثقافي (acculturation) والانصهار في المجتمع المستقبلي وقد انتقدنا ذلك لعنصرية ذلك الإطار الفكري، و الإطار الفكري الثاني المبني على اتجاه التعددية الثقافية، فهو على الرغم من أهميته ينظر إلى المهاجر بصفته عضو في مجموعة إثنية من دون الاهتمام بذاتيته. كما أن التعددية الثقافية لم تحل كل المشاكل المتعلقة بالمهاجر. في حين وجدنا في الإطار الفكري الثالث حول الدراسات عبر القومية (transnationalism) أن أهميته بالغة في نظرته إلى المهاجر على أنه كائن يستوعب أكثر من ثقافة ويساهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكلا المجتمعين : مجتمع الأصل ومجتمع المستقبل.، ولكن وجدنا أن نظرة هذا الإطار الفكري قد اتسمت بالإفراط في التفاؤلية، إذ يصبح المهاجر إنسانا يتمتع بخيارات ثقافية و اجتماعية واسعة وقد حل مشكلة اغترابه. ويأتي الإطار الفكري الشتاتي (diaspora) ليرسم علاقات للمهاجر تتجاوز ثنائية دولتي الأصل والهجرة، وتتنوع وتتوزع هكذا العلاقات لتشمل في بعض الأحيان الكرة الأرضية كلها كما هو الحال، عند الشتات اليهودي، الصيني. ولقد انتقدنا بعض دراسات الشتات لعدم قدرتها رؤية المهاجر خارج جاليته وللمبالغة في تصور الاتصالية مع المركز أو في مختلف أقطاب الهجرة.

من هنا تتحدى بداية القرن الواحد والعشرين العلوم الاجتماعية والسياسية في كثير من المفاهيم والأطر الفكرية التي طرحتها. فالسياق الكوني في تغيير متسارع لا يمكن التفكير به من دون أدوات جديدة بحثية، وإذا كان عصرنا 'عصر الهجرة' والحراك الجغرافي فهو أيضا عصر القوميات المحلية و عصر تأكيد الهويات الوطنية وأيضا الثقافية (Kymlicka, 1995). فحق الاختلاف للأقليات والمجموعات المهاجرة هو الضمان الوحيد لاستمرار عمل الديمقراطية الليبرالية وهو أيضا الامتحان الصعب لها، وعلى قدرتها على التوفيق بين المجتمع والذات.

مهما كان حب اللاجئ الفلسطيني (وفلسطينيي الخارج بوجه عام) لوطنهم الأم، فإن فترات الهجرة التي طالت، تخلق مجمل علاقات مع الوطن الثاني (المجتمع المستقبلي) تجعل قرار عودته قررا صعبا وخاصة عندما تكون العودة عبارة عن هجرة جديدة، إذ يمكن ربما التوصل إلى حل سلمي بطرح أن يسكن ابن حيفا في غزة أو الضفة الغربية، بحيث لا يعرف أحداً هناك. وكما ذكرنا سابقا فينبغي أن يعطى اللاجئ-الذات (refugee-subject) حق حرية الاختيار بين البقاء أو العودة. وهنا لا يكفي أن أقول عندئذ أنه ينبغي إعطاء الفلسطيني حقوق الإقامة الدائمة والعمل والانتخاب (على الأقل في الانتخابات المحلية) والحركة وأن تكون له تنظيمات سياسية،

و إنما أيضا له حق بأن يعترف به كفرد قد يختار الانصهار أو الاندماج في المجتمع المستقبلي أو كأقلية ثقافية تطمح بأن يعترف بها. كما أن لهم الحق أن يشكلوا أقلية ثقافية يعترف بها، وكما نوه لذلك آلان تورين فإن الديمقراطية لا يمكن أن تعرف بالحقوق المدنية والاجتماعية، وإنما أيضا بالحقوق الثقافية وذلك لمواجهة النموذج الثقافي الأحادي المهيمن (Allemand et al. , 1998). وهذا الكلام الذي يجب أن يشمل كل دول الشتات، في البلاد الأوروبية والأمريكية ولكن أولا والأهم من ذلك الدول العربية. وغالبا ما يشعر العربي بأن موضوعات الاعتراف بحق المهاجر وحق الأقلية لا تخصه[122] وإنما تخص الدول الغربية "العنصرية"، فالعربي "بطبيعته" محصن ضدها. وهنا لابد أن نؤكد على أن هذه "الطبيعة" ليست مسلّمة. فحقوق الأقليات في البلدان الغربية محفوظة أكثر مما عليه الحال في أغلب الدول العربية وخاصة الخليجية منها. وما حصل للفلسطينيين في ليبيا عام 1994 ورميهم على حدود السلوم لبضعة أشهر "لكي يثبت الرئيس الليبي وهمَ اتفاقيات أوسلو"،[123] ووصف وزير السياحة اللبناني في تشرين الأول عام 1995 للفلسطينيين (أو على الأقل مقارنتهم) بالنفايات البشرية[124] لمثالين على المعاملة التي يتلقاها الفلسطينيون في بعض الدول العربية. وإذا كنا نطالب بقوة بإدخال التعددية الثقافية لبلد كفرنسا، فما أحوج الدول العربية لضرورة الاعتراف بحقوق الأقليات الموجودة عندها. وهذا الأمر يتجاوز حق الفلسطيني، فالسودانيون المبعثرون في بعض الدول العربية، يعيش البعض منهم مدة تتجاوز ربع قرن من دون أن تكون له ورقة إقامة أو جواز سفر للتحرك. وتنتهك حقوق المهاجرين الأولية في جزء كبير من الدول العربية والمتعلقة بالضمانات الاجتماعية وبقانون عادل في العمل وحقهم في الاختلاف في حياتهم الثقافية: المصري في الأردن، وغير الخليجي من الخليج، وأيضا الفلبينيات والسرلانكيات في لبنان وأيضا في الخليج. كما يمنع المهاجر بأن تكون له أكثر من جنسية عربية.[125] وينتهك حق المرأة في توريث أبنائها لجنسياتهم. فبعض

---

[122] – في أحد الأقطار العربية، لقد حصلت على ورقة من أرشيف أحد أجهزة الأمن والتي تشير إلى أنه يجب قبول الفلسطينيين كأفراد وليس كمجموعة، وهكذا تشير هذه الوثيقة إلى ضرورة منع المنظمات الفلسطينية من تأطيرهم.

[123] – انظر إلى إحدى المقالات القليلة غير الصحفية التي "تجرأت" على تناول بعض مآسي الفلسطينيين في بعض الدول العربية، للباحث الفلسطيني عباس شبلاق. (1995)

[124] – انظر إلى رد الكاتب الفلسطيني صخر أبو فخر في مقالته: "النفايات البشرية": أمثلة ونماذج. (1995)

[125] – حول هذه النقطة، انظر إلى عباس شبلاق (1997:35-40).

الدراسات بينت إلى أي درجة تعتبر هذه الإشكاليات مزمنة في العالم[126]. ولكن مما يشير أكثر إلى مدى جدية هذه الإشكاليات وخطورتها هو ندرة في الدراسات وغيابها الكلي: ففي أحد الدول العربية تم إيقاف بحث كان بصدد الإعداد حول أحد الجاليات العربية في هذا البلد بحجة حساسية الموضوع وإمكانية "إثارة البلبلة"!! وفي غياب قوانين 'عادلة' باتجاه المهاجرين غالبا "ما تخضع موضوعات التعامل معه، إلى قرارات وأحكام إدارية غير مكتوبة في الغالب تصدرها أجهزة حكومية هي أمنية في أكثر الأحيان "، كما يوضحه بقوة الباحث الفلسطيني عباس شبلاق (1997 :7)

كما لا بد من أن يطرح حق الجاليات المهاجرة في تنظيم نفسها ضمن أطر جمعيات ذات طابع معين، وحقهم في تنظيم أنفسهم في جمعيات ذات طابع سياسي، اجتماعي، مهني، أو غير ذلك. وحقهم أن يكونوا عناصر عبر قومية بمعنى أن يمارسوا نشاطا سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا في كلا البلدين : بلد الهجرة وبلد الأصل. وهذه النقطة الأخيرة مهمة لأنها يمكن أن تمس كثيراً من فلسطينيي الخارج الذين يطمحون بأن يبقوا بين عالمين ويتنقلون بحرية بينهما. والسؤال عندها ما هو شكل المواطنة التي ينبغي أن تطرح على هؤلاء الأفراد. وهذا السؤال لن يتعلق فقط بالدولة المستقبلة وإنما أيضا بالدولة الفلسطينية وهذا ما سنتناوله في الفقرة التالية.

الدولة المستقبلية الفلسطينية : دولة–قومية أم دولة ذات جغرافية عابرة لحدودها ؟

مهما كانت أهمية نموذج الدولة–القومية (nation-state) في تأمين استقرار دولي، فإن مثالبها لا يمكن أن تخفى على أحد. وكما نوه له درعي وآخرون "فإن سيرورة هجرة الدولة تجعلنا نعيد التفكير في تصوراتنا حول تجانس القومية، الشعب أو الأمة وخاصة التلاؤم والتوافق بين الدولة، الشعب والأرض" (Dorai et al., 1989: 1). فالمتضادات الكلاسيكية بين الداخل والخارج، العام والخاص، السياسي والاجتماعي، الوطني والعالمي قد خفف من حدة التباعد فيما بينها. وقد بدأت تظهر محلها أشكال جديدة وغامضة في المجموعة (الجالية)، المواطنة باتجاه الأقلية أو المواطنة عبر القومية، ولكن كل ذلك لا يعني مطلقا ضعف دور الدولة أو المجال الجغرافي (territoriy). ففي الوقت نفسه الذي ينشأ فيه الفضاء الأوروبي يتبلقن جزء في هذا الفضاء، حيث تنقسم يوغسلافيا إلى أربعة دول. و هذا ما يشير إلى أزمة في النموذج الكلاسيكي في الدولة القومية، حتى في الدولة التي تبلورت قومية شعبها منذ أمد طويل. ولكن ماذا يمكن أن نقول حول دول حديثة العهد مثلما هو الحال في منطقتنا العربية.

---

[126] – على سبيل المثال انظر إلى الدراسة الممتازة لدى ري جري الدين ونائلة مكربل حول إشكالية العمالة الفليبينية والسرلانكية في لبنان (Jureidini and Moukarbel, 2000).

ففيما يتعلق بالهوية الفلسطينية فهي حديثة العهد. وكما يوضحه ببراعة رشيد الخالدي، فإذا كان تشكل القومية الفلسطينية يرجع إلى عهد الانتداب البريطاني في فلسطين ومقاومته آنذاك، فإن تبلورها قد حدث على شكل طبقات متعددة في الزمان والمكان، وهذا نسبيا حديث (Khalidi , 1997). و تتعلق هذه الفكرة أيضا بقوميات حديثة عربية أو إسرائيلية نشأت تقريبا في الوقت نفسه. وقد جعل ضعف تبلور الهويات القومية الدول–القومية في البلدان العربية هناك دولاً فرضت القومية بالقوة، على حد تعبير الباحثة بسمة قضماني (Kodmani , 1997 : 217) فبعد خلق سوريا، لبنان، الأردن، كان على النخبة الحاكمة خلق السوريين، واللبنانيين، والأردنيين...الخ ويمكن التحدث تماما عن خلق الإسرائيليين بعد خلق إسرائيل. وهذا يختلف كثيرا عن نشوء الدول الأوروبية التي استند إنشاؤها بوجه عام إلى وجود قوميات متبلورة، وقد رسمت الدول وفقاً لحدود وجود هذه القوميات. وحتى في الحالة الأوروبية فقد تحدث موروسكي عن اتجاه الباحثين لتبسيط هذه العلاقة بين القومية والدولة، ففي الواقع يبتعد النموذج السائد للدولة بعيداً عن القومية ذات النموذج النظري المدني–العالمي (civic-universalist) والذي اعتمد على الانتماء الإرادي ومن ثم على معايير مرنة للعضوية في المجموعة الوطنية، والتي تحكمها ضرورة اجتماعية، ديمقراطية، بحيث تم عن طريقها حل الصراعات بين الإثنيات (Morawska, 1998 : 8). إذاً، في سياق منطقة قد تكونت دولها القومية بالقوة، كيف يمكن أن تسمح لأقلية (كالأقلية الفلسطينية) من أن يكون لها على سبيل المثال ولاء مزدوج لها وللدولة الأصل؟ ولعل الوضع ليس بالسهل ولكن لا أعتقد أنه لا يوجد أمام هذه المنطقة حل آخر غير تبني نموذج جديد من الدولة ذات الآفاق القومية المفتوحة، وخاصة في عصر الانفتاحات الحدودية التي تفرضها العولمة الاقتصادية (والتي تمرر على أقل البضائع والخدمات بسهولة و لكن ليس على الإنسان).

وإذا كانت الدول العربية قد تشكلت بصيغة صارمة وجذرية، فهل يمكن أن نلحق بدولة قبل أن تقوم وهي تتسم بأن ثلثي شعبها خارج أراضيها؟ هذا ما سأحاول طرحه هنا ولكن قبل التفكير بمعالجة صرامة الدولة–القومية، لابد أن أورد هذا المثال الذي يعبر عن المأزق الذي يؤدي إليه وجود المواطنة الكلاسيكية :

في منتصف عام 1999 بيّن تقرير للبنك المركزي الفلسطيني أن هناك سوء إدارة في البنك الفلسطيني الدولي، والتي أدت إلى مديونية له بحدود 20 مليون دولار من دون ضمانات كافية. وعلى إثر هذا التقرير توجهت سلطات من الأمن الفلسطيني لأخذ رئيس مجلس إدارة هذا البنك للتحقيق، وهو عصام أبو عيسى، والذي يتمتع بالجنسيتين الفلسطينية والقطرية، كما أنه قريب من الأوساط الحاكمة في قطر. ولذلك سرعان ما فر مستنجدا بالقنصلية القطرية في غزة، وقد

لحقت به قوات الأمن وأحاطت بالقنصلية واعتقلت في الوقت نفسه أخاه. هذا وقد أدى ذلك إلى حدوث إشكال دبلوماسي بين قطر والسلطة الوطنية الفلسطينية، هددت بعدها قطر بسحب قنصلها إذا لم تفك حصار القنصلية. هذا وبعد أن تدخلت الأوساط الفلسطينية القريبة في قطر، تم الاتفاق على ترحيل عصام أبو عيسى إلى قطر شرط أن يرجع إلى الأراضي الفلسطينية في حال طلبه للتحقيق. .

هذا الحادث الذي كاد يقطع العلاقات نهائيا بين قطر والأراضي الفلسطينية قد سببه المفهوم الصارم لمعنى المواطنة : فالسلطة الوطنية الفلسطينية قد اعتبرت أن عصام أبو عيسى هو مواطن فلسطيني، ولا يحق لأي جهة خارجية التدخل بالشؤون الداخلية الفلسطينية، في حين اعتبرت السلطات القطرية أنه من حق قطر أن تحمي مواطناً لها عندما يلجأ إليها. وهكذا فإن فقدان أي اتفاق بين السلطات القطرية والسلطة الوطنية الفلسطينية على حالات تعددية الجنسيات قد خلق هذه الأزمة.

ولعل أهمية الدراسات عبر القومية تكمن في أنها لا تنطبق فقط على أولئك المهاجرين في الدول المستقبلية، ولكن أيضا على العائدين الذين يحملون في أفكارهم ومصالحهم الإشكاليات التي ربما تدخل في تناقض مع التصورات والمصالح التي ترسمها القيادات الوطنية في داخل البلدان الأصل. وغالبا ما تظهر هذه التناقضات في المجالين الأيديولوجي،وفي مجال الاقتصاد بين الرأسمال العالمي (global capital) ومنطق الاقتصاد الوطني الذي يسعى إلى تخفيض التبعية. .(Basch et al., 1994 : 172) ولذا فإن على دولة الأصل أن تبني نظاما يسمح بالتعامل مع التناقضات التي تنشأ في ولاءات متعددة. وإذا كان المطلوب وضع مفهوم جديد للأرض والشعب والمواطنة، فلعل ذلك لا يمكن أن يحصل من دون تبني مفاهيم جديدة لسيادة الدولة، والتي تتحول رويداً رويداً من القدسية المطلقة إلى القدسية النسبية، وهذا ما يقدمه لنا 'مبدأ حق التدخل' الذي لا يمكن إلا وأن ندافع عنه (على الرغم من اعترافنا بإمكانيات خرقه لمصالح هيمنية)، والذي يبنى على افتراض أن حقوق الإنسان تعلو على حقوق الدول وأن حرية الإنسان تجب سيادتها.

وللتخلص من صرامة الدولة– القومية يمكن أن نتخيل شكلين من هذه الدولة :

الشكل الأول دولة قومية ذات حيز جغرافي متغير (de-terriotorialized nation-state) ولعل هذا الشكل هو ما طرحته بقوة الدراسات عبر القومية وخاصة باش و وفريقها. وقد اعتبر هؤلاء، أن دولة الأصل هي "دولة قوية ذات حيز جغرافي متغير بمعنى أنها دولة تحدد خارج حدودها الجغرافية، إذ يعيش شعبها في أي مكان في العالم ويبقى لا يعيش خارجها. وبهذا المعنى تفقد كلمة الشتات(diaspora) معناها وذلك لأنه أينما ذهب الشعب تذهب معه دولته") (Basch et al. , 1994 : 269; Salih,2000 : 3 ولكن في منطقتنا من الصعب أن نتخيل دولة كذلك، وحتى على المستوى العالمي، وهذا ما يناقشه سميث بأن الدول القومية هي

بالتعريف ذات حدود جغرافية (Smith , 1998). أما الشكل الثاني الذي يمكن تسميته دولة فلسطينية ذات جغرافية عابرة لحدودها[127] (exterritorialized nation-state) وهي الدولة التي تملك حدوداً محدودة ولكي ترتبط مع دول شتات شعبها باتفاقيات خاصة تسمح بعيش اللاجئين فيها. هذه الاتفاقيات يمكن أن تسمح وتسهل بأن يكون لهذا الشتات مواطنتين، أو مواطنة عبر قومية والتي لا تعني مواطنية العالم كما نظرت له هنا أرنت (Hannah Arendt) ولا نوعاً من كوسموبوليتية هلامية، وإنما تعني نظاماً يكون فيه للدولة الدور الأساس في تنظيم الفضاء الجغرافي. وذلك تماما كما هو الحال في الدول الأوروبية إذ يعيش الأوروبي كيف يشاء ويستطيع المشاركة بالانتخابات المحلية (وربما مستقبلا غير المحلية) ويدفع الضرائب أينما يشاء. ويبقى مرتبطاً بوطنه الأول بوشائج سياسية، اجتماعية، واقتصادية أيضا. أو بحسب تعبير بسمة قضماني، يمكن أن نتخيل دولة قادرة على استيعاب قدرات أبناء الوطن من دون أن يعني ذلك إقامتهم فيه (Kodmani, 1997). و هذا لا يمكن أن ينظم بين الدول إذا لم يكن لهؤلاء عبر القوميين حق الاختيار بين البقاء والعودة.

إذاً يمكن أن نتصور أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية، بتوسيع إطار مفهوم المواطنة لدى الدولة المستقبلية لتشمل لا القاطنين فقط في حدود هذه الدولة، وإنما أولئك الذين يعيشون في بلاد الغربة والمنافي، بحيث تحق لهم إمكانية التصويت والمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات في المجالات الوطنية والتنموية، وذلك من دون أن يلزم هؤلاء بأن يكون لهم انتماء وولاء لبلد واحد، بلد الأصل، وإنما أيضا للدول الذين يقيمون فيها بصورة دائمة أو مؤقتة، ومن هنا إذاً كان هناك اتجاه لإقامة قوانين صارمة ضد الدولة الإسرائيلية باعتبارها حتى الآن دولة محتلة لجزء من الأراضي الفلسطينية والعربية، فينبغي لتلك القوانين ألا تشمل الفلسطينيين هناك، مع أن لهؤلاء الحق أيضا في أن يطالبوا بمواطنة كاملة ودائمة إسرائيلية. ويمكن القول بالمنطق نفسه فيما يتعلق بفلسطينيي الأردن الذين يفترض أن يحق لهم التمتع بكامل الحقوق والواجبات في بلديهم فلسطين والأردن.[128] واعترف هنا بدرجة تعقيد تطبيق هذا الأمر وخاصة فيما يتعلق

---

[127] – لقد تحدث امانويل ما مونغ و بسمة قضماني عن شتات يتسم بأنه extra-territorialized ولكن له معنى مختلف عن ذلك.

[128] – وإذا أردنا أن نذهب إلى أكثر من ذلك، هل يجب الاعتراف الآن بأن منطق اتفاقيات أوسلو لا يمكن أن يؤدي إلى أكثر من كانتونات (بانتوستان على طريقة أفريقيا الجنوبية)، محققة بذلك نبوءة الباحث الفرنسي جان فرانسوا لوجران منذ عام

1994 (Legrain, 1994) ؟ وعلينا أن نطرح بقوة من جديد ما بدأ طرحه المفكر الفلسطيني عزمي بشارة والذي بدأ ينتشر رويداً رويداً لدى كثير من المفكرين الفلسطينيين (انظر على سبيل المثال البيان الذي وقعه مائة مفكر فلسطيني بعنوان : بيان للرأي العام الإسرائيلي واليهودي، والذي يطرحون فيه أنهم لا يستطيعون الصمت أمام التسوية المطروحة على أساس أوسلو، ويطالبون بخيار آخر مبني على دولة علمانية متعددة القوميات. (هارتس 13 آذار 2000)) عن ضرورة دولة واحدة علمانية، وليكن اسمها ما يكن، تستوعب في بوتقتها القوميتين العربية واليهودية على أرض فلسطين التاريخية. هذا المفهوم يختلف عن التصور القائم لهذه الدولة من قبل كثير من القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، ولذا يتسم مفهومهم للدولة الفلسطينية بالفصل التام والكلي بين الأراضي التي ستتبع الدولة الفلسطينية وبين إسرائيل. ولعل أحد الأمثلة الأكثر تعبيرا على ذلك هو محاولة شركة الاتصال الفلسطينية برفع رسوم المكالمات مع القدس باعتبارها خارج الفضاء الحالي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وبما أن معرفتنا بأن الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي ما زال لا يقبل بهذه الفكرة، فالمطلوب من الدولة الفلسطينية أن يكون لها هدفان أحدهما قريب والثاني بعيد. فالهدف القريب يتحدد بتفعيل الروابط المادية والاجتماعية والاقتصادية بين فلسطينيي إسرائيل والضفة الغربية وغزة وكذلك في الشتات، ومنع هيمنة منطق الفصل الذي بنيت عليه اتفاقيات أوسلو للسلام. وهنا ينبغي الاعتراف بأن مفهوم دولة ذات جغرافية عابرة للحدود يحمل بعض المفارقات داخله في منطقة ما تزال تدافع عن الإطار الفكري للدولة القومية (nation-state). ومن ذلك فإن التحديات لصمود مثل هذه الدولة تحديات جمة. ومن هنا يكون الهدف البعيد لهذه الدولة هو تحضير الأجواء والمواقف الفلسطينية والإسرائيلية لقبول فكرة إقامة الدولة الثنائية القومية، ومنع هيمنة منطق الفصل الذي بنيت عليه اتفاقيات أوسلو للسلام. ومهما كان مفهوم هذه الدولة أوتوبيا في الوقت الحاضر، فإنه على المدى البعيد الأكثر عقلانيا. وإذا كان بوريس بيرمان وجون لونسدال قد فرقا بين 'بناء' الدولة باعتبارها خلق إرادوي لجهاز السيطرة السياسي، وبين 'تكوين' (formation) الدول باعتباره صيرورة تاريخية، صراعية، لا إرادية وغير واعية والتي تتطور في

بعمليات ضبط المشاركة السياسية ومراقبتها في الإطار فوق الوطني، ولكن بقليل من التخيل يمكن إيجاد الحلول المناسبة.

نهاية الجغرافيا؟ أم إعادة تشكيل العلاقة معها؟

إذا كانت دراستنا للشتات الفلسطيني قد فتحت أذهاننا على إشكالية الدولة–القومية في العصر الحديث. هذا العصر الذي يمكن تسميته بالمحلي–العولي أو المحولي (glocalisation) و الذي لايتسم فقط بأنه عصر عولة وحراك جغرافيين للبضائع وللخدمات وأيضا للإنسان، ولو بشكل أقل، وإنما هو أيضا عصر الشرذمة وإعادة اكتشاف المحلي باعتباره مؤسساً لأنماط جديدة من الوعي والهوية. وفي كلا هذين العصرين المتزامنين والمتوازنين تظهر مفاهيم الدولة–القومية بعدم قدرتها بالوجه الكلاسيكي على استيعاب هذا الواقع .

كما أن دراستنا للشتات الفلسطيني جعلتنا نتمعن في الشبكات عبر القومية وعلاقتها مع الجغرافيا/الأرض (territory) وإذا كانت مفاهيم العلوم السياسية والاجتماعية التي بنيت مجمل تحليلاتها ضمن إطار الدولة–القومية، فإن هناك دراسات حديثة قد أشارت إلى دور الشبكات عبر قومية وكيف أن العلاقة بين الشتات والدولة المحددة جغرافيا قد أصبحت علاقة ضعيفة، وفي الوقت نفسه تتطور الشبكات وحلقات البزنس والتجارة، بوجه عفوي وعشوائي في بعض الأحيان، ولكنها منظمة في أغلب الأحيان، بواسطة وسائط الاتصالات الحديثة في الإنترنت والإعلام والثقافة. هذا الشكل الجديد من شكل الفضاء الجغرافي، هذه التبادلات التي تقع من فوق الدولة (على الرغم من محاولة الدولة لقوننتها) هي حكما حاملة لعلاقات جديدة مع الدولة–القومية، والتي لا يمكن أن تكون إلا منذرة بأزمة معها وخاصة مع التسرعات التي تخلق العولة، كما ينوه بذلك بقوة عالم السياسة الفرنسي براتراند بادي. .

ولكن هذا لا يعني مطلقا بالنسبة لي نهاية الجغرافيا/الأرض (end of territory) كما نوه له عنوان كتابه الكلاسيكي (Badie, 1995). فما يحدث الآن هو إعادة لتشكيل العلاقة مع الجغرافيا، وكما حاولنا جاهدين في الفصل الثاني حول الشبكات الفلسطينية في الشتات، التأكيد على أن الحديث عن الدور الحاسم لها في المنطقة العربية هو ليس إلا أسطورة ووهماً، فهو في غاية الضعف، وصراعها مع الدولة–القومية ما زال صراعا تحسمه الطبيعة القومية لهذه الدولة، وأهم من ذلك الطبيعة القمعية لها.

ما عدا إشكالية الدولة–القومية فإن هناك عاملاً أساسياً أيضا، يلعب دورا في إعاقة عمل الشبكات الاقتصادية وهو الطبيعة الجد سياسية للاقتصاد في المنطقة، إذ تلعب إسرائيل دورا حاسما في تقطيع الفضاء العربي جغرافيا و سياسيا إلى محاور عدة. وعلى الرغم من إرادة الولايات المتحدة راعية عملية السلام، بإدماج المنطقة العربية في مشروع متوسطي يكون فيه الرأسمال عربياً، والخبرة والتكنولوجيا إسرائيلية (بحسب مفهوم المتوسطية الجديدة لشمعون

إطار من فوضى المواجهات (Berman and Lonsdale, 1992)، فإنه ينتابني شعور بأن اهتمام النخبة السياسية، وحتى الفكرية الفلسطينية يكاد يقتصر على بناء الدولة الفلسطينية من دون إمعان النظر في تكوينها.

بيرس)، فإن اقتصاديات المنطقة ما زالت تخضع إلى اعتبارات سياسية حاسمة. وهكذا فعلى الرغم من 'الجهود' الحثيثة من الولايات المتحدة لجمع دول المنطقة في مؤتمرات اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Middle East and North Africa Summit-MENA) في كازابلانكا عام 1994، عمان 1995، القاهرة 1996 وقطر في 1998، وعلى الرغم من الحديث عن 'خصخصة' العملية السلمية ودعم رجال الأعمال للالتقاء وعقد الصفقات بغض النظر عن التطور في العملية السياسية السلمية، فإن الاقتصاد عالي السياسة في المنطقة العربية قد منع هذه الشبكات من العمل، ولكن ليس من دون بعض المفارقات.

لنرَ عن قرب ما حصل في إحدى المؤتمرات: بدعوة من المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum). فقد عقد في 15 نوفمبر 1996 المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وجنوب إفريقيا. وإذا كان النجاح يقاس بحجم الحضور، فإن هذا المؤتمر كان ناجحا إذ حضره 78 وفداً رسمياً و 3600 رجل أعمال و 52 ممثلاً عن المؤسسات الدولية[129]. وهكذا فإن حضور رجال الأعمال قد تضاعف أكثر من مرتين مما كان عليه في مؤتمر كزابلانكا الذي عقد قبله بسنتين. إذاً، ف الفاعلون الأساسيون في هذا المؤتمر هم السياسيون ورجال الأعمال مع أن هناك علاقة بين هذين الفاعلين فقد لاحظنا منطقين مختلفين.

المنطق الأول هو المنطق الرسمي الذي هيمن عليه آن ذاك ترنح عملية السلام، وأدى ذلك إلى 'واقعية سياسية' إذ لم يُتبنى أي مشروع إقليمي. وللمقارنة، فقد تُبنيَّ في مؤتمر عمان قبل سنة آن ذاك خمسة مشروعات لم يطبق ولا حتى واحد منها (مصنع تركيب سيارات فولكسفاجن على الحدود الأردنية –الإسرائيلية، محطات تحلية إسرائيلية–أردنية–فلسطينية، مشروع سياحي على البحر الأحمر، وأخيرا الريفيرا المصرية–الأردنية–الإسرائيلية على خليج العقبة)[130]. بالمقابل فإن المنطق الثاني هو منطق رجال الأعمال الذي كان أقل تأثراً بالأجواء السياسية، ولكن لم يخضع مطلقا لأطروحة 'خصخصة السلام' التي طرحها في خطابه الافتتاحي رئيس اتحاد الصناعات الإسرائيلي، بن يمين جوان. فبينما كان حضور قليل في قاعات المحاضرات، عجت ستاندات الشركات الخاصة والمقاهي في قصر المؤتمرات باللقاءات الفردية بين رجال الأعمال. وعلى الرغم من أن الهدف المعلن والخفي للولايات المتحدة في مثل هذه المؤتمرات، هو إدماج إسرائيل اقتصاديا في منطقة الشرق الأوسط، إن لم تكن هي الدولة النجمة (كما كانت عليه في المؤتمرات السابقة)، وقد كان هناك لقاءات عربية–عربية أو عربية–أجنبية (أوروبية ويابانية وأمريكية) أكثر بكثير من لقاءات عربية–إسرائيلية. وقد ذكر لي أحد رجال الأعمال الأردنيين أن اللقاء الأول مع زميل تونسي له قد جرى في أجواء هذا المؤتمر، وأنه يرى أن هناك أفق واسعة للانفتاح على المغرب العربي. ويمكن أن نذكر أيضا أهمية اللقاءات للقطاع الخاص الأوروبي مع العربي. إذ جرت مناقشة مجموعة صفقات اقتصادية[131]. ولعل نجاح مثل هذه

---

[129] على الرغم من مقاطعة سوريا ولبنان ورجال الأعمال الفلسطينيين في الداخل والخارج.

[130] انظر إلى نقدنا لمثل هذه المشاريع عندما يكون هناك أزمة سياسية حقيقية، والتي تتمثل في استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية. (حنفي، 1997: 100-101)

[131] من الصعب حصر استحقاقات هذه الصفقات، ولكن أعلن الوفد الألماني عن مفاوضات حول مجموعة عقود تقدر ب 5 مليارات دولارات، كما وقع عقد بين مصر وتركيا بالأحرف الأولى لاستيراد

المؤتمرات على المستوى اللارسمي هو الذي شجع أوروبا على الشراكة الأوروبية المتوسطة والتي نتج عنها بعض المؤتمرات مثل Euro-med والتي تجمع بوجه أساسي شركات من المنطقة مع مثيلاتها الأوروبية.

كل ما أريد أن أتوصل إليه هنا أن المفارقة في مثل هذه المؤتمرات إذا كان هدفها دمج إسرائيل في المنطقة العربية، فإن ما حصل هو أن ساهمت أكثر في التعاون العربي–العربي ولو على المستوى التحتي: مستوى رجال الأعمال. ولو مساهمة خجولة، ولكن تبقى القاعدة التي ذكرناها هي الغالبة، وهي تبعثر وتشرذم الشبكات الاقتصادية في العالم العربي، وعملها بصورة أكثر فاعلية مع خارج هذا العالم.

وأنهي هذا الكتاب بالقول بأن دراستنا للشتات الفلسطيني، بتعددية شبكاته المحلية وعبر القومية وهوياته، قد كانت فرصة لفهم كثير من الأمور التي تتعلق بعلاقات العرب مع العالم في عصر العولمة، وأخص منها المفارقات التي تطرحها طبيعة الدولة–القومية العربية في هذا العصر.

الغاز المصري، بما حجمه 10 مليارات متر مكعب اعتبارا من عام 2000. وقد تأسس لذلك شركة مشتركة مصرية–تركية مع رأسمال أمريكي لتحقيق ذلك.

ملحق

المنحدر ون من أصل فلسطيني في تشيلي

انتماؤهم و اقتصادهم

جمال منصور[132]

المقدمة : الهجرة إلى 'العالم الجديد'

وصل كريستوفر كولومبوس إلى أمريكا، أو ما يعرف بالعالم الجديد في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، ومنذ ذلك الحين وقعت جميع أمصارها تحت الاستعمار الأوروبي. وتحررت أمريكا الشمالية في نهاية القرن الثامن عشر،في حين كان على بلدان أمريكا الجنوبية الانتظار حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر لكي تتحرر، وذلك بعد حرب مريرة. وتأسست فيها جمهوريات مستقلة وبدأت تخيم على هذه القارة أجواء الحرية والديمقراطية والتسامح والتعددية السياسية، التي ساعدت بدورها على النمو والتطور والتقدم.

لقد رافق هذا التطور تشجيع الهجرة من أجل زيادة السكان واستصلاح الأراضي واستغلال الثروات الطبيعية الوافرة وبدأت موجات من الهجرة المبرمجة تصل إلى معظم بلدان القارة.

---

[132] – قام بكتابة هذه الدراسة جمال منصور– السكرتير السابق لاتحادات المنظمات العربية في أمريكا (فياعرب). وتعتمد هذه الدراسة على تجربة غنية لدى المؤلف و أيضا على البحث الميداني الذي أجراه في إطار مشروع "الاقتصاديات المبعثرة للشتات الفلسطيني ". واعتمد البحث الميداني على مجموعة مقابلات مع رجال الأعمال الفلسطينيين في تشيلي، إذ تم الحصول سواء بالمقابلة المباشرة أو بالاستمارة أو المعرفة العامة، على 71 رجلا أعمال. وتعتبر البيانات الاقتصادية بالغة الأهمية لأنه لأول مرة يتم حصر المجالات الاقتصادية الفلسطينية في أهم دولة في أمريكا اللاتينية التي يوجد فيها الفلسطينيون (تشيلي). أما فيما يتعلق بالتحليل العام لطبيعة الروابط والعلاقات التي يحافظ بها التشيليون ذوو الأصول الفلسطينية، فأنا لا أتفق كثيرا مع تحليله وأعتقد أن التحليل العام لميشيل نانسي واليزابيت بيكار عن الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية (Nancy and Picard, 1998)، وكذلك تحليل نانسي كونزالس عن فلسطيني هندوراس (Gonzalez, 1992) يرسم العلاقة مع مجتمع الأصل رسماً أقل تفاؤلية مما وصل إليه جمال منصور. ومع ذلك فقد حافظت على روح النص مع القيام باختصاره وإعادة هيكليته.

بدأت أخبار ما يجري في القارة الأمريكية تصل إلى أوروبا والى بلدان العالم القديم، وقد انتقلت تلك الأخبار إلى منطقة الشرق الأوسط والى ولاية "سورية" التي كانت آنذاك تابعة للدولة العثمانية، والتي كانت فلسطين ولبنان تعتبرجزءاً منها.

كانت ولاية سورية كسائر مناطق العالم العربي التي كانت ترزح تحت السيطرة العثمانية، تعيش في حالة اقتصادية متردية وسياسة مضطربة، وبطالة متفشية وزراعة في أسوأ إنتاجها، كما بدأت بالظهور نزاعات دينية كانعكاس للحرب التي قامت بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا أولا واليونان ثانيا، في نهاية القرن التاسع عشر ولاسيما أن السلطات الدينية المسيحية في فلسطين وفي ربوع منطقة الشرق كانت تحت سيطرة وتأثير رجال الاكليروس اليونان والروس.

إن أخبار ما كان يجري في بلاد أمريكا قد جعل منها "أرض الآمال" لدى كثير من الشباب الذين ركبوا مغامرة السفر، مبتدئين الهجرة على شكل موجات تسييرها مصالحها الاقتصادية وتلافي الخدمة العسكرية وخصوصا بعد عام 1908، إذ أصبحت الخدمة العسكرية إلزامية تحت ظل حكومة الاتحاديين في نهاية العهد العثماني.

كان معظم المهاجرين من المسيحيين في بادئ الأمر، وأكثرهم من المزارعين والفلاحين والعمال أو صغار الملاك وقلة منهم كانوا متعلمين أو أصحاب حرف. قصدوا الهجرة أملا في الربح والثروة السريعة ليعودوا بعد مدة قصيرة إلى مسقط الرأس للتمتع بما جنوه من مال من أجل الزواج أو بناء البيت بعد أن أغلقت في وجوههم سبل الحياة تحت الحكم العثماني.

إن الكتابة عن الهجرة الفلسطينية إلى تشيلي شئ شاق ومتشعب، لاسيما أن المصادر قليلة والمسافات بعيدة في بلد طوله حوالي ستة آلاف كم ومساحته ما يقارب الخمسمائة ألف كيلومتر مربع يعيش فيه أربعة عشر مليون نسمة.

إن حدود تشيلي الطبيعية تجعلها أشبه بشبه جزيرة معزولة منذ قرن أو أكثر، أما الآن فتطور وسائل النقل والطائرات قد قصّر المسافات وجعلنا كأننا نعيش في بلد واحد.[133]

فمعظم سكان البلاد ينحدرون من المهاجرين الأوروبيين ومن الأسبان الذين جاءوا مع كولومبوس عندما اكتشف أمريكا، ومن أبناء المهاجرين الذين بدؤوا يتوافدون على البلاد منذ نهاية القرن التاسع عشر، كما توجد نسبة ضئيلة تنحدر من الشعوب التي كانت تسكن البلاد قبل مجيء الأسبان يعرفون باسم مابوشي (Mapuche) وكانت هذه الشعوب تتمتع بثقافة وحضارة مميزتين، لا يزال أبناؤها يعتزون بها ويرفعون لواءها بفخر وكبرياء.

يتأثر مناخ تشيلي إلى حد كبير بموقعها الجغرافي، ففي الشمال تكثر المناطق الصحراوية إذ يندر سقوط المطر، في الجنوب تكثر مناطق الغابات فهي تمطر معظم أيام السنة، وفي الوسط إذ توجد السهول والمناطق الزراعية، يسود مناخ معتدل يشبه إلى حد بعيد مناخ البحر الأبيض المتوسط، وهنا يعيش غالبية السكان وضمنهم أبناء الجالية الفلسطينية والعربية.

---

[133] – يحد تشيلي من الغرب المحيط الباسفيكي، ومن الشرق سلسلة جبال الانديز التي ترتفع إلى أكثر من سبعة آلاف متر، ومن الجنوب القطب المتجمد الجنوبي، ومن الشمال بيرو وبوليفيا.

تعتبر الجالية الفلسطينية في تشيلي من أكبر الجاليات الموجودة خارج الوطن الأم – فلسطين – وإن لم يكن هناك إحصاء رسمي فإن جميع التقديرات والدراسات "المحلية" تشير إلى وجود ما ينوف عن ثلاثمائة ألف تشيلي من أصل فلسطيني، بالإضافة إلى عدد قليل من المهاجرين الذين تركوا فلسطين بعد عام 1948، والذين يحمل معظمهم الجنسية التشيلية، لأن القانون يسمح للأجنبي الذي يعيش في البلاد أكثر من خمسة أعوام أن يطلب الجنسية التشيلية التي تمنح إليه دون أية صعوبات، بعد إجراء المعاملات القانونية المطلوبة.

تاريخ الجالية الفلسطينية في تشيلي

يعتبر السيد جبران دعيق من مدينة بيت لحم، أول فلسطيني وصل إلى هذه البلاد في عام 1880، وفي العام نفسه تبعه السيد صالح يوسف جاسر، لقد سكن كلاهما في مدينة كونسيسيون Concepcion في المنطقة الوسطى الجنوبية، وعملا في صناعة تحف الأراضي المقدسة والتجارة بها. بعد ذلك تبعهم مهاجرون آخرون وعلى فترات ومراحل يمكننا تصنيفها كما يلي:

المرحلة الأولى	من عام	1880 – 1914
المرحلة الثانية	من عام	1914 – 1939
المرحلة الثالثة	من عام	1946 – 1967

والتي لا تزال تتواصل بأعداد قليلة حتى يومنا هذا. يشير إحصاء عدد السكان في تشيلي لعام 1885م إلى وجود 29 "تركيا من آسيا" أي عربياً، وفي عام 1895 يرتفع هذا العدد إلى 76 وفي عام 1907 يصل إلى 729 شخصاً بينما في إحصاء 1920، أي بعد انتهاء الحكم العثماني يصل الرقم إلى 1024 فلسطينيا، ولأول مرة يظهر اسم فلسطين كمصدر هجرة إلى تشيلي ليعود إلى الارتفاع في إحصاء عام 1930 إلى 3156.

في عام 1939 يقوم الأستاذ أحمد حسان مطر بدراسة مسحية للعرب في تشيلي، وينشر ذلك في كتيب تحت عنوان "دليل الجالية العربي في تشيلي" عام 1941، إذ يسجل وجود 1224 عائلة فلسطينية و هو يعنى بالعائلة ويصنف الأماكن والمدن التي جاءت منها هذه العائلات في فلسطين وهي كما يلي:

446	عائلة	من	بيت جالا
434	عائلة	من	بيت لحم
65	عائلة	من	بيت ساحور
55	عائلة	من	القدس
36	عائلة	من	الطيبة – رام الله
9	عائلات	من	جفنه – رام الله
72	عائلة	من	بدون ذكر المصدر أو المدينة

أما كيفية وصول المهاجرين إلى تشيلي وأمريكا فكانت الرحلة تبدأ في أحد الموانئ التالية : بيروت، حيفا والإسكندرية عن طريق إحدى بواخر الشحن، حتى إحدى الموانئ الأوروبية، وغالبا ما كانت هذه جنوا في إيطاليا ومرسيليا في فرنسا، وبعدها ينتقل المسافر إلى سفن أكبر تتوجه إلى ريودي جانيرو في البرازيل أو بونس ايرس في الأرجنتين.

بعد ذلك يقطع ما ينوف عن 2000 كم حتى يصل إلى مدينة مندوسا (Mendoza) على حدود الأرجنتين وبلاد التشيلي وبعد الاستراحة يستمر ليعبر جبال الانديز العالية على ظهر حصان أو بغل مدة أكثر من أسبوع حتى يصل إلى مدينة لوس انديز – تشيلي– وبعدها يتوجه إلى المدينة التي يقطنها أقرباؤه أو معارفه، أو من هم على استعداد لاستقباله في إحدى مدن البلاد التي تبعد مئات بل آلاف الكيلومترات عن نقطة وصوله. في نهاية القرن التاسع عشر بدأ المسافرون يقطعون جبال الانديز بالسكة الحديدية.

إن المهاجر الأول قد احتفظ بخطوط اتصال مفتوحة مع مسقط رأسه، وكان تدفق المساعدة المالية إلى ذويه فرضاً واجباً، ويقابل من هؤلاء بالامتنان والفخر وبأن "المسافر" قد نجح في مهمته، ولا زال الناس يذكرون بيت فلان وعلان الذي قام بمساعدة المغترب الناجح في هذه المدينة أو تلك، وقصص هؤلاء وسفرهم لا تزال حتى يومنا هذا من الأحاديث الشعبية المتكررة في معظم المناسبات.

لا شك بأن المهاجر الأول قد واجه ظروفا اقتصادية ومعاشيه صعبة، ولكن ماضي معظمهم القرويين ومستوى حياتهم المتواضع ساعدهم على احتمال تقلبات الحياة، وتعلموا أن يكسب الفرد معاشه بأي عمل كان، إلى أن فرضت عليه الظروف أن يعمل كبائع متجول رغم أن هذه المهنة لم تكن مألوفة في فلسطين بين العرب لأن الذين كانوا يزاولونها هم الأجانب بنوع عام واليهود بنوع خاص ، وقد اتجه إلى هذه المهنة لأن أقصى ما يحتاجه هو بعض البضائع وقليل من التوجيهات المعطاة لمن سبقوه في هذه المهنة، مضافا إليها الإرادة القوية التي يمتلكها والرغبة في العمل وقليل من اللغة إذ أن لغة الإشارة والغريزة تقومان بالباقي.

لقد عرف هذا البائع المتجول باسم "كشيش" مشتقة من كلمة (Cash) أي نقداً بالإنكليزية، كان يحمل بضاعته في سلة أو "عتلة" على ظهره، يتجول ويزور البيوت ويبيع بضاعته نقداً ولكنه بفطرته وذكائه ولطفه استطاع أن يخلق لنفسه شخصية محبوبة يستقبلها الناس ببشاشة وينتظرونها للشراء وسد حاجاتهم، بعد معرفته لزبائنه بدا يبيع على أقساط مما جعله يبتكر طريقة البيع بالدَّين ويصل إلى مناطق خارج المدينة إذ لا توجد محلات تجارية. لقد تطورت هذه الأمكنة مع الزمن حتى أصبحت أحياء جديدة، وبدأت ترتبط بالمدن بطرق ترابية مشى عليها، تعبدت فيما بعد وأصبحت طرقا رئيسية للمدينة، كما ذكر لنا الدكتور فرنسيسكو خاروفة أثناء مقابلة أجريت معه. لقد جاء والده وأعمامه وسكنوا مع عدد وافر من الجالية في مدينة كيوتا (Quillota) .وتأكيدا لذلك لقد وضع الكاتب لورنزو أجاد كتابا تحت عنوان "تأثير العرب على تطور مدينة سانبياغو ومدن أخرى في تشيلى".

بعد هذه المرحلة توصل المغترب بجد وعزيمة لا يعرف بوجودهما الكلل، وبالمثابرة والتوفير أيضاً،إلى الحصول على المال اللازم للاستقرار، وفتح محلا تجاريا يدر عليه إيرادا جيدا، مكنه من أن يتقدم ويعبر الحقل الصناعي، وتجارة الجملة والتوزيع بحيث أصبح حجر زاوية قوي في اقتصاد البلد وتطوره. وما يذكره الكاتب غونزاليس فيرا (Qonzalez Vera) في روايته "من تلميذ إلى رجل" (Aprendiz de Hombre) يعطينا صورة واضحة عن الأيام الأولى لهذا المهاجر: " ربما لفت نظرك كيف يعيش هؤلاء 'الأتراك' ! يبدؤون العمل في الصباح الباكر، ويغلقون متاجرهم عندما لا يتجول أحد في ساعات متأخرة من الليل. إذا دخل زبون بكل هدوء، يتحرك

الواحد منهم، وهكذا يدخرون الطاقة والملابس. بعد ذلك يتوجهون إلى بيوتهم وهم يعيشون جماعات في بيوت قديمة. وكم هو عدد من يعيش في هذا البيت؟! لا يعلم بذلك إلا الله. وبعد سنوات يفتتحون مصانعاً، ولكن حياتهم لا تزال كما هي اللباس نفسه، الوجوه نفسها ، الخطى نفسها...". هذا وصف لاذع، ولكنه قريب من الحقيقة ويشير إلى حياة المغترب في السنين الأولى، ولكنه مع الأيام يتطور وينتقل إلى بيت كبير، وإلى سيارة كبيرة، ويرسل أبناءه إلى أحسن المدارس وأرقى الجامعات، ويخلق لنفسه مركزا جديدا ومرموقا تحترمه وتقدره جميع الأوساط الرسمية والشعبية. ومع مرور الزمن، تزايد عدد المهاجرين، وأصبح السفر منتجع من يريد أن تتحسن أحواله، فالأقرباء يطلبون المساعدة، والهجرة أصبحت كسلسلة يرتبط الواحد فيها بمن سبقه إليها، وكما يقول الكاتب اديسيو الفاردا (Edesio Alvarada) في كتابه "التركي طارود" (El-Turco Tarud) مشيرا إلى عضو مجلس الشيوخ، والوزير، والمرشح إلى رئاسة الجمهورية السيد رفائيل طارود عام 1970 والذي كان ابن مهاجر فلسطيني ويقول الكاتب " إن والدي طارود، وصلت إليهما أخبار تشيلي من الناس الذين كانوا قد سبقوهم إليها. وهذا الأخير كان قد سافر عند جورج إبراهيم الذي كان يسكن في مدينة طالقا".

إن علاقة المهاجر مع أهله وبلدته كانت من أهم العوامل التي ساعدت مع الزمن على ازدياد الهجرة، وإن كان المهاجرون الأوائل قد وجدوا صعوبات، فإن من سافروا فيما بعد عند أقربائهم، وجدوا الطريق مفتوحا، وتسهيلات متوفرة مما ساعدهم على التأقلم بسهولة، وشق طريقهم بأقل عناء للعيش والاستيطان في وطنهم الجديد.

إن للمناخ الذي تستمتع به "أوسط البلاد" والذي يشبه إلى حد بعيد مناخ أرض فلسطين، وكذلك للمعاملة الحسنة التي لقيها المهاجر الفلسطيني من جهة أبناء الشعب والسلطات، أثراً كبيراً في هذا الاندماج. غير أن فئة قليلة من اليمين، الذين يمثلون أصحاب الأموال المحليين قد بدءوا يرون في هذه الهجرة منافسة لهم ولمصالحهم، فأخذت هذه الفئة بالهجوم على الهجرة العربية والفلسطينية. وقامت بعض الأقلام بتشويه الصورة العربية ونعتها بالاحتيال واستغلال الطبقات الفقيرة والثراء العاجل. وما المقالات التي نشرتها صحيفة المكورديو (El Mercurio) عام 1931 تحت عنوان "الأتراك والحرائق"، وكذلك "الطاعون التجاري" عام 1935 على حد تعبير خواكيم ادوارد بيجو (Joaquin Edward Bello) إلا أمثلة على ذلك، والمعروف أن صحيفة (El Mercurio) هي من أقدم صحف أميركا اللاتينية وأهمها وتتسم بالسياسة الصهيونية، وتسيطر على عدة صحف يومية تصدر في جميع مناطق البلاد.

إذا كان بعض المغرضين قد هاجموا الهجرة العربية، فهناك من قام بالترحيب بها وشجعها، وفتح لها قلبه وصدره وهم غالبية أبناء الشعب التشيلي الذين يتسمون بالكرم، وحسن الضيافة والسماحة، فقد وجدوا في هذا المهاجر أخا، وصديقا وإنسانا طيبا، واعترفوا بإخلاصه وفضله في خدمة البلد وتطوره وتقدمه. كما أنهم اعتبروا بأن قدومه ليس من أجل أن " يربح أمريكا " كما يقول البعض، بل من أجل " أن يجعل أمريكا تربح"، لأنه عامل مهم في حضارتها وتطورها ونموها، وشهادة لذلك قالت صحيفة " لايونيون " (La Union) في عددها الصادر في 1940/9/25:

"أن أثر وتأثير الهجرة العربية كبير وعميق؛ الآن، مثلا، إن لباس الحرير ليس ملكا للأغنياء فقط، بل إن الحرير الصناعي أصبح لباس كل امرأة من بنات شعبها كما أن قماش " المالطي " (Tocuyo) والمخطط (Gasinota) أصبحت في متناول عمالنا فلاحينا."

كما أن حكومة تشيلي، قد اعترفت أكثر من مرة بصفة رسمية، بفضل الهجرة العربية، وأهميتها في حقول التجارة والصناعة وخصوصا مصانع النسيج والأقمشة والملابس، كما ذكرت ذلك صحيفة الإصلاح (La Reforma) في عددها الصادر في 1930/12/27، والتي كان يديرها المرحوم السيد جريس أبو صباح. إن هذه الصحيفة قد أصبح اسمها في عام 1935 "العالم العربي" (Mundo Arabe)، ولا تزال تصدر حتى الآن وقد كتبت في افتتاحية صدورها ما يلي:

" ستكرس العالم العربي، كصحيفة، صفحاتها بنوع خاص، للدفاع عن حقوقنا في فلسطين العربية التي يحاول الصهيونيون سلبها في ظل وعد بلفور المشؤوم الذي يريد تحويلها إلى وطن قومي لليهود، وسنعمل كل جهودنا كي ندافع عن تلك الحقوق الوطنية والشرعية لأرضنا الغالية ".

إن أسماء جارور، هرماس، سعيد، أبو سليمة، ريادي، كارمي، أبو مهد، حزبون، قسيس، واوي، قمصية، غريب، جدي، حذوة، علم، مسلم، عواد، نزال، ترمز مجتمعة ومنفردة إلى صناعة النسيج التي سيطرت عليها بنسبة أكثر من 75٪ الجالية الفلسطينية في تشيلي، والتي وصلت إلى مستوى عال وحظيت بمركز ممتاز في الأسواق المحلية، والأمريكية والعالمية.

لا شك أن العيش في بيئة جديدة ووسط مختلف والتعبير بلغة لاتينية، كان له بعض الآثار السلبية مما أدى إلى تغيير أو تحريف بعض الأسماء لتسهيل المعاملة واللفظ فمثلا أسماء مثل : ألبر قد تحول إلى Campo، حنونهNuuez، الأعرج Laractt، زهر Flores ، خليل Carlds ، جميل Emilio، عيسىSazvador، حبيبAmador، إسماعيل Manuel.

بالرغم من هذا التغيير، الذي جاء نتيجة لترجمة الاسم، أو تسهيل لفظه، في أيام الهجرة الأولى، فالجميع يفتخرون ويعترفون بجذورهم الفلسطينية ويعتبرون ذلك عَارضاً سلبياً، لا أهمية له ولا أي تأثير.

المؤسسات العربية والهوية الوطنية الفلسطينية

لا شك أن المهاجر الأول بعد أن استقر وخلق له كيانا محترما في عوالم التجارة والصناعة وغيرها من الأعمال، أراد أن يثبت وجوده بطريقة عملية في الأوساط التي يعيش فيها. من هنا برزت فكرة تأسيسه لنواد وهيئات اجتماعية ومؤسسات يستطيع عن طريقها أن يجمع أكبر عدد ممكن من أبناء جلدته، ورفاقه، للتعاون والتعارف والتزاوج. كما أنه يستطيع أن يصل إلى السلطات المحلية والقطرية، لتأخذه بعين الاعتبار ولتسهل حل ما يمكن أن يعترضه من مشاكل عملية أو أخرى، كما أنه بطبيعته يعلم أن في الاتحاد قوة وأنه في حاجة إلى تلك القوة، للدفاع عن نفسه وعن جاليته وعن جميع قضاياه أمام من يناصبونه العداء ، وأمام الصهيوينة التي مارست عن طريق إعلامها وصحفها عملية تشويه سمعة العرب والحط من قيمتهم وحتى من دين الإسلام، وإظهار الإنسان العربي كمتخلف.

عندما أنشأ المهاجر تلك المؤسسات، كان وجدانه عربيا، لذا نرى أن معظم المؤسسات التي أقيمت حتى عام 1940 تحمل اسما عربيا إلا القليل مما يتسم بالطابع المحلي أو الإقليمي، وهذه قائمة بأسماء المؤسسات الأولى وتاريخ تأسيسها:

النادي السوري الفلسطيني تأسس عام 1908 في مدينة انتوفاغستا (Antofagsta)

الجمعية العربية، تأسست عام 1908 في كوريكو (Curico)

مركز الاتحاد الفلسطيني، تأسس عام 1915 في تشيجان (Chillan)

جمعية الكنيسة الارثودكسية، تأسست عام 1918 في سنتياغو (Santiago)

الجمعية العربية الخيرية، تأسست عام 1923 في سنتياغو

جمعية السيدات السورية الفلسطينية، تأسست عام 1924 في سنتياغو

النادي العربي في Copiapo، تأسس عام 1926 في Copisapo

جمعية الاتحاد الإسلامي، تأسست عام 1926 في سنتياغو

النادي العربي في سنتياغو، تأسس عام 1926 في سنتياغو

جمعية الاتحاد العربي في (Valpalso) تأسست عام 1928 في (Nalparaiso)

نادي الاتحاد العربي في (Quiuota) تأسس عام 1928 في كيوتا (Quiuota)

نادي الاتحاد العربي في طلقة(Talca) ، تأسس عام 1928 (Talca)

جمعية الاتحاد الفلسطيني تأسست عام 1928 في رانغاغوا (Rancaga)

الجمعية الخيرية العربية تأسست عام 1933 في سنتياغو

المستوصف العربي تأسس عام 1937 في سنتياغو

النادي الفلسطيني تأسس عام 1938 في سنتياغو

وبعد ذلك أنشئت مئات النوادي والمؤسسات في مختلف مدن تشيلي، إذ يندر أن توجد مدينة تخلو من نادٍ أو جمعية عربية تحتل مكانا مرموقا في المدينة، تحمل الاسم العربي، وترمز إلى وجوده في تلك المنطقة.

وكما ذكرنا، إن الهدف من المؤسسات، كان " الوحدة "، هذا الحلم الذي يدغدغ آمال أبناء فلسطين، وكل عربي، في المهاجر، وكذلك العمل من أجل نصرة القضايا العربية، وعلى رأسها، قضية فلسطين، التي يعتبرها جميع أبناء الجاليات العربية، قضيتهم الأولى، منذ مطلع هذا القرن.

فهناك بالإضافة إلى النوادي والمؤسسات الكثيرة، مناسبات وأحداث تذكر فلسطين، وشعبها وثقافتها ومنها : نادي فلسطين الرياضي الذي ينتمي إلى الدرجة الأولى ويشترك أسبوعيا في دورة كرة القدم. هذا ويقام سنويا مهرجانا للأغنية الفلسطينية و معرضاً للرسم والفن التشكيلي الفلسطيني تحت عنوان " فلسطين كما تراها تشيلي ". وهكذا يرفرف في هذه المناسبات علم فلسطين عاليا في تشيلي: عاصمتها، ومعظم مدنها. وتحتفل جميع النوادي والمؤسسات الفلسطينية والعربية بالمناسبات القومية والوطنية الفلسطينية إذ يلبس الشباب "الحطة" الفلسطينية ويحملون في صدورهم خارطة فلسطين.

يوجد في تشيلي ثلاث مدارس عربية، ابتدائية، ثانوية كاملة، مديروها، منحدرون من أصل فلسطيني، في المدن الثلاثة : كنسبسيون (Concepcion)، فينيادي المار (Vina del Mar) ، سنتياغو (Santiago)، إذ يتلقى طلابها معلومات عن التاريخ والفولكور الفلسطيني والعربي. كما توجد أربع كنائس مسيحية عربية وجامع إسلامي.

من هذه العجالة، نستطيع أن ندرك أن الجذور الفلسطينية – العربية في تشيلي تمتد إلى ما ينوف عن 115 عاما، وأن أبناء الجالية، يحملون فلسطين في وجدانهم وفي قلوبهم، كما يدينون بولائهم إلى وطنهم " تشيلي".
إن المهاجر الفلسطيني الذي جاء بعد عام 1948، وفي معظم الحالات، لأسباب سياسية، رجل واع، وقد عانى من ظلم ذوي القربى، في البلاد العربية، ونسبة عدده لا تتعدى 1٪ من المجموع، ولكنه أمام الأمر الواقع، قد اندمج في أوساط الجالية الأمريكية العربية، وأصبح في معظم الحالات، مواطنا أمريكيا. من هنا نستطيع أن نقول بأن من نعتبرهم " فلسطينيي أمريكا " يختلفون جذرياً عن إخوانهم الموجودين في أي قطر عربي، إذ يعيشون تحت طائلة القيود والقوانين التي تدفع وجودهم للانفصالية والانعزال، وما يترتب عليها من نتائج وأحوال.

الفلسطينيون والمنحدرون من أصل فلسطيني: الانتماء المزدوج

إن أغلب من قابلتهم وأجريت معهم أحاديثَ صريحة ومناقشات تحليلية وموضوعية، يعتبر الواحد منهم نفسه "مواطنا تشيلياً" من أصل فلسطيني عربي؛ أي أنه يعتز بجذوره الفلسطينية ويفتخر بالانتساب لأصوله العربية ولكنه أولا وقبل كل شئ مواطن تشيلي، لأنه مدين بوجوده إلى هذه البلاد وأرضها الخصبة الطيبة التي فتحت ذراعيها وقلبها بكل حنان وعطف وتقدير إلى آبائه وأجداده، إلى ذلك المهاجر الأول الذي جاء من بلاد بعيدة ومن بلدة صغيرة ليعيش في بلاد واسعة يتمتع فيها بكل أنواع الحرية التي كانت محرمة عليه في مسقط رأسه الذي كان خاضعا لأبغض أنواع الاحتلال، كما أنه في محل إقامته الجديد، حيث تسود الديمقراطية والعدالة والتسامح، استطاع أن يتكيف مع البيئة الجديدة، وتخلص من الخوف وخلع أثواب العادات والتقاليد البالية، وبدأ حياة عملية نشيطة مليئاً بالإيمان ومتسلحاً بالجهد والكد، فتغلب على جميع الصعوبات اللغوية والإقليمية وغيرها ليتقدم ويتطور ويبدع ويخلق أجيالا جديدة تعرف اليوم بالجيل الأمريكي العربي أو التشيلي العربي. ويمتاز هذا الجيل بأنه حصيلة من: تراث، حضارة، ثقافة، قيم ودين يحملها في عروقه الفلسطينية العربية وروح متجددة، منطلقة، متحررة ومغامرة أعطته إياها الأجواء الأمريكية حيث نشأ وترعرع وبنى نفسه وساعد أيضا على بناء الوطن الجديد الذي يتبوأ فيه مراكز عليا في مختلف ربوعه وفي جميع مرافق الحياة وجميع الفعاليات والنشاطات والأعمال.
مما لا شك فيه أن أبناء الأجيال الثانية وما يليها، يتمثلون السبل والقيم الأمريكية، على المستوى المدني والحقوقي والحياتي، ولكنهم لم يتناسوا القيم والتقاليد والعادات، والمأكولات العربية التي علمهم إياها آباؤهم وأجدادهم، والتي أصبحت تعتبر جزءاً من حياتهم في تشيلي، بل إن بعضها قد أصبح من الحياة التشيلية ذاتها. فتجربة الهجرة في العالم تثبت أن التمثل التام والانصهار التام مستحيل، وأن الخصوصيات تستمر حتى مع التكيف والاندماج في المجتمع المضيف.
إن هذا الأمريكي العربي، يعتبر بجذوره، وينتمي إلى أصوله وينادي لفلسطينيته، كما يقول الشاعر الراحل محفوظ مصيص:

على سفح سلسلة هذه الجبال العالية
أنا محفوظ مصيص
ابن فلسطين في القارة الأمريكية

مواطن من العالم الثالث

أصرخ بأعلى صوتي

ضد الظلم والطغيان

ويثني على ذلك الشاعر متيا رفيدي:

تجري في دمي

مئات الأجيال من الجمال غير المرئية

وأشعر أن الشرق يحتل كل جوانبي

وأن آهات الصحراء تغمر عيوني

الكون يستفيق باكيا في شراييني

ليصب في جداول " الأزل " نواحه

وأشجار النخيل تمد ظلالها

كبيارق ناصعة فوق وجودي

اقتصاديات الفلسطينيين في تشيلي

يشغل أحفاد أبناء فلسطين **في تشيلي** جميع مرافق الحياة. فبالإضافة لرجال الأعمال والاقتصاد، حيث قام بحثنا الميداني في حصر 73 شخص (انظر إلى الفقرة المنهج في مقدمة هذا الكتاب)، فإن هناك عدد مهم في مراكز مهمة أخرى كأطباء، ومهندسين، ومحامين، ورجال اقتصاد، وفنانين، وعسكريين، وأساتذة، وعلماء، وكتاب، وشعراء، وسياسيين، ورجال دين، وأصحاب مزارع وبنوك. وعلى سبيل المثال، يوجد في تشيلي 14 بنكا، ثلاثة منها يملكها منحدرون من أصل فلسطيني، أي بنسبة الخمس. وهذه النسبة يمكن أن تعكس إجمالية مشاركتهم في اقتصاد تشيلي بنوع عام.

رجال الأعمال في تشيلي و(عدم) الاستثمار في فلسطين

إن معظم المتحدين من أصل فلسطين، شأنهم مثل إخوانهم الفلسطينيين، يشعرون بأن الواجب يفرض عليهم أن يشاركوا في معركة الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية

فعن طريق بحثنا الميداني، إذ أجاب بحدود 15 رجل أعمال عن نواياهم في الاستثمار في فلسطين، نستنتج أن قلة قليلة منهم أبدت استعدادا للاستثمار، على الرغم من جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في حثهم. وقد علل هؤلاء أجوبتهم بالنقطتين التاليتين: الأولى تتعلق بموقفهم النقدي لاتفاقيات أوسلو: فبالرغم من تأييدهم للوصول إلى حل مقبول يرضي الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، عن طريق مفاوضات، فإنهم يعتبرون أن اتفاقيات أوسلو لا تشكل أرضية لحل سلمي عادل، يقود إلى إقامة دولة حرة مستقلة في فلسطين، عاصمتها القدس. أما النقطة الثانية تتعلق بنقد أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ أن الاستثمار، كأي مشروع اقتصادي، يحتاج إلى مناخ مناسب تسوده

الحرية والديمقراطية والاستقلال، وهذا ما تفتقر إليه مناطق الحكم الذاتي، بسبب ارتباطها الحـالي بإسـرائيل بصـورة مباشرة وغير مباشرة.[134]

[134] – اعتمد جمال منصور–جوري في دراسته هذه على المراجع التالية: الهجرة العربية في تشيلي – كتاب تأليف Miriam Dlguin Tendorio and Patricia Pena Gouzalez ، دليل الجالية العربية في أميركا كتاب لأحمد حسان مصر، العرب في أميركا –كتاب – لخوان صقلها الياس، جريدة العالم العربي – مديرها الياس صباح شامي. إضافة لأرشيف وزارة الداخلية – قسم الهجرة.

المراجع

المراجع في اللغة العربية

أبو فخر، صخر (1995) "'النفايات البشرية': أمثلة ونماذج"، *السفير*، بيروت، 1995/10/13.

جقمان، جورج (2000) 'مستقبل النظام الفلسطيني'، *جريدة الحياة اللندنية*، 14 و 15 حزيران.

حنفي، ساري (1997) *بين عالمين. رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات و بناء الكيان الفلسطيني*، طبعتان: القاهرة، دار المستقبل العربي، 1996 ؛ رام الله، مركز مواطن، 1997 .

الخالدي، وليد وآخرون (1998) *كي لا ننسى قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها*، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية

الدجاني،أحمد صدقي(1986) *عن شعب فلسطين العربي.منظمته،ميثاقه، ومشكلاته*، *القاهرة*: دار المستقبل العربي.

دوماني، بشارة (1998) إعادة اكتشاف فلسطين. أهالي جبل نابلس 1700–1900، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

رام، أوري (1996) 'الذاكرة والهوية: سوسيولوجيا نقاش المؤرخين في إسرائيل'. دراسات فلسطينية، خريف.

زريق، إليا.(1998) *اللاجئون الفلسطينيون والعلمية السلمية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سعد الدين، ابراهيم ومحمود عبد الفضيل (1983) انتقال العمالة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سماك،فيصل عمر (1967) *نهاية امبروطورية بيدس،بيروت*(بدون دار نشر)

ِشومان، عبد الحميد (1982) العصامي. *سيرة عبد الحميد شومان. 1890–1974*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 400. ص.

عدوي، جمال نايف (1993) *الهجرة الفلسطينية إلى أمريكا. من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1945*، الناصرة، بيت الصداقة.

عقلم، نبيل و ربيع، وليد (1990)، *ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطين*ي، رام الله، نشر : نبيل عقلم في العالم العربي

غباش، موزة (1990) *الهجرة الخارجية والتنمية*، دبي :موزة غباش، ص 348.

غضبان، رالف (2000) 'الفلسطينيون في جمهورية ألمانيا الاتحادية' *مؤتمر اللاجئون الفلسطينيون في أوروبا: تحدي للتكييف والهوية*، الذي انعقد في كلية سان–انتوني التابعة لجامعة اكسفورد في مايو 2000.

فرجاني، نادر (1988) *سعيا وراء الرزق*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

كرزم، جورج (1995) *موقع قوة العمل العربية في الاقتصاد الإسرائيلي وآفات التغيير*،رام الله: مركز العمل التنموي/معا،230 صفحة

كنا عنة، شريف (2000) *الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟* رام الله: شمل.

نور، عامر (1994) *العائدون إلى الضفة الغربية غزة من الخليج بعد غزو العراق للكويت*، دراسة مطبوعة.

مؤسسة التعاون (1997)، تواصل بلا حدود في دعم مسيرة التنمية والبناء الفلسطيني1983-1996، جنيف.

يعقوب، محمد حافظ (1999) *اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام. بيان ضد الابرتايد*، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

المراجع في اللغات الأجنبية

Abraham, Nabeel (1989) ‘Arab-American Marginality: Mythos and Praxis’, in Baha

Abdul Hadi, Mahdi (1999) *Dialogues on Palestinian State-Building and Identity*, Jerusalem: PASSIA.

Abu-Laban and Michael Suleiman, *Arab Americans: Continuty and Change*, Belmont, Mass.: AAUG (Monograph Series No. 24)

Abu Laban Baha (1980), *An Olive Branch on the Family Tree: The Arabs in Canada,* Toronto, McClelland & Steward.

Abu Tarboush, José (2000) ‘The Palestinian in the Canary Islands: An Approach’, in *Workshop : Palestinian Palestinian refugees in Europe. Challenges of adaptation and identity*, St. Anthony’s College, University of Oxford, 5-6th May.

Abu-Lughod Jenet, Summer 1988, *Palestinians: Exiles at home and abroad,* in *Current Sociology* 36.

Adelkha, Fariba (2001) ‘Dubaï et la communité d’affaires iranienne’ in Roland Marchal, *Dubai : au carrefour des continents*, Brussels: Ed. Complexe, 2001. (forthcoming)

Ahmad Hisham H. and A. Williams-Ahmad, 1993, The Impact of the Gulf Crisis on Jordan's Economic Infrastructure: A Study of the responses of 207 Displaced Palestinian and Jordanian Workers, *Arab Studies Quarterly*, 15(4), p. 33-62.

Allemand, S. et al. (1998) ‘Les fondements de la démocratie’, *Sciences humaines,* Auxerre : CERI, p. 18-33.

Al-Radi, Lamia (1997) ‘La famille comme mode de gestion et de contrôle du social chez les élites traditionelles palestiniennes’ in Riccardo Bocco, Blandine Destremau & Jean Honnoyer (ed.), *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires*, Amman: CERMOC.

Anderson, Benedict, 1991, *Imagined Communities*, London and New York, Verso Press.

Anteby, Lisa (2000) ‘Terres rêvées, reves brisés’, *Social Compass*, 47(1), p. 93-99.

Appaduri, A. (1991) ‘Global ethnoscapes: notes and queries for a transnational anthropology’ in R.G. Fox (ed.) *Recaptureing Anthropology*. Santa Fe: School Am. Res. Press, p. 1910210.

Asmar, C. (1994) *Palestinians in the Diaspora: Attitudes of a displaced Minority*, Ph.D. Thesis, Macquarie University Sydney.

Atrash, A’s (1991) *The Arab Industry in Israel. Developing Processes and Factories Set-Up*, Paper presented for the Conference Aspect of Intergation of the Arab Community in Israel, The Hebrew University of Jerusalem, 5-6 November.

Awad, Ibraheim (1993) "Impact de la crise et régulation des flux économiques et financiers", in *Crise du Golfe et ordre politique au Moyen-Orient*, Paris, CNRS, 342p.

Bach, R.L. and Schrami, L.A. (1982), "Migration Crisis and Theoretical Conflict, in *International Migration Review*, vol. 16, n° 2, pp. 320-341.

Badie, Bernard (1995) *La fin des territories. Essai sur le desordre international et sur l’utilité sociale du respect*, Paris : Fayard.

Bagby, Ihsan (editor), *Muslim Resource Guide*, Islamic Resource Institute, 1994

Balas, Cedric (1997) ‘Les trajectories sociales des homme d’affaires Palestiniens au Moyen-Orient’, in Riccardo Bocco, Blandine Destremau & Jean Honnoyer (ed.), *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires*, Amman: CERMOC.

Bardawi Fouad Philip, *Reflection of a Lebanese Businessman living in the Gulf*, Beirut, Librarie du Liban, ,1988, 181p.

Basch, L.; Glick Schiller, Nina and Szanton Blanc, Cristina (1994) *Nations Unbound: Transnational Projects, Postcolonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States*, New York: Gordon and Breach.

Batifoulier, Philippe ; Laurent Cordonnier and Yves Zenou, "L'emprunt de la théorie économique à la tradition sociologique. Le cas du don contre-don", in *Revue économique*, No 5, septembre 1992, p. 917-946.

Baubock, Rainer (1994) Transnational Citizenship. Membership and Rights in *International Migration*, England: Edward Elgar, 345 p.

Bauer Thomas, Zimmermann (Klaus F.) *Network Migration of Ethnic Germans*, , (Jean Monnet Chair Papers) , Florence, European University Institute, 10 p.

Beaugé Gilbert (1991), "Les migrations au Moyen-Orient: tendances et perspectives", in in Beaugé Gilbert et Buttner Friedmann (ed), *Les migrations dans le monde arabe*, Paris, CNRS, pp 9-24.

Beaugé, Gilbert et Roussillon, Alain (1988) *Le migrant et son double. Migrations et unité arabe*, Paris, Publisud, 191 p.

Berman, B. and J. Lonsdale (1992) *Unhappy Valley*, Postsmouth: James Currey.

Borjas, George J. (1994) "Immigration, Ethnic Identity, and Assimilation: The Intergenerational Transmission of Immigrant Skills", Berlin and other cities: *Economic Aspects of International Migration*, Egon-Sohmen Foundation.

Botiveau, Bernard (1999) *l'Etat palestinien*, Paris : Press de sciences po.

Bourdieu, Pierre (1979) 'Les trois états du capital culturel', *Actes de la recherches en sciences sociales*, no 30.

Bourgey, André & al. (1985) *Migrations et changements sociaux dans l'Orient arabe*, Byrouth, CERMOC.

Brand A. Laurie (1995), "Palestinians and Jordanians : a Crisis of Identity", *Journal of Palestine Studies*, XXIV, n 4 (Summer).

Brand A. Laurie, (1988) *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State*, Columbia University Press, New York.

Burt, Ronald S. & Michael J. Minor (1983) *Applied Network Analysis. A methodological Introduction*, London, Sage Publications, 351 p.

Cainkar Louis (1988), *Palestinian Women in the United States : Coping with Tradition, Change, and Alienation*, Dissertation for the degree doctor of philosophy in sociology, Northwestern University, Evanston, Illinios, August.

Cassarino, Jean Pierre (1997a) "Les entrepreneurs privés tunisiens et leur expérience migratoire passée en Europe : la formation de réseaux", in *Correspondance*, n° 44, Février.

Cassarino, Jean-Pierre (1997b) The Theories of Ethnic Entrepreneurship, and the Alternative Arguments of Social Action and Network Analysis, Florence, European University Institute, 37 p.

Casson, M. (1990) Entreprise and Competitiveness: A System View of International Business, Oxford.

Cesari, Jocelyne (1999) *North African Diaspora in the Mediterranean Area: Networks Versus Territory*, non published project presented to IUE.

Chan, Kwok Bun and See Nogoh Claire Chiang (1994) ‘Cultural Values and Imigrant Entrepreneurship: the Chinese in Singapore’ in *Revue Europeéenne des Migrations internationals*, Poitiers, Vol.10(2)

Charalambos Tsardanidis and Asteris Huliaras (1999), *Prospects for Absorption og Returning refugees in the West Bank and the Gaza Strip* , Institute of International Economic Relations, December (Non published report).

Chomsky, N. (1983) *The Fatal Triangle*. Boston: South End Press.

Coleman, James (1988) ‘Social Capital in the Creation of Human Capital’, *American Journal of Sociology*, no 94.

Cook, K.S. & J.M. Whitmeyer , Two Approches to Social Structure: Exchange Theory and Network Anlysis, in *Annual Reviews of Sociology*, No 18, p. 109-127

DAJANI Maha (1986), "The institutionalization of palestinian identity in Egypt", *Cairo Papers in Social Science*, Vol. 9, n°3, 133 pages.

Degenne, Alain and Michel Forsé (1994) *Les réseaux sociaux*, Paris, Armand Colin, 257p.

Department of Refugee Affairs, PLO (2000) *The Palestinian Refugees Factfile*, Ramallah.

Destremau Blandine, (1997) ‘Stratégies des entrepreneurs et ressources socio-spatiales : le cas de la branche palestinienne de la confection’ in Riccardo Bocco, Blandine Destremau & Jean Honnoyer (ed.), *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires*, (Cahier du CERMOC n 17), Amman: CERMOC.

Destremau Blandine, (1993) "Le statut juridique des Palestiniens vivant au Proche-Orient", in *Revue d'Etudes Palestiniennes*, n° 48.

Dorai, Hilly, Loyer and Ma Mung (1998) 'La circulation migratoire. Bilan des travaux', *Migrations Etudes*, Poitier : MIGRINTER, no 84, décembre.

Dujardin Philippe, Processus et propriétés de la mise en réseau : Débat, problématique; propositions, in Dujardin (Philippe) (ed.), *Du groupe au réseau. Réseaux religieux, politiques, professionals*, Lyon, CNRS, pp. 5-27.

Eisenstadt, S.N. (1955) *The absorption of immigrants. Glencoe,* IL: Free Press.

Elias, Norbert (1991) *Norbert Elias par lui-même*, Paris : Fayard.

Elkholy, A., (1969) 'The Arab-Americans: Nationalism and Traditional Preservations', in E.C. Hagopian and Ann Paden (ed.), *The Arabe Americains Studies in Assimilation*, Wilmette, Illinios: The Medina University Press International (AAUG Monograph Series: no 1).

Elturk, Hani (1995) *The Palestinians in Australia*, Top Ryde (NSW): The NSW Australian Palestinian Association Inc.160 p.

Emirbayer, Mustafa and Jeff Goodwin (1994) Network Anlysis, Culture, and the Problem of Agency, in *American Journal of Sociology*, Vol. 99, No 6, May, p. 1411-54.

Endresen, Lena and Elia Zureik (1996) *Studies of Palestinians. An Analytical Bibliography* (draft). Presented to the Refugee Working Group Meeting held in Geneva, 12-15 December 1995. Fafo.

ESCWA (1993) *Return Migration. Profiles, Impact and Absorption*, New York, United Nations, 127 p.

Ferrie, Joseph and Joel Mokyr (1994) "Immigration and entrepreneurship in the Nineteenth-Century U.S.", *Economic Aspects of International Migration*, Berlin and other cities: Egon-Sohmen Foundation.

Fossaert Robert, (1989) "Devenir et avenir des diasporas", in *Hérodote*, Paris, avril-juin.

Friedmann, Georges (1965) *Fin du people juif?*, Paris: Gallimard.

Geertz, Clifford (1993) *Peddlers and Princes*, Chicago: University of Chicago Press.

Ghattas, Kim (1999), *Expatriates on the move home, sweet home*, (Report), www.tokten.com/employ.htm

Glazer, Nathan (1997) *We Are All Multiculturalists Now*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Goldring Maurice & Mac Einri Piaras (1989), La diaspora irlandais, in *Hérodote*, Paris, avril-juin.

Goldscheider, Caliv (1990) 'Israel', in J. William et al. (ed.) Handbook on International Migration, New York: Greemwood Press.

Gonzalez, Nancie (1992), *Dollar, Dove & Eagle. One Hundred Years of Palestian Migration to Honduras*, The University of Michigan Press.

Goodwin-Gill Guy (1983) *The Refugee in International Law*, Oxford, Clarendon Press.

Granovetter, Marc and Richard Swedberg (1995), *The Sociology of Economic Life*, Colorado Westview Press, 391 p.

Granovetter, Marc (1990) *Entrepreneurship, Development and the Emergence of Firms*, (Discussion Paper FS I 90-2), Wissenschaftszentrum Berlin Fur Sozialforschung, 58 P.

Granovetter, Marc (1985) Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness, in *American Journal of Sociology*, Vol. 91, No 3, November, p. 481-510.

Granovetter, Marc (1982) 'The strengt of weak ties, a Network theory revisited « in Marsden(P.V), Lin (N),*Social Structure and Network Analysis*, London, Sage Publications, , pp 105-130

Green, Nancy L. (1998) *Du sentier à la 7e avenue. La confection et les immigrés*. Paris-New York 1880-1980, Paris, Seuil.

Gurak, T. Douglas and Fe Caces (1992) "Migration Networks and the Shaping of Migration Systems", in Mary M. Kritz, Lin Lean Lim and Hania Zlotnik (Ed.) *International Migration Systems. A Global Approach*, Oxford: Clarendon Press, p. 150-176.

Habermas, J. (1989) *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*.

Hadawi, Sami (1988) *Palestinian Rights and Losses in 1948. A comprehensive Study*, London: Saqi Books, p.330.

Haidar, Aziz (1995) *On the Margin: The Arab Population in the Israeli Economy*, New York: St. Martin's Press. P. 190.

Halivi, Ilan (1981) *Question juive. La tribu, la loi et l'espace*, Paris : Minut.

Hanafi, Sari (1999a) *Business Directory of Palestinian in the Diaspora*, Jerusalem: Biladi, June 1998. (In English, French and Arabic)

Hanafi, Sari (1999b) "Investment by the Palestinian Diaspora in the manufacturing Sectors of the West Bank and Gaza Strip", in ESCWA (ed.), *Proceedings of the Expert Group Meeting on the Impact of the Peace Process on Selected Sectors*, Amman: USCWA, 1999, p. 201-26.

Hanafi, Sari (1998) "Contribution de la diaspora palestinienne à l'économie des Territoires : investissement et philanthropie", in *Maghreb-Machrek*, no 161 novembre.

Hanafi, Sari (1998) 'Palestinian Diaspora Contribution to Investment and Philanthropy in Palestine', *in* http://www.passia.org/conferences/main_conferences.htm.

Hanafi, Sari (1997) *Entre Deux Mondes. Les hommes d'affaires palestiniens et la construction de l'entité palestinienne*, Cairo : CEDEJ.

Hanafi, Sari and Olivier Sanmartin (1996) "Border Stories : Palestinians in Northern Sinai" in Sari Hanafi, Olivier Sanmartin & Abdel Qader Yassin (ed.) *The Palestinians in Egypt and Northern Sinai*, Ramallah: Shamel (Research Center for Refugees and Diaspora), 1996. (in Arabic) (In English: "The problems of border residents. The situation of Palestinians in North Sinai" in Web Site *www.shaml.org*, 1998).

Hansch, Anja (2000) 'Emigration and Modernity. The twofold liminality in Arab and Franco-Arab Literature of the 20th century' (forthcoming in Almut Hoefert and Armando Salvatore (eds) *Religion and Modernity*, London, New York et al.: Peter

Heiberg, Marianne and Geir Ovensen, 1993, *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A survey of Living Conditions*, Fafo-report 151, Oslo, Fafo.

Hillal, Jamil and Majdi Malki (1997) *Social Support Institutions in West Bank and Gaza, Ramallah*, MAS, 89 Pages.

Hovdenka Jon (1997) "On the Gulf Road: Palestinian adaptations to Labour Migration" in Hovdenka Are and al. *Constructing Order: Palestinian Adaptation to Refugee Life*, Jerusalem, Fafo, Institute for Applied Social Science.

Irton, François (2000)"Les trajectoires migratoires internes en Egypte, d'après les recensements de 1976 et de 1986", in P. Signoles and Escalier (Ed.) *Les nouvelles formes de mobilités spatiales dans le monde arabe,* Tome 1, Tours : URBAMA, 2000 (Fascicule de Recherches n°27).

Jaber, Hanna (1997) ‘Le camp de Wihdat à la croisée des territoires’, in Riccardo Bocco, Blandine Destremau & Jean Honnoyer (ed.), *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires,* Amman: CERMOC.

Jones Trevor P. & McEvoy David (1992), "Ressources ethniques et égalités des chances : les entreprises indo-pakistanaises en Grande-Bretagne et au Canada", in *Revue Européenne des Migrations Internationales*, Vol. 8, n° 1.

Jureidini, Ray and Nayla Moukarbel (2000) ‘The Social and Employment Stutus of Filippino and Sri Lankan Domestic Labour in Lebanon’, Paper presented in *Migration Workshop*, Florence, Italy: Robert Schuman Center, 22-26 March.

Kagermeir, Andréas (2000) *Le rôle des émigrés dans les villes touristiques du Nord-Ouest tunisien,* Paper presented to the International Conference, Le rôle des émigrés à l’étranger : nouveaux entrepreneurs et nouveaux acteurs des villes du monde arabe, URBAMA, MIGRINTER, Tours, 27-28 janvier.

Kaioua, Abdelkader (2000) *L’émigré marocain, nouvel acteur industriel. Etude de cas dans la région casablancais,* Paper presented to the International Conference, Le rôle des émigrés à l’étranger : nouveaux entrepreneurs et nouveaux acteurs des villes du monde arabe, URBAMA, MIGRINTER, Tours, 27-28 janvier.

Karmi, Ghada (2000), *An Early Case of Migration to the UK- Problems of Adaptation*’, Workshop : Palestinian Palestinian refugees in Europe. Challenges of adaptation and identity, St. Anthony’s College, University of Oxford, 5-6th May.

Khalidi Rashid (1997) *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness,* New York, Columbia University Press, 285 p.

Khouri Nabil (ed.) (1993), *Al hijra wa haraket al qiwa al 'amila wa al hijra al 'a'ida (Migration and the Movement of Labor Force and Return Migration),* Cairo, CAPMAS & ILO, two volumes (one is a case study on

Egypt and the other is several case studies from Arab Countries) 207 p. & 148 p.

Kim, Illsoo, (1981) *The New Urban Immigrants : the Korean Community in New York*, Princton : Princeton University Press)

King, R.E. (1984) *Return Migration and Regional Economic Problems*, London, Croom Helm.

Kirzner, Israel M. (1989) *Discovery, Capitalism, and Distributive Justice*, Oxford, Basil Blackwell

Kirzner, Israel (1982) “Uncertainty, Discovery, and Human Action : A Study of the Entrepreneurial Profile in the Misesian System”, in Kirzner, Israel ed., *Method, Process, and Austrain Economics : Essays in Honor of Ludwig Won Mises*, Lexington Books, Lexington (Mass.), pp. 139-159.

Kleiman, Ephraim (1996) *Jewish and Palestinian Diaspora Attitudes to Philanthropy and Investment: Lessons from Israel's Experience*, Jerusalem, A Gitelson Peace Publication.

Knoke, David and James H. kurlinsk (1982) *Network Analysis*, Beverly Hills/London: SAGE, 95 p.

Kodmani, Bassma (1997) *La diaspora palestinienne*, Paris, PUF, 264p.

Kodmani Bassma, (1994) "La question des réfugiés et l'émergence d'une diaspora palestiniennene" in Confluences, Paris, n° 9, Hiver, pp. 52-60.

Kotkin Joel, *Tribes. How Race, Religion and Identity Determine Success in the New Global Economy*, New York, Random House, 1993, 281 p.

Legrain, Jean François (1994) ‘Bantoustans Palestiniens et terrorisme’, *Libération*, Paris, 26 octobre.

Lever-Tracy Constance ; Ip David ; Tracy Noel, (1996) *The Chinese Diaspora and mainland China. An Emerging Economic Synergy*, London, MacMillan Press Ltd., 343 pages.

Light Ivan & Sanchez Angel A., Immigrant Entrepreneurs in 272 SMS As, in *Sociological Perspectives*, Pacific Sociological Association, Vol. 30 No. 4, October 1987, Pp. 373-399.

Light Ivan and Edna Bonacich, (1988) *Immigrant Entrepreneurs*, Berkeley: Unv. Of California Press.

Linblad, Anna and Hazem Shunnar (1998) ‘Palestine. An Overview of the Economy’, *Pulse* Ramallah March-April.

Marchal, Roland (2001) ‘Introduction’ in R. Marchal (ed.), *Dubai : au carrefour des continents*, Brussels: Ed. Complexe, 2001. (forthcoming)

Marx, Emmanuel (1990) The Social World of Refugees: A Conceptual Framwork, *Journal of Refugee Studies* 3(3): 189-203.

McIrvin Abu-Laban, Sharon (1989) ‘The Coexistance of Cohorts: Identity and Adaptation among Arab-American Muslims’ in Baha Abu-Laban and Michael Suleiman, *Arab Americains: Continuty and Change*, Belmont, Mass.: AAUG (Monograph Series No. 24)

Morawska, Ewa (1998) *Intended and Unintended Consequences of Forced Migrations: A Neglected Aspect of East Europe's 20th Century History*, paper presented to International Migrations: Geography, Politics and Culture in Europe and Beyond in European University Institute, Florence 6 February.

Morris Benny (1986) *The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949*, Cambridge University Press.

Mouradian, Claire *De Staline à Gorbatchev. Histoire d’une République soviétique : l’Arménie*, Paris : Ramsay.

Mustafa, Mohammed, *The Palestinian Diaspora*, Jerusalem: Arab Economists Association, June 1996.

-Naficy Hamid (1995), *Diasporizing and Globalization : Iranians and Iranian Popular Culture*, Paper prensented to the Globalisation in the CERI, Paris, 45 P.

Ohan, Farid and Ibrahimn Hayani (1993), *The Arabs In Ontario : A Misunderstood Community*, Toronto, Ed. Near East Cultural & Educational Foundation of Canada (NECEF).

Ong, A.(1999) *Flexible Citizenship. The Cultural Logic of Transnationality*. Durham and London : Duke Univerisity Press.

Orfalea, Gregory (1989) ‘Sifting the Ashes: Arab-Ameriican Activism during the 1982 invasion of Lebanon’ in Baha Abu-Laban and Michael Suleiman, *Arab Americains: Continuty and Change*, Belmont, Mass.: AAUG (Monograph Series No. 24)

Peter Berger and Thomas Luckmann (1986) *La construction sociale de la réalité*, (trad. française), Paris, Méridien Klincksieck, (préface de Michel Maffesoli).

Picard, Elizabeth (1998) ‘Les émigrants et leurs nations. Recompositions identitaires et nouvelles mobilisations des Arabes d’Argentine’, Nancy, Michel and Picard, E. (ed) *Les Arabes du Levant en Argentine*, Les Cahiers de l’IREMAM, no 11, Aix-en-Provence: IREMAM.

Picaudou, Nadine (1998) ‘La bourgeoisie d’affaires palestinienne : trajectoires en diaspora’, *Maghreb Machrek,* no 159 : jan.-mars, p. 28-38.

Piore, Michael (1979) *Birds of passage*, Cambridge : Cambridge University Press

Polanyi, Karl ([1944]1957) "the Economy as Instituted Process", in the *Great Transformation*, ; reprint, Boston, Beacon Press.

Portes Alejandro (1992) *Chinatown: the Socioeconomic Potential of an Urban Enclave,* Philadelphia, Temple University Press.

Portes, Alejandro and Julia Sensenbrenner (1993), "Embeddedness and Immigration : Notes on the Social Determinations of Economic Action", in *American Journal of Sociology,* Vol. 98, No 6, May, p. 1320-1350.

Portes, Alejandro, Ed. (1995) ‘Economic Sociology and the Sociology of Immigration: A Conceptual Overview’ *The economic sociology of Immigration. Essays on Networks, Ethnicity, and Entrepreneurship,* New York: Russell Sage Foundation.

Prevelakis (Georges*), Les reseaux des diasporas*, 1996, Paris, L’Harmattan, Cyprus Research Center.

Roy Sara (1995) *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*, Washington: Palestine Studies Institute.

Rubinstein Danny, 1991*, The People of Nowhere. The Palestinian Vision of Home*, New York and Toronto, Random House.

Salih, Ruba (2000) ‘*Transnational Practices and Normative Constraints Between Morocco and Italy: A Gendered Approach*’, Unpublished paper presented at the First Mediterranean Social and Political Research Meeting, March 22-26, the Mediterranean Programme of the Robert Schuman Centre at the European University Institute in Florence, Italy.

Salvatore, Armando (1997) *Islam and the Political Discourse of Modernity*, London: Ithaca Press.

Sanbar, Elias (1989) "La diaspora palestinienne", in *Hérodote*, Paris, La Découverte/ Maspero, 2ème trim, pp. 71-80.

Sassen Saskia, *The De-Facto Transnationalizing of Immigration Policy*, (Jean Monnet Chair Papers) , Florence, European University Institute, 35 p.

Sayigh Yazid (1996) Armed Struggle and the Search for State. The Palestinian National Movement, 1949-1993, Oxford University Press, 953p.

Schumpeter, J. A. (1976) *Capitalism, Socialism and Democracy*, New York: T. Bottomore Ed.

Schumpeter, Joseph Alois (1991*) The Economics and Sociology of Capitalism*, ed. Richard Swedberg, Princton Uni. Press.

Segev, Tom (1993) *Le Septième Million*, Paris: Liana Levi.

Shami, Seteney (1996) *Displaced categories: the Routenization of Anomaly. The Destabilization of Difference*, paper presented at the American Anthropological Association Annual Meeting, San Fransisco.

Shami, Seteney (ed.) (1994) *Population Displacement and Resettlement. Development and Conflit in the Middle East*, New York, Center for Migration Studies, pp. 233-288.

Sharif ElMusa, (1995) ‘When the wellspring of identity dry up: reflections on Fawaz Turki’s Exiles Return’, in *Journal of Palestine Studies*, XXV(1), Autumn, p.96-102.

Shiblak, Abbas (1995) ‘A Time of Hardship and Agony: Palestinian Refugees in Libya’, *Palestine-Israel Journal*, Jerusalem, Vol II:4, Autumn.

Shiblak, Abbas (1997) (Preface), in N. Van Heer, *Reintegration of the Palestinian Retournees*, Monograph No 6, Ramallah: Shaml Publications.

Shiblak, Abbas (2000) *Introduction*, Workshop : Palestinian Palestinian refugees in Europe. Challenges of adaptation and identity, St. Anthony’s College, University of Oxford, 5-6th May.

Shohat, Ella (1999) ‘By the Bitstream of Babylon, Syberfrontiers and Diasporic Vistas’, in Hamid Naficy (ed.), *Home, Exile, Homland: film, media and the politics of place*, London: Routledge p. 212-232.

Shuval, Judith (1998) ‘Israel in the Context of Post-Industrial Migration. The Mythology of “Uniqueness”, in Shalva Weil (Ed.) *Roots and Routes.*

Ethnicity and Migration in Global Perspective, Jerusalem: The Magnes Press, Hebrew University

Simpson, John Hope, Sir (1939) *The Refugee Problem. Report of a Survey*, Oxford University Press.

Smith, Pamela Ann (1986) The Palestinian Diaspora 1948-1985, Jornal of Palestinr Studies, V. 15 (3), p. 90-108.

Smith R. (1998) ‘Reflections on Migration, the State and the Construction, Durability and Newness of Transnational Life’ in *Soziale Welt Trannationale Migration*, 12. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.

Stauth Georg, (1991) Réémigration et changement social. Perspective pour les pays du Moyen-Orient exportateurs de main-d'oeuvre, in Beaugé Gilbert et Buttner Friedmann (ed.), *Les migrations dans le monde arabe*, Paris, CNRS, pp 275-302.

Stevenson, T. (1993) "Yemeni workers come: reabsorbing one million migrants", in *Middle East Report*, Washington DC, April-May.

Suyyagh, Fayiz (1995) *Ethnic Enterprise and the Community Dimension. The Case of Arab Business Leaders in Toronto, Ont. Canada*, Ph. D. thesis for Department of Sociology, University of Toronto, P. 264.

Tabboni, Simonetta (1997) ‘Le multiculturalisme et l’ambivalence de l’étranger’ in Michel Wieviorka (ed.) *Une société fragmentée? Le multiculturalisme en débat*. Paris: La Découverte

Tamari, Salim (1999) ‘Goverment aa Civil Society in Palestine’ in Mahdi Abdul Hadi (1999) *Dialogues on Palestinian State-Building and Identity*, Jerusalem: PASSIA.

Tamari, Salim (1997) Social Science Reaseach in Palestine: A Review of Trends and Issues’ palestiniennes’ in Riccardo Bocco, Blandine Destremau & Jean Honnoyer (ed.), *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires*, Amman: CERMOC.

Tamari, Salim (1995) The Future of Palestinian Refugees in the Peace Negociations’ Palestine-Israel Journal, Jerusalem, Vol II:4, Autumn.

Taylor, Charles (1992) *Multiculturalism and ‘The politics of Recognition*’, Princeton, NJ: Princeton

The Graduate Institute of international Studies- Birzeit University (1999) *The Becoming of Returnee State: Palestine, Armenia and Bosnia*, Birzeit : Birzeit University.

Tololyan Khachig, Rethinking Diaspora(s): Stateless Power in the Transnational Moment, in *Diaspora*. A journal of Transnational Studies, University of Toronto Press, pp.3-33.

Torok-Yabloka, Hanna (1991) ‘Holocaust Survivors in Israel: Reflection on a Unique Immigration’, in S. I. Troen and K. J. Bade (ed.) *Returning home: Immigration and absorption into their homelands of Germans and Jews from the former Soviet Union*, Meer-Sheva: Humphrey Institute.

Tourain, Alain (1992) *La critique de la modernité*, Paris : Fayard University Press, p.73

UNHCR (1995) *The Situation of the Refugees in Search of Solution*, UNHCR

Uriely, Natan (1993) *Rhetorical Ethnicity of Permanent Sojourner: the Case of Israel Immigrants in the Chicago Area*, Paper presented at the annual meeting of the Midwest Sociological Society, Chicago.

Van Hear, Nicholas (1994) "L'impact des rapatriements forcés vers la Jordanie et le Yémen pendant la crise du Golfe", in Bocco, Ricardo (ed.) *Moyen-Orient: Migration, démocratisation, médiation*, Paris, PUF,1994.

Van Hear, Nicholas (1997) *New diasporas: the mass exodus, dispersal and regrouping of migrant comunities*, London: University College London Press.

Van Hear, Nicholas (1997) *Reintegration of the Palestinian Returnees*, Monograph No 6, Ramallah: Shaml Publications.

Waldinger, Roger (1986) Immigrant enterprise. A critique and reformulation, in *Theory and society,* Netherlands, Martinus Nihoff Publishers, No 15, pp. 249-285

Warner, Daniel (1994) Voluntary Repatriation and the Meaning of Reurning Home: A Critique of Liberal Mathematics. *Journal of Refugee Studies* 7(2/3): 160-74.

Weber, Max ([1922] 1978). Economy and Society: An outline of Interpretative Sociology, Berke;ey: University of California Press.

Wellman, B. (1979) “The Community Question: The Intimate Networks of East Yorkers”, *American Journal od Sociology*, 84(5) March, 1201-31.

Werbner; Pnina (1999) *The Place which is Diaspora: Chaordic Leapfrogging, Replicating and Transnational Networking*, Draft Paper presented to the Conference on ‘Constructing Cultures: Diasporas, Ethnicities, Identities’ Ben Gurion Uni. Of Negeve, June 21-24.

Weston (1999) "L'économie de Doubaï", *Arabie*, Paris, Juillet.

Wieviorka, Michel (1998) ‘Is multiculturalism the solution?’, *Ethnic and Racial Studies Volume 21 Number 5 September 1998,* Routledge.
Wieviorka, Michel (ed.) 1997 *Une société fragmentée? Le multiculturalisme en débat*. Paris: La Découverte

Wieviorka, Michel (1993) *La Démocratie à l’épreuve. Nationalisme, populisme,*

William, Patrick (1987) ‘Les couleurs de l"invisible : Tsiganes dans la banlieue parisienne’, in Getwirth Jacques et Petonnet Colotte (Dir.) *Chemin de la ville. Enquêtes ethnologiques*, Paris: Cths, pp. 53-73.

Williamson Oliver E., "Calculativeness, Trust, and Economic Organization", in *Journal of Law & Economics*, vol. xxxvi (April 1993) P. 453-503.

Workshop : Palestinian Palestinian refugees in Europe. Challenges of adaptation and identity, St. Anthony’s College, University of Oxford, 5-6th May

Yancey, W. L., E. P. Ericksen and R. N. Juliani (1976) ‘Emergent Ethnicity: A Review and Reformulation’, *American Sociological Review*, 41(3) (June), 391-403.

Yann Le Troquer and Rozenn Hommery Al-Oudat, ‘From Kuwait to Jordan: The Palestinians’ Third Exodus’, *Journal of Palestine Studies*, Vol. 28 (3), Spring, 1999.

Yasumuro, Ken’ichi (1993) ‘Engineers as funtional alternatives to entrepreneurs in Japonese industrialisation’ in Jonathan Brown and Mary B. Rose *Entrepreneurship, Networks and Modern Business*, Manchester and New York: Manchester University Press, p. 76-101.

Zureik, Elia (1994) "Les réfugiés palestiniens et la paix" in *Revue d'étude palestinienne,* Paris, l'été.

Zureik, Elia (1997) "The Trek Back Home: Palestinians Returning Home and their Problem of Adaptation" in HOVDENAK Are and al. *Constructing Order: Palestinian Adaptation to Refugee Life*, Jerusalem, Fafo, Institute for Applied Social Science.